



جامعة باتنة -1-

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



استراتيجية الردع وانعكاساتها على الواقع الإقليمي والدولي
بعد نهاية الحرب الباردة
-دراسة حالة إيران-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية تخصص: علاقات دولية

إشراف الاستاذ الدكتور:

حسين قادري

اعداد الطالبة الباحثة:

عبلة مزوزي

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة الأصلية	الرتبة العلمية	لقب و اسم الأستاذ
رئيسا	جامعة باتنة 1	أستاذ التعليم العالي	بحري دلال
مشرفا ومقررا	جامعة باتنة 1	أستاذ التعليم العالي	قادري حسين
ممتحنا	جامعة باتنة 1	أستاذ محاضر	زياني زيدان
ممتحنا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر	أسعيد مصطفى
ممتحنا	جامعة الجزائر 3	أستاذ محاضر	مشري عبد القادر
ممتحنا	جامعة خنشلة	أستاذ محاضر	هادية يحيوي

السنة الجامعية: 2018/2017

شكر

الحمد لله الذي من علي بعونه وتوفيقه أن أتم هذا العمل

الذي لم يكن ليرى النور لولا توفيقه سبحانه وتعالى.

أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الكريم الأستاذ الدكتور: حسين قادري

على حسن معاملته ومنهجه وتفانيه في العمل، والذي ساهم في بناء واثراء هذه

الدراسة، وعلى تحمله أعباء الاشراف على ابحائي منذ الماجستير إلى الدكتوراه

لك مني كل التقدير والاحترام.

كما لا يفوتني أن أشكر أعضاء لجنة المناقشة على تحملها عناء قراءة الأطروحة

ومناقشتها وتقييمها، لكم مني كل الاحترام والتقدير على المجهودات التي ستساهم في

اثراء دراستنا.

اهداء

تقف كل الكلمات والعبارات امام عمق مشاعري اتجاه من تابعا احلامي وطموحاتي ومسيرة العلمية بكل حب وانتظرا هذه اللحظات بكل شوق وفخر، وبعطائهما وعاطفتها وحنانها غير المحدود الذي كان زادي وقوتي، فلا يكفي هذا العمل لإهدائه لكما أبي وأمي الحبيين، أسأل الله ان يبارك في حياتكما ويرزقكما الدرجات العلى من الجنة.

إلى كل من ساندوني بالدعاء وتحمل هفواتي وعزلي عنهم لإكمال عملي اخوتي واخواتي وكل الاهل والاصدقاء الذين لم ييخلوا عليا بالدعاء

لك أهدي هذا العمل ايضا ايها الصديق والاخ محمد بلعيشة، فقد كنت نعم السند المعنوي والمادي من خلال مساعدتك في اخراج هذا العمل ودعائك بان يكتمل، فأتمنى من الله تعالى أن يوفقك في مسيرتك العلمية.

خطة الدراسة

الفصل الأول: الاطار النظري للدراسة

● المبحث الأول: الدلالات المعرفية لاستراتيجية الردع

- المطلب الاول: التحولات المعرفية لمصطلح الاستراتيجية
- المطلب الثاني: ضبط ايتمولوجي لمصطلح الردع
- المطلب الثالث: فحص الافتراضات الرئيسية لنظرية الردع

● المبحث الثاني: المضامين النظرية لتحقيق الردع الفعال

- المطلب الاول: القدرات و الامكانيات الصلبة
- المطلب الثاني: المصادقية في تنفيذ التهديد
- المطلب الثالث: التواصل المعلومات يبين الأطراف

● المبحث الثالث: الانواع و الاشكال المختلفة للردع

- المطلب الاول: الردع وفق الوسائل و الادوات
- المطلب الثاني: الردع وفق الأساليب
- المطلب الثالث: الردع وفق الطبيعة الاطراف

الفصل الثاني: استراتيجية الردع بين متغيرات الحرب الباردة وما بعدها

● المبحث الاول: تطور استراتيجية الردع خلال الحرب الباردة

- المطلب الاول: انتشار الأسلحة النووية
- المطلب الثاني: الردع ضمن الاستراتيجيات النووية للقوى الكبرى
- المطلب الثالث: احتكار الردع عبر ضبط الانتشار النووي

● المبحث الثاني: الردع ضمن متغيرات ما بعد نهاية الحرب الباردة

- المطلب الاول: العولمة النووية و تحول طبيعة التهديدات
- المطلب الثاني: تحولات النطاق الجغرافي للردع من العالمي إلى الاقليمي
- المطلب الثالث: تكنولوجيا المعلومات والتوجه نحو الردع الكتروني

● المبحث الثالث: مناقشة مفهوم الردع الجديد عبر مقاربات الزوال والاستمرار

- المطلب الاول: مقارنة الفعالية-الاستمرارية
- المطلب الثاني: مقارنة عدم الكفاءة-الزوال

الفصل الثالث: تطور مفهوم الردع في الفكر الاستراتيجي الايراني

● المبحث الاول: مرتكزات الفكر الاستراتيجي الايراني

- المطلب الاول: مفهوم الردع في الثقافة الاستراتيجية الإيرانية
- المطلب الثاني: مصادر العقيدة الامنية الإيرانية
- المطلب الثالث: تحولات العقيدة العسكرية الإيرانية من الهجوم للدفاع

● المبحث الثاني: مقومات القوة الصلبة الإيرانية

- المطلب الاول: المقومات الجغرافية الايرانية
- المطلب الثاني: المقومات العسكرية الإيرانية
- المطلب الثالث: المقومات الاقتصادية الايرانية

● المبحث الثالث: مقومات القوة الناعمة الإيرانية

- المطلب الاول: القيم الثقافية الإيرانية
- المطلب الثاني: الفلسفة السياسية للنظام السياسي الإيراني
- المطلب الثالث: حركية السياسة الخارجية الايرانية

الفصل الرابع: اطروحة الردع النووي الإيراني: فحص للقدرات ومسألة المصدقية

المبحث الأول: النقاش النظري العقلاني حول الانتشار النووي

- المطلب الاول: النقاش العقلاني حول الانتشار النووي
- المطلب الثاني: النقاش النظري حول الانتشار النووي
- المطلب الثالث: تفسير طموحات إيران النووية على ضوء النقاش النظري العقلاني-النظري

● المبحث الثاني: التوجه النووي كخيار لتعزيز استراتيجية الردع الإيراني

- المطلب الاول: السياق التاريخي لتطور البرنامج النووي الإيراني

- المطلب الثاني: المرتكزات الفنية و التقنية للبرنامج النووي الايراني
- المطلب الثالث: الاستراتيجيات الايرانية الموجهة لتفعيل استراتيجية الردع النووي

● المبحث الثالث: انعكاسات التطور الإيراني النووي اقليميا ودوليا

- المطلب الاول: الوكلاء الإقليميين كقواعد ارتكاز للاستراتيجية الإيرانية
- المطلب الثاني: امكانية تفعيل استراتيجية الردع التقليدي اتجاه دول الخليج
- المطلب الثالث: محاولة تحقيق التوازن الاستراتيجي الاقليمي اتجاه إسرائيل
- المطلب الرابع: الردع عبر نطاق الصراع والتفاوض مع الولايات المتحدة الامريكية

● الخاتمة

● فهرس الإشكال

● فهرس الجداول

● فهرس الخرائط

● قائمة المصادر و المراجع

● الملخص

● الفهرس العام

مقدمة

1/ التعريف بالموضوع:

أثارت المهشاشة في استراتيجيات القوى الكبرى تساؤلات عدة باحثين ومراكز علمية حول مدى تعقد السياسة الدولية في ظل المآسي التي تعرفها القوى الكبرى كما عبر عنها جون ميرشايمر في كتابه "مأساة سياسة القوى العظمى"، فالمحاولات الدولية لإرساء السلام والأمن في العالم كشفت حقيقة تراجع بعض القيم والمركزات الأساسية في تلك السياسات التي كانت تنتهجها القوى الكبرى لتحقيق ذلك، وصعود فواعل وقوى أخرى في النظام الدولي ما هو إلا دليل قاطع على تراجع دورها وهشاشته.

الردع Deterrence باعتباره موضوع الدراسة أثار موجة من الكتابات في هذا القرن كونه الاستراتيجية الرئيسية في العقائد الأمنية للقوى الكبرى بحكم الإيجابيات التي رافقت استعماله لعدة سنوات لكنه أثبت عدم فعاليته حسب الاعتقاد النظري والتجريبي أمام تلك التفجيرات التي أصابت العمق الأمريكي خلال 11 سبتمبر 2001، أمام من يؤيد فكرة إخفاق الردع وبين معارض لذلك تعقد هذا المفهوم ليتم الحديث عن انتقال الردع من استراتيجية تشترط وجود قوتين عظيمتين إلى استراتيجية لا تستوجب تحديد الأطراف في القوى الكبرى فقط وإنما ظهور فواعل جدد وصعود قوى نووية صغرى أعطى للردع بعدا معرفيا آخر، وهذا ما جمع كل من بول ومورغان ورايتز في كتابهم "Complex Deterrence" للحديث على الأنواع الرئيسية من علاقات الردع بعد اختيار نظام الثنائية القطبية ومحاولة تعديل وتصحيح الأسس النظرية للردع في بيئة أمنية متغيرة ووضع سياسي علمي معقد.

التناقضات والاختلالات التي تعاني منها التفسيرات النظرية للصعود النووي للقوى الصغرى ناتج عن ربطها بالأطر النظرية الكلاسيكية، فمحاكاة استراتيجية الردع الإيراني نظريا أدخل العديد من المراكز البحثية والاستراتيجيين في جدالات نظرية حول طبيعة الاستراتيجية الإيرانية، على غرار النقاش العقلاني-النظمي والذي طرح قضية الدافع من الطموح النووي الإيراني الموجه للردع أو الهجوم خاصة أن الافتراضات الرئيسية لنظرية الردع لا تعكس حسب الكثير من القراءات الغربية سلوك إيراني النووي، وهذا يعود إلى طبيعة النظام السياسي المختلف عن الكثير من الأنظمة الموجودة، إلى جانب الاحساس الإيراني بالعزلة والضعف والذي قد ينتج عنه بتوفر القدرات النووية توسعا عسكريا استباقيا قد يؤدي مستقبلا إلى مواجهة عسكرية مباشرة في الشرق الأوسط.

إن الضعف المعرفي الذي تعاني منه نظرية الردع يصعب من استقراء الحالة الإيرانية، فلا يمكن إيجاد مقاييس نظرية ضابطة للمقارنة بين الحالات الشبيهة، هذا إلى جانب التفسيرات التي حاولت تقريب هذا النموذج من النموذج الأمريكي-السوفييتي خلال الحرب الباردة واجهت صعوبات عديدة في قياس مدى توافق الحالات أو تشابها من منطلق الاختلافات العميقة الموجود على مستوى تحولات البيئة الدولية، وطبيعة الأنظمة السياسية وعلى مستوى وجود السلاح النووي الذي فرضت نمطا متغيرا على استراتيجية الردع التي تفترض قوة الهجوم لتحقيق الفعالية من خلال المصدقية في التهديد، إلى استراتيجية الردع التي تدخل معادلة الدفاع إلى تركيبها لتسمح لها بتحقيق فعالية الردع دون أحداث شعور لدى الخصوم بوجود دافع هجومي.

كما يركز التحول في مفهوم الردع على التغيرات الحاصلة على مستوى مفهوم القوة بعد نهاية الحرب الباردة والثورة التكنولوجية التي ساهمت في تسليط الضوء على الأدوار المتداخلة والمتشابكة بين مكوناته الصلبة والناعمة حسب ما جاء به جوزيف ناي في محاولته البحث في مستقبل القوة الأمريكية، مثل هذه المدخل النظرية كنظرية القوة تساهم في اضافة نوع من المرونة لحقل الدراسات الاستراتيجية في تفسير تحولات وتعقيدات الردع بعد نهاية الحرب الباردة وتوظيفها في تحليل استراتيجيات الردع على مستوى القوى الصغرى والفواعل غير الدولية.

يشير مفهوم القوة الذكية الذي تحدث عنه جوزيف ناي إلى حسن توظيف المقومات الصلبة كالجغرافيا التي تتيح للدولة بعد قراءة جدية لقدرتها الجغرافية إلى تحويل هذه المقومات إلى نقاط قوة لمواجهة خصومها، ولا يستقيم ذلك إلا بوجود مقدرات عسكرية تعكس الجاهزية في توظيفها من خلال المزايا الجغرافية، ولا تستثني كل هذه المقومات الاقتصاد كأحد المدخل الأساسية للقوة الصلبة والذي من خلاله يتضاعف المورد العسكري وتوظف فيه الموارد الطبيعية لتكون مخرجاته عبارة عن مصادر قوة تساهم في بناء المنظومة الأمنية، ولا يقف ناي عند هذه المقومات فقط وإنما في حديثه عن الجزء المعنوي للقوة والذي يطلق عليه مصطلح "القوة الناعمة" يظهر دور المتغيرات الثقافية والقيم السياسية وحركية السياسة الخارجية كمصادر أساسية لاستكمال المفهوم الناعم للقوة، والذي كان نتاجا لقراءة ناي للعديد من المعطيات الموجودة على الواقع الدولي، فالدور المتعاظم للقوة الناعمة جعل سلوكيات العديد من الدول تتجه إلى العالمية لتوازن بذلك القوى الكبرى ويكون لها فعالية في تحريك المنظومة الدولية كالصين وغيرها من القوة الصاعدة، وهو ما يسלט الضوء على بروز نوع من التوازن الذي تريد أن تلائمه مثل هذه القوى الجديدة مع تحولات البيئة لتكسر القواعد الكلاسيكية التي فرضتها القوة الصلبة لعقود عديدة وهو التوازن الناعم، هذا التوازن الذي يفرض قوة الخطاب والهويات في تسيير الشؤون الدولية، وبالتالي النقلة النوعية

لمفهوم القوة تفرض حسب ناي موائمة القوة الناعمة مع القوة الصلبة لتحقيق مفهوم القوة الذكية الذي يمنح الدول القدرة على مواجهة تحديات هذه البيئة.

2/ أهمية الموضوع:

إن هذا التحول الذي عرفه مفهوم القوة لا بد من أن يكون له أثر على مفهوم الردع خاصة وأن قوام هذا الأخير لا يستقيم إلا به، فالردع فرضته حقيقة وجود مقومات القوة الصلبة كالأسلحة النووية التي استطاعت لعقود أن تساهم في استقرار علاقات الغرب والشرق لاعتقادهم العميق بفعالية التدمير الشامل والمؤكد بواسطتها، ومع هذا فإن محاولات القوى الكبرى للتقليص من هذا النوع من الأسلحة لم يمكنها من ضبط الانتشار النووي وتسييره لصالحها وهو ما نتج عنه انتشار نووي على المستوى الإقليمي أدى إلى بروز قوى نووية صغرى كالهند وباكستان استفادت من تفكك الاتحاد السوفياتي في توفير القدرة على تطوير التكنولوجيا النووية، وتعتبر إسرائيل أيضا من الكيانات التي تقدمت كثيرا في المستوى النووي دون عراقيل دولية، وهذا باعتمادها على مبدأ الشك في الردع النووي.

لذا فإن الشكوك المحيطة بالبرنامج النووي بالإضافة إلى التطور الملحوظ على مقومات القوة الصلبة الإيرانية خاصة في المجال العسكري ينعكس تماما على قراءة استراتيجية الردع الإيرانية بكل مستوياتها النووية والتقليدية خاصة أن تعقيدات البيئة الدولية كما ذكرنا سابقا ساهمت في عدم قدرة الأطر والنظريات الكلاسيكية في تفسير مثل هذه الاستراتيجيات المتحولة لعدم تطابق افتراضاتها مع واقع هذه الدول المعقد، لذا فالاستعانة بالمداخل النظرية كمقاربة ناي للقوة تسمح بقراءة وتفسير استراتيجية الردع الإيرانية، وهذا لا يعني إلغاء تام للنظريات الكلاسيكية المتخصصة في هذا الشأن كنظرية الردع ومسلماها الأساسية.

تبرز أهمية الموضوع من كون أنه يتناول مفهوما ذا أهمية كبيرة في الفكر الاستراتيجي والأمني، والذي كان له انعكاسات كبيرة على مستوى البيئة الإقليمية والدولية، وعليه يمكن أن نقسم هذه الأهمية إلى شطرين:

الأهمية النظرية، تعتبر الدراسات التي تأخذ طابعا نظريا في العلاقات الدولية مهمة خاصة وأنها تساهم في تفسير العديد من الوقائع بأسلوب علمي منظم يمنح الباحث القدرة على التحليل أكثر، وحقل الدراسات الاستراتيجية من الحقل التي لم يعطي لها الاهتمام الكافي خاصة بعد نهاية الحرب الباردة رغم احتياجنا لإحياء مثل هذه الدراسات لتفسير التغيرات الحاصلة على المستويات النظرية والتجريبية، واستراتيجية الردع هي واحدة من

الاستراتيجيات التي برزت أهميتها كثيرا خلال الحرب الباردة باعتبارها مفهوما جديدا للأمن، لكن مع نهاية الحرب وتفكك أحد أهم أطراف الردع الكلاسيكي تراجع هذا المفهوم مما أدى الى ظهور دراسات كثيرة تتحدث عن نهاية الردع بنهاية أطرافه، لكن الواقع الامبريقي يعاكس هذه الدراسات بالاستمرارية الملحوظة على الردع لكنها مصبوغة بجملة من التغيرات على مستوى الوسائل وفواعلها الكلاسيكيين، وهذا ما يستلزم إعادة فهمنا وتحليلنا النظري لهذا المفهوم وغيره من المفاهيم المتغيرة، ويستلزم البحث فيه من خلال مناقشة جدلية انتهاء أو استمرار استراتيجية الردع.

الأهمية العملية، تكمن الأهمية هنا في الجانب الميداني والعملي، أي ارتباط البحث بالواقع العملي للسياسة الدولية وتأثير مثل هذه الاستراتيجيات على الواقع الإقليمي والدولي، وتعتبر إيران واحدة من الدول التي أصبح لها وزن كبير خاصة على المستوى الإقليمي، حيث أصبحت هذه القوة الناشئة محل نقاش دائم ومتواصل حيث لا يكاد الواقع السياسي يخلو من الملف الإيراني بكل تشعباته، ومع التطور الملحوظ الذي يعرفه المشروع الإيراني النووي والذي يصب في إطار استراتيجية ردع نووي موجهة بالدرجة الأولى على المستوى الاقليمي اتجه إسرائيل ثم بدرجة أقل اتجاه القوى الكبرى ليظهر معه مفهوم جديد للردع يركز على اللامتماثل في القوة، وهذا ما جعل من الردع يأخذ أشكالا وابعاد متنوعة خلال هذه الفترة.

3/ أهداف الموضوع:

من منطلق الأهمية النظرية والتجريبية التي يتناولها موضوع البحث تتضح مجموعة الأهداف التي يطرح موضوع الدراسة والمتمثلة في الآتي:

- فحص الردع باعتباره من نظريات الصراع التي لطالما نجحت في استقطاب الباحثين حول فعالية افتراضاتها وقدرتها على قراءة سلوكيات الدول وتوجهاتها خلال الأزمات، كما تعتبر من الاستراتيجيات التي ساهمت في ادارة الازمات واعطاء بعد جديد لمفهوم بناء الأمن قائم على منع المواجهة العسكري.
- توظيف مرتكزات نظرية الردع امبريقيا مما يسمح بنقل المفهوم النظري للردع إلى المجال الاستراتيجي بتحليل استراتيجية القوى الصغرى -إيران حالة- ومحاولة إيجاد الاختلافات ونقاط التشابه الموجودة على مستوى استراتيجية الردع بين القوى الكبرى لفتح الباب أمام تنظير جديد على مستوى نظرية الردع يراعى الاختلافات التي تطرحها تحولات البيئة الدولية وتعقدتها بتغير الاطراف وتعدد الفواعل.

4/ أسباب اختيار الموضوع:

- تتنوع الأسباب التي دفعت للبحث في هذا الموضوع بين ما هو موضوعي وبين ما هو ذاتي والمتمثلة في:
- لم يحظى الردع كمفهوم وكنظرية وكاستراتيجية باهتمام عربي نظري وفكري، حيث تعتبر الدراسات العربية قليلة ونادرة، وكثير من الاحيان لم تتناول كل التغيرات والتحويلات التي عرفها هذا المفهوم مما ادى الى طرح نقاش غربي بضرورة اعادة النظر على مستوى نظرية الردع وتأسيس افتراضات جديدة تتلاءم مع الوضعية الدولية التي فرضتها التهديدات المتغيرة.
 - محاولة فهم المقاربات النظرية حول الردع ومدى تطابقها مع الحالة الايرانية التي ساهمت في فتح جدال نظري أمني واستراتيجي يمس حقل العلاقات الدولية والدراسات الامنية والاستراتيجية ويوضح التداخل والتشابك لكل هذه الشقوق النظرية، والتي تتطلب تطوير اطار تحليلي متكامل ومتناسق يساهم في حسن التنبؤ وقراءة السلوكات الدولية المهددة للمنظومة الامنية العالمية مستقبلا.
 - فهم واستيعاب التركيبة الاستراتيجية لمفهوم الردع الايراني المركب من مجموعة من الاستراتيجيات والتكتيكات الجديدة والتي تستدعي ضرورة ايجاد تفسيرات نظرية لها.
 - فتح المجال عبر هذه الدراسة للبحث في استراتيجيات القوى الصغرى وانعكاساتها الاقليمية والدولية ومدى تعقيد للأطر النظرية الكلاسيكية التي لم تعد تستوعب كل هذه التحويلات مما يسمح بفتح المجال أمام ظهور دراسات عربية جادة حول مفهوم الردع وتطوراتها.

5/ إشكالية الموضوع:

إن نهاية الحرب الباردة لم تؤذن بنهاية استراتيجية الردع حسب تصور العديد من المنظرين والمفكرين الاستراتيجيين بل لاتزال تعد ضمن الأولويات الكبرى لبعض القوى الناشئة وحتى القوى الكبرى، والتي تسعى لفرض نفسها إقليميا ودوليا كإهند وباكستان، وإيران وكوريا الشمالية، إلا أن استراتيجية الردع في الوضع الدولي الجديد اقترنت بوسائل وميكانيزمات جديدة زادت من صعوبة وامكانية فهم العقيدة الامنية للقوى الصغرى كإيران وتوجهاتها بين الدفاع والهجوم، لذا تم ضبط الموضوع في سياق الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تمكنت إيران من صياغة استراتيجية ردع فعال لمواجهة التهديدات الإقليمية والدولية

بعد نهاية الحرب الباردة؟

وتثير الاشكالية عدة تساؤلات فرعية تمس بعض الجوانب الخاصة بالموضوع والمتمثلة في؟

- ماهي التصورات التي تقدمها لنا المفاهيم والأطر النظرية حول الردع لتفسير الحالات الموجودة في الواقع؟
- كيف ساهمت متغيرات البيئة الدولية والاقليمية خلال الحرب الباردة وما بعدها في تطور مفهوم الردع؟
- ماهي أهم المعطيات التي تساهم في بلورة مفهوم الردع في الفكر الاستراتيجي الإيراني؟
- إلى أي مدى يمكن أن تتحقق أطروحة الردع النووي الإيراني وماهي انعكاساتها الاقليمية الدولي؟

6/ فرضيات الموضوع:

ينطلق هذا الموضوع من فرضيتين رئيسيتين تتمثلان في:

- تعتمد إيران على منظومة أمنية دفاعية مكونة من مقومات مادية ومعنوية استثمرتها في بناء استراتيجية ردع فعال اتجاه التهديدات التي تعرضت لها منذ نهاية الحرب الباردة، مما ساهم في وضع أسس الاستقرار بينها وبين خصومها.

- يشكل الشك الذي يحيط البرنامج النووي، وحسن قراءة وتجاوب إيران مع معطيات البيئة الاقليمية والدولية بداية لظهور ردع نووي إيراني مستقبلا.

7/ المقاربة المنهجية للموضوع:

- تستدعي الضرورة البحثية المتشابكة مع العديد من المداخل ضرورة توظيف التلاحم المنهجي مشكلا من مجموعة من المناهج والتقنيات وبعض المقاربات النظرية لأهميتها في تفكيك وتحليل موضوع الدراسة، والمتمثلة في:
- منهج التحليل النسقي: الذي يعتمد على مفاهيم الاستقرار والتوازن والتغذية الاسترجاعية، ويستخدم لتحليل النسق والكشف عن أجزائه والكشف عن أنماط التفاعل بينها.

- منهج دراسة حالة: كونه يساهم في معرفة مدى التناسب الموجود بين الأطر النظرية الحالة المراد دراستها من خلال دراسته لوحدة واحدة سواء كانت هذه الوحدة(الحالة) فردا أو منظمة أو نظام أو دولة، وذلك قصد الإحاطة بها وكشف العلاقات السببية بين أجزاء الظاهرة.

- تقنية تحليل مضمون: الاعتماد على بعض الوثائق كدستور ايران في توضيح السلوكات والقيم الداخلية يتطلب ضرورة التقييد بتقنية تحليل المضمون لدراسة محتوى الدستور وكذلك تصريحات القادة الإيرانيين خاصة أن استراتيجية الردع تتطلب توفير المعلومات اللازمة بين الخصوم من خلال الاعلام المفتوح عبر التصريحات الرسمية والسلوكات الخارجية، كما تتطلب نظرية الردع دراسة المضمون الفكري لها ومحاولة تقريبه مع الحالة المدروسة.

إلى جانب المناهج المستعملة اقتضت معطيات البحث المتعلقة بدراسة وتحليل العلاقات الردعية بين إيران ومحيطها الاقليمي والخارجي الاستعانة ببعض النظريات، والمقاربات كالنظرية الواقعية بكل فروعها الدفاعية والهجومية لتفسير العقلانية التي تتعامل بها إيران في سلوكاتها الخارجية خاصة وأنها تعرف حالة من الاستنفار الدولي اتجاه تطوراتها الداخلية وما يتعلق بالمنظومة النووية وهو ما يتطلب الاعتماد على الشقوق المعرفية للنظرية الواقعية من أجل تفسير كل هذه المعطيات.

في اطار الحديث عن المقومات الناعمة ومدى تأثير الابعاد الثقافية والمعايير الاجتماعية تعتبر النظرية البنائية أحد اهم المقاربات المنهجية التي تم الاعتماد عليها في تفسير علاقات وسلوكات ايران الخارجية المرتبطة بالأبعاد الدينية التي فرضتها حقيقة التغير الذي عرفه النظام الايراني بعد 1979، وهو ما جعل الخطابات الايرانية ذات صبغة ثقافية ودينية تهدف إلى تصدير الهوية الثورية في جوارها الجغرافي.

إلى جانب الاعتماد وبشكل رئيسي على افتراضات نظرية الردع لتوضيح مدى تطابقها واستراتيجية الردع الايراني خاصة وأن نظرية الردع عرفت نوعاً من التحول الذي ساهم في افقائها نوعاً من المرونة في تشخيص المعطيات الدولية الجديدة.

8/ أدبيات الموضوع:

اقتضت حيثيات تحليل الموضوع الرجوع إلى الأدبيات التي تناولت الموضوع، وبالبحث على مستوى الادبيات العربية والغربية قليلة هي تلك الأدبيات التي تناولت استراتيجية الردع الإيراني كموضوع حالة إلا ما يتعلق بالدراسات على مستوى أحد أنواع الردع وهو الردع النووي، لذلك تم الرجوع إلى الأدبيات النظرية التي تناولت دراسة الردع قبل وبعد نهاية الحرب الباردة مشيرة الى بعض الحالات الموجودة واقعيًا كإيران وكوريا والفواعل غير الدولية لتحليل السلوكات النووية لمثل هذه الفواعل والتي ارتكزت عليها الدراسة لفهم الحالة الإيرانية والتحويلات التي عرفها مفهوم الردع، يمكن ذكر بعض من هذه الادبيات عبر النقاط الآتية:

1/ الأدبيات العربية:

- دراسة لسوسن العساف في شكل كتاب بعنوان: " استراتيجية الردع: العقيدة الامريكية الجديدة والاستقرار الدولي"، 2008 انطلقت فيها الباحثة من السؤال مفاده أن استراتيجية الردع الأمريكية الحالية عملت على إلغاء الحدود الفاصلة بين الدفاع والهجوم لدرجة أصبح يصعب فهم سلوك القوى الكبرى في ظل حركية الظواهر وتحويلات البيئة الدولية، وتؤكد سوسن العساف عبر فرضيتها أن الردع ما زال استراتيجية قائمة تمارس وجودها في العلاقات الدولية الحالية، على الرغم من انتفاء الحاجة إليها، وقد ازدادت قوة الردع بعد ثورة

التكنولوجيات الحديثة التي تمكن من تطوير الأسلحة النووية، وتناقش عبر فصولها تأثير التحولات الدولية على مفهوم الردع بالتعرض الى نقاشات الزوال والاستمرار، ثم تذهب للحديث عن العقيد الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية ومفهوم الضربة الاستباقية التي تعتبر جزءاً أساسياً في استراتيجية الردع الأمريكي وجاءت هذه العقيدة لتؤكد على استمرارية وفعالية الردع الأمريكي. وتوصلت الى نتيجة مفادها أن الردع كاستراتيجية في المنظومة الامنية الأمريكية لم ينتهي وانما بقاءه مرهون باقتترانه مع بعض الأفعال كاستباق والوقاية.

- دراسة لتاج الدين جعفر الطائي في شكل كتاب بعنوان: "استراتيجية ايران اتجاه دول الخليج العربي" 2013، تناول دراسة طبيعة الاستراتيجية الايرانية اتجاه دول الخليج بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، واعتمدت على الأحداث والمتغيرات التي طرأت على منطقة الشرق الاوسط منذ قيام الجمهورية الاسلامية الايرانية، واعتمد الباحث على مجموعة من الاحداث لدراسة الاستراتيجية الايراني وهي:

- الاحتلال الايراني للجزر الامارتية
 - الادعاءات الايرانية بعدائية البحرين.
 - الخلاف الايراني السعودي حول الجرف القاري.
 - استراتيجية ايران العسكرية والاقتصادية تجاه دول الخليج.
 - مستقبل استراتيجية ايران اتجاه دول الخليج.
- وصل الباحث في نهاية الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر البعض منها عبر النقاط التالي:
- الموقع الجغرافي لدول الخليج والثروات الطبيعية جعل ايران تتجه نحوها في خطوة استباقية لسيطرة القوى الاقليمية والدولية عليها.
 - ان الاحتلال الأمريكي في العراق زاد من حدة الضغوط اتجاه ايران مما جعلها تنظر للمنطقة من منطلق استراتيجي أمني.
 - الاستراتيجية الايرانية محكومة بطبيعة العلاقات بين دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية.

2/ الادبيات الأجنبية:

- دراسة لجينيفر كنيبر واندرو تيريل مترجمة للغة العربية في شكل كتاب -سلسلة دراسات عالمية- مترجمة من طرف مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية بعنوان: " الثقافة الاستراتيجية الإيرانية والردع النووي" انطلقت من سؤال مركزي: هل يشكل امتلاك ايران الاسلحة النووية سببا في الحرب العالمية القادمة؟ ولتحليل الاشكالية يرى الباحثين بأن القاعدة الاساسية لتحليل هذه المضامين بالرجوع الى ثقافة ايران الاستراتيجية التي تستمد قوتها من أربعة مكونات اساسية لها وهي:

- 1- اعتقاد شامل بالإسلام الشيعي الذي يشكل الهوية القومية الايرانية واساسا للشرعية السياسية للنظام.
 - 2- اعتقاد قومي بوصفها زعيمة للعالم الاسلامي.
 - 3- احساس عام بالضعف والتهديدات الخارجية.
 - 4- ادراك متأصل لديها بمحاولة الولايات المتحدة الامريكية الهيمنة على الحضارة الاسلامية.
- ليصل الباحثين في الخاتمة إلى استشراف مبني على امكانية ايران الهجوم على إسرائيل باعتبارها العدو الرئيس في المنطقة إلا أنهما يستبعدان هذا السيناريو مقابل سيناريو مبني على معطيات الحوار الايراني الأمريكي والذي من الممكن أن يؤدي الى استقرار بين كل الأطراف.

- دراسة باللغة الانجليزية في شكل كتاب جماعي جمع كل من T.V Paul و Patrick Morgan و James J wirtz تحت عنوان: "Complex Deterrence : Strategy in the Global Age" 2009، وهي عبارة عن دراسة نظرية وعملية حول تعقيدات الردع في ظل تحولات البيئة الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والحرب على العراق عام 2003، حيث جاءت لتناقش التغيرات الحاصلة والتي ساهمت في بعث مفهوم جديد من الردع يتطلب إعادة قراءة الافتراضات العامة لنظرية الردع لما يتركب منه الردع في العصر الحالي تعقيدات خاصة بعد تعدد الفواعل وانتقال السلاح النووي إلى الدول الصغرى الامر الذي جعل هذه التحولات لا تتجاوب مع نظرية الردع وهذا ما يجعل ردع الحرب الباردة مختلف بشكل كبير عن ردع ما بعد الحرب الباردة

9/ تبرير خطة الموضوع:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتحقق من الفرضيات قسمنا البحث إلى اربعة فصول، فصلين نظريين حول موضوع الردع وانعكاساتها الاقليمية والدولية بعد نهاية الحرب الباردة باعتباره الجزئية العامة في موضوع الدراسة، ثم فصلين لدراسة الحالة ومحاولة اسقاط الجوانب النظرية على تركيبة الردع الإيراني والتحويلات البيئية الدولية ومدى تأثيرها على دراسة الحالة الايرانية.

يهدف الفصل الأول ببنائه المفاهيمية والنظرية إلى دراسة المضامين الفكرية حول مفهوم الردع انطلاقاً من المفاهيم التي تعرض لها المفكرين والتداخلات الموجودة بينه وبين بعض المفاهيم، والتي ساهمت في بلورة المفهوم العام للردع والذي يشمل في معانيها العامة منع الحروب، وانطلاقات من دراسة الافتراضات الرئيسية للنظرية والمتطلبات اللازمة لتحقيق فعالية الردع تسمح لنا هذه المدخلات بمقاربة المتطلبات النظرية مع الحالة المدروسة مما يكشف حقائق العلاقة بين النظرية والممارسة ومدى انتفاء بعض الأطر النظرية مع الواقع التجريبي لها.

أما الفصل الثاني فيهدف إلى تسليط الضوء على التحولات التي عرفتها استعمالات استراتيجية الردع في واقع الحرب الباردة وما بعدها والتي أكدت على ارتباط استراتيجية الردع بالقيم المادية خلال الحرب الباردة مما يجعل من السلاح النووي مطلباً أساسياً لتحقيق الفعالية، والقيم المادية المعنوية التي فرضتها نهاية الحرب الباردة والتي كان لها أثر على تحول استراتيجية الردع في مرتكزاتها والوسائل والأطراف، وكل هذه المتغيرات تساهم في القدرة على قراءة الاستراتيجية الإيرانية وفقها.

أما الفصل الثالث وهو فصل تطبيقي يتناول الحالة الإيرانية يهدف من خلال المباحث المتناولة عبره إلى فهم طبيعة مفهوم الردع انطلاقاً من البحث في مرتكزات الفكر الاستراتيجي الإيراني، ثم قراءة في المقومات المادية والمعنوية التي تساهم في بلورة الفهم الجيد للإمكانيات المتاحة أمام إيران لتطبيق استراتيجية الردع في الحاضر ومستقبلاً.

أما الفصل الأخير فحاج بعنوان أطروحة الردع النووي الإيراني فحص على مستوى الإمكانيات ومصداقية استراتيجية الردع الإيراني باعتبار أن القدرات النووية هي العامل الأساسي في تحقيق معادلة الردع، وذلك من خلال التطرق للنقاش النظري حول الانتشار النووي الذي يوضح الدوافع العامة لدى كل دولة في البحث عن التكنولوجيا النووية، ثم اسقاط ذلك النقاش على إيران النووية وتدعيم النقاش بالبحث في هيكلية المشروع وجهود إيران لتفعيل استراتيجية الردع عبر نقطة الصراع الإيراني-الدولي حول أحقية إيران في اكتساب القدرات النووية، ومن ثم دراسة انعكاسات هذا التطور على علاقات إيران الإقليمية والدولية وما يمكن أن ينتج عنه مستقبلاً.

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

سمح الاستقرار الذي عرفته البيئة الدولية خلال الحرب الباردة وظهور الاسلحة النووية بظهور الردع كاستراتيجية دولية ساهمت في أن تكون أحد أهم المفاهيم التي تعزز عمليات بناء الامن والسلام في العالم، وهذا من منطلق المفهوم العام للردع والذي يفرض على العلاقات الصراعية منطلق عدم المخاطرة بالمواجهات المباشرة كون أن الاطراف المتصارعة قد تلجأ للتدمير الشامل المؤكد وهو ما يتنافى والهدف الذي يسعى كل طرف من أجل تحقيقه، ويعتبر الردع ظاهرة قديمة تعود استعمالها داخل المجتمعات البشرية لتنتقل فيما بعد إلى الفكر الاستراتيجي للدول وتصبح استراتيجية رئيسية بعد ظهور السلاح النووي، لذا تهدف البناءات المفاهيمية والنظرية إلى دراسة المضامين الفكرية حول مفهوم الردع مما يكشف حقائق العلاقة بين النظرية والممارسة ومدى انسجام بعض الأطر النظرية مع الواقع التجريبي لها، ومن منطلق البحث في المرتكزات النظرية للردع يحاول هذا الفصل عبر مباحثه الثلاثة الاحاطة بكل المتطلبات النظرية حول الردع والتحويلات الذي عرفها على مستوى الدراسات الاستراتيجية.

المبحث الأول: الدلالات المعرفية لاستراتيجية الردع

تعتبر المفاهيم هي مورد أساسي لتطوير النظريات، لذلك من الضروري أن تكون صفات المفاهيم المستخدمة في أي دراسة متطورة وذات معايير عالية، وإلا فإن موثوقية وصحة نتائج البحوث يمكن أن تكون موضع شك، ويمكن تطوير هذه المفاهيم من خلال تحليل المفهوم، فهذا الأخير له جذوره في تصميم البحوث من التحقيق الفلسفي الذي ينص على أن يستخدم الباحثون التحليل الفكري لتوضيح معنى الموضوعات التي يبحثون عنها¹.

تشكل الدراسات الاستراتيجية والأمنية من بين الدراسات المهمة في حقل العلاقات الدولية كونها اتسمت بالاستقلالية خاصة بعد الموجات المعرفية التي عرفتها الظواهر الاستراتيجية والأمنية والتي جعلت منه حقلاً مستقلاً بعد الحرب العالمية الثانية، والثورة التي عرفتها هذه الدراسات ناتجة عن الدينامية التي تتميز بها ظواهرها، ويحوي هذا الحقل العديد من الدراسات والمقاربات المتعلقة بكيفية إدارة الأزمات كالردع موضوع دراستنا، ارتبط مفهوم الردع بهذا الحقل بعدما تم الأخذ به كموضوع وكنظرية واستراتيجية ساهمت في بناء الأمن لفترات كثيرة خاصة بعد ارتباطه بالعامل النووي، لذا سيتم التطرق عبر هذا المبحث للدلالات المعرفية للاستراتيجية والردع كمفهوم وكنظرية باعتبارهم المتغيرات الرئيسية للدراسة والتي تحتاج إلى فحص مفاهيمي نظري يفسر فيما بعد الدلالات الواقعية لاستعمالها.

المطلب الأول: التحولات المعرفية لمصطلح الاستراتيجية

يعتبر الاستراتيجي الصيني الشهير سان زي "SUN ZI" من أهم الاستراتيجيين الذي ساهموا في صياغة مفهوم الاستراتيجية وتطوير الفكر الاستراتيجي لإدراكه العميق بأهمية الاستراتيجية في فهم التفاعلات الدولية، حيث يعبر عن ذلك بقوله: "الآن الأكثر تميزاً من القادة بيننا هم هؤلاء الأكثر حكمة والأكثر استشراقاً ورؤية"² ليؤكد بذلك مدى أهمية الاستراتيجية كعلم ونظرية وكفعل واقعي، والاحتكام إلى معرفة الشقوق الإستراتيجية واللامبريقية لهذه الظاهرة يساهم في تطوير الفكر الاستراتيجي وبعثه في إطاره الصحيح.

¹ Botes, Annatjie. 2002. "Concept Analysis: Some Limitations and Possible Solutions", Curatiosis of Democratic Nursing Organisation of South Africa journal, August 2002, p2.

² صلاح نيوف، مدخل إلى الفكر الاستراتيجي، الدغارك: الأكاديمية العربية المفتوحة، 2008، ص6.

الآراء التي تثبتتها لنا العديد من المقولات التي جاءت على لسان بعض القادة العسكريين والأكاديميين الاستراتيجيين حول الاستراتيجية أمثال كلاوزفيتش، تدفع إلى البحث أكثر والغوص في ذلك الكم المعرفي الذي تزخر به العلوم الاستراتيجية والعسكرية، إلا أن أبعاد هذا المصطلح لم تعد تقتصر على العلوم العسكرية كما عرفته الدراسات الكلاسيكية في الفكر الاستراتيجي، وإنما تعداه بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ليعزز مكانته في العديد من الميادين وينقل بذلك الفكر الاستراتيجي إلى مستوى آخر تتنوع فيه الحقول المعرفية المتداخلة مع الدراسات الاستراتيجية كالسياسة والاقتصاد وعلم النفس وعلم الاجتماع وعلم الإدارة والتي ساهمت في تطوير الفكر الاستراتيجي حالياً.

مع الاختلافات الموجودة على مستوى الأطر المعرفية لتعريف هذا المصطلح، لا يوجد هناك تعريف متفق عليه حول الاستراتيجية لذلك سنحاول تبسيطه وفهمه بالاحتكام إلى هذه الاختلافات الموجودة للخروج بتعريف إجرائي يساعدنا في تحليل هذه الظاهرة.

أمام هذا التنوع المعرفي لتعريف الاستراتيجية، أصبح من الضروري رسم الإطار الذي يقوم عليه هذا المصطلح من خلال دراسته عبر المدلول الاشتقاقي اللغوي، والمدلول الاصطلاحي وصولاً إلى تحديد التصور المفاهيمي حول الاستراتيجية:

عرف مصطلح الاستراتيجية تنوعاً واستخدامات لغوية في مختلف اللغات الأوروبية الاغريقية/اللاتينية وتعددت مترادفاتة في مختلف اللغات، وعند القول: "**Stratos agein**" يقصد به "الاستراتيجية" نجده مقسم إلى لفظتين: الأولى "**Stratos**" وتعني به الجيش والثانية "**agein**" تشير إلى دلالة: الدفع إلى الأمام، ويقصد بها الدفع بالجيش إلى الأمام¹.

الفعل "**Stratego**" يعني قاد أو أمر، والصفة "**Strategikos**" توضح وظائف وأعمال الجنرال بالمفهوم العسكري للكلمة، بمعنى كل الصفات التي يمتلكها هذا الشخص. وهنا الاستراتيجية تعني فن القيادة².

أما اصطلاحاً، فقد تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم الاستراتيجية نظراً لتنوع المداخل التي يتناولها كل باحث في تعريفه لهذا المصطلح الذي لم يعد يقتصر على العلوم العسكرية فقط كما عرف في بداياته، وإنما تعداها

¹ صلاح نيوف، المرجع السابق، ص 9

² نفس المرجع، ص 9.

لنجد في معظم الأدبيات الفكرية لمختلف الميادين، السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الإدارية، كما زودت هذه النماذج الايتومولوجية الباحثين في هذا المجال بتصورات فكرية تسمح لهم بفهم وتفسير أنواع الاستراتيجيات المتبناة من طرف الدول والأسباب التي تدفعهم إلى انتهاج هذا السلوك الاستراتيجي، وأكد جل النقاشات المفاهيمية التي سيتعرض إليها هذا المطلب ذات صبغة سياسية بحكم التخصص للتمكن من إيجاد اطار أو تعريف إجرائي يساهم فيما بعد في تحليل الظاهرة التي يتركز عليها هذا البحث.

يعرف كلاوزفيتش "Karl von Clausewitz"* الاستراتيجية بمقارنتها مع التكتيك، حيث يرى بأن التكتيك يرتبط بتقنيات وفنون القتال في ميدان المعركة، وكيفية استعمال المقدرات العسكرية فيها، أما الاستراتيجية يرى بأنها تتعدى حدود العمل الميداني وترتبط بتخطيط شامل وعام لبلوغ الهدف النهائي لأي عمل عسكري¹ بمعنى إحالة مهمة الاستراتيجية للقادة العسكريين ووضع مهام التكتيك والقتال والدخول في الحروب من شأن الجيش.

جاء تعريف هنريك ديترش فون بولو "Henrich Dietrich Von Bulow" محمداً في نفس السياق ليضع كل من التكتيك والاستراتيجية أمام نقاط المقارنة حيث عرفها بأنها: "علم النشاطات الحربية خارج نطاق إدراك رؤية العدو، بينما التكتيك يدخل في إطار ذلك النطاق"²، لم يتعد كثيراً عن التعريف الذي قدمه كلوزفيتش وحصره الضيق للاستراتيجية في مجال واحد هو المجال العسكري، الذي ما هو إلا امتداد للسياسات المتنوعة للدولة من أجل تعزيز قدراتها وقوتها المتنوعة.

فيما عرفها ليدل هارت "Liddel hart" بكونها³: "فن توزيع الوسائل العسكرية وتطبيقها بشكل يحقق الأهداف المرجوة من السياسة"، لم يخرج ليدل هارت أيضاً في تعريفه من الدائرة الضيقة التي وضعت الاستراتيجية في المجال العسكري وأحاله إلى هذا الجانب دون أن تتعداه إلى الجوانب الأخرى وحصره في الشق

* يعتبر كارل فون كلاوزفيتش أحد أهم العلماء والباحثين في المجال الاستراتيجي، من أصحاب المدرسة الغربية وكونه متمرس لأنه كان من الجنرالات المشاركين في الحرب العالمية الأولى، ساهم في إثراء هذا المجال عبر مؤلفاته العديدة ككتابه "في الحرب" وغيرها من الدراسات التي استند فيها على تحليل الحروب النابليونية وتأثر بفكر ميكافيلي.

¹ صلاح نيوف، المرجع السابق، ص 16.

² Philippe Moreau Défarges, **problem stratégique contempoain**, paris, 1992, p9.

³ Ken Both and other. **Contemporary strategy: theories and policies**, London: croom helm, 1976,p22.

العسكري المتعلق بالتخطيط المعد من طرف القادة العسكريين أثناء الأزمات والحروب، ثم عدل تعريفه فيما بعد وربط استخدام القوة بالأهداف السياسية.

أما الجنرال الفرنسي أندريه بوفر André Bouffre الذي كان له العديد من المؤلفات عن الاستراتيجية، ورغم كونه قائد عسكري إلا أنه حاول في تعاريفه أن يتجنب تأثير هذا المجال على طريقة تعامله مع المفاهيم، حيث عرف الاستراتيجية على أنها: "ديالكتيكية الارادات المتقابلة التي تستعمل القوة في فض ما ينشأ بينها من نزاع"¹.

يذهب لينين في تعريفه أيضا إلى القول: "الاستراتيجية الصحيحة هي التي تتضمن تأخير العمليات إلى الوقت الذي يسمح فيه الانهيار المعنوي للخصم للضربة المميتة بأن تكون سهلة وممكنة"².

أما ماوتسي تونغ يرى أنها: "هي دراسة قوانين الوضع الكلي للحرب"³، وكثيرا ما استخدمت الاستراتيجية للدلالة على الصراع الذي يتضمن اعتبارات جغرافية، بمعنى تلك المصالح المتضاربة بين الأطراف المتصارعة في اقليم معين وما ينتج عنها من أشكال للصراع قد يكون عسكريا أو سياسيا أو عقائديا.

فيما تذهب المدارس العربية كالمدرسة العراقية الى تعريف الاستراتيجية أنها: "فن وعلم في تهيئة وتوزيع استخدام القوات المسلحة أو التهديد بها لغرض تحقيق أهداف السياسة ضمن اطار الاستراتيجية العامة"⁴.

من هنا يمكن ارجاع سبب عدم ثبات مصطلح الاستراتيجية نتيجة للتحويلات العميقة على المجتمعات المتطورة مما جعل الاستراتيجية مفهوما متحركا وشاملا يخضع لمجموعة من الشروط والحاجيات المتعلقة بتطور هذه المجتمعات.

لهذا السبب ليس هناك منطق مفاهيمي متفق عليه لتعريف الاستراتيجية لأنها واسعة المعاني ومتعددة الوجوه من جهة، كما أن بنائها المعرفي مرتبط بالزمان والمكان والاحداث والأشخاص والمدارس الفكرية التي أنتجتها، لذا تعددت المجالات التي تعالجها الاستراتيجية وتختص بها مما جعلها تدخل في اطار تصنيفين أساسيين هما¹:

¹ جهاد عودة، مقدمة في الدراسات الاستراتيجية الشرق أوسطية، مصر: المكتب العربي للمعارف، ط1، 2013، ص 228.

² نسيم بلهول، عن الجيو استراتيجية، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، ط1، 2015، ص19.

³ نفس المرجع، ص 20.

⁴ نفس المرجع، ص21.

- الاستراتيجية العامة، والتي يقصد بها المجال الذي يهتم بدراسة متطلبات السياسة والحروب ويسعى عبر ذلك لتحقيقها.

- الاستراتيجية الخاصة، وتتعلق بدراسة نشاط محدد من تل النشاطات التي تقوم بها الدولة كاستراتيجية اقتصادية ما أو تربوية.

من هذا المنطلق جاءت الاستراتيجية لتحقيق عدة أهداف أهمها:

- أنها أداة لإدارة الحروب وحسن تسير الأمور العسكرية بطرق محددة خلالها الأهداف والأولويات، كما أن العدو فيها محدد والامكانيات والوسائل المتاحة لمواجهةته محددة بدقة لتحقيق من خلالها أولويات السياسة العسكرية للدولة.

- الاستراتيجية تعتبر أداة للسياسة الخارجية، فالأهداف الكبرى التي تضعها الدولة لتحقيقها، أو ما يسمى بالأهداف الكبرى البعيدة المدى والتي تعتبر واحدة من أولويات السياسة الخارجية لأي دولة لا تتألق إلا بوضع استراتيجية فعالة لتحقيق ذلك.

- الغاية من وضع الاستراتيجية ليس الانتصار عسكرياً وتحقيق الانتصار الكامل على العدو وإنما هو فرض هذا الانتصار عليه سواء كان ذلك عسكرياً أو اقتصادياً أو نفسياً، فالبحث عن النصر السياسي أهم من النصر العسكري لأن هذا الأخير في الكثير من المرات أثبت عجزه وفشله واقعياً.

الأهمية التي طرحتها هذه المداخل التأصيلية والايتمولوجية لمصطلح الاستراتيجية لهذا البحث هو قدرتها على منح تصور عام عن طبيعة الاستراتيجية ومستلزماتها وطرق استخدامها، إضافة إلى أنها مهدت الطريق لفهم الظواهر التي تحتاج إلى بناء استراتيجيات فعالة لإدارتها، كظاهرة الأسلحة والردع كموضوع وكاستراتيجية لإدارة الانتشار المتزايد للأسلحة في فترة الحرب الباردة خاصة.

تظهر لنا هذه المداخل التعريفية أهمية المنظر في الحياة الواقعية، حيث يتيح لنا امكانية تحديد تصورات ذهنية قد تخدم الواقع، وأمثلة ذلك الاستراتيجي الصيني Sun Zi الذي قدم الكثير عبر كتاباته خاصة فيما يتعلق باستراتيجيات الحرب، ومع هذا تبقى تلك المدخلات التي يقدمها العسكري أو المنظر في الفكر الاستراتيجي

¹ خليل حسين وحسين عبيد، الاستراتيجية: التفكير والتخطيط الاستراتيجي، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط2013، ص7.

وغيره من الحقول الدراسية ليست بالوصفات الجاهزة القادرة على أن تقضى على خطر معين، وإنما تساعد وتحيل صانع القرار إلى اتخاذ قرارات عقلانية وناجعة.

نصل في الأخير الى تعريف إجرائي للاستراتيجية يقوم على أنها تمثل الجسر الرابط بين السياسة والقوة العسكرية، والاستراتيجية الرئيسية تأخذ في اعتبارها كل الوسائل التي يمكن استخدامها في السياسة¹. بمعنى أنها مزيج من الأدوات السياسية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والعسكرية موجهة لتحقيق الهدف الأساسي للدولة.

المطلب الثاني: المضمون الفكري لمفهوم الردع

شكلت الأسلحة بمختلف أنواعها فكرا جديدا ألزم المهتمين بالشأن العسكري والاستراتيجي البحث عن آليات واستراتيجيات لمواجهة هذه الظاهرة، ويعتبر الردع أحد أهم الاستراتيجيات التي استعملت في هذا الحقل ولو أنها كفكرة هي قديمة قدم الظواهر الانسانية، وقد أكد توماس شلينج على أهمية دراسة هذه الظاهرة باعتبارها تعبر عن مهارة عدم استعمال القوة العسكرية لثني الاطراف عن المواجهة المباشرة.

وقد عرف الردع استعمالا عديدة في المعاملات اليومية، وفي الجوانب العسكرية والجوانب القانونية، لذلك يحتاج هذا المفهوم الى تحليل وتأصيل مفهوماتي ونظري ومقارنته مع المفاهيم التي كثيرا ما تتقاطع معه، هذا بالإضافة الى التطورات التي عرفها هذا المفهوم في حقل الدراسات الاستراتيجية قبل وبعد نهاية الحرب الباردة وبهذا نكون قد حددنا الركائز الأساسية لدراسة استراتيجية الردع عبر مناقشتها على مستويين:

- الردع كمفهوم

- علاقة الردع ببعض المفاهيم

بالبحث في معاجم اللغة العربية، نجد أن الردع كمفهوم لغوي: في قاموس "مختار الصحاح" للإمام محمد بن أبي بكر الرازي يعني رده عن الشيء "فارتدع" أي كفه فكف وبابه قطع². ونكون هنا أمام المعنى الذي يراد به منع وكف الطرف المدروع عن القيام بأي فعل يمكن أن يهدد الطرف الرادع.

¹ كولن س. غراي، المرجع السابق، ص76.

² محمد بن أبي بكر الرازي، قاموس مختار الصحاح، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ط4، ص161

هذا بالنسبة للتعريف اللغوي للردع، وكغيره من المفاهيم التي كثرت تعريفاتها لا يوجد معنى اصطلاحى واحد يمكن أن يشكل تعريفا حقيقيا للردع، وقد تنوعت التعاريف الاصطلاحية له بين المختصين الاستراتيجيين العسكريين وغيرهم في الميادين الأخرى كالقانون وعلم الاجتماع بحكم الاستعمالات المختلفة والمتنوعة للردع، لهذا تحاول هذه المداخل التعريفية اسنادنا لمقاربة المفهوم بما يتوافق والظاهرة المراد دراستها للخروج بتعريف اجرائي يساعد فيما بعد في تفسير وتحليل هذه الظاهرة.

الكثير من المختصين في حقل الدراسات الاستراتيجية والعسكرية يربط ظهور الردع بظهور الأسلحة النووية لكن يؤكد التاريخ على أن هذه الفكرة هي قديمة جدا، فعلى مر الزمن كانت الدول تبني الجيوش وتكون التحالفات وتصدر تهديدات لردع دول أخرى لتمنعها من التفكير في الهجوم عليها¹. وهذا ما يؤكد عدم الارتباط الدائم لموضوع الردع بالأسلحة النووية واخراجه من المفهوم الضيق الذى لطالما أرجع تأصيله وبداياته الى العصر النووي.

كما ورد في بعض الكتب المتخصصة في البحث عن المنهج العسكري للنبي محمد صل الله عليه وسلم أن الردع يتمثل في بناء القوة والتخطيط الذى يأخذ أشكالا وصورا وترتيبات متعددة هدفها التأكيد على منع الطرف المردوع، وشل حركته وفاعليته جزئيا أو كليا حسب ما أتيح من امكانيات، واستنادا الى قول النبي صل الله عليه وسلم: "نصرت بالرعب مسيرة شهر" والاحصاءات المنبثقة عن غزواته يتأكد التطبيق الفعلي للردع عمليا وتحقيق أهداف هذه الغزوات بأساليب ووسائل مختلفة، لذلك تنوعت صور ومظاهر للردع في الفكر الاستراتيجي المحمدي، ويمكن اجمالها في عدة أشكال هي²:

- الردع بإظهار القوة.
- الردع بالقتال.
- الردع بإجهاض تدابير العدو.
- الردع بتأديب المعتدين.

¹ جوزيف ناي، المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة: أحمد أمين الجمل ومجدي كامل، للقاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط1، 1997، ص182

² محمد أمخزون، منهج النبي في الدعوة من خلال السيرة الصحيحة، مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة 2003، ص251

- الردع بتضييق الخناق على العدو اقتصاديا.

- الردع بانتزاع المبادرة من الأعداء.

- الردع بالتخلص من رموز الكفر.

لقد انطوى مفهوم الردع في الفكر المحمدي على الردع بعدة صور يمكن تحديدها في شقين الردع دون اللجوء الى استعمال القوة والدخول في معارك مع الطرف الاخر، والشق الثاني: هو الردع باستعمال تلك القوة في حدود معينة خاصة أثناء المواجهة الحقيقية (بمعنى في ظل وجود حرب فعلية بين الطرفين) لكي تتأكد بذلك ثلاثية المصدقية ووفرة المعلومة عن الخصم، والمقدرة على مواجهته ميدانيا.

يقدم الجنرال أندريه بوفر André Beaufre تعريفا آخر للردع يشير فيه إلى أنه: "هو منع دولة معادية من اتخاذ القرار باستخدام أسلحتها، أو بصورة أعم منعها من العمل أو الرد ازاء موقف معين مجموعة من التدابير والاجراءات التي تشكل تهديدا كافيا، اذن إن النتيجة التي تحاول الحصول عليها بواسطة التهديد هي نتيجة سيكولوجية"¹، وما يلاحظ على هذا التعريف أن بوفر يحاول التأكيد على أن الردع هو القدرة على تقليص حرية المناورة لدى الطرف الاخر ووضع حدود لخياراته و السلوكات التي يقوم بها دون استخدام لأي شكل من أشكال القوة، وإنما الاعتماد على الجانب النفسي في ادارة هذا الصراع.

يضيف كل من بول هاث Paul Hath وبروس راسيت Bruce Russett تعريفا آخر للردع لا يحمل في طياته استخدام القوة العسكرية مباشرة، حيث يؤكد على أنه: "محاولة من صانعي القرار في دولة ما لإجبار صانعي القرار في دولة أخرى على التجاوب مع مطالب الدولة الأولى"². يظهر من خلال تعريفهما عنصر الاكراه في التعاملات الدولية، حيث تقوم الدولة الأولى باكراه الدولة الثانية على سلوك فعل لا تريده، ومع هذا يبقى التنبؤ بسلوك الدولة الثانية يسير في نفس الاتجاه أو الاستجابة لما بدر من الدولة الأولى، لذا فردعها مرتبط بعدة عوامل منها ما يجوي داخله جوانب مادية، ومنها ما ينطوي عليه جوانب معنوية ونكون هنا أمام استجابة

¹ على عودة العقابي. العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، ليبيا: الدار الجماهيرية، 1996، ص 201.

² سوسن العساف، استراتيجية الردع: العقيدة الاستراتيجية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1،

فعلية نتيجة التخوف من ما سيحدث كرد فعل إن لم تنتهج الدولة الأولى نفس السلوك الذي انتهجته الدولة الثانية، وهنا يتقاطع مفهوم الردع مع مفهوم الاكراه.

في نفس السياق يمكن رؤية الردع كنوع معين من العلاقات الاجتماعية أو السياسية التي يحاول فيها طرف واحد التأثير في سلوك الطرف الاخر في الاتجاه الذي يرغب به، وقد يمارس هذا التأثير بعدة طرق وأساليب متعددة لتحقيق الهدف الحقيقي للطرف الراجع¹. إلا أنه رغم توجيه هذا التعريف للردع نحو المعاملات الدولية وفي سياق الفعل ورد الفعل بين الوحدات السياسية المختلفة، يبقى الردع ينطوي على نوع من النفوذ والتهديد الذي يحدث مباشرة وقد يقترن بعقوبات معينة ومتنوعة.

يعرف توماس شلينج Thomas Schilling الردع على أنه: "استغلال القوة المحتملة واقناع عدو محتمل أن يتجنب القيام بنشاطات معينة لأن ذلك سيكون في مصلحته"² يبقى التركيز منصبا دائما على الجوانب العسكرية ومدى فاعليتها في تحقيق معنى الردع وتجنب الطرف الراجع الدخول في حروب، كما يؤكد على فكرة الاختلاف الموجود بين المهارات الفكرية الضرورية للقيام بمهمة عسكرية، وبين استخدام القدرات العسكرية المحتملة لتحقيق الهدف التهديدي بمعنى التميز بين استعمال القوة وبين التهديد باستعمال تلك القوة لكي يتحقق المطلب الردعي.

يحمل الردع المعنى الوقائي أو الدفاعي من خلال التحضير للإمكانيات والوسائل لتحقيق ذلك، بمعنى أن التهديد يجب أن يترافق بالمكونات والأدوات التي تؤكد على فاعليته، حيث يعرف الردع في هذا الاطار على أنه: "تقديم أدلة للعدو لا يمكن اخفائها عن توفر المقدرة الثأرية التي تكفل معاقبته بشدة عن أي محاولة من جانب لإثارة الحرب لتحقيق هدف أو كسب معين على حساب الدولة الراجعة"³

ارتبط كذلك الردع بفكرة منع العدوان أو العدول عن القيام بحرب بين الأطراف تكون نتائجها وخيمة على كليهما بالتأكيد على أنه: "منع فعل عدواني معين عبر جعل الطرف الذي يخشي منه ذلك يفهم بأنه لن يجنى من

¹ Ken Both and other,op .cit,p69.

² توماس شلينج، استراتيجية الصراع، ترجمة: نزهت طيب أكرم حمدان، الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، ط1 2010، ص18،

³ على عودة العقابي، المرجع السابق، ص221.

وراء فعله فائدة" وهنا يتشابه هذا الفعل مع الفكر الدبلوماسي والأمن الجماعي بعدم استعماله القوة لتفادي الدخول في الحرب¹.

يعرف باتريك مورغان Patrick Morgan في كتابه "الردع الآن" الردع بأنه قدرة دولة واحدة (المدافع) لمنع "شيء" من دولة أخرى (العدو المحتمل)، وهذا عادة ما يعني منع الحرب، ولكن مورغان يوسع هذا التعريف بالقول إن الردع يستخدم أيضا لجعل الحروب تزداد سوءا، أو لمنع المواجهات التي يمكن أن تندلع فيها الحرب بسهولة، وعلاوة على ذلك فصل مورغان الردع الفوري عن الردع العام، حيث أكد على أن الردع الفوري هو الوضع الذي ينظر فيه أحد الجانبين بجدية في هجوم، في حين يحاول الجانب الآخر ردع هذا الهجوم المحتمل مع التهديد بالانتقام. والردع العام هو حالة تضاعف فيها الدول المتنازعة جيشها كرداع، على الرغم من أن أيا من الجانبين لا يدرس الهجوم، وكثيرا ما ينظر إلى الردع العام على أنه معضلة أمنية².

كما يعرف الردع بأنه "استخدام أحد الأطراف للتهديد في محاولة لإقناع طرف آخر بالامتناع عن اتخاذ أي إجراء"، يحمل هذا التعريف عنصرا تعريفيا مهما للردع وهو "شكل التهديد" هل هذا التهديد مادي بأسلحة عادية أو متطورة أو تهديد معنوي يشبه التهديد الذي تستعمله الأم لتربية أبنائها ومنعهم من القيام ببعض الأفعال³.

يذهب كاظم هاشم نعمة أيضا في تعريف الردع الى أنه: "وضعية يكون فيها متنافسان يجري بينهما حوار الارادات بعيدا عن الاستخدام الفعلي للقوة، رغم حضور القدرة على استخدام القوة والتشديد عليه"⁴ فقوة ونجاح الردع تكون بادراك الخصم لقوة الطرف الرادع وفرضه لسياسة الحوار لكي لا يتحول الصراع إلى مواجهة.

ارتبط الردع أيضا بحقل السياسة الخارجية وذلك من خلال تعريفه على أنه: "استراتيجية سياسية ذات أدوات عسكرية تنطوي على ربط السياسة الخارجية بالتخطيط"⁵ يحمل الردع معاني التخطيط السياسي والهدف من هذا التخطيط هو الوصول إلى تخويف وتهديد الأطراف الأخرى دون استعمال القوة، مع التأكيد لهذه

¹ برونو تيريري، السلاح النووي بين الردع والحظر، ترجمة: عبد الهادي الادريسي، أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ط1، ص43.

² Patrick Morgan, **deterrence now**, Cambridge: Cambridge University Press, 2003, p2.

³ Stephen L. Quackenbush, **UNDERSTANDING GENERAL DETERRENCE: Theory and Application**, United States: PALGRAVE MACMILLAN, 2011, p02.

⁴ على عودة العقابي، المرجع السابق، ص222.

⁵ سوسن العساف، المرجع السابق، ص30.

الأطراف على استعمالها في حالة تطلب ذلك مما يعمل على توجيه سلوكياتهم نحو الفعل الذي يريده الطرف الرادع.

نفهم من كل هذا التعريفات أن الردع وما يحتويه من معاني عسكرية ونفسية هو أكثر من كونه أداة تستعمله الدولة في ادارتها لصراعاتها وسياساتها الخارجية، وهذا ما يربط الردع بالاستراتيجية كون أن هذه الأدوات التي تستعملها الدولة في ادارة علاقاتها الصراعية تحوى تخطيط ذكيا ومحكما لكي تحقق أهدافها.

لذلك فقد قدم العديد من الخبراء والمختصين تعريفات كثيرة للاستراتيجية الردع، حيث تحدث توماس شلينج في كتابه "استراتيجية الصراع" على أهمية استراتيجية الردع انطلاقا من تجربة الولايات المتحدة الأمريكية مع الاتحاد السوفياتي سابقا حيث يرى أن هذه الاستراتيجية يجب أن تكون مرتكزة على التهديد القابل للتصديق لكي تكون أكثر تأثيرا على الطرف الاخر، ومصداقية هذا التهديد تتوقف على مدى التكلفة والمخاطر المرتبطة بوفاء الطرف المهدد بتنفيذ ما يهدد به¹. وقد قامت الولايات المتحدة الامريكية بتطوير فكرة إعطاء مصداقية لذلك التهديد عبر الكثير من الحالات أهمها ما يتعلق بالتجارب والتفجيرات النووية وقدرتها على ردع الاتحاد السوفياتي بتضمينها للتهديد مصداقية تطبيقه، وتجدر الإشارة هنا إلى التعريف الكلاسيكي الذي قدمه توماس شلينج والذي أصبح شائعا خلال الحرب الباردة، ومفاده أن الردع استراتيجية عسكرية تقوم على مسألة التهديد الذي يهدف إلى الامتناع عن الخصم من البداية².

أما ريتشارد ند ليو Richard Ned Lebow يرى بأن استراتيجية الردع هي: "تطبيق عملي لنظرية الردع على الصراعات الدولية القائمة"³.

كما يرى البعض أمثال ألبرت فولستر Albert Foster أن استراتيجية الردع تركز على المقدرة الثأرية والتصميم على استعمال تلك القدرات في حالة ما تطلب الأمر ذلك، والحاق الضرر بالخصم يفوق في حجمه

¹ توماس شلينج، المرجع السابق، ص15.

² Daniel Rajmil, "THE MIDDLE EAST: DETERRENCE AND NUCLEAR DETERRENCE", JOURNAL OF THE SPANISH INSTITUTE FOR STRATEGIC STUDIES, N:6, 2015, p394.

³ Richard Ned Lebow, **Key Texts in Political Psychology and International Relations Theory**, King's College London, 2016, p4.

ومداه أي ميزة يمكن أن يحصل عليها الطرف الذي يقوم بالضربة الأولى، حيث يعبر فولستر عن ذلك بقوله أن الردع هو: " القدرة على التدمير بالضربة الثانية"¹.

أما هنري كيسنجر Henry Kissinger فيعرف استراتيجية الردع على أنها: "منع سلسلة من المواقف عن طريق اثبات أن هذه المواقف هي ليست أفضل البدائل المتوافرة في وضع معين، وعلى هذا الأساس فإن الردع يعتمد على عامل غير منظور وهو طريقة تفكير العدو المحتمل"² وهذا يشير إلى القدرة على التأثير في سلوكيات وردود أفعال الأطراف التي يريد ردعها عبر تأكيده أن القيام بموقف لا يتماشى مع الطرف الرادع سيؤثر سلبا عليه وبالتالي جعل الجانب النفسي يلعب دوره في استجابة هذه الأطراف.

بيد أن باتريك مورغان يرى أنه في مجال السياسة الدولية، فإن الردع "ليس من السهل تفسيره أو فهمه" على الرغم من كونه "ممارسة قديمة"، وتشمل تعاريف الردع كاستراتيجية عموما مفاهيم الفاعلين أو الخصوم والإجراءات، والنفوذ، وتحليلات التكلفة / المنفعة. ببساطة "الردع ينشأ عن الخوف من العواقب غير المقبولة"، ويشكل أكثر وضوحا الردع هو: "تفاعل استراتيجي يمنع فيه الفاعل الخصم من اتخاذ إجراء بأن تكلفة اتخاذ هذا الإجراء ستفوق المكاسب المحتملة"³.

تعتمد اسرائيل في استراتيجياتها العامة على مبدأ الردع كونها ترى في أن هذه الاستراتيجية التي يتخللها الشك من كل ما يجاورها هي بمثابة وسيلة فعالة وناجحة لإذاعة الرعب في كل الأطراف التي تريد ردعها، وعلى رأسها الدول العربية لذلك عبر شمعون بيريس لبعض نواب الكنيسة الإسرائيلية في عدة مرات حول موضوع الأسلحة النووية بقوله:

"إنني لا أرى سببا لإقدام دولة إسرائيل على طمأنة جمال عبد الناصر من هذا المنبر والسماح له بأن يعرف ما نفعله وما لا نفعله، انني أعرف أن العرب يشككون في نوايانا النووية وأعرف أن هذا الشك قوة رادعة، فلماذا نخفف الشكوك؟ ولماذا نعمل على ايضاحها"⁴

¹ على عودة العقابي، المرجع السابق، 222

² عبد السلام سلمان خريط الناشئ، "سياسات الردع في مواجهة الأزمات الدولية"، رسالة مقدمة الى معهد الدراسات القومية الاشتراكية لنيل شهادة الماجستير علاقات دولية، الجامعة المستنصرية، العراق، 1988، ص82 .

³ Patrick Morgan, op.cit, p1.

⁴ عبد السلام خريط الناشئ، نفس المرجع، ص 73.

من هذه المقولة نفهم بأن الردع في الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي أخذ شكلا آخر وهو الردع القائم على الشك بتوفر المقدرة وتقليل المعلومات، وهذا يعتبر عاملا نفسيا يؤثر بشكل كبير على سلوكيات وقرارات الأطراف التي يريد ردعها، وهذا ما ينطبق حاليا على النموذج الايراني حيث يظهر التفاوت بين تصريحات القادة والسياسيين حول حقيقة السعي لامتلاك الخبرات والتكنولوجيا النووية هل هي موجهة للدفاع أو الردع وبهذا تكون ايران حذت حذو إسرائيل في مجال الردع بالشك.

ارتبط ايضا الردع كاستراتيجية بمفهوم السلام تطبيقيا من خلال تجربة الحرب الباردة، لذا تعتبر استراتيجية الردع: "ليست استراتيجية للحرب وانما للسلام، هدفها اقناع المعارض بأن العدوان هو البديل الأخير، فالردع لا يقيد العدو جسديا بل نفسيا لمنعه من فعل ما هو غير مرغوب، أو لا يرتضيه الطرف الأول"¹ هذا ما جعل هذه الاستراتيجية أكثر من فعالة في فترة الحرب الباردة لما كان لها من انعكاسات ايجابية على العالم بعدم تعريضه للحرب مرة أخرى.

كما تعتمد استراتيجية الردع على الرد بهجوم مدمر على فعل عسكري نووي يهدف للتدمير، وتتناغم هذه التعريف القائم على أن استراتيجية الردع هي ذلك التهديد الذي بموجبه يقوم الطرف الاول بإنزال عقوبة قد يقنع الأطراف الثانية بأن تكلفه العمل العدواني الذي يراد القيام به سيفوق بنسبة النتائج التي قد تترتب عليه². وذلك يتوقف على العمل والترتيبات وكل الامكانيات التي سيحشدتها الطرف الرادع المادية والمعنوية، مع ضرورة ارفاقها بتلك المصدقية في تنفيذ ذلك التهديد.

نفهم من هذا أن الردع كمفهوم وكاستراتيجية يحمل في معناه قدرة الطرف الرادع على التخطيط لردع الأطراف الأخرى عبر تجنيد كل المقومات المادية والمعنوية التي تجعل من تلك الأطراف تستجيب للطرف الرادع نتيجة تقديرها وادراكها لمصدقية الأفعال والتصرفات التي يقوم بها.

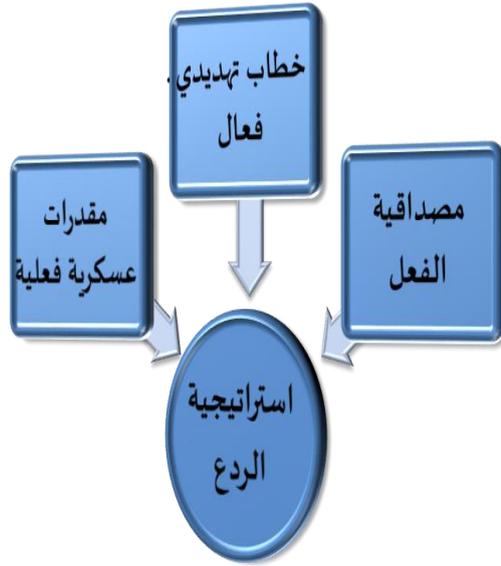
مع هذا بالرغم من أن الردع كاستراتيجية مرتبط ارتباطا وثيقا بامتلاك القوة والأسلحة النووية وكل ما يعظم من القوة الصلبة لديه، فما نلاحظه أيضا هو أن الطريقة أو الأسلوب الذي يتخذه الرادع والذي يجب أن يكون قويا وداليا ومقنعا ليردع الأطراف الأخرى مع علمه بكل تلك المقدرات العسكرية الهائلة تجعل من قوة الخطاب

¹ سوسن العساف، المرجع السابق، ص34

² أحمد محمود السيد، المصطلحات السياسية: دراسة دلالية مقارنة، مجلة البيان، العدد2، 2003، ص170

وحسن استعماله دعامة أساسية لتحقيق الردع، وبمعنى أدق فإن استراتيجية الردع لكي تنجح لا بد أن تتوفر فيها تكامل النقاط الأساسية كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم 01: متطلبات نجاح استراتيجية الردع



المصدر: صاحبة البحث

أما فيما يخص المفاهيم المتداخلة مع الردع، يمكن القول أن الردع يشترك مع عدة مفاهيم في مجموعة من النقاط التي تجعل البعض في كثير من الأحيان يعتقد على أنها مترادفات، مما يساهم في عدم إيجاد ضبط مفاهيمي ومنهجي متناسق لمثل هذه المترادفات يتماشى وتطورات الظواهر السياسية، وقد أشارت الباحثة سوسن العساف في كتابها: "استراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي" إلى مجموعة من المفاهيم التي تتداخل في كثير من الأحيان مع مفهوم الردع مما يجعلنا ملزمين كباحثين لضبطها وإزالة ذلك الغموض واللبس عنها، وسنحاول مناقشة مجموعة من المفاهيم القريبة من مفهوم الردع وأكثر تداولاً ضمن سياقاته وتشارك معه في الكثير من النقاط إلا أن لكل واحدة من هذه المفاهيم هدف وخصائص مميزة، وأهم هذه المفاهيم: الارهاب، وتوازن القوى، والحروب الاستباقية.

1- الارهاب يحمل في معناه اللغوي عنصري التخويف والرعب، حيث يقال: "أرهب فلان فلان" بمعنى خوفه وروعه¹. وقد جاء في قاموس مختار الصحاح أن رهب رهبة ورهبا بمعنى خاف وارهبه واسترهبه أخافه² وكلها معاني تحمل في طياتها الخوف والزجر وجعل الطرف الذي ينطبق عليه الفعل يفرغ من شدة وقدرات الطرف الذي يقوم بترهيبه.

أما في القرآن الكريم فقد ورد هذا المعنى في عدة آيات تؤكد على معنى التخويف الذي يحمله مفهوم الإرهاب، ونذكر قوله تعالى: "وأعدو لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم"³ نفهم من هذه الآية أن هناك شروط أساسية لنجاح مسألة التخويف فلا يستطيع طرف الوصول الى ترهيب وإرعاب الطرف الاخر دون وجود مجموعة من الشروط وعلى رأسها:

1_ القدرات و الامكانيات التي تثبت قوة هذا الطرف.

2_ القدرة والاستعداد على إرهاب الطرف المقابل وتحسيسه بإمكانية ذلك لدرجة أنه لا يستطيع التأثير على قرارات هذا الطرف، فاذا كانت المقومات النفسية قادرة على ارهاب الطرف الاخر مع مزاجتها بالجانب المادي بوجود امكانيات ملموسة من أسلحة وغيرها بتحقيق الهدف الأساسي لهذه العملية وهو التخويف والردع، ومن هنا نفهم التداخل الموجود بين الارهاب ومفهوم الردع، فالشروط التي يتطلبها ارهاب الاخرين يتطلبها الردع لأن نجاح هذا الأخير يتوقف على قدراته المادية والتأكيد على القيام باستعمال هذه القدرات في حالة ألزم الأمر ذلك، مما يجعل من الطرف الخصم يتخوف من القيام بأي فعل قد تكون نتائجه غير محسوبة وسلبية.

أصل المفهوم باللغة الفرنسية *Terrorisme*، وقد استحدث أثناء الثورة الفرنسية الكبرى، وهو معنى لاتيني الاصل من كلمة *Terror*، وعليه جاءت كلمة *Le terrorisme* كتجديد للكلمة اللاتينية والتي تعنى نظاما للرعب وهي ترجمة حرفية أيضا للكلمة الانجليزية *Terrorisme*، كما حملت بعض التعاريف الاصطلاحية عدة معاني لمفهوم الإرهاب، إلا أنها لم تصل الى تعريف واحد له، فنجد له تعريفا صريحا في الموسوعة

¹ يوسف حسين، دليل المسلم لحقوق الانسان الأساسية في السلم والحرب، الجزائر: دار التنوير للنشر والتوزيع، ط2004، 1، ص.61

² محمد بن أبي بكر الرازي، المرجع السابق الذكر، ص172.

³ الآية 60، سورة الانفال.

البريطانية يتمثل في كونه "استخدام منظم للرعب والعنف الذى لا يمكن التكهن به، أي أنه يحتوي على عنصر المفاجأة ضد الحكومة أو الجمهور والأشخاص لتحقيق هدف سياسي¹.

من خلال هذا التعريف الذي يضع عنصر الرعب والتخويف كمنطلق أساسي للإرهاب هذا ما جعله يتقاطع مع مفهوم الردع، ويحمل التعريف أيضا عنصر المفاجأة في القيام بالفعل، وفعلا الردع في حد ذاته لا يحدد الوقت الذى يمكن من خلال ضرب الطرف الخصم، وهذا ما يزيد من قلق الخصم مما يساهم في الاستجابة للطرف الرادع أو القيام برد فعل يتمشى والضغط الذى يمارسه الطرف الرادع.

عرفه أيضا الفقيه فازوفيس على أنه: " الأعمال التي من طبيعتها أن تثير لدى شخص ما الاحساس بالخوف من خطر ما بأي صورة "، وأضاف الباحث سوتيل Sottit بأنه: "العمل الاجرامي المرتكب بواسطة الرعب والعنف، وعن طريق التخويف الشديد بقصد هدف معين"²

عرف أيضا على أنه: "هو الاستخدام أو التهديد باستخدام العنف ضد الأفراد.....الأغراض السياسية بهدف التأثير على موقف أو سلوك جماعة"³

وأشار البعض الى ضرورة التمييز بين نوعين من الارهاب انطلاقا من المفهوم اللغوي والاصطلاحي الذى يحمله كل واحد من هذه المفاهيم، وبالتالي يمكن التمييز بين الارهاب السليبي والإرهاب الايجابي، الأول وغايته هو الاخلال بأن الأفراد والجماعات دون وجه حق وهذا ما يتنافى مع مفهوم الردع، أما الثاني يهدف الى زجر المعتدى من خلال تخويفه حتى لا يقدم على الحاق الضرر بهم، وهو ما يسمى بالدفاع الشرعي، وهذا يتقاطع مع مفهوم الردع خاصة من ناحية التخويف دون استخدام فعلى للقوة⁴.

نفهم من هذه التعريفات التي أوردناها أن الارهاب في كثير من الأحيان يلتجأ الى الهجوم باعتباره أحسن وسيلة للدفاع، وأحيانا يلجأ الى استعمال وسائل غير قانونية لتحقيق هدفه هما يفهم على أنه مقدم على ذلك الفعل بعد دراسة دقيقة للموقف والتأكد من الحسابات والنتائج⁵. وبالتالي الإرهاب من خلال الأعمال والأفعال

¹ ابراهيم نافع، كابوس الارهاب وسقوط الأقتعة، مصر: مؤسسة الأهرام، 2002، ص18

² رقية عواشيرة، "الأمن الدولى وتحديات ظاهرة الارهاب"، مجلة الإحياء، العدد السادس، 2002، ص360.

³ عصام صادق رمضان، "الابعاد القانونية للإرهاب"، مجلة السياسة الدولية، العدد85، 1986، ص22.

⁴ يوسف حسن، المرجع السابق، ص64.

⁵ سوسن العساف، المرجع السابق، ص51.

التي يقوم بها سواء ضد أشخاص أو دول هدفه الأساسي هو تحقيق الردع، وجعل الطرف المدروع يدرك أنه قادر على القيام بأي عمل مهما كانت نتائجه.

استنادا الى مجموعة هذه الرؤى المختلفة، نجد أن هناك تقارب بين المفهومين في الكثير من النقاط، وهي التي جعلت من بعض يقع في فخ الكلمات المترادفة، الا أنه مع التركيز الجيد في ما يحمله كل معنى نجد أن هناك عدة نقاط يشترك فيها كل من مفهوم الردع والارهاب ونقاط أخرى يختلفان فيها، ويمكن أن نورد هذه التقاطعات في النقاط التالية:

- النقطة الأولى التي يتقارب فيها المفهومان هي من الناحية اللغوية ما يضعها في خانة المترادفتين، بحيث يحمل المعنى اللغوي لكل من الارهاب والردع فعل الإخافة ونشر الرعب.

- أن كلا المفهومين يمكن استعمالهما كاستراتيجية من طرف دولة ما لإدارة صراع معين غرضها التخويف وثني دولة أخرى أو أطراف معين على الأقدام بفعل يضر بمصلحة الدولة القائمة بالفعل، إلا أنهما يختلفان في طريقة التنفيذ، فالردع يحمل في ثناياه القيام بالفعل التهديدي دون اللجوء اليه على عكس مفهوم الارهاب في كثير من الأحيان يقترن بالقيام بذلك الفعل واقعية وهو ما لا يتماشى مع عقيدة الردع التي لطلما كانت قائمة على التهديد بالقوة وليس استعمالها.

- الهدف الذي يبتغيه كل فعل ردعي أو فعل ارهابي هو الاستجابة، وبالتالي التحكم في ردود أفعال الطرف المدروع، والتأثير عليها إما نتيجة الصدمة أو الخوف الذي يتكره تلك الإمكانيات المادية يمتلكها الطرف الرادع.

- كلاهما يشكلان استراتيجية ذات بعد سيكولوجي، وتحمل معها أبعادا نفسية تأثيرية على الخصم، سواء كان بالتهديد كعامل ردعي أو بعد القيام بالأعمال الإرهابية التي سواء تم تنفيذها أو المهدد بتنفيذها فإنها تترك لدى الطرف الاخر ضررا نفسيا عميقا وحالات كثيرة عرفها الواقع الدولي كحادثة هيرو وشيما وأحداث 11 سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة الأمريكية، أو الأعمال الارهابية التي تقوم بها اسرائيل في فلسطين ولبنان.

- نقف الان عند عنصر توفر المعلومات، نجد في الردع كاستراتيجية عسكرية متعامل بها من شروط الأساسية هو توفر المعلومات حول القوة والإمكانيات العسكرية التي تجعل من الأطراف الأخرى ترتدع نتيجة

ذلك، إلا أن الإرهاب خاصة الارهابي الدولي يجعل من عنصر المفاجأة واحدا من أهم العناصر التي تزيد من قوته الردعية خاصة بعد القيام بالفعل الارهابي.

- يختلف الارهاب عن الردع أيضا في كون الأول يقوم بالفعل الردعي اتجاه الأطراف المقصودة دون مراعاة لنتائج الفعل لأن هدفه هو تنفيذ الخطة كما وضعت، على العكس فان الردع الغرض منه هو عدم المغامرة في فعل يمكن أن يرجع على جميع الأطراف بالخسارة لأن النتائج ستكون وخيمة على كلا الطرفين خاصة اذا كانت قوتين متماثلتين مثل: الاتحاد السوفياتي سابقا و الولايات المتحدة الامريكية خلال الحرب الباردة، وحتى نجد ذلك في الحياة اليومية، فالعقاب الذي ينتظر الشخص نتيجة قيامه بالفعل يجعله يتعدى في الكثير من الأحيان عن القيام به نتيجة قوة العقوبة وامكانية تطبيقها.

1- بالنسبة لمفهوم توازن القوى Balance A Power تحدث الكثير من القادة والباحثين أمثال: برودوى كيسنجر، شلينج، وكاهك عن مفاهيم الردع المشترك، الردع المستقر، توازن الردع، ميزان التسليح بنفس الدلالات التي حملتها المعاهدات التي انبثقت عنها مفهوم توازن القوى مما جعل من هذه الأخيرة مصطلح قريب من مفهوم الردع وهناك تداخل كبير بينهما¹.

رغم عدم دقة ووضوح مصطلح توازن القوى لما يحمله من معاني متعددة ومتشابهة مع الكثير من المفردات فقد حاول العديد من الباحثين معالجة ذلك والبحث عن تصورات فكرية واضحة لتعريف هذا المصطلح، حيث يعبر اصطلاحا على: " كل توازن دولي ومن ثم عن كل نسق دولي في حالة توازن ". كما يعرف على أنه: " حماية الوضع الراهن لتوزيع القوة في نسق دولي معين باعتباره متوازنا وباعتبار الاخلال به اخلالا بميزان القوة"²، هنا اشارة واضحة الى أن عنصر القوة يعتبر من المتطلبات الرئيسية الذي بدوره يفرض وضعاً دولياً معيناً بتوفر أطرافه على الميكانيات المتساوية، وبالتالي التوازن يكون من خلال الحفاظ على هذه القوة الموجودة عند كل الطرف دون اللجوء إلى استعمالها بلا أسباب مقبولة.

لذلك يلجأ البعض إلى اعتبار هذا المفهوم هو تعبير حقيقي عن حفظ السلام والتفاهم الدولي بحكم امتلاك القوة من طرف الوحدات السياسية المتحكمة أو المؤثرة في النظام الدولي، والتي تدرك كثيرا عواقب استعمال

¹ جيمس دورتي وروبرت بلستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، الكويت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، 1985، ص247 .

² على عودة العقابي، المرجع السابق، ص166.

هذه الامكانيات، كما أنها ترى في ذلك التوازن نوعاً من السلام المؤقت لكل الأطراف مما يجعل من مصلحة كل طرف الحفاظ على سلامته بإبقاء هذا التوازن كحالة القوى الكبرى خلال الحرب الباردة وما قبلها.

يعرف توازن القوى على أنه: "السياسة التي تهدف في صورتها المجردة إلى حفظ استقلال كل دولة من الدول أعضاء الجماعة الدولية، وذلك بمنع أية دولة أخرى أن تزيد من قوتها إلى حد يهدد الدول الباقية"¹، في هذا السياق تطرح إلزامية عدم تطوير في القدرات والامكانيات التي ستضخم وتزيد حجم القوة بين الأطراف لأنها حتماً ستؤدي إلى تهديد لبقائهم، وبالتالي عنصر التكافؤ من العناصر الأساسية التي تركز عليها سياسة توازن القوى وهو ما يتقاطع وشروط الردع التقليدي (التكافؤ في القوة) لتحقيق الردع.

يعرف توازن القوى أيضاً كقانون عام، يتم من خلاله التنبؤ بأن أعضاء أو أطراف النظام مهددون بظهور عنصر مغل بهذا التوازن ويخلف نوع من عدم الاستقرار والتفوق مما يؤدي إلى ضرورة اللجوء إلى تحالف لمواجهة ذلك²، وهنا يقترب المفهوم تماماً من مفهوم الردع الواسع الذي يشمل منع هجوم على طرف حليف أو صديق لتحقيق نوع من التوازن في القوة مع الطرف الرادع.

انطلاقاً من هذه التعاريف فتوازن القوى يعتمد على ركيزتين أساسيتين هما³:

1- أن هدف تواجد كل هذه الأطراف وموازنة قوتها هو الحفاظ على الاستقرار السائد فيما بينها باعتبارها دول قوية وردع العدوان في نفس الوقت.

2- كما أنه يحاول توليد ضغوط متعادلة ومتعاكسة في أي موقف دولي مما يترتب عنه تنظيم وحسن توزيع علاقات القوى القائمة.

مع كل هذا، فغياب تعريف واضح وصريح لتوازن القوى يحول دون إيجاد صيغة ثابتة لمقارنة هذا المصطلح الذي لا يفهم على أنه استراتيجية أو نظام أو قانون أو وضع دولي أو سياسة معينة، فهذا الاختلاف الموجود حوله يعطيه عدة دلالات تجعله يشترك ويتداخل مع الكثير من المفاهيم، وعلى رأسها مفهوم الردع.

¹ على عودة العقابي، المرجع السابق، ص 167.

² جيمس دورتي، روبرت يلستغراف، المرجع السابق، ص 29.

³ علي عودة العقابي، المرجع السابق، ص 168.

يمكن الإشارة الى أن مفهوم توازن القوى يحمل في طياته ضمانا حقيقية لاستقرار النظام الدولي واستمراره في المقابل الردع أيضا يحافظ عبر عدم تحوله إلى مواجهة حقيقية أو حرب على استقرار العلاقات ما بين الدول ومنها ضمان استقرار وأمن النظام الدولي.

على مستوى النظرية يشترك كلا المفهومين (توازن القوى- الردع) في أنهما لا يقدمان أسسا سليمة ودقيقة لعملية صنع القرار الخارجي، فسياسة توازن القوى هدفها الأساسي ليس تحقيق توازن في القوى بقدر ما هو تحقيق نوع من التفوق الذي يضمن لها فيما بعد استغلال الفرصة لصالحها، وفي مجال الردع المشترك واجه الباحثون اشكالية ما اذا كانوا يتحدثون عن وضع قائم أو ما يجب أن يكون¹. بمعنى أن كلا المفهومين قائمين على مجموعة من الاحتمالات قد لا تؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق الهدف القائم والمرغوب فيه.

تعتبر القوة واحد من العوامل المشتركة لكلا المفهومين، حيث يتركزان بدرجة كبرى على بناء القوة خاصة العسكرية، فكلما زادت مقومات القوة لدى الدولة كلما زادت فرص تفوقها، ويمكن القول أن التوازن أوسع بكثير من الردع، وهذا الأخير قد يرى في بعض الأحيان على أنه متفرع من هذا المفهوم الواسع، فالتكافؤ الذي وفره مفهوم توازن القوى أوجد لدى الأطراف المتوازنة في قواها مفهوم الردع، حيث كلما أحس الأطراف بالتقارب المعقول في القوة في جوانبها العديدة يصور لديهم نوع من الخوف من القيام بأي فعل اتجاه بعضهما نتيجة المقدرة الثأرية لكليهما.

مع هذا ففي العصور الاقطاعية اضطروا الى تحقيق توازن القوى عبر الحروب بالرغم من ارتكاز هذا المفهوم على عدم استعمال القوة، وجعل هذه الأخيرة هدفا لتحقيق الاستقرار وهذا ما لا يتطابق مع مفهوم الردع الذي يهدف بالدرجة الأولى الى منع المواجهة الحقيقية بين الأطراف القوية لأن نتائج هذه المواجهة ستكون مكلفة خاصة اذا استعملت الأسلحة النووية.

2- الحروب الوقائية Preventive war، أو استراتيجية الدفاع الوقائي أو الضربات الوقائية مسميات عديدة تحمل في طياتها استباق لتهديد موجه إلى طرف معين، فالتطورات التي شهدتها البيئة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة حملت معها مفاهيم جديدة إلا أنها أبقت على الأهداف المعروفة من وراء مثل هذه الممارسات. وقد أشارت الأستاذة سوسن العساف الى التقارب الموجود بين الحرب والردع في اشارتها الى اشتراك المفهومين في

¹ جيمس دورتي، وروبرت بلستغراف، المرجع السابق، ص 247.

الأهداف والغايات من القيام بمثل هذه السلوكيات سواء القائمة على الفعل العسكري أو القائمة على التهديد بهذا الفعل في حالة ألزم الأمر ذلك.

ومفهوم الحرب الوقائية أو الدفاع الوقائي جاء ليرجم ذلك، فالفعل الاستباقي رغم أنه يحمل في طياته القيام بعمل عسكري حقيقي اتجاه طرف ما والدخول في مواجهة معه، إلا أن استباق الحرب على الطرف الخصم يحمل معه مفهوم الردع كهدف أساسي لهذا الفعل العسكري، وبالتالي تحقيق عدة أسس وتوجيه عدة رسائل تهديدية تتمثل في:

- ردع الطرف الخصم الذي تمت معه المواجهة بواسطة اسلحة تقليدية وفي كثير من الأحيان يكون هذا الطرف ثانوي.

- ردع الأطراف الأساسية، وذلك بتوجيه رسالة الفعل العسكري مع الطرف الثانوي الى هاته الأطراف، وجعلهم يتخوفون من قدرات الطرف الرادع، مما يجعلهم يستجيبون الى الطرف الرادع في بعض الأحيان.

- إظهار حقيقة الإمكانيات والمقومات الموجودة عند الطرف الرادع، مما لا يؤهل للقيام بأعمال مماثلة ضده مثال: الولايات المتحدة الأمريكية أثناء غزوها للعراق، جعل من ايران يتحارب مع الفعل الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق لعدة أسباب بالرغم من ادراج الولايات المتحدة الأمريكية لإيران ضمن قائمة الدول المارقة.

ولقد طور هذا المفهوم الكثير من الباحثين الاستراتيجيين الغربيين، وكثير منهم يعتبرونه بمثابة ردع ممتددة أو دفاع وقائي، ويررون استعمال الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الاستراتيجية كون أن المعطيات الجديدة التي طرحت بعد نهاية الحرب الباردة، وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تستلزم تركيزا أمريكيا على كيفية الاحتفاظ بقوة ردع فعالة اتجاه كل المواقف الدولية التي تمس بمصالحها¹.

الكثير من المتابعين للشؤون الاستراتيجية وتطوراتها يرون في أن استراتيجية الضربات الوقائية هذه ماهي إلا خطط دفاعية تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية خلال القرن 21 للرد على كل الأخطار التي تهدد أمنها القومي

¹ سيف صادق، "من استراتيجية الردع والاحتواء الى استراتيجية الهجوم الوقائي: تحول خطير في الفكر الاستراتيجي الأمريكي"، مجلة الحوار المتمدن، العدد: 213، 2002، تم تصفح الموقع يوم: 1.3.2011، استخرجت من موقع :

خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. وبما أن هذه الاستراتيجية مبنية على القيام بالفعل العسكري الإستباقي فإن فكرة الحروب الاستباقية تعود الى عهد الامبراطورية الرومانية، التي استطاعت الحفاظ على وجودها بفضل هذه الاستراتيجية التي كانت تنتهجها بمجرد احساسها بخطر معين من جهة ما¹.

كما اعتبر العدوان الاسرائيلي على ثلاثة دول عربية في يونيو 1967 في الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي على أنه ضربة وقائية هدفها منع أي مبادرة عربية تهدد الوجود الاسرائيلي في المنطقة. وهو اعلان في نفس الوقت عن مدى القدرات الاسرائيلية وامكانياتها في ردع أي عمل عسكري موجه لها، وهذا ما يدخل في اطار الردع المبكر.

ثمّة العديد من الباحثين والسياسيين أيضا ممن حاولوا صياغة مفهوم لاستراتيجية الضربات الوقائية كمحاولة منهم لوضعه في الاطار الصحيح وازالة الغموض عن كل ما يتعلق به، فقد ورد في الموسوعة السياسية أن: "الضربة الوقائية تعني توجيه ضربة قاضية لقوات العدو الضاربة في قواعدها ومراكزها للحيلولة دون تحويلها الى خطر هجومي يهدد سلامة القوات التي عليها أن تأخذ زمام المبادرة لتكون البادئة بتسديد الضربة، وهذا الاصطلاح شائع في الاستراتيجية العسكرية الحديثة، ولا سيما في صدد تدمير الأسلحة النووية لدى الدول الكبرى"²

بمعنى مباغتة العدو بالهجوم عليه في الوقت الذي لا يدري ولا علم له بأنه سيتعرض الى هجوم من الطرف الاخر، وهذا الفعل رائج في الفكر الاستراتيجي للحروب ويعتمد على مبدأ المباغتة لكي يتحقق النجاح.

انطلاقا من كون الولايات المتحدة الامريكية في القرن 21 تعتبر من الدول التي تنبت هذا الفكر الاستراتيجي الجديد في اطار حربها على الارهاب، فقد أوردت عدة تعاريف لهذا المصطلح من طرف القادة و الباحثين الأمريكيين، حيث يعرفها جورج بوش الابن بأنها: "نقل المعركة الى العدو، وزعزعة خططه، ومواجهة أسوأ التهديدات قبل أن تظهر ان الطريق الوحيد للسلامة في هذا العالم هو الفعل وأن تعرف كيف تفعل"³

¹ مي قناوي، الأسباب الاستراتيجية لغزو العراق: دراسة تحليلية في السياسة الخارجية الامريكية، مصر: المكتب العربي للمعارف، 2014، ص58.

² سوسن العساف، ص223.

³ نفس المرجع، ص223.

وأضافت كوندوليزا رايس في تعريفها لهذه الاستراتيجية: "هي استباق فعل التدمير الذي يمكن أن يقوم به عدو ضدك"¹، على الرغم من التحول الذي عرفته الاستراتيجية الأمنية والعسكرية الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، واللجوء الفعلي للعمل العسكري بعدما ظلت هذه الأخيرة لسنوات عديدة تعتمد منطق التهديد الذي ترافقه امكانيات وأشكال عديدة للقوة الأمريكية والتي تعفيها من الخوض في حروب قد تكون تكاليفها المادية والمعنوية كبيرة

الأحداث التي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية خلال 2001 جلبت معها عدة تحديات على مستوى الأمن القومي الأمريكي، وواحدة من أكثر هذه التحديات التي شغلت بال الاستراتيجيين الأمريكيين هو في كيفية استعمال القوة العسكرية في ظل هذه التحديات التي طالت الأمن القومي الأمريكي² خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية عرفت فترة كبيرة من الاستقرار منذ سقوط الاتحاد السوفياتي وهيمنتها على موازين القوى وهذا ما دفع بأحداث نقلة وتحول على مستوى استراتيجياتها العسكرية.

عقيدة الحرب الوقائية هي بالتأكيد واحدة من أكثر الجوانب المثيرة للجدل في السياسة الخارجية الأمريكية خلال إدارة بوش الابن، هذا الأخير الذي أعلنها في خطاب ألقاه في الأكاديمية العسكرية "ويست-يوبنت" في 1 جانفي 2002 بعد ثلاثة أشهر من الأحداث التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أكد أن الخطر الأكبر الذي يواجهه الدولة في مفترق طرق التطرف والتكنولوجيا، وحسبه فإن الاستراتيجيات التقليدية كالردع والاحتواء أصبحت ببساطة لا تعمل في ظل وجود شبكات ارهابية غامضة وأنظمة غير متوازنة وتمتلك أسلحة دمار شامل، وقد أكدت هذه الادارة على ضرورة تكيف مفهوم التهديد الوشيك مع قدرات وأهداف الخصوم الجدد³. وفي الاشارات التي قدمتها ادارة بوش يبدو أن هناك تأكيد على استمرارية العمل التهديدي كاستراتيجية أساسية لديها والردع يقوم أساسا على التهديد، وهذا ما يؤكد استمرارية هذه الاستراتيجية في الفكر الأمريكي الاستراتيجي، إلا أن ما حاولت هذه الادارة فعله خاصة بعد الأحداث التي تعرض لها الأمن القومي الأمريكي ألزمها بإعادة الاعتبار للإمكانيات ومفهوم القوة الأمريكية الذي تزعزع وذلك بتحديدته في سلوكاتها الخارجية اتجاه

¹ موسوعة الرد على المذاهب، ص29.

² Joe Barnes and Richard Stoll, "Preemptive and Preventive war :A Preliminary Taxonomy" Working Papers, From : The James A.Baker III Institute For Public Policy Rice University,2007,P4

³Joe Barnes and Richard Stoll, op cit, P5

من اعتبرتهم حسب وثيقة الأمن القومي الأمريكي دول وأنظمة مارقة وجماعات ارهابية تنشط دوليا يجب القضاء عليها قبل أن تشكل تهديدا لا تستطيع مجابهته.

فضلا على ذلك يطلق على هذه الاستراتيجية تسمية "الردع المبكر" القائم على الهجوم المباغت اذ يقول ويليام أركين معلقا على الفعل الوقائي بأنه: "لن يكون أي هدف على سطح الأرض أو في الفضاء منيعا من الهجوم الأمريكي"¹، حيث يخول الفعل الوقائي للولايات المتحدة الامريكية القيام بالحروب دون اعطاء مبررات مادامت ستقضي على تهديد محتمل وهنا يتوافق المفهومان (الردع والحرب الوقائية) في كون أنهما موجهان للحد من التهديدات التي تشكل خطرا مستقبليا، ونتائجها ستكون كارثية على الأطراف المتواجهة، فالضربة الوقائية تقترب كثيرا من فكرة الردع كونها تحدث لدى الأطراف الأخرى تخوفا مما سيواجهون في حالة حرب فعلية.

يقترب أيضا مفهوم الدفاع الوقائي، كما أشارت الأستاذة سوسن العساف الى فكرة الردع المبكر التي تقوم على جعل الخصم أو أي عدو محتمل يعتقد بأن أي عمل يمكن أن يبادر به ويضر بالأمن القومي للدولة سيواجه بضربات وقائية من دون سابق انذار. وفي نفس الوقت المهدف الاخر والواضح لهذه الحرب الوقائية هو اعادة المصدقية للردع²، في حد ذاته خاصة اذا ما كان هناك اختراق أمني لهذه الدولة التي لطالما اعتمدت الردع كاستراتيجية تجنبها الدخول في صراعات تكلفتها كبيرة.

كما يتقاطع الفعل الوقائي مع الردع في كون أنهما ينطلقان من مسوغات تؤكد على أن الطرف الذي سيكون موجه اليه يهدد باستخدام القوة فعليا، أو يمكن أن يستخدمها في المستقبل، وتصبح هناك الزامية قصوى متعلق بأمن الدولة ومسئوليتها في رعه عبر فعل وقائي عسكري ضده، وبهذا نكون انتقلنا من الفعل التهديدي باستعمال القوة عبر عرض كل الامكانيات والمقومات التي تؤكد على القدرات الكامنة لتوجيه ضربة قاضية، إلى فعل وقائي ناتج عن ادراك الطرف الرادع بضرورة القيام بفعل وقائي بأسلحة تقليدية تستعرض من خلاله تلك القدرات، وفي نفس الوقت يعيد الاعتبار إلى استراتيجية الردع التي عرفت هي الاخرى تطورات عدة بعد انهيار التحاد السوفييتي وتنوع مصادر التهديد بوجود الخصوم العقلانيين وغير العقلانيين.

¹ سوسن العساف، المرجع السابق، ص 232.

² نفس المرجع، 232.

المطلب الثالث: فحص الافتراضات الرئيسية لنظرية الردع

تساهم النظرية في تفسير الظواهر الدولية كونها تستند إلى افتراضات مستقاة من طبيعة العناصر المكونة للظاهرة والتي تفسر طبيعة استعمالات الردع كاستراتيجية لإدارة الصراعات، وكأحد المقومات المهمة لبناء مفهوم الأمن، لذا تعتبر نظرية الردع من نظريات العلوم الاجتماعية المهيمنة على التفكير الأكاديمي في الشؤون الاستراتيجية خاصة، حيث كانت تعتبر اطارا فكريا للسياسة العسكرية الغربية خلال الحرب الباردة.

عند مناقشة النظرية من المهم تمييزها عن استراتيجية الردع، وتشير استراتيجية الردع إلى الموقف العسكري المحدد والتهديدات وطرق توصيلها التي تتبناها الدولة للردع، في حين أن النظرية تتعلق بالمبادئ الأساسية التي تستند إليها أي استراتيجية، فالغشل حسب باتريك مورغان في ادراك هذا التمييز في الاعتبار مسؤول إلى حد كبير عن الاقتراح المتكرر والخاطئ بأن هناك العديد من نظريات الردع، ففي الغالب هناك استراتيجيات مختلفة وليست نظريات، وتختلف الاستراتيجيات في كيفية تشغيل المفاهيم الأساسية ومفاهيم النظرية، أما بالنسبة للنظريات البديلة، فهي في الغالب طروحات مستمدة من النظرية نفسها¹.

وفرت الحقول الأخرى كالعلوم الاجتماعية وعلم القانون المداخل النظرية لمفهوم الردع، حيث ترجع بداياته إلى أعمال جيرمي بنتام الذي تحدث عن الردع في عالم الجريمة، ويعتبر من المساهمين الأوائل في ظهوره حيث يفترض أن الأفراد هم أشخاص عقلانيين قادرين على أداء حسابات التكلفة والفوائد قبل اتخاذ الإجراءات العملية العقابية، كما ساهمت أعمال الفلاسفة الكلاسيكيين أمثال توماس هوبز وبيكاريا وجيرمي بنتام في ظهور نظرية الردع الكلاسيكي، وقد احتج كل هؤلاء على السياسات القانونية التي هيمنت على الفكر الأوربي أكثر من ألف سنة كالتفسيرات الروحية للجريمة، حيث عمل هوبز على مناقضة الفكر الديني خاصة أفكار توماس الاكوييني المتعلقة بالنفس البشرية، وأكد هوبز على أن البشر مخلوقات أنانية تحارب جل الرغبات من أجل تحقيق مصالحها الذاتية كالمكاسب المادية أو السلامة الشخصية والسمعة الاجتماعية²، وهذا ينطبق على العلاقات الاجتماعية كما ينطبق على العلاقات ما بين الدول، فالخوف الذي يتولد لدى الدول من التهديدات يقوم على غريزة البقاء وهذا ما يجعل الدول تتخذ قرارات عقلانية بحساب تكاليف المخاطرة بالصراع.

¹ Ptrick M Morgan, op.cit, p8.

² DiIulio, John J, "deterrence theory", viewed in site:

<https://marisluste.files.wordpress.com/2010/11/deterrence-theory.pdf>

يعود ظهور الردع في النظرية العسكرية إلى عام 1920 عندما كانت قاذفات الطيران الأولى لا يمكن إيقافها بأي تدابير دفاعية، اذ اعتبر الاستراتيجيون أن الهجمات الواسعة النطاق على المدن لا يمكن منعها إلا إذا كان الجانب الآخر يخشى هجمات مضادة مماثلة أو أكبر، وهو ما يتوافق والمطلب الردعي¹.

نظرا لعدم وجود أي عرض رسمي لأبرز الافتراضات، ينبغي أن تتجمع ملامح نظرية الردع من مصادر متنوعة، ولحسن الحظ أن هنالك إجماع كبير بين المنظرين حول كل من مصدر النظرية وخطوطها العريضة، ومن المتفق عليه عموما أن جذور الردع الكلاسيكي تكمن في التقليد الفكري الذي تعددت توصيفاته بين " فلسفة الواقعية السياسية" و" الواقعية السياسية" و" سياسة القوة"².

وضح هذا النهج المركزي الدولي الذي يعود تاريخ بعض ملامحه إلى ثيوسيديدس أو حتى في وقت سابق عنه، أن الوحدات السياسية تتسم بالأناية والعقلانية وليس فيها أوجه اختلاف، تكون إما تحت وطأة الطبيعة أو المحيط، وذلك للوصول بالقوة أو الأمن إلى أوجه، وعند تجميعها تشكل هذه الوحدات نظام مساعدة ذاتية يشبه حالة الطبيعة لدى هوبز حيث تكون حياة الإنسان منعزلة ومحدودة وحشية وقصيرة³.

أصول هذه النظرية مستمدة أيضا من الفكر الروماني وما قبله، ويوضح ذلك المثل الروماني " si vis pacem, para bellum" ويقصد به: "إذا كنت تريد السلم فتأهب للحرب"⁴، كما أن التهديد بالعقاب الذي كانت الأسر تمارسه على أبنائها يعتبر جزءا أساسيا لتحقيق الردع والذي كان متأصلا في النفس البشرية منذ وجدت، وتطور في شكله القانوني والسياسي كاستراتيجية تستعمل لردع الاطراف عن القيام بأي عمل.

كما تشير أعمال الفيلسوفين سيزار بيكاريا Cesare Beccaria وجيرمي بينتام Jeremy Bentham في أواخر القرن الثامن عشر إلى مفهوم الردع بالتهديد والذي يتوعد من خلاله الخصم بضربة

¹ Annegret Bendiek and Tobias Metzger, "deterrence theory in cyber centry", Working Paper RD EU/Europe, May 2015, viewed in site: https://www.swp-berlin.org/fileadmin/contents/products/arbeitspapiere/Bendiek-Metzger_WP-Cyberdeterrence.pdf

² Frank C.Zagare, Classical deterrence theory: a critical assessment, international interaction, vol.21.no4, 1996, p367.

³ Ibid,p2.

⁴ برونو تيرتري، المرجع السابق، ص43.

عقابية موجعة في حال حدوث اعتداء من جانبه، حيث كان يبتام يصطلح عليه بـ "Determent" وظل استخدام الردع انطلاقاً من هذا المفهوم حتى الخمسينات¹.

كان لتحول العالم بعد الحرب العالمية الثانية إلى عالم موزع على أقطاب "غرب، شرق" دوراً كبيراً في دفع الباحثين لدراسة طبيعة سياسة الأقطاب ومدى تأثيرها على النظام العالمي، وكان برنارد برودي من الأوائل الذين اقترحوا ضرورة بناء نظرية جديدة لتحل محل النظريات التقليدية لإدارة الصراعات، لإدراكه للتكاليف الباهظة المرتبطة بتغيير البيئة الدولية والتصادم الذي يمكن أن ينتج عن مواجهة القطبين².

لذا من أجل الاستمرار في فهم أساسيات نظرية الردع، لابد من مراجعة دراسات العديد من المتخصصين في هذا المجال ومساهماتهم التي ساعدت على تكييف نظرية الردع الكلاسيكية مع الظروف الدولية في كل لحظة تاريخية، ومن الجيد التطرق إلى أعمال روبرت جيرفيس حول الموضوع والتي تم تطويرها وتحليلها من قبل فيما بعد من طرف أمير لوبوفيتشي، ووفقاً لهذا الأخير هناك موجات مختلفة التي ساهمت في تطوير نظرية الردع³:

وضعت الموجة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة من طرف علماء أمثال وولفرس، فينر أو برودي وكان الهدف الرئيسي آنذاك هو تحديد المزايا الاستراتيجية الأساسية التي تمتلكها الأسلحة النووية، مع وجود تأثير ضئيل على السياسات مقارنة بالموجات الأخرى التالية، وقد ظهرت الموجة الثانية في أواخر عام 1950 وأدرجت نماذج نظرية الألعاب من أجل دراسة الردع، حيث تم بذل معظم الجهود لفهم تكتيكات الفاعلين، وفي نفس الفترة وجهت معظم الانتقادات نحو نظرية الردع تطالب بالحاجة إلى تفسيرات وتحليلات نظرية وتجريبية جديدة تتماشى مع التطورات التي تعرفها البيئة الدولية، والموجة الثالثة استمرت بالتعامل مع التحديات الدولية بنفس الخط الذي رسم في الموجات السابقة⁴.

في حين الموجة التنظيرية الرابعة جاءت بعد نهاية الحرب الباردة عندما عبر المنظرون عن الحاجة إلى مراجعة نظرية الردع الكلاسيكي من أجل فهم طبيعة التعامل مع لتحديات التي تفرضها البيئة الدولية الجديدة، حيث بدا

¹ نفس المرجع، ص44.

² Frank C. Zagare, op cit, p 367.

³ Daniel Rajmil, op cit, p395.

⁴ Ibid, p 395.

أن الموجة التنظيرية أكثر اهتماما بتحليل الوسائل الاستباقية التي تحددها النظرية¹، حيث تجمع "الموجة الرابعة" للردع المنح الدراسية وتضم مجموعة رائعة من البحوث المتباينة في هذا الموضوع، ويجري تطبيق نظرية الردع على مجموعة متنوعة من الشواغل الأمنية دون الدولة مثل: حركات التمرد، والإرهاب، والتطرف، الجرائم وانعدام الأمن السيبراني والقرصنة التقليدية بين الدول، والمعضلات الأمنية التابعة من نظم "مارقة"، كالأسلحة النووية وانتشار القذائف والتقدم الذي أحرز مؤخرا في تكنولوجيا الصواريخ والدفاع، وأضيفت أيضا إلى الردع بعض الوسائل المرتبطة به مثل: العقاب، والحرمان، الإقناع، والتحريض، فضلا عن المفاهيم مثل الردع الموسع والردع التراكمي - هي كما يجري استكشافها بطرق حديثة ومتطورة².

انطلاقا من الاجتهادات النظرية للباحثين أمثال باتريك مورغان، فقد حدد هذا الأخير بدقة في كتابه "الردع الآن" الافتراضات الرئيسية لنظرية الردع والمشاركة في جميع المقاربات والنظريات المفسرة للردع والمتمثلة في الآتي³:

1/ صراع شديد بين الأطراف، فالتنافس الشديد الذي عرفته الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي حسب مورغان كان له تأثير كبير على تجريب النظرية امبريقيا، فكلا الطرفين كان يعتبر الحرب احتمالا مستمرا لذا كان الطرفين في كامل الاستعداد المادي والمعنوي، وهذا ما يضع العالم ككل أمام حرب شاملة بقيادة المعسكرين⁴.

لذا تفترض نظرية الردع بالأنواع المتعددة له "تقليدي، نووي" التنافس الشديد بين الأطراف كافتراض اساسي للحدوث عن الردع، حيث تعتبر الدول في العلاقات الردعية أن الحرب إمكانية دائمة لأن القادة يعتقدون بأن العدو سيكون على استعداد تام للهجوم اذا ما أتاحت له فرص النجاح⁵، فاحتمالات نجاح فعالية استراتيجية الردع هنا ترتبط بوجود قوى نووية في نظام دولي ينعقد فيه الامن ويكون كل طرف فيه مستعد وقادر على التهديد أو الرد والانتقام الشامل في نفس الوقت⁶.

¹ Daniel Rajmil, op cit, p396.

² Wilner Alex, "Contemporary Deterrence Theory and Counterterrorism: A Bridge too Far?" Journal of International Law and Politics47, Nu:2, 2014, p439.

³ Patrick Morgan, op cit, p8.

⁴ Ibid, p9.

⁵ T.V. Paul and other, op.cit, p6.

⁶ عامر مصباح، المرجع السابق، ص123.

ركزت نظرية الردع على النزاع باعتباره وحدة تحليل انطلاقاً من مفهوم الردع الذي يؤسس إلى حساب تكاليف وفوائد الدخول في حرب أو حتى الهجوم من طرف معين، فالقوة التي تمتلكها الأطراف المتنافسة تستطيع فرض نوع من الخوف لديهم بأن تكون نتيجة المواجهة الدمار، خاصة وأن الفترة التي ظهرت فيها نظرية الردع كانت تؤسس لميزان قوى بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي قوامه القدرات المادية المتطورة لكلا الطرفين والمصدقية والقدرة على المواجهة، فالواقع أسس لثبات الافتراض كون أن من بين أسباب عدم مغامرة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي للدخول في حرب هو التوازن الكبير في القوة وشدة المنافسة التي لا تؤكد على فوز طرف على الآخر وإنما تؤسس لدمار جميع الأطراف في حالة المواجهة المباشرة وهذا هو صلب نظرية الردع الخوف والتهديد من المواجهة يمنع وقوع الحرب.

2/ الردع يعمل بين الدول القومية، يعتبر من الافتراضات الأساسية للنظرية والتي تعرض للكثير من الانتقادات خاصة بعد التحولات التي عرفتها البيئة الدولية وظهور وفواعل من غير الدول، فاشتراط نجاح الردع حسب هذا الافتراض لا يتوافق إلا بوجود الفواعل الدولية الممثلة في "الدول"، وينشأ هذا الافتراض من حقيقة أن الجهات الفاعلة الرئيسية في النظام الدولي الحديث، ومن ثم الوحدات المحورية للتحليل هي دول قومية، فالدول تعتبر كيانات بيروقراطية عقلانية ذات سلطة قسرية وهي كيانات مشروعة يمكنها أن تبدأ الحروب وتختتم معاهدات السلام وهي تمنح المنظمات البيروقراطية العسكرية، ويتوقع من قادة الدولة اتخاذ قرارات عقلانية في حماية مصالحهم الوطنية¹.

3/ افتراض العقلانية "Rationality"، بوجود تنافس شديد بين مجموعة من الأطراف أكيد أن حسابات التكاليف والفوائد تتطلب صنع قرار حسب النظرية عقلانيين يحسنون قراءة الموقف وتقدير امكانياتهم في المواجهة وتحمل الأعباء، فهذا الافتراض يعتبر الدول هيئات عقلانية تقوم بعمل حسابات التكلفة بما إذا كان سيتم البدء في صراع ما، ومنطقياً إذا كانت التكاليف أعلى من الفوائد التي تنتج عن بعض أنواع المبادرات، فإن ذلك سوف يردع الدول عن اتخاذ قرار باتخاذ تحرك عدواني ضد خصومهم².

كثيراً ما اقترن مفهوم العقلانية بنظرية الردع لدرجة جعلت من نظرية الردع تعتبر نظرية عقلانية، وإذا ما حاولنا الولوج إلى التعاريف الخاصة بالعقلانية فهي متنوعة، فتعرف على أنها الاختيارات السياسية العقلانية انطلاقاً

¹ T.V. Paul and other, op.cit, p6.

² Ibid, p5.

من معايير مادية ومعنوية، وربما تعني أيضا التفكير غير الجنوني، كما أنه ينظر إلى أي تسوية لصراع بدون عنف يدخل ضمن السلوكات العقلانية، لذا كثيرا ما تقترن العقلانية باستراتيجية الردع كونها تعبر عن السلوكات المنطقية التي يتخذها صناع القرار أمام أي أزمة¹. فافتراض العقلانية يعتبر من الافتراضات الأكثر أهمية في نظرية الردع لأن الاطراف المتصارعة حسب هذا الافتراض هم أشخاص عقلانيون مدفوعين بنفس الهواجس والرغبة بالمحافظة على الحياة والانسانية، ويسعى الفاعلون العقلانيون إلى توسيع فرص الاستمرار والبقاء لذا تكون الحرب حسبهم خيار بعيد².

فالعقلانية هنا تتطلب اكتساب أكبر قدر من المعلومات عن وضع الصراع والخيارات المتاحة للتعامل معه إلى جانب حساب التكاليف والمنافع النسبية لتلك الخيارات، فضلا عن فرصها النسبية للنجاح ومخاطر الكوارث ثم اختيار القرار العقلاني في ضوء ما يقوم به الخصم العقلاني المقابل والذي تكون نتائجه مكاسبه أكبر، فافتراض أن الخصوم مستعدون لاستخدام القوة هو القوام الاساسي لفهم استراتيجية الردع وهو ما أقره الواقعيون في العديد من المرات بالتأكيد على فوضوية النظام الدولية وسعي القوى لمنافسة بعضها البعض في القوة وامكانيات استخدامها وهذا ما يتقاطع مع الردع الذي ينظر عليه أحيانا على أنه احد النتائج المترتبة عن نظام توازن القوى والذي جعل الواقعيون يقرون بأنه ضرورة مفروضة لمساعدة صناع القرار على فهم الطريقة العقلانية للتعامل مع القلق المستمر بشأن الامن³.

إن افتراض العقلانية المستخدم في الردع يفسر تلك "العقلانية المنطقية" أي أن الفاعلون يتصرفون حسب نظرية الردع على أساس حسابات منفعة التكلفة للهبوض بمصالحهم الذاتية أو الحصول على الامتيازات التي تساعد على تحقيق أقصى قدر من الفائدة، وفي ظل العقلانية الفعالة يعدل الفاعلون أهدافهم عندما يدركون أن تكاليف الاهداف مرتفعة بشكل استثنائي، ومع هذا فقد لاقى هذا الافتراض الكثير من الانتقادات لاسيما في مواجهة الجهات الفاعلة التي تقتصر على البيروقراطية الضعيفة، والنزاع الداخلي أو الحماسة الايديولوجية والدينية غير قادرة على تنفيذ السياسات بطريقة عقلانية⁴، وهنا يتداخل العامل السيكولوجي مع العقلانية لدى صانع القرار الذي يصبح محاطا بهواجس عديدة تطرح أمامه عدة خيارات، فاذا زاد من شدة التهديد والانتقام فقد يؤدي

¹ جيمس دورتي وروبرت بلستغراف، المرجع السابق، 256.

² جيمس روبنز، "مخاطر الردع"، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 5، جوان 2008، ص 103.

³ Patrick Morgan, op.cit , p12.

⁴ T.V. Paul and other, op.cit, p6.

ذلك إلى نتائج قد تعود بالسلب عليه لذا اتخاذ القرارات غير العقلانية التي يمكن أن ينتج عنها عقاب مضاد ينبغي أن يتوخى صانع القرار تكاليفها ويستند إلى المنطق والعقل لإيصال الرسالة الردعية للطرف الآخر وبهذا يتحقق الردع

كما أن الملاحظ للعقلانية المقصودة في نظرية الردع خاصة اذا ما تعلق بالردع النووي المشترك أو المتبادل يرى أنها تشبه نوعاً ما تلك التي تحدث عنها توماس هوبز، إذ توحى هذه العقلانية أن هناك حوار غير مرئي قائم بين الخصوم مفاده أن كل دولة تريد إيصال رسالة للخصم بأنها تريد السلام ولا تريد التورط في حرب نووية ولديها من العقلانية الذاتية ما لدى هؤلاء الخصوم، لذا فإن كل طرف من هؤلاء محكوم بقانون الطبيعة الأساسي وهو البحث عن السلام والاستقرار حتى وإن كان ليس بالشكل الذي يريده كل واحد لأن كل واحد يخاف من الآخر وليس لمشاركة بعض مجموعة من القيم أو أن هناك ثقة عمياء بين كل هؤلاء الأطراف المتصارعة¹.

4/ القدرة على التهديد والانتقام "retaliatory threat"، فتوفر القدرة على التهديد بالانتقام والحق الاذى بالخصم إن أقدم على أي سلوك لا يقبله الطرف الآخر من العناصر الأساسية لتحقيق الردع، إن مفهوم الردع عن طريق الانتقام يرجع إلى حد كبير إلى وجود الأسلحة النووية، وباعتبار الردع علاقة نفسية فإن التلاعب بتفكير الخصم بعواقب مؤلمة عن طريق الانتقام أو الدفاع باستخدام الأسلحة النووية سيجعل الانتقام الخالص أمراً معقولاً، فمع الأسلحة النووية يمكن للدولة أن تقول "إذا هاجم، سواء كنا قادرين على القتال أم لا، وعماً إذا كان الفوز أم لا، سنفعل أشياء فظيعة لك"، و يمكن للمرء أن يتصور الانتقام النقي أو مزيج من الانتقام والقتال كردود فعل، بدلاً من مجرد القتال² فالتأثير النفسي المزود بالحقائق المعروفة عن مقومات العدو المادية والجاهزية القتالية ترعب الخصم وتضعه أمام مجموعة من الخيارات من بينها تضرر المدنيين لأن التهديد بالانتقام سيكون موجهاً إليهم وهذا ما يجعل التهديد هدف عسكري تستبعد فيه الحرب والمواجهة لقدرة الطرف الآخر على الثأر والانتقام.

فالدولة التي لديها هذا النوع من القدرة العسكرية لا يمكن أن تردع إلا بالوعود بالقتال على نحو فعال، مما يضع قسماً من القوة على كسب قدرة أفضل على القتال في الحرب من الخصم، وأن يكون مستعداً للحرب

¹ جيمس دورتي وروبرت بلستغراف، المرجع السابق، ص 255.

² Patrick morgan, op cit, p13.

بسرعة¹، وهنا يقتزن مفهوم الجاهزية والمصادقية على التنفيذ كمطلبين أساسين لتحقيق الرسالة الردعية مما يفضى إلى تحقيق الهدف من الرسالة وهو عدم المواجهة لقدرة الطرف المتضرر على تحقيق الانتقام والرعب الناتج عنه فلا يكون هناك حافز لدى الطرف الذي يريد المبادرة أن يسبق أي فعل عسكري.

5/ افتراض الضرر غير المقبول "unacceptable damage"، مضمون هذا الافتراض يتمثل

في القدرة على الاضرار بالخصم لدرجة تفوق ما قد يتوقعه من مكاسب نتيجة مباشرته فعل لا يجبذه الطرف الاخر، حيث يلغى عنده حتى هامش القدرة على احراز فوائد مقابل الخسائر الهائلة²، ومفتاح النجاح هو أن يكون قادرا على تهديد الخصم بأضرار غير مقبولة (عن طريق الدفاع أو الانتقام أو مزيج من الاثنين)³، ولا يتحقق هذا الافتراض حسب النظرية إلا اذا ما قترن بالتصميم على استخدام المقدرة الثأرية دون ترك شك لدى الخصم بإمكانية العدول عن الانتقام.

¹ Ibid, p14.

² عبد القادر محمد فهمي، المرجع السابق، ص 116.

³ Patrick morgan, op cit, p15.

المبحث الثاني: المضامين النظرية لتحقيق الردع الفعال

اتضح من دراستنا للشق النظري للردع وما تحويه النظرية من افتراضات تعكس الاساسيات التي تقوم عليها استراتيجية الردع من المهم التدقيق والتمحيص أكثر في محتوى الردع من خلال التعرض لمتطلباته النظرية لنستطيع أن نفهم محتوى وركيزة هته الاستراتيجية، والبحث في مدى عمق جدية استخدامها في ظل التحولات التي يعرفها عالم ما بعد الحرب الباردة، وعدم الاستقرار الاقليمي والدولي هذا الى جانب الانتشار المتزايد للسلاح النووي، والذي يعيدنا الى ضرورة البحث في مدى فعالية هته الاستراتيجية التي خلقت نوعاً من الاستقرار الاستراتيجي بين الدول بفضل حالة التوازن التي جعلت من الدول مدركة لعدم الدخول في مواجهة مباشرة فيما بينها ليقينها بمخاطر ذلك.

تجمع اغلب أدبيات الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، والمرتكزات الاساسية لنظرية الردع على أن هناك مجموعة من المتطلبات الضرورية التي من شأنها تحقيق استراتيجية ردع فعالة، وهي: القدرات (Capabilities)، المصدقية (Credibility)، التواصل المعلوماتي.

المطلب الأول: القدرات والامكانيات الصلبة

تعتبر المكونات المادية منذ القدم أهم شرط لتحقيق وإثبات قوة طرف على الدخول في صراع وامكانية تحقيق نصر خلاله، وتمثل هذه القدرات في كل تلك المكونات الملموسة من أسلحة ومصادر تمويلية كافية لتحقيق اكتفاء من الناحية العسكرية.

كما ان الردع لا يقوم على ما تمتلكه الدولة من امكانيات عسكرية فقط وامكانية التهديد بها، بل يدخل في الحسابات الردعية القوة الاقتصادية والتجارية والجغرافية، فالتهديد باللجوء الى المقاطعة أو الحظر هو جزء أساسي من سياسة الردع¹، وقد استعملت الولايات المتحدة الامريكية هذا التكتيك الذي يدخل في الحسابات الردعية مع العراق وايران.

يتعلق عنصر الامكانيات والقدرات بكل القوات والمعدات والمواقع وجاهزية القتال ومستوى الفعالية في الامداد والتموين والتكتيكات المستعملة في القتال وكذا كل القدرات التنظيمية، فتطوير حجم المعدات والانفاق

¹ ناصف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1985، ص137.

المتوازن يحقق الجاهزية القوية للقوات العسكرية بمختلف انواعها للدخول في حروب او الاستعداد لها في حال اندلاعها.

كما أن هناك عامل اخر يلعب دورا هاما في قياس اهمية هذه الامكانيات والقدرات يتمثل في نوعية الاسلحة التي يستعملها الاطراف لمواجهة بعضهم البعض، فخلال الحرب الباردة استطاع السلاح النووي أن يفرض نفسه وبقوة في تحقيق الردع على حساب الاسلحة التقليدية التي تآكل فيها مفهوم الردع في بعض الحالات، ويرتبط وجود السلاح النووي بالوسائل ايضا المستعملة لإيصاله ففقدرة الدولة على استيعاب النفقات التي تتولد من انتاجها لمثل هذه الأسلحة يزود قدرتها على تحقيق الردع.

إن توفر أسلحة نووية جاهزة وموثوق بها يساهم في تفعيل الردع خاصة اذا كان تفعيلها ممكنا في الزمن المناسب لتطور الازمة، فالسلاح غير الجاهز سيعرض صاحبه لخطر الهجوم، كما يجب أن تتوفر في هذا السلاح كل العناصر القادرة على الحاق ضرر كاف بالطرف الاخر تجعل هذا الاخير يتعد عن امكانية تصعيد الازمة، ومن بين هذه العناصر حاملات فعالة وقادرة على بلوغ المدى المطلوب ومؤمنة ولو جزئيا ضد أي ضربة محتملة، وقنابل نووية فعالة، وشبكة اتصالات متواصلة بين كل القيادات الخاصة¹.

قدرات الردع الموجهة نحو تدمير طائرات العدو أو القذائف المهاجمة قبل الوصول إلى أهدافها تدخل في اطار نظام دفاع نشط *Active Defence* وهدف هذا النظام ايصال رسالة الى الخصم على أن ضربته لن تلقى نجاحا، وبرز مثال على نجاح هذا النظام كان خلال الحرب العالمية الثانية في معركة بريطانيا عام 1940 أين اضطر الطيران الالماني للتخلي عن حرب الاستنزاف².

هذا إلى جانب ضرورة التمييز بين القدرات المطلقة والنسبية لكل اطراف الردع، ولا يقاس ذلك بالنظر الى حجم وعدد الأسلحة، وإنما بالفرص المتاحة للنجاة من أي حالة هجوم ممكنة، ويستلزم هنا قدرة طرف على الحاق اكبر قدر من الخسائر ليتحكم فيما بعد في الميدان المتبقي، وتأمينه للوسائل الدفاعية المخففة لحجم الدمار

¹ برونو تيرتري، المرجع السابق، ص46.

² فتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا، أصول العلاقات السياسية الدولية، الاسكندرية: منشأة المعارف، ط1، 1985، ص617.

الذي يتعرض له¹، وهو ما يتوافق مع مفهوم الضربة الثانية التي تعني القدرة على استيعاب الضربة الاولى للعدو واطلاق هجمات مضادة مدمرة.

كما أن نظرية العلاقة الطردية بين القدرات أو الامكانيات العسكرية والردع أصبحت موضع تساؤل نظرا لان الترسانات النووية تجاوزت أعلى مستويات مهارة في الجوانب التالية²:

- اتخاذ قرار الحرب، فصناع القرار مدركون للإمكانيات العسكرية التقليدية والنووية التي تعجل بقرار الحرب في اي وقت لذا أصبح قرار الحرب أكثر عقلانية.
- أسلوب الحماية، فالحماية تتحقق بالوسائل الردعية المتحركة وغير المعرضة للهجوم.
- مواجهة التهديد، الامكانيات الكافية التي تحوزها الدولة تسمح لها بمواجهة التهديد المرتقب خاصة اذا ما اقترن ذلك بتصميم باستخدام هذه الامكانية ان تطلب الأمر ذلك.
- قدرة الدولة على الردع، هنا يتعلق الامر بخيرة الاطراف فيما يخص الردع وامكانياتهم في منع نشوب اي نوع من الحروب كبرى أو صغرى.

المطلب الثاني: المصدقية في تنفيذ التهديد

يقصد بالمصدقية هي القدرة على اقناع الخصم بإمكانياتك في تنفيذ التهديدات والوعود عبر رسائل ثابتة وغير متناقضة³، ويجب أن تكون هذه الرسائل موحية للخصم بتصميمك وقدرتك على تحمل الاعباء وتكاليف المغامرة في المواجهة مهما كانت.

ترتبط المصدقية بشرط أساسي هو التصميم على استعمال المقدرة الثأرية والتي تشير الى التصميم القاطع بتنفيذ التهديد واستخدام القدرات والامكانيات اللازمة للتفوق على الخصم، على أن لا يعترض هذا التصميم محاولات بعض من المنظمات والمؤسسات الداخلية من مخالفة هذا القرار واعتباره يضر بالمصالح الانية والقومية

¹ سوسن العساف، المرجع السابق، ص55.

² فتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص 626.

³ ديفيد جارتم، المرجع السابق، ص38.

للدولة، وهذا ما يمكن أن يشكل نقطة قوة عند الخصم في حالة معرفته بالاضطرابات الداخلية الموجودة التي توجهه الى افتعال ازمات تعود بالفائدة عليها، وقد عبر عن هذا تريباتي في مجمل قوله¹:

"اذا حدث في دولة ووقفت أغلبية المجتمع ضد تلك السياسات التي تريد السلطة المسؤولة أن تعبر بها عن تصميمها على تنفيذ التهديد الموجه ضد خصومها في موقف معين، فان تلك المعارضة الشعبية ستفقد الردع كل تأثير له بالنسبة للخصم المستهدف به، بل إن هذه الحقيقة ذاتها، قد تدفع بالخصم إلى افتعال الأزمات أو تفجير المواقف التي تنعكس بالفائدة على اهدافها"

تعتبر المصدقية من أصعب الشروط النظرية لنجاح الردع لأنها لا تتعلق بالإمكانيات أو عرض تلك الامكانيات على مرأى الخصوم لكن صعوبتها تكمن في قدرة هذا الطرف على جعل الخصوم يشعرون بصدق نيته في القيام باستعمال تلك الامكانيات والمقومات العسكرية في اي وقت، فمن غير السهل التكهن والتنبؤ بحسن قراءة الأطراف الاخرى لمدى مصداقية أقوالك الا بالأفعال لأن هذا هو نمط التفكير الطبيعي في كل نفس بشرية.

يجب أن يكون الطرف الموجه للرسالة الردعية قادرا على اثبات صدق التهديد بالإيحاء إلى الخصم أنه في حالة الاستفزاز فإن الرد بالانتقام يكون مؤكدا، هذا مع ملاحظة أن صدق التأثير يكمن في السلاح بقدر ما هو في الاحساس الواقع تحت التهديد بصدق نوايا التهديد، وذلك وفقا للمعادلة التالية²:

التأثير الرادع = الامكانيات وقدرتها × النية وصدقها

بالرغم من محاولة تبسيط هذه المعادلة كيفية الوصول الى تحقيق الردع عبر صدق النوايا، إلا أن المشكلة تكمن في كيفية إيصال الرسالة اليقينية إلى الاطراف الاخرى بصدق نوايا الطرف الاخر، وهذا ما يتطلب دخول العامل الثالث وهو المعلوماتية بين الاطراف المتصارعة، فالتصريحات التي ترافق الامكانيات تساهم في زيادة مصداقية الطرف الرادع³.

أضاف الاستراتيجي الامريكى أندرو سكوت Andrew Scott بعض العوامل التي تزيد من مصداقية

الردع تتمثل في:

¹ ديفيد جارنم، المرجع السابق، ص38.

² فتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا، المرجع السابق، 602.

³ نفس المرجع، ص603.

- أن طبيعة وخصائص أداة الحرب التي تمتلكها الدولة الرادعة لها تأثيراتها على الاستنتاجات التي تخلص إليها الدولة التي ينفذ الردع ضدها، فمثلا اذا كانت نظمها من النوع القابل للاختراق Highly Vulnerable، فان الدولة الاخرى قد تستنتج من هذا أن الدولة الرادعة ستكون أميل للهجوم والمبادأة به.
- كلما بدت استجابة الدولة الرادعة أكثر تلقائية تجاه الدولة المستهدفة بالتهديد، كان ذلك اقرب الى تدعيم قابلية الردع للتصديق.
- التهديد يكتسب مصداقية أكبر اذا شعر الطرف المههد بان من مصلحة الدولة الرادعة ان تنفذ تهديدها، وأن المزايا التي ستحصل عليها من جراء التنفيذ ستكون أكبر نسبيا من المخاطر.
- أن قابلية الردع للتصديق تقل وتتضاءل اذا اتسعت الفجوة بين حجم التهديد المطلوب ردعه وبين العقوبة التي تنذر بتوقعيها.
- ما يؤثر في قابلية الردع للتصديق نظرة الدولة المرتدعة لسلوك الدولة الرادعة في الماضي، فاذا كان الانطباع المسيطر هو أنها وجهت تهديدات في الماضي ولم تقم بتنفيذها، ف ان ذلك سيؤثر بالسلب في قابلية الردع للتصديق.
- قابلية التصديق تزداد اذا كان القرار بتنفيذ التهديد يتخذه واضعو قرارات معروفون بتصميمهم وبعوائهم المتأصل للدولة المرتدعة.
- كما قد أشار العديد من الباحثين الى العقلانية كشرط أساسي منفرد يضم الى القدرات والمصدقية وتوفر قدر كبير بين المعلومات، إلا أن البحث في محتوى العقلانية المرتبطة بصانع القرار يؤدي بنا إلى ضرورة دمجها في عنصر المصدقية، حيث تضيف عقلانية صانع القرار وقوة خطابه الرادع إلى الردع مصداقية أكثر، لذا يمكن اعتبار عقلانية أو حتى لاعقلانية صناع القرار هي مصدر أساسي لتحقيق المصدقية.
- يعرف البعض العقلانية على انها التفكير غير الجنوني لصانعي القرار، والبعض الاخر إلى أنها نمط تفكير يؤدي الى تسوية للصراع بدون استخدام العنف، كما انه يعبر ايضا على تحقيق الاهداف بأقل وسائل مكلفة¹، وهذا ما يساهم في تدعيم مصداقية ردود الفعل الممكن الاقدام عليها في حال كان التهديد وشيكا فالعقلانية تجعل من صناع القرار مدركين لخطاباتهم الموجهة للأطراف الاخرى بصدق الاقدام على استعمال كل المقومات المادية في اي مواجهة مع القدرة الثأرية عند تلقي أي ضربة مفاجئة.

¹ جيمس دورتي وروبرت بلستغراف، المرجع السابق، ص256.

المطلب الثالث: التواصل المعلوماتي بين الأطراف

من الشروط المهمة لتحقيق ردع فعال لا بد أن يكون الخصم على علم بمجموعة الاجراءات والامكانية الموجهة ضده، وما سيحدث له من جراء تجاهله لذلك، فاتصالات واضحة ومتأنية هي ضرورة أساسية لنجاح الردع¹، لأن تبادل المعلومات بين اطراف الردع سيرسم صورة لكل هذه الأطراف بمدى الامكانيات المتوفرة لدى الطرف الراجع مما يساهم في التأثير على سلوكيات الاطراف المدروعة، ويمكن أن نطلق على هذه العملية ب"الجذب المباشر للعدو".

تعتبر المعلومة في عصرنا هذا أحد أهم المفاتيح لاجتياز عدة عقبات، كما أنها سلاح ذو حدين فإمكانية معرفة العدو لكل التفاصيل يمكن ان تقلل من امكانية نجاح الطرف الاخر، كما ان قلة المعلومات ايضا تضعنا امام امكانية عدم تحقيق ردع فعال.

لذا فالشرط المعنوي المتمثل في الاعلان عن القدرات والقدرة على استخدامها شرط اساسيا لنجاح الاستراتيجية، حيث يعتبر هذا الجانب عبارة عن نقل معلومات عن قوة الخصم سواء كان ذلك صحيحا او مضحما، فالهدف من ذلك زرع الخوف وتطويره الى رعب ومن ثم الى قرار خارجي يقضي بتحقيق الهدف نتيجة خوف الخصم من امكانية الهزيمة ان كانت هناك مواجهة مباشرة، فيصبح تركيزه الاساسي منصب على تحديد حجم الخسائر الممكن ان يتلقاها نتيجة تهوره او رد فعل غير عقلائي²، فالحرب النفسية هي جزء مهم لتحقيق اهداف الردع والتي لا يمكن تنفيذها الا بتوظيف صورة اعلامية جيدة عن وضعية الطرف القائم بعملية الردع.

كما يفترض ايصال تلك المعلومات بطريقة جيدة عبر الخطابات السياسية الرسمية والوثائق الرسمية ان لزم الامر او عبر القنوات السرية كالمخابرات على أن لا تكون الوسائل الحربية المزمع اعتمادها ظاهرة كلية لدرجة تجعل العدو يمكنه حصرها وبناء خطط للقضاء عليها³، وحتى بتوثيق تلك الامكانيات بفضل تكنولوجيا المعلومات كتابيا ومرئيا هكذا تتأكد للخصم مصداقية وقدرة الطرف الاخر على ايدائه.

¹ Ken both , John baylis and other, op.cit, p70.

² أمين محمد حطيط، إنهيار الردع الاسرائيلي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2012، ص10.

³ برونو تيرتري، المرجع السابق، ص48.

حتى يكون الردع فعال لا بد من عدم اخفاء امكانية الردع، فلا بد من السماح لمروور المعلومات الكافية للخصم، فاذا تمكن احد اطراف الصراع من زيادة حجم اسلحته بطريقة سرية فان ذلك لا يزيد من أثر قدرته على الردع بقدر ما يمكن ان يؤدي الى ردود فعل معاكسة قد تنذر بالحرب، فالقادة العسكريين في ظل المعلومات الواضحة من الاطراف الاخرى قد يكونوا قانعين بتقديراتهم للوضع العسكري القائم، وقوة المعلومة لتحقيق الردع هنا تكمن في عدم قدرة ادارة الحرب في اي دولة من معرفة هل المعلومات كافية، وفيما اذا كانت متناقضة، وما هو الميدان المحاط بالسرية¹، كلها اسئلة لا تسهل لأي طرف امكانية خرق الطرف الاخر وهنا يتحقق الردع من خلال الخوف من اتخاذ قرار يؤدي الى زيادة المخاطر.

تصميم الخصم على القيام بأي عمل عدائي لا بد من أن يقابله المقدرة الثأرية وهذه القدرة لا يمكن أن يتنبأ بها الخصم ويرتدع منها الا اذا كان الاعلان عنها جيد، فالصورة الذهنية التي تتولد لدى الخصم من قدرة الطرف الاخر على هزمه تشترط التفوق في الاعلان عن تلك المقدرة الثأرية لأن ذلك هو أساس تحقيق استراتيجية الردع، فالتأثير السيكولوجي الضروري لثني الخصم عن استباق القيام بإجراءات عسكرية تتصور بانها وسيلته إلى تحقيق مكاسب، وهذا ما جاء موضحا في قول أحد خبراء الاستراتيجية الدولية المتخصصين:

"إن المقدرة الثأرية التي يحسن الاعلان عنها، هي محور وقلب نظرية الردع برمتها، فهي التي تنتج التأثير السيكولوجي الضروري لردع العدو عن المبادرة بأية إجراءات عسكرية قد يتصور أنها وسيلته إلى تحقيق بعض الكسب والفائدة"²

يشكل اذا وجود أداة اتصال فعالة في نقل الصورة المتكاملة للتهديد شرطا مكملا لتلك المتطلبات السابقة لتحقيق استراتيجية الردع واقعيًا، حيث تضع هذه الصورة كل طرف من أطراف المعادلة الصراعية أمام سيناريوهات الرد الانتقامي الممكنة في حالة المبادرة بالهجوم على تلك الاطراف، كما ان قوة المعلومات تساعد على عمق ووعي الاطراف المتصارعة بالإيجابيات والمنافع التي تطرحها امكانية ربط المصالح مما يقلل من امكانية الحروب والنزاعات.³ وهذا فعلا كان من الحسابات الادراكية التي ساهمت في خروج الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي سابقا من الحروب.

¹ جيمس دورتي وروبرت بلستغراف، المرجع السابق، ص 248.

² اسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص 268.

³ عامر مصباح، المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط 1، 2012، ص 128.

من وجهة نظر بعض الباحثين في مجال الأمن اللين Soft Security، هناك افتراض عام بوجود علاقة قوية بين المعرفة(المعلومة) والقوة، فلا يمكن لأي دولة بناء قوتها دون الاستناد الى مداخل اعلامية تساهم في تزويدها بتطورات الامكانيات والقدرات لدى الدول الاخرى مما يساهم في زيادة المصالح المشتركة على حساب المصالح العامة وهذا هو مطلب الأمن اللين لأنه يوفر المنافع للجميع كما يؤمن أكبر قدر من الاستقرار بين كل الأطراف¹.

¹ نفس المرجع، ص158.

المبحث الثالث: الانواع والاشكال المختلفة للردع

للردع أشكال متنوعة يستند إليها في محاولة إيصال كل طرف من أطراف الردع الرسالة الى خصومه، وتنوع هذه الاشكال بين ما يدخل في اطار التكتيكات المتنوعة الهادف كلها في عملية الردع، وكذا نوعية السلاح الذي نواجهه به الخصم تقليدي أو غير تقليدي، وفيما اذا كان فعال أو غير فعال، والردع من حيث نوعية الطرف وهذا النوع من الردع تطور خلال الحرب الباردة كثيرا ليوضح العلاقة الردعية الناجحة التي جمعت القوتين الأمريكية والسوفياتية، وهو الردع القائم على تحديد الطرف، أما النوع الثالث فهو الردع من خلال مضمون الرسالة التي يوجهها الطرف الردع.

المطلب الاول: الردع وفقا للوسائل والادوات

إن حاجة الدول الاخرى الى توفير الامن والاستقرار ساهمت في ظهور انواع مختلفة للردع بالاستناد إلى نوعية الوسيلة والادوات المستعملة لتحقيق ذلك، وتمثل هذه الأنواع في:

1/ الردع التقليدي **Conventional deterrence**: تعتبر الأسلحة التقليدية هي الوسيلة التي

يرتكز عليها مفهوم الردع التقليدي، ويظهر أثر الاسلحة التقليدية في ميدان المعركة¹، وشكل التهديد بهذا النوع من الاسلحة في أبسط أنواعه دعامة رئيسية لتحقيق مفهوم الردع وهو ثني الطرف المقابل عن استخدام العنف ضده وبالتالي الدخول في مواجهة لا يستطيع ادراك حساباتها أي طرف.

لقد كان الردع منذ فترة طويلة حجر الزاوية في التفاعل بين الدول، وكان هذا صحيحا بشكل خاص عندما اشتبكت مصالح الدولة وحاول القادة السياسيون تجنب الصراع العسكري المباشر، وفي علاقات الردع التقليدية حددت حسابات القوى العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية درجات فعالية الردع²، ويعرف الردع التقليدي على أنه ثني الاطراف عن الدخول في مواجهة باستعمال الأسلحة التقليدية والتي يكون استخدامها مقبولا صراحة او ضمنا من أغلبية الدول ولا يتعارض مع الضمير الإنساني أو الاخلاق الدولية³.

¹ عبد السلام سلمان خريط الناشئ، المرجع السابق، ص120.

² Anthony C. Cain, **Deterrence in the twenty-first century: proceedings**, Air University (U.S.). Press, 2010, p1.

³ أمين حامد هويدي، الصراع العربي بين الرادع التقليدي والرادع النووي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1973، ص61.

وبالرجوع إلى تاريخ دخول الردع في الفكر الاستراتيجي العسكري، فنجد أنه بدأ تقليدياً وارتبط بتلك الوسائل التقليدية كالحیوانات الضخمة المستعملة لمواجهة العدو، والخناجر والمدفعية والبندقية بكل أنواعها المتطورة لكي يكتسب فعالية صد الخصوم عن القيام بتهديدات ضده¹، واعتبر التوازن الموجود بين الاطراف بامتلاكها لنفس نوعية السلاح هو الركيزة الأساسية لتحقيق الردع التقليدي.

لذا كانت الاستعدادات البرية والبحرية والجوية التي يقوم بها الطرف الراجع نفسها الاستعدادات لدى الطرف الخصم والایمان العميق لدى كل واحد بتحقيق النصر بواسطة هذه الاسلحة هو الذي يجعل الاستعداد بالمجازفة يمثل هذه الاستعدادات يثني كلا الطرفين عن الدخول في حرب لإدراكهما من خلال المعطيات الموجودة مدى جاهزية ومصداقية كل طرف في مواجهة الطرف الآخر وهو ما يحق الردع التقليدي²، ففي عام 1911 كانت الطائفة المقاتلة ترهب الاطراف المقابلة بصوتها وإطلاقها للصواريخ، وفي عام 1916 عندما أدخلت الدبابة إلى ساحة المعركة في فرنسا سمحت بتحقيق نوع من الاستقرار وكل هذه الانواع بمجرد ظهورها كانت بمثابة ادوات استطاعت في البداية تحقيق مفهوم الردع³، إلا أن سياسة النفوذ والبحث عن تعظيم القوة يمثل هذه الاسلحة أزال مفهوم الردع بدخول الدول في صراعات عديدة بواسطة هذه الاسلحة.

انطلاقاً من العجز الذي أصاب الردع التقليدي في تحقيق فعاليته سارعت القوى المتصارعة إلى سياسة التحالف من أجل تعظيم القوة وتوسيع الردع باشماله على أطراف كثيرة لكل طرف أسلحته التي تزيد من قوة الحلف، ومع هذا لا يمكن لأي دولة أو تحالف أن يعتمد كلياً على الردع التقليدي، سواء كان متأسلاً أو موجهاً، لأنه في الكثير من الحالات الصراعية أثبت عدم فعاليته خاصة بعد التطور الذي عرفته الاسلحة الاستراتيجية⁴.

وترتبط فعالية الردع التقليدي بمدى فعالية العلاقة بين الأطراف المساهمة في تحقيقه حسب الافتراضات الثلاثة التالية⁵:

¹ سوسن العساف، المرجع السابق، ص 24.

² عبد السلام سلمان خريط الناشئ، المرجع السابق، ص 120.

³ سوسن العساف، المرجع السابق، ص 24.

⁴ Anthony C. Cain, op cit, P21.

⁵ عبد السلام سلمان خريط الناشئ، المرجع السابق، ص (120-123).

1- في حالة امتلاك كلا الطرفين للأسلحة التقليدية، يعتبر استخدام أفضل الوسائل والأسلحة التقليدية هو المطلب الرئيسي في العقائد العسكرية للحروب التقليدية، ويتطلب الردع في هذا المستوى القدرة على انزال العقاب ومصداقية التنفيذ في حال ما كانت هناك نية من الطرف الخصم تتعارض مع مصالح الطرف الرادع، فالردع هنا هو عبارة عن مفهوم نفسي يتعلق بمعرفة نوايا الخصم وطرق تفكيره أثناء الازمات، ومدى تصميمه على الصمود والمواجهة¹. ويستند الردع التقليدي إلى مجموعة من العوامل أهمها²:

- العوامل المادية المتمثلة في كل الأسلحة المتنوعة التي تمتلكها الدولة اضافة إلى جاهزيتها على التنفيذ، لذا تفاعل الكثير من المفكرين الاستراتيجيين أمثال ريتشارد بيرت حول الانتشار الواسع للأسلحة التقليدية والذي سيحلب معه الاستقرار وتقليل الصراعات في الاقاليم غير المالكة للسلاح النووي³.

- العوامل السيكولوجية، وهنا لا بد من توفير المقدرة على جعل الخصم يتأثر نفسيا من حسابات التكاليف التي يمكن ان تنعكس على أي خيار غير محسوب بدقة.

2- في حالة امتلاك طرف لسلاح تقليدي والطرف الاخر سلاح استراتيجي، في هذه الحالة فان التأثير النفسية تفرض نجاح الطرف الأضعف من ناحية الامكانيات اذا أحسن توظيف قدرته في التأثير على الخصم نفسيا عن طريق التهديد بالتوجه نحو أهداف الحيوية للطرف الخصم والتي لا يمكن التنازل عليها.

3- في حالة امتلاك الطرفين لأسلحة استراتيجية، يثبت الردع التقليدي في هذه الحالة فعاليته نتيجة توفر المقدرة لدى الطرفين على الحاق الضرر بالأخر لامتلاكهما الى جانب المنظومة التسليحية التقليدية منظومة استراتيجية يستحيل استعمالها لأن ذلك يشكل دمارا لكليهما.

من خلال الشواهد الواقعية للردع التقليدي فإن نجاح هذا النوع من الردع يتطلب المقدرة على جعل الأطراف المتصارعة تدخل في حالة سيكولوجية تؤثر على قراراتها في الذهاب بعيدا بهذه الاسلحة خاصة وأن الحروب بالأسلحة التقليدية تؤدي إلى استنزاف المقدرات لدى كل الاطراف لأمدتها الطويلة وصعوبة تكتيكاتها، وهذا ما يجعل للردع التقليدي مكانة أيضا إلى جانب الأنواع الاخرى ولا يزال يثبت فعاليته في العديد من الازمات.

¹ جمال عبد الملك ابن خلدون، المرجع السابق، ص105.

² عبد السلام سلمان خريط الناشي، المرجع السابق، ص122.

³ أمين حامد هويدي، المرجع السابق، ص64.

2/ الردع النووي: يعتبر سباق التسلح الذي بدأ بين الدول بالأسلحة التقليدية هو أحد أهم الأسباب التي ساهمت في ظهور السلاح النووي وتطور الامكانيات الخاصة به، ونستدل في ذلك على التنافس الشديد والذي كان واضحا بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية في هذا السياق حيث سمح الوصول الامريكي للتقنية النووية على استفزاز الاتحاد السوفياتي مما أدى إلى سباق تسليحي نووي استطاعت فيه كلا القوتين تحقيق تفوق في هذا المجال أدى إلى ما يعرف بتوازن الرعب بينهما، وهذا من منطلق أن كلاهما يشكل تهديدا للأخر بالأسلحة المتوفرة لديه وهذا ما أدى إلى عدم قبول دخول حرب بهذه الأسلحة.

عرف أندري بوفر الردع النووي بأنه النوع الوحيد من الردع الذي ينتج التأثير الذي يسعى إليه الأطراف المتصارعة لتجنب أو إنهاء الحرب كما بينته الحرب الباردة. والحقائق التي تؤكد تأكيد بوفر لذلك هو تبعات القصف النووي الأمريكي لهيروشيما وناغازاكي بالأسلحة النووية¹، فالمخاطر التي انطوت عن استعمال السلاح انسانيًا زرعت حالة من الخوف والتهديد للملكي مثل هذه الاسلحة ولغير مالكيها نتيجة الدمار الذي توقعه على المستوى الانساني والبيئي لذا سعت الجهود الدولية لضبط الانتشار النووي لكي لا يتسبب في مآسي أخرى من خلال مراقبة عمليات التسلح الدولي وخفض الأسلحة بين الدول المالكة لمنظومة تسليحية نووية، إلا أن قراءة في الاستقرار الناتج عن اعتبار السلاح النووي مفهوم ومدخل للأمن النووي كان لها انعكاساتها بعد نهاية الحرب الباردة بمحاولة بعض القوى التوجه نحو الخيار النووي لإنهاء الحروب التقليدية التي كان لها أبعاد انسانية هي الاخرى لذا أصبح تحقيق الردع النووي أحد أهم المطالب الدولية في هذه المرحلة.

كما عرف جان غيتون الردع النووي انطلاقًا من الرؤية الدفاعية بأنه: "هو منع الطرف الآخر من مهاجمتنا" وتعريفه ناتج عن ادراكه لحقيقة الاختلاف الموجود على مستوى الاسلحة المستعملة بين الاطراف المتصارعة، فالسلاح النووي يختلف عن السلاح التقليدي من خلال الهدف، فقد كان الهدف من الردع قبل وجود السلاح النووي حسب غيتون هو اخضاع الطرف للشروط، أما بعد اكتشاف امكانيات انشطار الذرة فقد أصبح الهدف هو منع الطرف الآخر من المهاجمة².

¹ Jaime García Covarrubia, "The Significance of Conventional Deterrence in Latin America", MILITARY REVIEW, March--April 2004, p36.

² سوسن العساف، المرجع السابق، ص 67.

لذا المتفائلين من الانتشار التدريجي للسلاح النووي أمثال كينيث والتر يرون في أن الأسلحة النووية يمكن أن تحقق الردع الفعال مما يؤدي إلى الاستقرار الدولي، لذا يجادل استنادا الى الطروحات الكلاسيكية المتعلقة بأهمية السلاح النووي في تحقيق الردع بقوله: "من غير المحتمل أن تتعرض الدول لمخاطر كبيرة لتحقيق مكاسب طفيفة" وأن "الأسلحة النووية تجعل امكانية الوقوع في خطأ تقدير الحسابات العسكرية واردة"¹، وهذا ما يجعل من الردع النووي هو ارغام كلا الاطراف على ايجاد حلول غير عنيفة بدلا من مخاطر التورط في حروب نووية او حتى تقليدية تستنزف القوى وقد تصل للنقطة التي يستعمل فيها السلاح النووي في نهاية المطاف.

فوجود الأسلحة النووية يطرح امكانية المبادرة بضرب الخصم لتحقيق التفوق، لذا قام روز كرانس بإعداد معادلة رياضية للمقارنة بين ما يمكن أن تحصل عليه دولة نووية من مزايا وما تتحمله من خسائر فادحة نتيجة اختبارات ثلاثة هي²:

- (أ) قبول الأمر الواقع.

- (ب) المجازفة بتوجيه الضربة النووية الأولى.

- (ج) تحمل الضربة الأولى من الخصم والرد عليها بضربة انتقامية ثانية.

لكي يتحقق الردع هنا يجب أن يكون الفرق بين (أ) و(ب) كبيرا وبين (ب) و(ج) صغيرا، بمعنى أن يكون قبول الأمر الواقع أفضل من المجازفة بالحرب، وأن تكون الخسائر في حالة (ب) و(ج) متقاربة، أما اذا ضاق الفرق بين (أ) و(ب) وزاد بين (ب) و(ج) فإن سياسة الردع لا تثمر تحقيق الاستقرار بل تزيد من مخاطر التشابك. في السياق النووي يعرف الردع على أنه منع أي استخدام للأسلحة النووية، ويحمل الردع النووي في معانيه المتعددة نوعان من الردع النووي هما: الردع البسيط أو المركزي، وهو الردع الذي ينطوي منع الهجمات النووية على الدولة المعنية، والردع الموسع، وهو التعهد باستخدام الأسلحة النووية لردع الهجمات النووية على مصالح الدولة في مناطق مختلفة، مثل الهجمات النووية أو التقليدية على الحلفاء³، لذا فالردع يفترض الجمع ما بين الارادة السياسية والقدرة العسكرية لمواجهة كل التهديدات الخطيرة.

¹ Michael Krepon and Julia Thompson, **DETERRENCE STABILITY: ESCALATION CONTROL IN SOUTH ASIA**, Washington: The Stimson Center, 2013, p25.

² جمال عبد الملك ابن خلدون، المرجع السابق، ص110.

³ Michael J. Mazarr, **START AND THE FUTURE OF DETERRENCE**, New York: Martin's Press, 1, edition, 1991, p3.

كما يسلط بوفر الضوء على العوامل التي يتشكل منها قدرة الاطراف على ايجاد حلول أمنية للصراعات القائمة بينهم عن طريق تحقيق معادلة الردع التي تتركز حسه على عاملين أساسيين هما¹:

- وجود طاقة تدمير كافية وفعالة على سبيل الاحتمال.

- تصديق الاستخدام المحتمل لطاقة التدمير الذاتي.

من بين الامور التي يتميز بها الردع النووي مقارنة بالردع التقليدي هو مسألة التوازن العددي في الأسلحة النووية، فمفعول السلاح النووي وحده كفيل بأن يغطي الأعداد الهائلة من الأسلحة لذلك يعتبر التواز العددي لا قيمة له في مجال الردع النووي، إلا أن هناك معايير يتضمنها الردع النووي تتمثل في²:

- القدرة التدميرية لجل المراكز العسكرية والسكانية والاقتصادية والمدنية.

- القدرة على امتصاص الضربة الأولى بحماية كل المراكز والمصالح التابعة للدولة وهنا يتحقق الهدف من منع قيام الحرب الذي يوفره مفهوم الردع النووي.

يؤكد روبرت جيرفس أيضا بأنه اذا امتلكت دولة نووية تفوقا حقيقيا، فان ذلك يمنحها القدرة على المساومة اذا كانت ثابتة خلال الازمة خاصة اذا أحسنت ارسال الرسائل التي تؤكد لخصمها هذا التفوق، أما في حالة عدم قدرة الخصم على ادراك هذا التفوق فان ذلك قد يؤدي الى عدم فعالية ذلك³.

لذا منح تطور استراتيجية الردع النووي وتغير ميزان القوى النووي إلى بروز متطلبات هذه الاستراتيجية والمزايا التي تتوفر عليها، فقد ساهم مضي كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي في صناعة السلاح النووي وتوفير التكنولوجيا المطلوبة لاستعمال هذا السلاح ميدانيا إلى بروز أحد الركائز الأساسية في استراتيجية الردع وهي أحد أهم العوامل المساهمة في تحقيق فعاليته تتمثل في التدمير الشامل الذي يتطلب توفير كل المكونات المادية والمعنوية لدى الاطراف من اجل المواجهة، وقد أكدت الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الباردة على تبنيتها لمبدأ التدمير الشامل والدخول في حرب نووية شاملة لا يستثنى فيها سلاح عن آخر⁴، لذا يعتبر

¹ سوسن العساف، المرجع السابق، ص 68.

² سوسن العساف، المرجع السابق، ص 69.

³ عبد السلام سلمان خريبط الناشئ، المرجع السابق، ص 128.

⁴ نفس المرجع، ص 129.

هذا النوع من أنواع الردع مختلف كون التهديد الذي يتلاقاه الأطراف من امكانية استعمال السلاح النووي تثنيتهم عن المواجهة واعلان الحرب وهو ما يتطلبه مفهوم الردع بمنع اندلاع الحروب.

3/ الردع غير التقليدي: يمكن تعريفه على أنه إقناع الخصم بعدم الهجوم عن طريق التهديدات بالحرب غير التقليدية، مثل حرب العصابات والإرهاب بما في ذلك مختلف فئتهما الفرعية (مثل اغتياالات القيادات السياسية العسكرية، والإرهاب السيبراني، وفي حين أن حرب العصابات ترتبط في معظمها باستراتيجيات مواجهة القوة، فإن الإرهاب يقوم على أسلوب العقاب¹.

يعرف أيضا على أنه: "التهديد والتلويح باستخدام الاسلحة الكيماوية والبيولوجية"، وقد ظهر هذا النوع من الاسلحة قبل السلاح النووي وتم استعماله خلال الحرب العالمية الاولى مما أدى إلى انعكاسات خطيرة على المستوى الانساني والبيئي²، حيث قم الألمان باستخدام غاز الكلور في فرنسا عام 1915 ضد القوات المتمركزين في الخنادق مما ادى الى تكوين سحابة من الغاز وزن 180 ألف كيلوغرام غطت مساحة ما يقدر بحوالي 6 كيلومترات راح خلالها حوالي 300 جندي هذا الى جانب اصابة حوالي 4000 اخرين³، وقد استعملت هذه الأسلحة أيضا لضمان حيازة السلاح النووي، وأحدث بذلك تغييرا كبيرا على مستوى المكان والزمان وحجم القوات، واستعمال هذا النوع يتطلب وجود ثلاث قواعد أساسية⁴:

- 1- لإحداث فعالية في التأثير لا بد من تخزين كميات كبيرة من الاسلحة البيولوجية والكيماوية.
- 2- تحديد الجغرافيا التي سيتم فيها الاستعمال بدقة بضرب مساحات واسعة مما يجعلها تماثل الاسلحة النووية في الفعالية.
- 3- للردع الفوق تقليدي مستويين عمليين، الاول تكتيكي ذو تأثير محدود في بعض القطاعات لمنع التصعيد إلى سلم الردع، والثاني استراتيجي يستعمل للهجوم الشامل في حال تصاعد الموقف.

¹ Rekasius, Mindaugas, "**Unconventional deterrence strategy**", Thesis Submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of MASTER OF SCIENCE IN DEFENSE ANALYSIS, NAVAL POSTGRADUATE SCHOOL, 2005, p11.

² سوسن العساف، المرجع السابق، ص (65-66).

³ أحمد عبد الملك ابن خلدون، المرجع السابق، ص 208.

⁴ سوسن العساف، المرجع السابق، ص 66.

المطلب الأول: الردع وفقا للأساليب

تتنوع الأساليب التي يظهر بها الطرف الرادع تهديداته، والتي تجعل من الردع يأخذ أربعة أشكال أساسية

هي¹:

1/ الردع بالعقاب: يشير هذا النوع الى التهديد بالعقاب الرهيب للخصم اذا أقدم على اي اجراءات تتعارض مع مصلحة الطرف الرادع، ويعتبر الكثير من الباحثين أن هذا النوع هو الشكل الأساسي للردع والاكثر شيوعا لأنه الطريقة الوحيدة التي تكفل تحقيق مستلزمات الردع الفعال، حيث يقول باتريك مورجان Patrick Morgan في احدي كتاباته: "الكل يعرف ما هو الردع إنه استخدام التهديد بالإيذاء لمنع أحدهم من فعل شيء لا تريد منه فعله".

2/ الردع بالحرمان: يتم عن طريق اقناع الخصم بأن الطرف الاخر محصن ومكثفي لدرجة تجعل مهاجمته غير مجدية، وقد قدم هرمان كان Herman Kahn وجهة نظر حول الحرب النووية الحاربية عام 1960 ميز فيها بين الردع بالعقاب والردع بالحرمان، ويفترض النوع الثاني أن وجود الاسلحة النووية ، لا يلغي أهمية قدرة الأطراف على خوض الحرب ويتحقق ردع المعتدي هنا عند شعوره بفشله في تحقيق الهدف، ليكون هذا النوع هو الأساس النظري لمبادرة الدفاع الاستراتيجي للرئيس الأمريكي ريغان.

قدم في هذا الخصوص جون ميرشايمر John Mearsheimer تعريفا للردع التقليدي مفاده: "هو القدرة على حرمان المعتدي من تحقيق أهدافه العسكرية باستخدام القوات التقليدية"، تعريف ميرشايمر جاء ليؤكد على فعالية الردع بالحرمان خاصة اذا كان سلاح الطرفين تقليديا، فالطرف الرادع يحاول حرمان الطرف المردوع من استعمال امكانياته المتنوعة من الأسلحة بالتأكيد على أنها لن تكون كافية أمام الدفاعات النشطة المكونة من الأنظمة الدفاعية الخاصة والصواريخ أرض-جو، والأسلحة الهجومية الكافية لمواجهة أي تهديد محتمل²، وحتى أمام الدفاعات السلبية التي تشمل مجمل العوائق والموانع كسور الصين العظيم وخط ماجينو في فرنسا، اضافة الى تقوية

¹ ديفيد جارتم، المرجع السابق، ص8.

² فتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص636.

الأهداف العسكرية والمدنية وتحصينها لحمايتها من الهجوم، ومع هذا يبقى الردع بالحرمان يحتاج الردع بالعقاب لتحقيق متطلبات الردع الفعال¹.

3/ الردع بالتطمين: ويقصد به تطمين الاطراف الاخرى بالنوايا الحسنة التي يظهرها الطرف الرادع مما يخفف من استفزاز الاخرين ودفهم للقيام باستخدام العنف كاستراتيجية دفاعية عن احتمال وقوع مواجهة، وقد استعمل هذا النوع خلال الحرب الباردة من خلال مبادرات ضبط التسليح.

ذهب كل من جورج وسموك الى القول بأن نظرية الردع ركزت بشكل ضيق على دور التهديد في الدول، وقليل ما أشار المنظرون إلى الحاجة في أن تقرن التهديدات بالوعود لكي يتحقق الردع، إذ أن استغلال المغريات كرسائل تطمين تساهم في التأثير على سلوك الأطراف الاخرى وقد لا يقلل هذا العامل تعقيدا عن استغلال التهديدات².

يفترض التطمين شأنه شأن أي استراتيجية أخرى وجود علاقة عداوية مع ضرورة اعتبار النزاع وهما أكثر منه حقيقيا، وينشأ التعارض بين التصورات الخاطئة ويشكل الوهم دينامية اجتماعية تزيد من الشك المتبادل، وبالتالي هدف التطمين تفادي الوقوع في عدوان نتيجة تصور خاطئ قد ينشأ لدى الأطراف المتصارعة، وهناك خمس تكتيكات لاستراتيجية الردع بالتطمين يمكنها تخفيف المخاوف لدى الخصوم ثلاثة منها تتم من جانب واحد على حساب الجوانب الأخرى هي³:

- التطمينات الشفهية من خلال التصريحات المباشرة لصناع القرار بتلك التطمينات.
- ضبط النفس للتقليص من حجم الاستفزاز الذي قد يشعر به الخصم.
- الالتزامات التي لا رجوع فيها خاصة الجذابة منها كعدم تقبل الحروب واللجوء الى الاعمال العنيف لتسيير الازمات.
- مبادئ التعاون غير الرسمية التي تؤسس إلى التأسيس إلى وفاق بين الاطراف المتصارعة.

¹ ديفيد جارنم، المرجع السابق، ص24.

² نفس المرجع، ص25.

³ نفس المرجع، ص ص(25-28).

- الانظمة الامنية المحدودة والتي تساهم في التقليل من خطر الحرب العرضية التي تكون غير مقصودة، وتجمع هذه الأنظمة بين التكاليف والفوائد ليتحقق التعاون بسهولة.

4/ الردع بالمصالحة: غالبا ما يكون هذا خيارا اخيرا لتسوية الازمة، حيث يعتبره الكثير بمثابة وصمة عار وحتى ضعف لدى أحد الاطراف، رغم السمعة السلبية لهذا النوع إلا أن نجاح المصالحة مقترن بأهداف الخصم المحدودة وتكلفة التسوية المقبولة¹.

المطلب الثالث: الردع وفقا لطبيعة الاطراف

تعتبر عملية تحديد طبيعة الطرف عاملا مهما لتحديد نوع الردع، وارتبط تحديد الاطراف مع تطور الأسلحة النووية، ومن الاشكال التي اخذها الردع وفقا لطبيعة الطرف ثلاثة هي:

1/ الردع المتعدد الاطراف: يتضمن الردع الموسع الفعّال عدة مكونات تتصل وترتبط بالخصم والخصم، وكذلك الخصوم المحتملين ويتكون من قوة الردع نفسها، وضمان التأثير، وتوفير حد ما من الطمأنينة. و"الردع الموسع" هو الذي يُقنع الخصوم بأن مخاطر العدوان تفوق بكثير أي فائدة منه، أما "ضمان التأثير" فيرتبط بقوة الردع ولكنه ليس مطابقاً لها، ويعني الردع الموسع او الردع المتعدد الاطراف دخول طرف ثالث بجانب أحد الخصمين، واما ان يكون ضعيف فيستفيد من ضمانات الردع أو قويا فيزداد قوة بقوة حليفه، وغالبا ما ينجح هذا الردع في ظل نظام دولي متعدد الأقطاب ويبرز بشكل مباشر آلية لمنع الحرب، سواء تحقق توازن الكمية مع النوعية أم لا².

2/ الردع الثنائي الجانب: هو عبارة عن استراتيجية ردعية تقوم بين طرفين يتحدد مستواها في المستوى النووي اثر تبادل المخاطر المؤكدة بينهما نتيجة امتلاكهما القدرات النووية.

¹ ديفيد جارنم، المرجع السابق، ص (29-34).

² سوسن العساف، المرجع السابق، ص 71.

ساد هذا النوع من الردع خلال الحرب الباردة بين المعسكرين خاصة عند وصولهما ذروة التسليح النووي، بقدرة كل الطرف على تدمير الطرف الاخر في اطار ما يطلق عليه بالتدمير الشئائي المؤكد، فالردع بينهما تحقق نتيجة التفكير الاستراتيجي لديهما حول الارباح والخسائر التي سيحنيها كل طرف في حالة قيامه بأي اعتداء¹.

3/ الردع الاحادي الجانب: هذا النوع من الردع جاء مع انتهاء الحرب الباردة، ويكون الردع في هذا النوع قائما لدى أحد أطراف النزاع²، وغالبا ما يظهر هذا النوع نتيجة انهيار أحد اطراف المعادلة الردعية وكان هذا واضحا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالقوة النووية التي منحتها قدرة الاحتفاظ بكاسبها.

¹ نفس المرجع، ص73.

² أمين محمد حطيط، المرجع السابق، ص 9.

الفصل الثاني:

إستراتيجية الردع بين متغيرات

الحرب الباردة وما بعدها

اقترن ظهور الردع كاستراتيجية بالسلح النووي خلال الحرب الباردة حيث سمح هذا العامل من تطوير نظرية الردع، واختبار فرضياتها على الواقع الذي عرفته صراعات المعسكرين الغربي والشرقي، الا أن نهاية الحرب الباردة طرحت مجموعة من التحديات على النظرية والاستراتيجية مع تغير بنية النظام من ثنائي القطبية الى نظام أحادي ثم نظام متعدد الاقطاب، هذا الى جانب بروز فواعل جدد في المعادلة النووية كالقوى الصغرى والتنظيمات الارهابية والتطور في تكنولوجيات الاتصال والمعلومات التي نقلت مجريات الصراعات من الواقع الى العالم الافتراضي، كلها ساهمت في تطور مفهوم الردع وبرز نقاشات جدلية حول ما إن لايزال الردع فعال في ظل كل هذه التحولات أو لا وهذا ما سيتناوله الفصل.

المبحث الأول: تطور استراتيجية الردع خلال الحرب الباردة

كان الصراع هو السمة البارزة خلال الحرب الباردة، فقد عرفت تلك الفترة تنافس قوي بين القوى الكبرى ترافق مع تنوع سريع على مستوى عمليات التسلح وكيفية ادارة هذا الصراع لصالح كل طرف، فتنوعت تبعاً لذلك الاستراتيجيات المستعملة للحفاظ على هذا التوازن بين القوى، وفيما يخص الردع تحديداً وادراجه كاستراتيجية فعالة ترافق ذلك مع وجود السلاح النووي وبالرغم من قدم مفهوم الردع كما اسلفنا الذكر سابقاً (في الفصل الاول) إلا أن الفعالية الميدانية التي اكتسبها هذا المفهوم كانت خلال فترة الحرب الباردة والصراع بين الكتلتين الغربية والشرقية.

لاقت هته الاستراتيجية رواجاً واستحساناً كبيراً من طرف القوى الكبرى كاستراتيجية دفاعية ساهمت في تقليل حالات الاشتباك والحروب نتيجة دخول متغيرات جديدة الى جانب المكون العسكري التقليدي وهو السلاح النووي وما تنطوي عليه هته الاسلحة من مخاطر عديدة، من ثم اعتبرت استراتيجية الردع بمثابة عنصر أساسي في بناء الأمن كما صاغت بذلك مفهوماً جديداً للقوة قوامه السلاح النووي.

المطلب الاول: انتشار الأسلحة النووية

كتب برنارد برودي قائلاً: "أن الاسلحة النووية قد فتحت عصراً جديداً طوى الاستراتيجيات والخبرات العسكرية السابقة وقلل من شأنها، وطرح استراتيجية فعالة ووحيدة في العصر النووي هي استراتيجية الردع"¹ بهذا يكون برودي قد أكد عبر مقولته عن فعالية الردع وعلى مساهمة الاسلحة النووية في اعطاء دفع كبير لها لتكون استراتيجية ذلك العصر.

من منطلق الأهمية التي طرحتها الأسلحة النووية، فان دراسة تعريفية لها ستساهم في فهمنا العميق للتطور الذي عرفه الردع خلال الحرب الباردة، وكيفية ادارة الصراع القائم آنذاك بين المعسكرين، حيث اعتبر العديد من القادة السياسيين في تلك الفترة أن هذا السلاح هو سلاح استراتيجي بدرجة أولى.

¹ Bernard Brodie, "the anatomy of deterrence", in :

http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_memoranda/2008/RM2218.pdf.

أطلق على السلاح النووي عدة مسميات في الفكر الاستراتيجي، فعادة يشار اليه على أنه ضمن سلسلة اسلحة الدمار الشامل (النووي، البيولوجي، الكيماوي)، وثمة من يعرفها بالأسلحة الاستراتيجية وتندرج أيضا ضمن ما يعرف بأسلحة الردع نظرا للنتائج المتوقعة من استعمالها هته الاسلحة.

كان من أبرز ما تحقق في القرن العشرين على مستوى البحوث العلمية هو اكتشاف عنصر النيوترون* الجسيم النووي المكون لنصف المخلوقات عام 1932، وسمح هذا الاكتشاف بتطوير تقنيات علمية أدت إلى تطورات اخرى تمثلت في التفاعلات الانشطارية المتتالية (**Fission Chain reaction**) عام 1939 بسبب التفاعلات الانشطارية لنوويات المواد الانشطارية نتيجة قذفها بالنيوترون وساهمت هته السلسلة من التفاعلات الانشطارية المتتالية في بناء المفاعلات النووية¹، التي تعتبر القاعدة الاساسية التي يتم من خلالها صناعة الاسلحة والقنابل النووية عبر سلسلة من العمليات المتتالية لإنتاج عنصر البلوتونيوم وتنقية مادة اليورانيوم والتي تعتبر من المواد الاساسية للوصول الى انجاز هذا النوع من الاسلحة.

بدأت بعدها عملية اكتشاف ومعرفة السلاح النووي من العمليات الانشطارية لبعض المواد الهامة (كالبلوتونيوم واليورانيوم)*، واستمر التطوير للوصول الى نظم نووية اشعاعية مرورا عبر تطوير تقنيات التصغير للوصول الى اسلحة نووية تكتيكية للاستخدام العملي لها ضد أهداف محددة الحجم².

إن الحصول على السلاح النووي من طرف أي دولة يتطلب جملة من الخصائص والاسس التقنية " **The Technical basis of Nuclear Weapons**" لتحقيق ذلك خاصة وانه يحوي مجموعة من العناصر الثقيلة وذات حساسية شديدة تتطلب جملة من التفاعلات بين هته العناصر، والتي لا تتم الا بتوفر الاسس السليمة للحصول على الطاقة النووية وتنوع الأسس ما بين مهارات علمية واخرى تقنية كفيلة لتحقيق نتائج ذات جودة وفعالية للوصول إلى الهدف المراد منه استعمال هته المجموعة من التفاعلات.

* النيوترون هو موجود في انوية الذرات، ويستخدم في شطر انوية اليورانيوم في المفاعلات النووية، اكتشف من طرف عالم الفيزياء الحائز على جائزة نوبل جيمس شادويك.

¹ رياض مصطفى مجاهد واخرون، الخيار النووي في الشرق الاوسط، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2001، ص 295.

* البلوتونيوم واليورانيوم: تركيبة السلاح النووي تحتاج الى هاتين المادتين، فاليورانيوم هو موجود في الطبيعة يحتاج الى خلطه مع اليورانيوم ذي خصائص كيميائية مختلفة عن اليورانيوم الطبيعي من خلال عملية التخصيب، وتأتي مادة البلوتونيوم نتيجة عملية التخصيب، ومن ثم تستخدم هته المادة لإنتاج السلاح النووي.

² رياض مصطفى مجاهد، المرجع السابق، ص 349.

تعتبر المفاعلات النووية (**Facilities Nuclear**) * أحد أهم الوسائط النووية للوصول الى السلاح النووي حيث يحوي المفاعل النووي على " قلب من المادة القابلة للانشطار الممثلة في الوقود يتم داخله انتاج الطاقة النووية من خلال سلسلة التفاعلات المتحكم فيها، وتختلف المادة الانشطارية المستخدمة باختلاف المفاعل والتي يمكن أن تكون يورانيوم طبيعي (يحوي حوالي 0,7% من اليورانيوم ^{235}U القابل للانشطار) أو يورانيوم مخضب بغية زيادة نسبة ^{235}U الى نحو 3%¹. والغرض من كل هذه التفاعلات هو الوصول الى عملية الانشطار النووي و تصريف الحرارة الداخلية في قلب المفاعل وامكانية توليد الكهرباء ايضا.

الى جانب وظيفتها والهدف الرئيس من استعمالها استحدثت المفاعلات النووية لغايات رئيسية اربعة هي²:

- تأمين الكهرباء لغايات مدنية.

- لاستخدامها كوحدة دفع في سفن الاساطيل وخاصة الغواصات.

- لعمليات اختبار المواد، واستخدامات الابحاث والتجارب.

- لإنتاج البلوتونيوم اللازم للقنابل الحربية.

أما من اجل الحصول على نظير مشبع لليورانيوم لابد من معالجة المعدن الطبيعي الذي يحوي 99,3% من اليورانيوم ^{238}U ، ويتم ذلك بتركيز المعدن على شكل عجين أصفر مكون من أكسيد اليورانيوم ^{308}U يتم تحويله الى فلوريد رباعي لليورانيوم UF_4 بعد سلسلة من المعالجات الكيميائية للوصول الى المركب الغازي (فلوريد سداسي لليورانيوم UF_6)، يتم تخصيبه فيما بعد للحصول على أكبر تركيز لمادة اليورانيوم ^{235}U وتنوع طرق تخصيبه وأكثرها استخداما هي طريقة الطرد المركزي الفائق (**Ultra-Centrifugation**) * في الطور الغازي، يتم عبرها ادخال غاز UF_6 في أجهزة طرد متدرجة لعزل النظيرين المعدنيين أحدهما وهو ما ينتج الفارق في الوزن بينهم³، وهته التقنية استعملتها ايران في بدايات مضيها في برنامجها النووي، وقد تم الاعلان عنها عبر

* توجد حاليا خمسة انواع من المفاعلات النووية هي: المفاعلات العاملة بالماء الخفيف، والمفاعلات العاملة بالماء الثقيل، والمفاعلات المبردة بالغاز، ومفاعلات الغاز عالية الحرارة، والمفاعلات المولدة السريعة.

¹ جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، دبي: مركز الخليج للأبحاث: 2004، ص 712

² نفس المرجع، ص 713.

³ برونو تيرتري، المرجع السابق، ص 14

العديد من المسؤولين في تأكيدهم على ان الجيل الجديد لأجهزة الطرد التي تستعملها تفوق قدرة أجهزة الطرد من الجيل الاول، مما تسبب في جلب الانظار الدولية لها وزاد من شكوكهم في قدرتها على امتلاك الاسلحة النووية.

عند هذه المرحلة من التفاعلات يطرأ الفرق بين النووي المدني والنووي العسكري فالأول يتطلب يورانيوم ضعيف التخصيب لإنتاج محروق للمفاعلات النووية، أما الثاني يتطلب عدة مستويات من التخصيب حتى تتجاوز نسبة تركيزه 93% من اليورانيوم العالي التخصيب بهدف الوصول الى انتاج السلاح النووي للاستعمالات العسكرية¹. نفهم من هذا أن عملية التخصيب تعتبر ثاني أحد أهم الوسائط الأساسية للوصول الى انتاج السلاح النووي لان العملية التفاعلية التي تمر بها العناصر الطبيعية المكونة للسلاح النووي تحتاج الى مراحل ومستويات عديدة وصولاً الى الهدف المرجو منها.

ثمة ستة اشكال من تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم (U-235) وهي²:

- 1- الانتشار الغازي، يحول عبر هذه التقنية اليورانيوم إلى غاز عبر انبوب من معدن النيكل ذي المسام مما يسهل مرور جزئيات غاز اليورانيوم (U-235) المخففة عبر هذه المسام بسرعة أكبر من اليورانيوم الثقيل.
- 2- الفصل الغازي بالقوة الطاردة: يتم تمرير غاز سادس فلوريد اليورانيوم عبر اسطوانات عدة سريعة الدوران.
- 3- فوهة بيكر او الفصل التحريكي الهوائي، يتم مزج ضغط كل من العنصرين غاز سادس فلوريد اليورانيوم والهيدروجين او الهليوم عبر فوهة منتجة لقوة طاردة تفصل اليورانيوم (U-235) عن اليورانيوم (U-238).
- 4- التخصيب بأشعة الليزر: يتم فصل اليورانيوم (U-235) عن اليورانيوم (U-238) بواسطة هذه الاشعة وهي من التقنيات الحديثة لعمليات التخصيب.

¹ برونو تيرتري، المرجع السابق الذكر، ص 15.

² جون بيليس وستيف سميث، المرجع السابق، ص 713.

5- الفصل بالنظائر الكهرومغناطيسية، تستعمل هنا حزمة ذات تيار عالي في الايونات منخفضة الطاقة مما يسمح لها بالمرور عبر حقل مغناطيسي يتم احداثه باستخدام قطع مغناطيسية-كهربية عملاقة مما يسمح بانفصال اليورانيوم الاخف وزنا عن النظائر الثقيلة.

6- الفصل الكيميائي، ويكشف هذا النوع من التخصيب أن نظائر اليورانيوم الاثنى يجتازان الحواجز الكيميائية بنسب متباينة نظرا لاختلاف كتليتهما.

أمام وجود هذه الوسائط المتنوعة التي تعتبر الركائز الاساسية لإتمام عملية الوصول الى انتاج الاسلحة النووية تظهر لنا جليا الانواع المتعددة للأسلحة النووية والتي تنقسم الى نوعين أساسيين: أسلحة الانشطار النووي التي تستمد طاقتها من انقسام الذرات الكبيرة كاليورانيوم والبلوتونيوم، ويعمل هذا السلاح من خلال اطلاق تفاعل نووي دون سيطرة يؤدي عمليا الى شطر الذرات¹، ومع هذا فان الحصول على المواد المشعة فقط ليس كافيا لإنتاج الاسلحة الاشعاعية لان الامر يتطلب الحصول على منظومة تقنية وتصنيعية نووية حديثة ومن اهم العناصر المشعة التي تدخل في عملية تصنيع هذه الأسلحة مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: اهم العناصر المشعة التي تدخل في تصنيع الاسلحة الاشعاعية

العنصر	اهم الاشعاعات المنبعثة	عمر النصف	النشاط الاشعاعي (كوري/غم)	درجة السمية الاشعاعية	الحد المسموح به سنويا (كوري)
الصوديوم-	بيتا-غاما	15.03 ساعة	10×8.65	ثالثة	10^{-5}
24	بيتا-غاما	2.62 ساعة	10×38.9	ثالثة	10^{-5}
السيلكون-	بيتا-غاما	7.62 دقيقة	10×6.486	ثالثة	10^{-5}
31	بيتا-غاما	12.32 ساعة	10×6.036	ثالثة	10^{-5}
البوتاسيوم-	بيتا-غاما	8.72 دقيقة	10×6	ثانية	10^{-6}
38	بيتا-غاما	2.58 ساعة	10×4.4	ثانية	10^{-5}

¹ جون بيليز وستيف سميت، المرجع السابق، ص 714.

10 -- 6	ثانية	10×2.16^7	10×1.39^{10} سنة	ألفا-غاما	البوتاسيوم-
10 -- 7	أولى	10×101^7	10×1.62^5	ألفا-غاما	42
10 -- 6	ثانية	$10 \times 9.49^-$	سنة	ألفا-غاما	الكالسيوم-
10 -- 4	رابعة	3^-	10×7.13^8	غاما	49
10 -- 7	أولى	$10 \times 2.15^-$	سنة	ألفا-غاما	المنغنيز-
10 -- 7	أولى	4	10×4.48^9	ألفا	56
		$10 \times 3.35^-$	سنة		الثوريوم-
		5	87.74 سنة		232
		17.13	10×2.41^4		اليورانيوم-
		0.62			233
					اليورانيوم-
					235
					اليورانيوم-
					238
					البلوتونيوم-
					238
					البلوتونيوم-
					239

المصدر: رياض مصطفى مجاهد وآخرون، الخيار النووي في الشرق الاوسط، بيروت: مركز دراسات

الوحدة العربية، ط1، 2001، ص301.

أما أسلحة الالتحام النووي الذرية (الاسلحة النووية الحرارية) تستمد طاقتها من التحام الذرات الصغيرة جدا كالهيدروجين (الديوتريوم المعروف بالهيدروجين الثقيل، وكذلك التريوم)، وتنتج عملية الالتحام النووي الذرية من ضغط وتسخين ذرات الهيدروجين بواسطة أداة الانشطار الاولي¹.

إذا الوصول الى مرحلة تصنيع الاسلحة تتطلب عنصرا مهما للتيقن من مدى كفاءة هذه الاسلحة، وهي التجارب النووية التي تعتبر المرحلة المعبرة عند وصول الدولة الى مستوى الانتاج والامتلاك، حيث استطاعت الولايات المتحدة الامريكية الوصول الى هذه التقنية بتجربتها عام 1945 (القنبلة الأمريكية المصغرة-45 MARK)، ثم روسيا بالقنبلة الروسية (TSAR Bomba) التي جرى تجريبها عام 1960، واستطاعت بعض الدول الصغرى هي الاخرى تصنيع نموذج تجربي للأسلحة كالهند، وبالرغم من الحضر الدولي لإجراء التجارب النووية قامت كل من الهند وباكستان بتجربتين على التوالي في 1998 و2006²، لإدراكهما بان التجربة تعتبر أحد أهم المراحل التي تؤكد على جاهزية الدولة المنتجة لهذا السلاح مما يزيد من قوتها الردعية للخصم.

إن الحديث عن طبيعة الاسلحة النووية وقوتها مع قدرتها التأثيرية في الصراعات الدولية يطرح معه نقاشا اخر، وهو الازدواجية في الهدف التي تحمله هذه التقنية، ففترة ما بعد نهاية الحرب الباردة عرفت انتشارا واسعا وتسابق كبير نحو توليد الطاقة النووية عبر استعمال التقنية النووية، وهذا مؤشر بيئي ايجابي لكن في نفس الوقت يحمل معه تحوفا من امكانية استغلاله من طرف بعض الأطراف الدولية من اجل تحقيق تكافؤ تسليحي نووي وهذا مؤشر بيئي سلبي لأنه سيعرض البشرية لمخاطر الاشعاعات التي تنتج عن انفجار القنابل النووية المتنوعة، وهذا ما جعل من البرامج النووية لكل من كوريا الشمالية والعراق سابقا وايران معرضة للرقابة الدولية الدائمة.

فالإشعاع له مفعول هامشي نسبي (حيث يمثل نسبة 15% فقط من الطاقة المحررة) أمام القوة التدميرية للقنابل النووية التي تحمل مفعولا مزدوجا، الاول ميكانيكي يتمثل في الصدمة والثاني ذو مفعول حراري ناتج عن الحرارة الكبيرة المتولدة عن الانفجار، اضافة الى ذلك ان الاشعاعات الناتجة عن انصهار داخل مفاعل نووي قد

¹ جون بيليس وستيف سميث، المرجع السابق، ص714.

² برونو تيتري، المرجع السابق، ص25.

تكون في بعض الاحيان أكبر من تلك الناتجة عن انفجار قنبلة نووية¹. وأكبر مثال يستدل به هنا هو ما حدث عام 1986 في وحدة الطاقة بمجمع تشرنوبيل في الاتحاد السوفياتي سابقا.

كما ان العديد من النظريات **كنظرية الشتاء النووي** تؤكد على الآثار الفيزيائية للانفجارات النووية، وتكشف في نفس الوقت عن طبيعة الحروب النووية التي لها انعكاسات كبيرة على النباتات وكل المخلوقات مما يعني نهاية الحياة على الارض، فهذه الدراسات تنطلق من كون ان السلاح النووي اذا وجه الى المدن ينتج عنه كميات كبيرة من الكربون والتي قد تحجب ضوء الشمس مما يعرض نصف الكرة الارضية إلى الفناء². وهذا احد أهم المؤشرات التي تؤكد على قوة هذا السلاح، وقوة امتلاكه يتبعها قدرة على المواجهة به مما يمكن الطرف الممتلك قادرا على توجيه التهديدات للأطراف الاخرى المهتدة له ليحقق قوة الردع.

ينقلنا الحديث عن الآثار الفيزيائية للأسلحة النووية خاصة بعد ما اثاره هذا السلاح على مدينتي هيروشيما وناكازاكي عام 1945 الى تحريمه وتجزيم مستعمليه لأن الطاقة التي تطلقها الأسلحة تتميز بثلاث اشكال: الانفجار العنيف الحرارة، الاشعاع الحراري، والاشعاع النووي جل هته الانواع تلحق اضرارا كبيرة بالأماكن الموجه لها هذا السلاح وبالمناطق المجاورة لها³. وقد ارجع كينيث والتز الاستقرار الذي عرفه نظام ثنائي القطبية لمدى ادراك كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا للنتائج والاضرار الكارثية لاستعمال هذا السلاح.

لقد احدث اذا السلاح النووي نقلة نوعية في حقل وادبيات العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية حيث ترافق وجوده مع ظهور العديد من المصطلحات والاستراتيجيات المتنوعة كالانتشار النووي، الردع النووي، توازن الردع، الضربة الثانية التي استحدثت تماشيا مع التطورات الجديدة، وعلى الرغم من اسبقية الردع على الاسلحة النووية إلا أن هذه الاخيرة أعطت قيمة أكبر لاستراتيجية الردع مقارنة بالاستراتيجيات الاخرى وأكدت على فعاليتها.

¹ برونو تيرتري، المرجع السابق، ص 26.

² جوزيف ناي، المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط 1، 1997، ص 176.

³ ناصف يوسف حتى، المرجع السابق الذكر، ص 55.

المطلب الثاني: الردع ضمن الاستراتيجيات النووية للقوى الكبرى

ان استعمال الردع كألية يراد من خلالها تحقيق هدف معين كان من خلال تبنيها كاستراتيجية، خاصة وان لهته الاخيرة علاقة كبيرة بإدارة الدولة لسياساتها الداخلية والخارجية، من هنا ظهرت الحاجة الى بديل عقلائي وأكثر فاعلية من سابقاته وأقل ضررا من الحروب ومخلفاتها، لذلك اعتبرت فترة الحرب الباردة مختلفة عن سابقتها من الحروب العالمية الاولى والثانية، مع أن هذا لا ينفي عدم وجود الحروب في هذه الفترة لكن ما هو مختلف أنها أصبحت محددة في مناطق معينة وضمن اطر محدودة، فالقوى الكبرى (GREAT POWERS) استطاعت من خلال التقنية النووية ادارة صراعاتها الدولية دون اللجوء الى المواجهة المباشرة، وادراك هذه القوى للآثار التي يخلفها استعمال هذا السلاح اثناء المواجهة قلص من فرص استعماله وانما مجرد التهديد باستعماله كان كافيا.

من منطلق هذه الاهمية فقد استمد الردع فعاليته من حقيقة استراتيجية مهمة تمثلت في نجاح كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا في تنمية قدراتهما النووية بطريقة تسلسلية سمحت لهما بالوصول الى مستوى القدرة على التدمير المؤكد المتبادل، وانطلاقا من كون الولايات المتحدة الامريكية كان لها السبق في اكتشاف السلاح النووي، فقد كان للفكر الاستراتيجي الأمريكي دورا بارزا في تطوير هذه الاستراتيجية تلازما مع منافسته للاتحاد السوفياتي في تلك الفترة.

استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تترجم تأثير العامل العسكري على العلاقات الدولية خلال الحرب الباردة اميريقيا بسعيها لتطوير منظومتها التسليحية، وفعلا انعكس هذا التفوق بكونها الاولى في امتلاك هذا السلاح، حيث قامت بتفجير نووي تجريبي لقنبلة ذرية صغيرة في صحراء ولاية نيوميكسيكو في 1945/07/16*، ثم تلى ذلك استخداما عسكريا للقنبلة ضد أهداف مدنية وعسكرية في اليابان عام 1945**، واخذت التجارب تتوالى حيث اجرت الولايات المتحدة الامريكية حوالي 900 تجربة من اصل 1500 تجربة نووية معلنة¹. هنا يجدر الاشارة الى ان العملية الردعية لم تستوفي كل شروطها كون أن الولايات

* استيقظ سكان ولاية نيوميكسيكو على صوت دوي مروع مصحوب بوهج ناري قدرت شدة الضوء المنبعثة منه بما يزيد ألف مرة على الضوء المنبعث من الشمس، ثم تلا ذلك تكون السحابة التي تعرف باسم "عش الغراب"، وقد قدرت شدة هذا الانفجار بقنبلة تعادل 19 كليون طن من مادة (T.N.T)، وأطلق على هذه التجربة: الثالوث المقدس "Triting Test".

** تختلف القنبلة الذرية (Atomic Bomb) عن القنبلة النووية (Nuclear Bomb)،

¹ عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1989، ص82.

المتحدة الأمريكية كانت الوحيدة المالكة لهته التقنية لكن استطاعت أن تعطي لاستراتيجية الردع دفعا قويا لتكون فيما بعد هي استراتيجية العصر.

تمكن بعدها بسنوات الاتحاد السوفياتي من اللحاق بهذا التطور عبر اجرائه تجرية نووية بتفجير أول قنبلة ذرية عام 1949 ليكسر بذلك الاحتكار الأمريكي لهذه التقنية، مقابل ذلك امر الرئيس الأمريكي آنذاك (هاري ترومان) بصناعة القنبلة الهيدروجينية عام 1950 وتحقق ذلك علم 1952، وتلاها صنع مثيلاتها في الاتحاد السوفياتي عام 1953 مما ادخل الطرفين في سباق تسلحي نووي لإدراكهما العميق بقوة هذا السلاح الهجومية وامكانيات توظيفه سياسيا¹.

انطلاقا من كون الولايات المتحدة الأمريكية كانت السبابة في استعمالها للسلاح النووي بحثا منها عن استراتيجية فعالة لكبح خصمها ومواجهته ان لزم الامر، فقد سعت لتنويع استراتيجيات ظاهرها مختلف لكن باطنها ردي بالدرجة الاولى، لتترجم لنا كل هته الاستراتيجيات المستعملة من طرفها عملية بناء استراتيجية الردع خلال هذه الفترة لإنهاء صراعاتها وإيجاد بديل أكثر عقلانية واقل تكلفة لإدارة هذه الصراعات ومواجهة خصم له من المقومات الصلبة ما يجعله ندا لها، وتمثل هذه الاستراتيجيات في:

- استراتيجية الاحتواء، تعتبر من الاستراتيجيات الاولى التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية في صراعها مع الاتحاد السوفياتي، بلور فكرة هذه الاستراتيجية جورج كنان بتأكيده على أن القوة لا بد أن نواجهها بالقوة عبر تحليل السياسات الخارجية السوفياتية واهدافها، فعملية احتواء الاتحاد السوفياتي يجب أن تتم داخل مناطق نفوذه للضغط عليه أكثر وتهديده، ومن ثم تحقيق نتيجة أساسية ومركزية تكمن في إيقاف التوسع السوفياتي لعدم عرقلة التوازن الموجود بينهما من جهة، والحيلولة دون تزايد قوته عبر تواجده في العديد من المناطق من جهة اخرى، وقد ساند الرئيس الأمريكي هاري ترومان فكرة الاعتماد على هذه الاستراتيجية مع ضرورة اضافة البعد العقائدي لها، بمعنى أن هذه الاستراتيجية هي بمثابة حلقة اساسية يقتضيها الدفاع عن الحرية والديمقراطية ضد محاولات التسلل الشيوعي².

¹ على عودة العقابي، المرجع السابق، ص210.

² نفس المرجع، ص210.

ارتكزت استراتيجية الاحتواء في جانبها التطبيقي بغية تحقيق الاهداف المذكورة سابقا على المجموعة من المقومات التي امتلكتها الولايات المتحدة الأمريكية لتطويق هذا الخطر وردعه تتمثل في¹:

- الاعتماد على الاسلحة النووية في حال مواجهتها للاتحاد السوفياتي بحكم احتكارها لهذه التقنية التي تحقق لها القدرة على التدمير الاحادي الجانب، وهذا ما يجعله رادعا حقيقيا أمام اي فعل سوفياتي.

- انشاء شبكة من التحالف والقواعد العسكرية لاحتواء التمدد السوفياتي إلى اي مكان اخر، فالمزاجحة بين هذين العاملين يؤمن لها استمرارية التفوق على السوفيات.

- إلى جانب السلاح النووي والنفقات الكثيرة التي تحتاجها القوات البرية، تعتبر القوات الجوية عاملا مهما يجب الاعتماد عليه لتحقيق التفوق على الخصم وخفض التكاليف العسكرية.

ومن التطبيقات الأمريكية لهته الاستراتيجية ميدانيا كان من خلال مواجهة الاضطرابات التي حدثت في تركيا والحرب اليونانية 1947 على أنها كانت محاكاة من طرف السوفيات وغيرها من الازمات كالرفض السوفياتي لانسحاب من ايران في تلك الفترة وحصار برلين والتي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها جعل الطرف السوفياتي سببا اساسي في احداثها ومن ثم احتوائه².

تكاد تكون الاسباب التي جعلت من هته الاستراتيجية لا تدوم طويلا هو انحصار الاهتمام الأمريكي على الازمات الدولية كمحاولة للحد من التمدد السوفياتي ومعادلة ذلك بالتواجد في مناطق اخرى في حين انصب اهتمام وتركيز الاتحاد السوفياتي على امتلاك التقنية النووية من جهة والتوسع في مناطق ذات أهمية أكبر كاوروبا.

- استراتيجية الردع الشامل **Massive Retaliation**، انطلاقا من الضعف الذي عرفته نظرية الاحتواء، ظهر جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكي في عهد الرئيس دوايت آيزنهاور ليكشف عن الاستراتيجية الجديدة والبديلة عن سابقتها عبر الخطابات التي ارسلها ويؤكد فيها على أن استراتيجية الردع الشامل أو الانتقام هي السبيل الوحيد لمواجهة الاتحاد السوفياتي حيث قال: "إن الشيوعيين إذا ما حاولو مرة ثانية القيام بعدوان جديد في كوريا فإنه ليس من الضروري أن يكون رد الأمم المتحدة عليهم منحصرًا في أراضي كوريا فقط"

¹ سوسن العساف، المرجع السابق، ص77.

² على عودة العقابي، المرجع السابق، ص211

كما أكد على أن الانتقام سيكون بكل ما تملكه الولايات المتحدة الأمريكية من وسائل عبر قوله: " إن الانتقام في الحال والرد بكل ما تمتلكه من طاقة وامكانية وقوة للأخذ بالثأر في الحال، وبالوسائل والأماكن التي نختارها بأنفسنا وبمحض ارادتنا"¹

عبر هذا الخطاب، وتنفيذا لمثل هذه الاستراتيجيات تأسست اللبنة الأولى لاستراتيجية الردع فالقدرة على الثأر واحدة من أهم العناصر التي تؤكد على فاعلية الردع وعلى جاهزية الطرف للمواجهة وكلها خصائص متوفرة في استراتيجية الردع.

استندت استراتيجية الرد الشامل هي الاخرى على مجموعة من المقومات التي تجعلها قابلة للتطبيق واختبار فعاليتها تتمثل في²:

- خفض النفقات العسكرية، وذلك من خلال خفض حجم القوات البرية والتقليل من الانفاق العسكري عليها بحكم انها أصبحت تعتمد أكثر على القوات الجوية.

- تعتبر سياسة الاحلاف من السياسات التي يجب اعتمادها لتطويق الاتحاد السوفياتي، فلم تبق على الحلف الاطلسي فقط، وانما كان لحلفي بغداد وجنوب شرق اسيا دورا اساسيا لتعزيز هذه السياسة، وتحويل منطقتي الشرق الاوسط والشرق الاقصى الى حزام عسكري لمواجهة اي تحرك سوفياتي مستقبلا.

يمكن اعتبار هذه الاستراتيجية من الدعائم الاولى والاساسية للردع النووي، ومضمون هذه الاستراتيجية هو القيام بهجوم نووي شامل ومؤكد لمواجهة أي اعتداء من طرف الاتحاد السوفياتي³. فأبي تحرك سوف يأتي لقلب التوازنات الدولية القائمة بأي طريقة سيكون عليهم توقع انتقاما نوويا رادعا كنوع من العقاب⁴. وتدخل الاستراتيجية الامريكية هنا في اطار اخضاع الخصم لما تريده، وبالتالي ردعه من اي محاولة لتهديدها، وقد استطاعت عمليا عبر هذه الاستراتيجية من منع الاتحاد السوفياتي من الاعتداء عليها ادراكا منه لعواقب الانتقام الشامل والمؤكد، هذا الى جانب المخزون الامريكي من الرؤوس النووية الذي كان يتزايد.

¹ سوسن العساف، المرجع السابق، ص79.

² اسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق، القاهرة: مؤسسة الابحاث العربية، ط1985، ص (214،217).

³ ناصف يوسف حتى، المرجع السابق، ص140.

⁴ على عودة العقابي، المرجع السابق، ص211.

لقد كان ارتكاز وتبني الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الاستراتيجية ناتج عن عدة اسباب وحجج لعل أهمها¹:

- امتلاكها لكل المقومات العسكرية إلى جانب اصرارها على تنفيذ الانتقام والرد الشامل في حال تعرض مصالحها لأي خطر يشكل رادعا حقيقيا أمام الاتحاد السوفياتي الذي سيضطر إلى التفكير في حجم الدمار الذي ستلحقه مدنه وشعبه جراء القيام بأي خطوة تهديدية لها.

- هناك من يصنف هذه الاستراتيجية ضمن الاستراتيجيات الكفيلة بنزع السلاح لان تنفيذها لا يحتاج لعدد كبير من الاسلحة بقدر ما يحتاج الى القدرة على التنفيذ.

- إن النتائج الكارثية التي ستجنيها الدول من استعمال هذه الاستراتيجية يجعل منها استراتيجية تدفع الخصوم للحوء إلى الحلول السياسية بدل تصعيد التوتر.

لذا لجأت الولايات المتحدة الأمريكية الى تهديد القوة الشيوعية عبر خطاباتها العديدة حول محاولات أي قوة الاعتداء على مناطق حلفي بغداد وجنوب شرق آسيا فستكون الحرب النووية الشاملة هي الملاذ الأخير للقضاء على أي تحرك من هذا النوع²، بمعنى توسيع مفهوم الأمن الأمريكي إلى أمن الحلفاء، واشراك هته الأتحاف في الحرب الشاملة ضد الخصوم.

لكن في أواخر الخمسينات عرفت هذه الاستراتيجية تراجعاً لأسباب عديدة جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تعيد النظر في محتواها، من بينها:

- أن قيمة الهدف وحجم التهديد كان عائقاً أم الولايات المتحدة الأمريكية لاستعمال استراتيجية الرد الشامل في الحروب الصغيرة المحدودة³، فتدخل الصين في الهند عام 1954 أوضح ضعف الاستراتيجية الأمريكية في مواجهة مثل هذه الحروب بترسانتها النووية، مما جعل من هذه الاستراتيجية تتعرض للعديد من الانتقادات وتوصف على أنها بعيدة كل البعد عن الواقع المأمول وأثبتت عدم مصداقيتها.

¹ سوسن العساف، المرجع السابق، ص 80.

² نفس المرجع، ص 81.

³ ناصف يوسف حتى، المرجع السابق، ص 142.

- عرف الاحتكار الأمريكي لكل التطورات والتكنولوجيا النووية رداً مقابلاً من طرف الاتحاد السوفياتي، الذي عرف هو الآخر تطورات كبيرة على مستوى التكنولوجيا النووية، حيث تم إطلاق عام 1957 "السبوتنيك" لينهي بذلك الاحتكار الأمريكي لتقنية إطلاق الصواريخ ويدخل في الطرفين في سباق نووي بعدها¹.

رغم أن هذه الاستراتيجية لم تثبت فاعليتها أمام الحروب الصغيرة والازمات الداخلية إلا أنها أسست لمفهوم الردع بطريقة أو بأخرى خاصة الردع النووي، فرغم امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي لكل هذه المقومات العسكرية النووية إلا أن الخوف من النتائج التي ستلحق بالطرفين في حال تصادمها حالت دون تنفيذ هذه الاستراتيجية ولو في حروب محدودة وصغيرة، وهذا ما يؤكد على أن الردع خلال الحرب الباردة كان قائماً بين القوى النووية الكبرى والمحددة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، كما أن فشل هذه الاستراتيجية ساهم في البحث عن بدائل واستراتيجيات أخرى ساهمت في تطوير الفكر الاستراتيجي عموماً والفكر الاستراتيجي الأمريكي خاصة.

إستراتيجية الحرب المحدودة، يعرفها تريباتي "Tripathi" على أنها: " صراع تم تحجيمه إقليمياً في نطاق ضيق، وفيه تقبل أطرافه بمحض إرادتها وتدبير سابق أن تبقى على الموارد العسكرية المستخدمة في إدارة هذه الحرب في حدود ضيقة". مضمون هذا التعريف يأتي ليعاكس مفهوم استراتيجية الانتقام الشامل السابقة التي كانت لا تعترف بالحدود الجغرافية التي سيتم فيها الصدام ولا نوعية الأسلحة المستعملة وإنما استراتيجية الحرب المحدودة انطلاقاً من هذا المعنى فن الرقعة الجغرافية التي تقع فيها الاشتباك تكون محدودة، ويرضى الطرفان أضف إلى محدودية الأسلحة المستخدمة أثناء الاشتباك وبالتالي استبعاد الأسلحة النووية.

لذا يرى الجنرال بوفر بأن استراتيجية الحرب المحدودة أثبتت فاعليتها من خلال الأهداف التي تم تحقيقها، وهي كلها جوانب نفسية يستطيع عبرها المدرك لجوانب القوة في هتة الاستراتيجية أن يؤثر على الخصم ويمنعه من القيام بفعل يؤثر على مصالحه، وفي نظر بوفر أن هذه الاستراتيجية كرسست ثلاث عوامل نفسية هي²:

1- درجة عالية من القيد الداخلي المقصود.

2- تجنب قصف المدن بأسلحة نووية استراتيجية.

¹ ناصف يوسف حتى، المرجع السابق، ص 141.

² سوسن العساف، المرجع السابق، ص 87.

3- حدوثها في وضع يمتاز بعدم الاستقرار.

أما الواقع العملي لهذه الاستراتيجية يرجع الى الخيار العسكري الأمريكي في الحربين الكورية والفييتنامية، فانتهاج الولايات المتحدة الأمريكية لهذا النهج سمح لها بتقييد كل من الاتحاد السوفياتي وكذلك الصين من استعمال أسلحة متنوعة ما بين التقليدية والنووية والتي من الممكن أن تأخذ منحى خطير فيما بعد¹.

لا بد من الاقرار بأن هذه الاستراتيجية أعادت الاعتبار لمفهوم السلاح التقليدي واستعمالاته الدائمة في الحروب بعدما أصبح العالم مشغولا بقدرة السلاح النووي على ردع الخصوم دون أي مواجهة حربية مباشرة، كما أن هذه الاستراتيجية ساهمت في بلورة مفهوم الردع بالسلاح التقليدي، والردع المرفق بالعقاب بالسلاح النووي، بمعنى أنه في حالة الحرب المحدودة يكون السلاح محدد واغلبه تقليديا، وفي حال لم يحسن احد الطرفين ادراك الطرف المقابل يكون استعمال السلاح النووي كعقاب على ما أقدم الطرف الاول استعماله.

كشف هنري كسنجر عن أهمية هذه الاستراتيجية وكان من أهم مؤيديها، حيث رأى في أن تتوجه الولايات المتحدة الأمريكية نحو الاستعمال الفوري لهذه الاستراتيجية لما فيها من مقومات ستساهم في اعطاء فرصة للطرفين بالاعتماد على الوسائل السياسية لإنهاء الصراع، حيث يؤكد على أن الحرب المحدودة رغم كونها تهدف إلى منع العدو من الحاق الضرر بمصالح الطرف الاخر إلا انها هي تمهيد لحرب شاملة تتنوع فيها استعمالات الأسلحة والرقع الجغرافية في حالة عدم تقييم طرف للطرف الاخر بالشكل المطلوب². ما يؤكد على أن اساس الاستراتيجية هو عامل الادراك في ادارة الصراع القائم بين الاطراف ففي حالة عدم ادراك الطرف الاخر بطريقة ايجابية سيتحقق هدف الحرب الشاملة، وفي حالة ما أدركت الأطراف لحجم النتائج التي ستطالهما إذا ما استمر في الصراع يتحقق بذلك مفهوم الردع، ويلجأ الطرفان في غالب الاحيان إلى الحلول السلمية الدبلوماسية.

رغم الأهداف التي حققتها هذه الاستراتيجية إلا انها لم تلق تأييدا كبيرا من طرف المعارضين في الادارة الأمريكية، كما أن الاتحاد السوفياتي كان رافضا لاستراتيجية الحرب المحدودة النووية، وكذا التمييز الواضح بين الحروب النووية والحروب غير النووية بين القوتين العظميين³.

¹ على عودة العقابي، المرجع السابق، ص 226.

² سوسن العساف، المرجع السابق، ص 89.

³ ناصف يوسف حتى، المرجع السابق، ص 142.

استراتيجية الرد المرن Strategy Flexible Response، أمام الفشل الذي عرفته جل الاستراتيجيات خلال الحرب الباردة، وفي اطار البحث عن استراتيجية بديلة لإعادة المصدقية للقوة الامريكية في تلك الفترة، استطاع الجنرال ماكسويل تيلور رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الأمريكي في عهدي ايزنهاور وكينيدي أن يصل إلى بلورة المبادئ الاستراتيجية وتفعيلها واقعيا في عهد الرئيس كينيدي¹.

تقوم هذه الاستراتيجية على عدم الاعتماد على سلاح واحد فقط، كما أنها تمنح الدولة القدرة على الرد بالوسائل التي تراها مناسبة للحالة الماثلة أمامها سواء كان بالأسلحة التقليدية أو الاسلحة النووية². وهذا ما يعطي الفرصة لأي دولة بأن تكون لها خيارات عديدة لتحديد نوع السلاح الذي ستستعمله في الرد على أي مواجهة أو عمل عسكري يهدد مصالحها ويمنحها الحرية في المناورة والحركة ومواجهة مختلف التحركات، وهذا كان أحد الاسباب والدوافع التي جعلت من الولايات المتحدة الامريكية تتبنى هذه الاستراتيجية.

في هذا الاطار قام الرئيس الامريكي جون كينيدي بإعطاء الاولوية لهذه الاستراتيجية والتأكيد على أهميتها وضرورة الاعتماد عليها في تلك الفترة كونها مرنة وحاسمة، حيث لاقت بعدها هذه الاستراتيجية اهتماما وقبولاً في الاوساط الاكاديمية والحكومية الامريكية، كما أن الدول الأعضاء في حلف الأطلسي قررت تبنيها كأساس لسياسات الحلف الدفاعية عام 1967³.

كما تقوم استراتيجية الرد المرن على التمييز بين الاهداف وانتقائها والسيطرة الكاملة في عملية تحديدها، إذ أن الرد المرن هو رد تدريجي يتطلب الانتقال من مستوى الى مستوى بطريقة تدريجية ومتنوعة، فامتلاك القدرة على الردع سيجعل الصدام يبدأ بحرب تقليدية مروراً إلى الحرب النووية المحدودة⁴. بمعنى تنويع الخيارات أمام الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة الهجوم السوفياتي والقدرة على ردعها في كل مستوى من مستويات الصدام.

الميزة الأخرى التي تتميز بها هذه الاستراتيجية هو ضرورة المحافظة على قدرة نووية قادرة على توجيه الضربة الثانية المؤكدة في حال ما تعرضت الى ضربة أولى⁵، ففاعلية هذه الاستراتيجية تنبع من ضرورة توفير الامكانيات

¹ علي عودة العقابي، المرجع السابق، ص 212.

² سوسن العساف، المرجع السابق، ص 91.

³ علي عودة العقابي، المرجع السابق، ص 213.

⁴ ناصف يوسف حتى، المرجع السابق، ص 143.

⁵ نفس المرجع، ص 143.

والوسائل والكفاءة اللازمة كتدبير وقائي للقيام بالضربة الثانية، فكل مستوى من مستويات المواجهة عبر هذه الاستراتيجية يتطلب نوعاً من الحركة وتنوع الخيارات مروراً بالحرب التقليدية وصولاً إلى الحرب الشاملة إن تطلب الأمر ذلك.

كل هذه الاستراتيجيات التي نوعتها الولايات المتحدة الأمريكية تراكمت مع تطور على مستوى القدرات العسكرية لكلا الطرفين في تلك الفترة بوجود السلاح النووي كعامل منظم لذلك الصراع، مما ساهم في بلورة مفهوم الردع عبر كل هذه الاستراتيجيات، فكل واحدة استهدفت إيجاد منافذ تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية عبرها توجيه رسائل تهديدية تردع بها الاتحاد السوفياتي من جهة، وتحدد مصداقية وفعالية القوة الأمريكية أمام كل تطور مماثل لحصمها من جهة أخرى.

بيد أن الأشكال الذي صادفته هذه الاستراتيجية هو تزايد النشاط السوفياتي وغيره في إطار سباق التسلح النووي، حيث تمكن الاتحاد السوفياتي من خرق الخصوصية الأمريكية في هذا الميدان في تلك الفترة، مما زاد من نشاط بعض القوى الأخرى للحصول على هذه التكنولوجيا.

المفارقة الغربية في تلك الفترة على مستوى الاستراتيجيات البديلة للاتحاد السوفياتي في مواجهة الاستراتيجية المتنوعة الأمريكية هو اعتماده على مبدأ العملية العميقة أو الحرب التقليدية رغم تحوله إلى قوة نووية عظمى، حيث اعتبر بأن الأسلحة النووية ماهي إلا وسائل تكميلية للوسائل العسكرية التقليدية، حيث يعتقد السوفييات بأن الصراع يبدأ منطقياً تقليدياً ثم يتصاعد إلى أن تدخل المتغيرات الجديدة كالسلاح النووي ويتوسع هذا الصراع، لذلك من الضروري بناء القدرات العسكرية بطريقة متسلسلة تجعل من الجيش السوفياتي قادراً على خوض الحروب بأي سلاح كان¹. وهذا في حد ذاته ساهم في تطوير مفهوم القدرة والكفاءة التي تعتبر شرطاً أساسياً لتحقيق الردع، فامتلاك السلاح مهما كان نوعه يتوقف على قدرة ممتلكيه على استعماله وتحقيق النصر عبره.

¹ نزار اسماعيل الحياي وعمار حميد ياسين، "قراءة في المذاهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر"، مجلة دراسات دولية، العدد 56، 2013، ص 19.

رغم تغير الوسائل ودخول معطيات جديدة في الفكر الاستراتيجي، إلا أن الثابت عند السوفييات سابقا وروسيا حاليا هو الابقاء على هذا المبدأ كاستراتيجية أساسية لمواجهة أي تهديد، وقد تعددت الاعتبارات التي جعلت من الاتحاد السوفيياتي يبقى على استعماله لهذه الاستراتيجية، نذكر منها¹:

- مواجهة الاستراتيجيات الأمريكية خاصة استراتيجية الحرب المحدودة التي استعملتها الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة عبر ادخاله في حرب محدودة المجال الجغرافي والمتمثل في القارة الأوربية، مع استعمال مجموعة متنوعة من الاسلحة التقليدية منها والنووية التكتيكية هدفها الاساسي استنزاف قواه خاصة تصل وانما كانت متفوقة عليه في هذا المجال.

- ردع الولايات المتحدة الأمريكية بجعلها تقتنع بشمولية الحرب وعدم محدوديتها بل يمكن أن تصل إلى مستوى القصف النووي الاستراتيجي الذي قد يمس الاراضي الأمريكية بما أن الحرب ستكون شاملة.

عبر هذه الاستراتيجيات المعتمدة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيياتي تبلور مفهوم الردع أكثر، فالصراع بين الطرفين بالوسائل التقليدية أخذ عدة أبعاد بعد ذلك ليأخذ منحى آخر ترجمه السلاح النووي العسكري، ويؤثر هذا السلاح هو الآخر في مفهوم الردع في شقه النووي والذي أحدث نقلة مهمة في الفكر الاستراتيجي والعسكري لكلا الطرفين.

إن الخوف الذي أثارته الأسلحة النووية كان دافعا حقيقيا لتوجه كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيياتي نحو التسابق على تطوير الصواريخ العابرة للقارات والمزودة بالرؤوس النووية، هذا إلى جانب القاذفات والقنابل التي تحمل قدرات تدميرية قادرة على الحاق الدمار بالعالم كله، إلى جانب المصدقية الموجودة عند كلا الطرفين بين في تنفيذ التهديد ما جعل من استراتيجية الردع تبدو هي الخيار الوحيد أمام كل هذه التطورات وهذا ما ساهم أكثر في استمرار سباق التسلح النووي وانتقاله إلى بعض القوة الكبرى كفرنسا والصين.

خلال هذه الفترة استطاعت استراتيجية الردع أن تثبت فعاليتها في بناء الأمن وخلق استقرار تام بين الاطراف النووية، وحافظت هذه الاستراتيجية على وجودها خاصة في ظل ابقاء كل هذه الأطراف على المستويات العليا للتعبة العسكرية، واشعار كل طرف للطرف الاخر أن الخيار النووي غير مستبعد من خلال الابقاء على

¹ نفس المرجع، ص ص(20،21).

نشر الصواريخ وقاذفات الصواريخ في مواقع استراتيجية تحسبا لأي خطر ممكن، وكخيار استراتيجي في حال بادر الطرف الأول بالضربة الأولى.

يمكن القول أن استراتيجية الردع في هذه الفترة أثبتت فعاليتها نتيجة ادراك الأطراف القوية والمالكة للسلاح النووي مفاتيح اللعبة الدولية، حيث يتبادر الى الذهن من خلال الوقائع الامبريقية التي عرفتها العلاقات الامريكية السوفياتية، وخلال صراعهما البارد أن كل طرف استند إلى قراءة الطرف الخصم وبناء افتراضات متنوعة لمباغته، لهذا في كثير من الاحيان نجد أن افتراضات نظرية الردع تتداخل كثيرا مع ما وفرته لنا نظرية اللعبة من افتراضات تحليلية لسلوكات الاطراف المتنازعة.

المطلب الثالث: احتكار الردع عبر ضبط الانتشار النووي

نظرا لأهمية السلاح النووي في المنظومة الدفاعية-الهجومية لأي دولة حاولت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ضبط الانتشار النووي بما يتماشى ومصالحهما الحيوية، واحتواء الانتشار ليقى بين هذين الطرفين فقط ويقلص في نفس الوقت نسب التهديدات الممكن ان تنبثق من اماكن اخرى.

لم تكن فكرة الحد من الاسلحة محلا للنقاش في عصر الاسلحة التقليدية رغم خطورتها هي الاخرى، وما يترتب عليها من آثار كارثية على الامن الدولي إلا بظهور الاسلحة النووية التي وضعت الدول المالكة لها أمام معادلة صعبة تتمثل في التحديات التي تفرضها مثل هذه الاسلحة على الأمن الانساني من جهة، وضرورات التفوق التسلحي للحفاظ على المكانة الدولية وحماية الامن القومي من جهة ثانية.

لذلك كانت الخطوات الأولى خلال الحرب الباردة لنزع الاسلحة النووية تتداخل ما بين الحفاظ على القوة عبر وجود ترسانة محددة من الاسلحة التقليدية والنووية، وما بين محاولات الحد من الانتشار النووي وتوسيع النادي ليضم دولا غير الدول الخمسة النووية، لذلك فان نهاية الحرب الباردة أفرزت لنا تغيرات كبيرة على الساحة الدولية وعلى مستوى الاوضاع الاستراتيجية، وكان من بين أهم التوقعات الايجابية للحفاظ على الامن الدولي والجهود الدولية لتعزيز فكرة السلام هو خفض كميات التسلح والبناء العسكري في العالم، وما يترتب عن هذا من توجيه الانفاق الى المجالات المدنية والانفاق الاقتصادي والاجتماعي في اطار اقتسام ارباح السلام "Peace

"Dividens" ما بين القوى الكبرى، وتوجيه الاهتمامات الاستراتيجية الى المجالات الاخرى المتنوعة كالبينة والاقتصاد والصحة وغيرها لتقليل حدة الحروب¹.

يطرح لويس ريتشاردسون مسألة الحد من الاسلحة النووية وانعكاساتها على علاقات الدولتين العظميين في تلك الفترة انطلاقا من المعادلة التالية: ماذا لو حدث ان قام "أ" بزيادة كمية تسلحه نظرا لعدم ثقته بخصمه "ب" فكيف سيكون رد هذا الاخير؟ وهنا يطرح ريتشاردسون عدة خيارات بين أن يكون الرد بطيئا وهادئا ومعتدلا، أو أن يكون مماثلا بزيادة التسلح وبهذا الخيار الاخير يؤكد "ب" شكوك "أ" مما يصعد من سباق التسلح ويهدد بالحرب، لذا فان الهدف الاساسي من ضبط الانتشار النووي وتقنينه هو الحد من سباق التسلح عبر الخطوات الفردية، وهذا ما اتفقت عليه كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي فرديا، او عبر الاتفاقات الدولية التي تساهم في تعزيز الرقابة الدائمة على التسلح، وهنا الرقابة تعني انتهاج احدى السياسات التالية²:

- جعل البرامج النووية والبحوث العسكرية تركز على الجوانب الدفاعية غير الاستفزازية للطرف الخصم كالحد من التجارب النووية وصناعة الرؤوس النووية.

- خفض كمية انتاج الاسلحة بما يتناسب والجوانب التقنية والفنية والاقتصادية للدول.

- جعل الالتزام بين الطرفين معبرا عنه عبر اتفاقات ومعاهدات تعقبها اجراءات فعلية وملموسة على الواقع، كتحديد بعض المناطق الحساسة منزوعة الاسلحة كالاتفاقية التي تم من خلالها اعتبار امريكا اللاتينية منطقة خالية من الاسلحة النووية، او الامتناع عن تسويق السلاح النووي في المناطق المتأزمة كالشرق الاوسط.

كان الهدف من طرح ريتشاردسون هو اظهار اهمية قضايا الحد من الاسلحة النووية ومدى تأثيرها على استقرار النظام الدولي والحفاظ على الامن الانساني، فمحاولة ضبط الانتشار عبر تقنينه من خلال المعاهدات بين القوى الكبرى من شأنه ان يقلل من مخاطر المواجهة.

لذا ساد خلال فترة الحرب الباردة منظوران مختلفان بشأن الانتشار النووي، الاول يتعلق بان الدول الخمسة المالكة للسلاح النووي (الولايات المتحدة الامريكية، الاتحاد السوفياتي، بريطانيا، فرنسا والصين) معنية بمنع اي

¹ السيد أمين شلي، من الحرب الباردة الى البحث عن نظام دولي جديد، القاهرة: مكتبة الاسرة، 2005، ص 175.

² جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف، المرجع السابق، ص 261.

دول اخرى من الحصول على هذا السلاح وهذا ما يعرف بالانتشار الافقي، أما الثاني فهو الانتشار العمودي والذي يقصد به زيادة عدد الاسلحة والمعدات.

من النقاشات التي طرحتها اشكالية انتشار الأسلحة النووية ايضا هي شكل وطبيعة الدول التي من المفروض ان تمتلك السلاح النووي لأن تحقيق الردع حسب بعض الاستراتيجيين يكون بين الفواعل الاكثر عقلانية واكثر مسؤولية في اعتمادهم على المتغير النووي. على العكس ان كانت الدول المالكة لهذه الاسلحة لا تتصف بهذه الصفات فهناك إمكانية لاستعمال هذا السلاح وكسر قاعدة التهديد بشن هجوم نووي ضد الخصم، وهنا يقصد بذلك تحديد النوعية السياسية للدول المالكة للسلاح، كما يطرح كل هذا ايضا مشكلة الكم بمعنى عدد الدول المالكة، فيعتقد البعض الاخر من المحللين في الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا ان نسبة حدوث الحرب تقتزن بتزايد عدد الدول النووية¹.

لذا تعتبر المعاهدات والاتفاقيات هي الضوابط القانونية الهادفة للحد من الانتشار ومراقبة نشاطات التسلح وصولا لنزع السلاح، وهذا الاخير يعني اما النزع الجزئي او التخلص الكلي من الادوات المادية والبشرية التي تساهم في زيادة نسب العنف والحرب في العالم².

من بين أهم الخطوات التي اعتمدها المجتمع الدولي للمضي في عملية نزع السلاح ما يلي³:

1- مشروع المطروح من طرف الرئيس إيزنهاور عام 1954 على الجمعية العامة للأمم المتحدة دعا عبره الى ضرورة انشاء وكالة دولية للطاقة الذرية لتشجيع الاستخدام السلمي لها.

2- مشروع السموات المفتوحة المقترح من طرف الولايات المتحدة الامريكية عام 1955 الهادف الى تفتيش كل من المنشآت العسكرية الامريكية والسوفياتية الى جانب تقديم المعلومات المتبادلة بين الطرفين حول مواقع هذه المنشآت⁴.

3- عقد اتفاقات بين الكتلتين لسحب قواتهما من اوربا وعدم التعرض والاعتداء بين حلف وارسو والشمال الاطلسي.

¹ جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف، المرجع السابق، ص 262.

² فتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص 628.

³ عدنان السيد حسن، نظرية العلاقات الدولية، بيروت لبنان: دار أمواج للنشر والتوزيع، ط1، 2003، ص 174.

⁴ اسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص 302.

4- سلسلة الاتفاقيات الامريكية السوفياتية المتعلقة بالحظر الجزئي على التجارب النووية عام 1963، وحظر انتشار الاسلحة النووية عام 1968 التي دخلت حيز التنفيذ عام 1970، واتفاقية الحد من خطر اندلاع حرب نووية عام 1971.

5- اتفاقية سالت الاولى ماي 1972 المتعلقة بتقييد سباق التسلح الاستراتيجي الدفاعي.

6- اتفاقية سالت الثانية لعام 1979 والمتعلقة بالحد من الاسلحة الاستراتيجية الجديدة.

7- تطور محادثات 1982 بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي لتحظى بعدها الدولتين بتوقيع معاهدة خفض الاسلحة الاستراتيجية (ستارت 1) عام 1991¹.

ان طرح اشكالية الانتشار النووي وعمليات ضبطه وتقنيته انعكس بشكل مباشر على استراتيجية الردع التي كانت خلال فترة الحرب الباردة اكثر بروزا وفعالية في ظل وجود المتغير النووي واطرافه محددة وهذا ما قاد البعض الى القول أن انتهاء الردع مقرون بانتهاء الصراع بين القوتين العظمتين خلال تلك الفترة، مع هذا تبقى اشكالية الانتشار والحد منه واحدة من اهم الاشكاليات التي ساهمت في تطوير فكرة الردع عامة والردع النووي خاصة.

¹ عدنان السيد حسين، المرجع السابق، ص174.

المبحث الثاني: الردع ضمن متغيرات ما بعد نهاية الحرب الباردة

تفيد الحقائق التاريخية العلمية أن لا شيء يبقى على حاله، وهذا ما ينطبق أساساً على استراتيجية الردع إذا ما حاولنا البحث في منطلقاتها بعد نهاية الحرب الباردة، فالظروف الدولية تعكس مدى النشاط المتعدد للظواهر الدولية والذي يجعل منها حاضرة في كل وقت، لهذا في كثير من الأحيان يقال بأن التاريخ يعيد نفسه لكن بصور جديدة.

إن البيئة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة طرحت معها عدة تغيرات ساهمت في هندسة بيئة سياسية دولية جديدة مختلفة عن سابقتها خاصة بعد زوال الاتحاد السوفياتي الذي كان يعتبر أحد أهم محركات البيئة السابقة، ترافق مع زواله دخول العديد من المعطيات التي ساهمت في إعادة تعريف العلاقات الدولية بكل أشكالها التعاونية والصراعية.

الردع كعقيدة استراتيجية عسكرية تأثر هو الآخر بتغيرات البيئة الدولية التي جعلت من العوامل غير العسكرية "اقتصادية، ثقافية، اجتماعية" أكثر أهمية من العوامل العسكرية في إدارة الصراعات الجديدة خاصة وأن البيئة الدولية الجديدة أنهت ما يسمى بنظام الثنائية وجعلت من الولايات المتحدة الأمريكية تتزعم هذه البيئة، إلا أن الملاحظ رغم تأكيد أهمية العوامل الجديدة واقياً في التأثير على التفاعلات الدولية إلا أنه لا مفر من إبعاد وتقليل دور العامل العسكري في خلق توازنات دولية تعمل على تشكيل صورة جديدة لهذه البيئة.

بما أن استراتيجية الردع ارتبطت تطوراتها بالأسلحة النووية خلال الحرب الباردة وأكدت فعاليتها بوجود أطراف معينة، فإن اختفاء أو زوال أحد الأطراف له من التأثيرات ما يجعل من هذه الاستراتيجية منتهية عند الكثيرين، يعتبر بول براكن Paul Bracken صاحب كتاب: " The second Nuclear Age " أن فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة أفرزت نظاماً نووياً جديداً متعدد الأقطاب، ومختلف عن النظام النووي السابق الذي كانت أقطابه معروفة وواضحة، فغياب التهديد الكلاسيكي المتمثل في التفوق الكمي للأسلحة السوفياتية أفرز نوعاً جديداً من التنافس النووي بعدما أصبحت بيئة ما بعد نهاية الحرب الباردة تحوى أقطاباً نووية جديدة الدول الكبرى، الدول الصغرى، والفواعل غير الدولاتية كالجماعات والتنظيمات الإرهابية"، وهنا نكون أمام فواعل عقلانية في مواجهة فواعل غير عقلانية.

لذا فالبيئة الجديدة بمتغيراتها تفترض إعادة النظر وفحص الاستراتيجيات التقليدية كون هذه المتغيرات تلعب دورا هاما في إعادة تكوينها وصياغتها بشكل جديد، وهذا ما ينطبق على الردع النووي خاصة بعد ظهور فواعل غير عقلانية "Irrational actors" التي تدفع للتساؤل عن كيفية التعامل بالاستراتيجيات الكلاسيكية أمام هذا النوع الجديد من المخاطر والتهديدات أم البحث عن بدائل أخرى.

المطلب الأول: العولمة النووية وتحول طبيعة التهديدات

عرف عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة ازديادا واقبالا كبيرا على استخدام التكنولوجيا النووية كمصدر للطاقة فالاستخدام السلمي لهذه التكنولوجيا جعل العديد من الدول تسعى لحيازتها بغية تلبية احتياجاتها الضرورية والمتنوعة من الطاقة بصورة دائمة، وهذا ما يضع العالم أما توجيهين لاستغلال هذه التكنولوجيا، أحدهما ايجابي يستند إلى استغلال هذه التكنولوجيا بغية جلب المنافع الكثيرة من الطاقة وحماية البيئة، والثاني قد يكون سلبيا اذا ما كان الاستغلال هدفه حيازة الاسلحة النووية وجعلها أسلحة هجومية.

الاعلان عن العصر النووي كان في اواخر 1990، فالاعتراف بنهاية الحرب الباردة لم ينهي معه وجود الاسلحة النووية، لذا فمصطلح العصر النووي الثاني قد يشير إلى أن الحقبة الجديدة ليست ملزمة بقواعد القانون القديم، فالعلاقة بين الاسلحة النووية والتقليدية تتطور سريعا، ومقابلها هناك أشكال جديدة للردع تظهر بما في ذلك المنطوية على التوازن هجومية-دفاعية وتوليفات اخرى مختلفة¹.

لذلك فظاهرة الانتشار النووي تعتبر أحد الصور التي تعبر عن عولمة السياسة العالمية بصفة عامة والعولمة النووية خاصة، فبعدها كان عدد الدول الحائزة على هذه التكنولوجيا محددًا في الدول الخمس، فان دولا جديدة دخلت لتشمل هذا الحيز وأصبحت هي الاخرى قادرة على بناء الوسائط النووية خلال مدة قصيرة واطلاقها بصور ووسائل جديدة أكثر تعقيدا من سابقتها².

¹ Thérèse Delpech, **Nuclear Deterrence in TH21SI Century: lessons from the cold war for a new era of strategy piracy**, Rend Corporation, 2012, p5.

² جون بيليس وستيف سميت، المرجع السابق، ص 709.

سقوط الاتحاد السوفياتي كان أحد أهم الأسباب التي أثارت مشكلة الانتشار النووي¹، فتفكك الاتحاد السوفياتي ساهم في اقتسام تركته النووية وانتشارها فيما بعد في الدول المجاورة لأسباب عديدة منها ما هو مادي يتعلق بالمعانة المادية والاقتصادية للدول المفككة من الاتحاد السوفياتي والتي دفعتها بالمتاجرة بالتكنولوجيا النووية لتحقيق اهدافها القومية، ومنها ما له أبعاد سياسية وامنية لتعرف بذلك البيئة الدولية الجديدة عولمة نووية وسباق تسلح تتعد فيه مراكز القوة وتحول فيه طبيعة التهديدات وفواعلها رغم الجهود المبذولة لمنع الانتشار.

لم تكن فكرة الحد من كمية الاسلحة محلا للنقاش في عصر الاسلحة التقليدية رغم خطورتها وما يترتب عليها من آثار كارثية على الامن الدولي إلا بظهور الاسلحة النووية التي وضعت الدول المالكة لها أمام معادلة صعبة تتمثل في التحديات التي تفرضها مثل هذه الاسلحة على الامن الانساني من جهة وضرورات التفوق التسلحي للحفاظ على المكانة الدولية وحماية الامن القومي من جهة ثانية.

لذلك كانت الخطوات الاولى خلال الحرب الباردة لنزع الاسلحة النووية تتحرك ما بين الحفاظ على القوة عبر وجود ترسانة نووية محددة من الاسلحة التقليدية والنووية، وما بين محاولات الحد من الانتشار النووي وتوسع النادي ليضم دولا غير الدول الخمسة النووية، لذا فان نهاية الحرب الباردة افرزت تغييرات كبيرة على الساحة الدولية وعلى مستوى الاوضاع الاستراتيجية التي كان من بين أهم التوقعات الايجابية فيها للحفاظ على الامن القومي والجهود الدولية لتعزيز فكرة السلام هو خفض كميات التسلح والبناء العسكري في العالم، وما يترتب عن هذا من توجيه الانفاق إلى المجالات المدنية والانفاق الاقتصادي والاجتماعي في اطار خطط اقتسام أرباح السلام "Peace Dividens" ما بين القوى الكبرى، وتوجيه الاهتمامات الاستراتيجية الى المجالات الاخرى المتنوعة كالبيئة والاقتصاد والصحة وغيرها لتقليل الحروب².

إلا أن تفكك أحد أهم القوى النووية كما عرفنا لم يخفف من الأهمية التي تعلق على الاسلحة النووية عكس ما توقعته العديد من المراكز البحثية الاستراتيجية في هذا الشأن رغم اتفاقيات الحد من الاسلحة المتنوعة التي كان آخرها اتفاقية خفض الاسلحة الهجومية الاستراتيجية لعام 2002 إلى حوالي 2,200-1,700 قبل 2012³، فقدان ايضا ضمانة الردع الموسع من طرف القوى النووية الكبرى التي كانت توفر الحماية لحلفائها

¹ نفس المرجع، ص710.

² السيد أمين شلبي، من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، القاهرة: مكتبة الاسرة، 2005، ص175.

³T.V.Paul and other, op cit, p246.

عبرها شجع من السباق نحو التسلح لتعزيز استراتيجية الردع من جهة والردع النووي خاصة، فتراجع الردع الموسع هو الذي دفع اليابان والهند وباكستان إلى اتخاذ مثل هته الخيارات ادراكا منهم بانكشافهم أمام التحديات النووية المجاورة في ظل عدم وجود ضمانات او خيارات بديلة للحفاظ على الامن القومي¹، ويوضح هذا الجدول التالي وضع الدول النووي:

الجدول رقم 02: وضع الدول النووي

الجدول: وضع الدول النووي	
الدول النووية المعلنة	حتى سنة 1998، كانت الدول النووية المعلنة في العالم (تلك الدول التي تعترف علنا بقدرتها النووية) هي الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي- الولايات المتحدة و روسيا و بريطانيا و فرنسا و الصين. في سنة 1998، انضمت الهند و باكستان إلى النادي الدول النووية المعلنة بعد أن أجزتا سلسلة من التجارب النووية.
الدول النووية الغير شفافة	انها تلك الدول التي تخفي برامجها النووية على الرغم مما يعتقد عموما بأنها تطور اسلحة نووية. وتضم هذه القائمة إسرائيل و إيران وكوريا الشمالية و ربما الجزائر.
الدول النووية السابقة	ان البرازيل و الأرجنتين وجنوب افريقيا هي دول نووية سابقة غير شفافة تخلت طواعية عن برامجها النووية، ونبذت الاسلحة النووية. لقد ورثت أوكرانيا وروسيا البيضاء وكازاخستان أسلحة نووية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وقد اعيدت الاسلحة الى روسيا مقابل مساعدة اقتصادية من الولايات المتحدة. لم يتخل العراق طواعية عن قدرته النووية، بل إن الوكالة الدولية للطاقة النووية هي التي أزالته مع معظم اسلحته الكيميائية و البيولوجية وصواريخه كجزء من معاهدة انهاء حرب الخليج.
الدول النووية المحتملة	لدى دول معينة القدرة التكنولوجية على ان تصبح دولاً نووية و تشمل هذه استراليا وكندا و المانيا و اليابان وجنوب افريقيا و أوكرانيا.

المصدر: برايان وايت، قضايا في السياسة الدولية، الامارات: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004،

ص127.

ساهمت المزاي التي طرحها الردع النووي خلال الحرب الباردة في عملة الفكرة بعد انتهاء الحرب وتحول العلاقات ما بين الدول النووية الكبرى من خلال المحاولات الثنائية لضبط التسلح والحد من انتشاره، ومع هذا فان

¹ برايان وايت واخرون، قضايا في السياسة الدولية، الامارات: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004، ص128.

الحديث عن الردع بعد الحرب الباردة يستدعي الحديث على مجموعة من التحولات التي عرفها الردع على مستوى طبيعة التهديدات وعلى مستوى الفواعل المحركة للردع أهمها¹:

1- الردع بين القوى الكبرى

2- الردع بين القوى النووية الجديدة

3- الردع والردع الممتد الذي يشمل القوى الكبرى والقوى الاقليمية المسلحة بأحدث الاسلحة (الكيميائية، البيولوجية، النووية).

4- الردع بين الدول النووية والفواعل غير الدولية.

5- الردع من خلال الفواعل الجماعية الاساسية.

تحدث روبرت جيرفيس Robert Jervis قبل سنوات ماضية عن موجات الردع والتي حددها في ثلاث موجات تنظرية²:

1- الموجة الاولى جاءت بعد الحرب العالمية الثانية استجابة للتهديد الذي انبثق عن ظهور القنبلة الذرية.

2- الموجة الثانية ظهرت في الخمسينات والستينات وطبقت خلالها العديد من النظريات كنظرية اللعبة لتطوير الادوات التقليدية حول الاستراتيجية النووية.

3- الموجة الثالثة ظهرت في الستينات لكن بدايتها الفعلية كانت في السبعينات استخدمت خلالها الاساليب الاحصائية ودراسة الحالات لاختبار الردع خاصة على مستوى حالات الردع التقليدي.

بناء على الموجات النظرية الثلاثة للردع التي حددها جيرفيس فان جذور الموجة الرابعة يمكن ارجاعها حسب العديد من الباحثين في هذا المجال إلى انهيار الاتحاد السوفياتي، ففي بداية النصف الثاني من التسعينات

¹T.V.Paul and other, op cit, p9.

²JEFFREY W. KNOFF, **The fourth wave in deterrence research**, California: Dudley Knox library, 2010, p1.

ظهرت بعض الدراسات التي تركز على تحولات نظرية الردع بعد انتهاء الحرب الباردة¹، خاصة بعد 11 سبتمبر 2001 بدا التفكير في كيفية مواجهة الفواعل الجديدة في ظل تغير التهديدات (التماثل/اللاتماثل) وتغير الفواعل، بمعنى الانتقال للحديث عن مفهوم أوسع للردع لا يقتصر فقط على الطابع العسكري ولا على الفواعل الكلاسيكية.

لقد تغير سياق الردع بشكل أكبر منذ نهاية الحرب الباردة مع تزايد مظاهر عدم الاستقرار وظهور مستجدات عديدة على مستوى البنية الأساسية للنظام الدولي، لذا أصبح الردع أكثر تعقيداً مما سبق خاصة مع زيادة الانتشار النووي²، في ظل عدم القدرة على وضع قوانين ووجود التزامات جديدة للقضاء على الأسلحة النووية نهائياً.

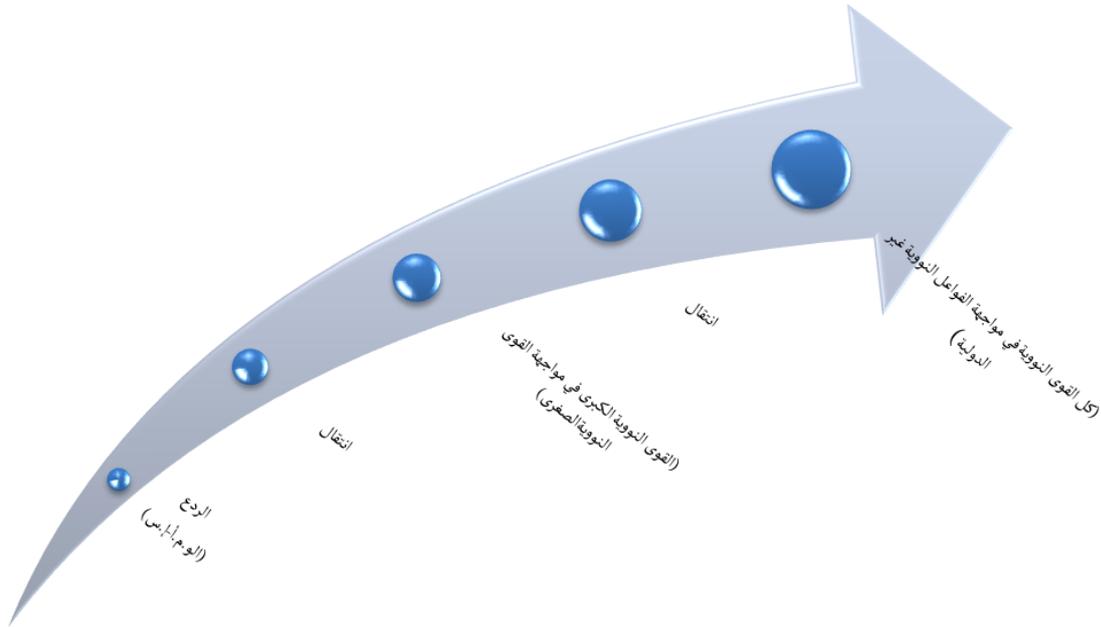
إذا تعقيدات الردع في العصر النووي الثاني شملت أطراف الردع والأماكن وتطور الوسائل العسكرية ونوعية الأسلحة، فالردع الذي كان يشمل القوى النووية الكبرى فقط خلال الحرب الباردة انتقل ليشمل القوى النووية الكبرى في مواجهة القوى النووية الصغرى، ثم انتقل الحديث النظري ليشمل الفواعل غير الدولية لتكون هنا أمام تحول وتعقيداً

¹JEFFREY W. KNOPF, op cit, p1.

²T.V.Paul and other, , op cit, p 15.

كبيرة على مستوى الاستعمالات الميدانية للردع بأنواعه، وهذا ما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 02 : تحولات استراتيجية الردع



المصدر: صاحب البحث.

إذا فالحديث عن الموجة الرابعة للردع قبل ربطها بالمتغير النووي يستدعي الإشارة الى بروز فواعل جدد في الساحة الدولية لديهم طموحات في اكتساب التكنولوجيا النووية لما لها من حوافز قد تساهم في تعديل موازين القوة من جهة، والقدرة على مواجهة اي تهديدات مهما كان شكلها من جهة أخرى، فالدول الصغرى او الجماعات غير شرعية في كثير من الاحيان تكون غير راضية عن النظام الاقليمي والدولي مما يجعلها تبحث عن بديل فعال¹، لذا فالتحديات المطروحة على الردع في هته الفترة لن تنشأ من القوى الكبرى لكن من جملة المشاكل المتنوعة التي تنشأ من القوى الصغرى وحاجتها في تشكيل نظام عالمي مستقر وامن وخال من العنف².

إن امتلاك الدول الصغرى للتقنية النووية مستقبلا حسب العديد من المراكز البحثية المستقبلية يكون خطرا إذا ما استخدمت هذه التقنية لأغراض هجومية في صراعاتها المسلحة لتكرر بذلك صراعات 1945، خاصة مع

¹ThérèseDelpech, op cit, p5.

²T.V.Paul and other, , op cit, p39.

تزايد حدة التوتر في مثل هذه المناطق كالشرق الاوسط بسبب عدم الاعتراف ببعض الكيانات "اسرائيل" والمشكلات الحدودية (الصين، وشبه الجزيرة الكورية)، هذا إلا انه من الصعب التكهن بسلوكيات هته الدول لقلة المعلومات من جهة وعقلانية وعدم عقلانية سلوكياتها¹.

إلى جانب الدول الصغرى فان التحديات التي يطرحها امتلاك الجماعات الارهابية للسلاح النووي كبيرة على الردع، فالانتشار الافقي للأسلحة النووية يطرح امكانية وقوع اسلحة الدمار الشامل في ايدي الجماعات الشبه عسكرية المنبثقة عن تفكك الدول والمثال كان واضحا في التسعينات على مستوى جمهوريات الاتحاد السوفياتي، لذا فانتقال الاسلحة الى هذه الاطراف يغير من الثوابت الاساسية لاستراتيجية الردع كون انها لا تحتكم لنفس الديناميكيات الامنية التي توجه سلوكيات الدول²، وهذا ما يطرح مفهوم الارهاب النووي وقدرات فواعله في تفعيل امتلاك الاسلحة لتحقيق الردع او حتى الهجوم.

التحديات التي تطرحها الدول الصغرى والفواعل غير الدول مختلفة ويصعب معها فهم طبيعة الردع وكيفية مواجهة التهديدات الجديدة، فعلى مستوى الدول النووية الصغرى فان التهديدات المنبثقة من امكانية استعمالها للسلاح النووي صعوبتها في عدم القدرة على تحديد مركز تنفيذ الردع خاصة وانها موجودة في أقاليم جد حساسة ومتوترة هذا الى جانب مصالح الدول الكبرى الموجودة فيها، والتي تحول دون القيام باي عمل متهور خاصة اذا كان صناع قرار الدول الصغرى متهورين، وقد أشار لذلك الجنرال بوفر في مجمل قوله:

" في ظل الانتشار النووي سيكون مصيرنا في يد عدد متزايد ليس بينهم إلا النادر ممن سيكونون جديرين بهذه المسؤولية الثقيلة، ان افتراض الجنون بين هؤلاء الرجال شيء متوقع، ولكن الاكثر توقعا، ويصبح مدعاة للقلق المتزايد هو عدم المعرفة، اذ أن المشكلات المتعلقة بالسلام والحرب اصبحت بالغة الدقة مما يجعلها غير مفهومة لكافة رجال السياسة الذين تأتي بهم المصادفة الى مركز السلطة، كما أن بقاء بعض المفاهيم التقليدية عن الحروب والتي لا تصلح لمفاهيم اليوم قد يتسبب في وقوع كوارث مروعة"³

¹ThérèseDelpech, op cit, p4.

² عامر مصباح، المرجع السابق، ص144

³ أمين هويدي، المرجع السابق، ص86.

لذا فان الخيارات التي قد تدرس في مثل هذه الحالة هو الاحتكام إلى الردع التقليدي عن طريق العقاب او الحرمان، هذا من خلال تطويق هذه الدول بالقوات العسكرية التقليدية وجعلها تشكك في قدراتها على مواجهة الامر.

أما الفواعل غير الدولية فصعوبة التعامل معها تنطلق من كون انها لا تحتكم الى نفس الاساسيات المتوفرة في الدول الكبرى والصغرى، فجل هذه الجماعات ليس لها رقعة جغرافية يتم من خلالها تحديد الاهداف المراد مواجهتها، فهي جماعات عابرة للحدود وموجودة في كل مكان وقوتها تكمن في اكتسابها لتكنولوجيات الاتصال والتي تجعل من التشبيك قاعدتها الاساسية، هذا اضافة الى انها لا تتسم بعقلانية قراراتها اذا ما تعلق الامر باي تهديد يواجهها، على عكس الدول الصغرى التي قد تدرك امكانية الخسائر التي ستدفع ثمنها، والاشكال الاكبر هنا على مستوى الفواعل غير الدولية لا يكمن في الحرب النووية وتهديدها لان امكانية ربح الحرب قد تكون واردة، وانما في الهجوم النووي الذي قد تبناه احدى هذه الجماعات في دولة معينة سواء كانت كبرى او صغرى، او في عدة دول في وقت واحد بهدف تمويه الاطراف وتشبيتها في كل مكان، والادلة كثيرة على امكانيات وقدرات مثل هذه الجماعات وواقعا ظهر في شكله التقليدي عبر احداث سبتمبر 2001، هذا الى جانب مجموعة الهجمات على الدول الاوربية التي تبنتها هذه الجماعات.

فقد تغيرت مدركات الدول الكبرى اتجاه التهديدات الجديدة بحكم ان تخوفها لم يعد من دول كبرى او حتى صغرى متماثلة او غير متماثلة، فليس بالضرورة أن يكون التهديد موجه مباشرة للدولة الكبرى وانما قد يوجه لأطراف اقليمية تحتم على الدول الكبرى مواجهتها في حالة ما اذا عجز المدافع الاقليمي عن تحقيق ذلك، لان هناك امكانية لاخترق التهديد الحدود الاقليمية وتوسعه ليشملها¹، لذا يعتبر المتغير النووي هو أحد أهم العوامل المساعدة على فاعلية التهديدات من طرف كل هذه الفواعل عبر الانتشار السريع للسلاح وزيادة عدد الدول والجماعات المالكة له.

فلحد الان توجد ثمانية دول نووية معلنة، وكقوة نووية سرية اسرائيل، وعلى الاقل ثلاث دول لديها طموح نووي كإيران وكوريا الجنوبية وسوريا، كل هذا يجعل من الظاهرة النووية معولة مادام هناك سباق نحو الحصول على السلاح النووي، ولايزال من المحتمل في العقود القادمة أن تظهر قوى أخرى على مستوى شرق اسيا والشرق

¹ عامر مصباح، المرجع السابق، ص 146.

الايوسط وجنوب اسيا، فاعتبارا من 2010 كان لا يقل عن حوالي 25 دولة أعلنت رغبتها في بناء مفاعلات نووية قبل 2030، وهذا يمكن ان يكون له انعكاسات على الامن الاقليمي والدولي في حال ما زاد الانتشار خاصة في ظل التكنولوجيا الالكترونية المتطورة¹.

الملاحظ لجل التطورات التي وصلت اليها البيئة الدولية في المجال النووي يدرك بان دخول معطيات جديدة ساهم في بلوة مفهوم الردع عامة والردع النووي خاصة، حيث لم يعد الاهتمام منصبا على الردع في المجال الدولي فقط وانما الصعوبة او التحدي الاكبر على مستوى الاستعمالات الميدانية للاستراتيجية انتقل الى المجال الاقليمي مع تغير الفواعل.

المطلب الثاني: تحولات النطاق الجغرافي للردع من العالمي إلى الاقليمي

إن تغير شكل ومضمون التهديدات جعلها غير محددة المعالم ومن الصعب التعامل معها لصعوبة قراءتها، فلم تعد التهديدات ذات طبيعة عسكرية فقط، والتعامل معها عسكريا لم يعد السبيل الوحيد لمواجهةها او حتى حصرها هذا من جهة، من جهة ثانية الأهمية التي تطرحها التطورات على المستوى الاقليمي في صياغة التفاعلات الدولية أخذت ابعادا جديدة جعلت من الاقليمية تكتسب أهمية أكثر على مستوى استعمالات الاستراتيجية.

الأهمية التي اكتسبها مفهوم الاقليم ظهرت بعد نهاية الحرب الباردة في ظل التطورات التي طرحتها العولمة وظهور الاقليمية الجديدة "New Regionalism"²، فالتفاعلات العالمية هي نتيجة للتطورات التي تعرفها تفاعلات وعلاقات الدول على المستوى الاقليمي والتي باتت تفرز لنا واقعا علميا مختلفا، بمعنى أن الاحداث التي تنشأ داخل اقليم معين لم يعد تأثيرها محصور في الحدود الجغرافية للدولة او الاقليم وانما مداها في بعض الاحيان أكثر تأثيرا علميا على قضايا عالمية بالأساس.

لقد جاء اسلوب التحليل الاقليمي في الفكر الامني والاستراتيجي كرد فعل مباشر لمقتضيات البيئة المتغيرة بعد نهاية الحرب الباردة، حيث مال العديد من المنظرين في مجال الاستراتيجية والسياسة الدولية في فترة مطلع التسعينات وحتى منتصفها إلى خلط الظروف الحالية والاضاع الناشئة حينها بالمسار المستقبلي للتاريخ

¹ThérèseDelpech, op cit, p3.

² محمد السعيد ادريس، تحليل النظم الاقليمية: دراسة في اصول العلاقات الدولية والاقليمية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001، ص8.

الاستراتيجي، وبدأت فكرة احتمال وجود أكثر من ند إقليمي منافس في المستقبل الانتقالي للولايات المتحدة الأمريكية في التجذر، هذا حسب تقرير السياسة الدفاعية للسنوات الأربع الصادر عام 1997 والذي أعدته إدارة كلينتون، وقد عبر عن هذا التخوف وزير الدفاع الأمريكي وليام كوهين حين قال:

"لدينا أخطار إقليمية وخطر الاعتداء من دول معادية ضد أصدقائنا وحلفائنا ومصالحنا في مناطق رئيسية. وأنا أتحدث على وجه التحديد بالطبع عن جنوب آسيا وشمال شرق آسيا، حيث نواجه احتمال اضطراب إقليمي وأيضاً تدهور قوة دول معينة"¹.

النقلة النوعية التي عرفها حقل الدراسات الإقليمية نظرياً، والذي تلازم الحديث عنه مع الانعكاسات الأمريكية للتجارب التكاملية الناجحة، ومدى تأثيرها على المستوى العالمي يقودنا أيضاً للحديث عن النقلة التي كانت انعكاساً لهذا التطور على المستوى الإقليمي، والتي تمس حقل الفكر الاستراتيجي بدرجة عامة وموضوع الدراسة المتعلق بالردع في مستواه الإقليمي بدرجة خاصة.

المعروف في ادبيات الردع النووي خلال الحرب الباردة انه يشمل الاطراف النووية الكبرى وهذا ما شملته جل التجارب في تلك الفترة، لكن المتأمل لانتهاى الحرب الباردة وشمولية السلاح النووي وعولمته وتنوع اطرافه يستطيع ملاحظة مجموعة الفروقات المطروحة الان على مستوى الردع كاستراتيجية سواء تقليدية او نووية، وأهم هذه الفروقات هو الجغرافيا التي تشمل عملية تطبيق هته الاستراتيجية، فمن الحديث عن الردع بين القوى الكبرى على المستوى العالمي، فان انتهاء الحرب الباردة ينقلنا للحديث عن الردع بين اطراف متنوعة على المستوى الإقليمي.

مما لا شك فيه أن الجغرافيا تشكل أحد أهم المداخل المهمة لقراءة جملة التفاعلات الإقليمية، والملاحظ من خلال التجربة الهندية الباكستانية على مستوى الردع النووي يرى الأهمية التي طرحتها التفاعلات الإقليمية أمام البيئة الدولية، لنكون أمام معادلة الإقليمية في مواجهة العالمية.

¹ كولن جراي، المرجع السابق، ص 10.

لم يعد الامر متعلق بدراسة العلاقة بين النظم الاقليمية والنظام العالمي فيما اذا كانت تبعية أم هي علاقة تأثير، وانما انصب الاهتمام الان على التعريف بجمل الخصائص والانماط التفاعلية التي تحدث داخل الاقاليم والعوامل المتحكمة فيها والتي ترتبط من خلالها النظم الاقليمية بالنظام العالمي¹.

تعتبر قضية كشمير واحدة من أهم القضايا الخلافية التي ساهمت في تأجيج سباق التسلح بين الهند وباكستان بحكم أحقية كل دولة في هذا الاقليم، وكان التفجير النووي الهندي الناجح عام 1974 واحدا من أهم الخطوات التي ساهمت في بداية هذا السباق رغم ابدائها رغبة بالتوقف عن اجراء التجارب والتي كانت حسب العديد من الباحثين موجهة للصين أساسا، اعتبرت باكستان امتلاك الهند للسلاح تهديدا لها، لذا بدأت العمل على تحقيق حالة من التوازن بإنشاء مفاعل نووي تلاه سلسلة تفجيرات عام 1983 و1985 احدها كانت في الصين باعتبار أنها الدولة التي ساهمت في إعانتها على نقل التقنية النووية ليتحقق الردع النووي بعد حالة التوازن التي فرضها كل طرف عبر قدراته الدفاعية والهجومية².

أثارت التفجيرات النووية الباكستانية-الهندية العدوى النووية في الاقليم وبقية الاقاليم الاخرى، فالخطوة الأولى التي أقبلت عليها هذه الدول الصغرى كانت حافزا لسعي بقية الدول الاخرى من اجل اكتساب هذا السلاح لما له ضمانات على مستوى الامن القومي، وما يؤكد على هذه التكهّنات هو أن أي سباق تسليحي تحرك وفقا لمنطق نظرية الدومينو* القائمة على أن قيام دولة ما بتسليح نفسها لمواجهة دولة اخرى يؤدي الى استفزاز واثارة هواجس دولة ثالثة، ثم إذا ما سعت هذه الدولة إلى تسليح نفسها تثير قلق دولة رابعة وهكذا³، من هنا انتقل مفهوم ادارة الصراع عبر السلاح النووي من المستوى العالمي إلى المستوى الاقليمي لإدراك الدول أهمية الردع النووي الاقليمي ودرجات خطورته التي لا يقتصر التهديد فيها على جغرافية الدولتين فقط، وانما الجغرافيا الاقليمية ككل مهددة.

¹ محمد السعيد الادريسي، المرجع السابق، ص9.

² ابراهيم محمد العناني واخرون، الخيار النووي في الشرق الاوسط، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ومركز دراسات المستقبل ط2001، ص473.

* هي نظرية جيوبوليتيكية أمريكية ترجع بداياتها إلى طروحات الرئيس الامريكى ايزنهاور (Dwight D. Eisenhower) المنبثقة من تخوفه من المد الشيوعي في شرق آسيا، والذي يمكن أن يمتد إلى بلدان أخرى، وقد اعتمد المحافظين الأمريكيين الجدد في ادارة بوش هذه النظرية بهدف الاصلاح الديمقراطي في الشرق الاوسط خلال 2010/2011.

³ ابراهيم محمد العناني واخرون، المرجع السابق، ص469.

يشكل الردع على المستوى الإقليمي خطورة أكثر بحكم القرب الجغرافي للخصوم والوعي التام لتبعات اي هجوم نووي على أي طرف، مما يقلل من امكانية استعمال السلاح النووي او التقليدي في وجه الخصمين ويحقق معه حالة من الرعب لدى الطرفين يتحقق من خلالها مفهوم الردع.

لذا أخذت قضية الردع النووي على مستوى الصراعات الاقليمية أهمية على مستوى الاوساط العلمية المتخصصة ومراكز البحث، وقد أشار الباحث أمين حامد هويدي في كتابه "الصراع العربي الاسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي" لهذه النقطة كمحاولة منه أراد من خلالها أن يخصص لها أبحاث فيما بعد نظرا لأهميتها، لذا انطلق في تفسيره للتحويلات التي عرفها الردع بعد نهاية الحرب الباردة بداية من الاختلافات التي يطرحها الردع على المستوى الاقليمي، ولتدعيم ذلك اجرى مقارنة على مستوى الردع التقليدي الإقليمي والردع النووي الإقليمي موضحا ذلك في الجدول التالي¹:

الجدول رقم 03: مقارنة بين الردع النووي والردع التقليدي على المستوى الإقليمي

المسلسل	الرادع التقليدي الاقليمي	الرادع النووي الاقليمي
01	أكثر مصداقية، في الاستخدام سواء في الدفاع او في الهجوم او ضد اعمال الفدائيين و المتسللين بالرغم من تصاعد قدرته التدميرية علاوة على انه لا توجد قيود دولية على استخدامه في القتال في حالة فشل الردع	لم يستخدم حتى الان كاداة من ادوات القتال الا مرة واحدة في هيروشيما و ناغازاكي و لا يمكن استخدامه الا في حالة الضرورة القصوى عند تعرض البقاء للخطر و لذلك فهو رادع دفاعي ذو قدرة هجومية غير محدودة عند استخدامه لذا تفرض عليه قيود دولية، اختيارية، لمنع انتشاره او استخدامه.
02	يستهدف القوات المعادية كاسبقية اولى و الاهداف المدنية كاسبقية ثانية(خاصة في الصراع العربي الاسرائيلي).	يستهدف الاغراض المدنية المختارة كاسبقية اولى لعدم توفر الرؤوس الذرية بدرجة كافية ولشدة تأثير عدد قليل من الاسلحة النووية في مساحات شاسعة.

¹ أمين حامد هويدي، المرجع السابق، ص 80.

<p>خطورته ليست في قوته التدميرية فحسب ولكن فيما يتخلف عنه من إشعاعات حرارية او إشعاعات فورية او إشعاعات مؤجلة.</p>	<p>خطورته في قوته التدميرية وتكون الطاقة المنبعثة اقل ما يمكن لان الحرارة تقاس بالالف الدرجات.</p>	<p>03</p>
<p>المعلومات هنا خاصة بالنسبة لاغراض القيمة المضادة (أي المدن و التجمعات السكانية ... الخ) ميزة حتى في المصادر المكشوفة.</p>	<p>تحديد الاغراض وتحليلها وجمع المعلومات عنها يحتاج الى خطة معلومات معقدة تشترك فيها جهود المخابرات المختلفة و اهمها الوسائل السرية.</p>	<p>04</p>
<p>يعطى لصاحب القرار حرية اكبر لان اعتماده الاساسي في حالة توفره على القدرة الذاتية.</p>	<p>فرص نجاح الرادع تحت رحمة الاخرين اذ ان اعتماده اساسا على منابع خارجية.</p>	<p>05</p>
<p>القوات الخاصة به قليلة وفي الوقت نفسه يعتبر جهدا اضافيا للرادع التقليدي، وبالنسبة للرادع الاقليمي لا يحتاج الامر الا الى عدد محدود من الرؤوس الذرية ووسائل الاطلاق كذلك لا يحتاج الامر الى التطور المستمر لتكلفته الباهظة ولعدم الحاجة فعلا الى ذلك، كما انه لا يحتاج الا لساعات محدودة لاستعداده.</p>	<p>يحتاج الى عدد كبير من القوة البشرية كما يحتاج الى تجهيزات ومعدات ضخمة ومتطورة ولذلك فانه يحتاج الى وقت مناسب لاستعداده.</p>	<p>06</p>
<p>احتمال استخدامه يتوقف على تطور عمليات الردع او القتال التقليدي وتتطور حالة استعداده تبعا لذلك.</p>	<p>لا يوجد في حالة قصوى من الاستعداد بصفة دائمة ولو ان الامر يحتاج الى الحذر الشديد في حالة الاستعداد في منطقتنا للاجراءات المفاجئة التي تقوم بها اسرائيل بصفة دائمة.</p>	<p>07</p>
<p>استخدامه في نطاق محدود وبطريقة مندرجة graduated</p>	<p>لكي يصل الى نتيجته الحاسمة عند استخدامه لا بد من ان يصل الى اعلى درجات العنف.</p>	<p>08</p>

<p>تسارع القوتان في التدخل عند التهديد باستخدامه خوفا من تصاعد التصادم النووي الاقليمي الى تصادم نووي عالمي وقد يدعو الامر الى توجيه انذار مشترك تمنع استخدامه او القيام بجهد مشترك لمنع التصعيد وتطوير الازمة.</p>	<p>ليس هناك ما يدعو الى سرعة تدخل القوتين الاعظم ، ويتم التدخل بعد ان تصبح حالة التوازن بين الطرفين صالحة لذلك، بل احيانا ما تشجعه القوتان الاعظم لتغيير التوازن لمصلحتهما بين الاطراف.</p>	<p>09</p>
<p>اذا تحرك الرادع النووي ليصبح الحرب اذ لا تدخل القوتان الاعظم بالمساعدة بل يقومان بجهد مشترك لمنع الانتشار</p>	<p>اذا تحرك الرادع التقليدي في قتال فعلي فتكون الحرب محدودة أي يكن ان تدخل القوتان بطريق غير مباشر وتطوير الموقف حسب مصالحها بالامداد بالسلاح و المعدات في الوقت و بالحجم المناسبين.</p>	<p>10</p>
<p>قد يستخدم في حالة احتكار طرف من الاطراف للرادع النووي وقد يستخدم في حالة انتشاره بين أكثر من طرف من اطراف الصراع.</p>	<p>وسائله متوفرة لدى كافة اطراف الصراع</p>	<p>11</p>

المصدر: أمين حامد هويدي، الصراع العربي الاسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1987، ص 80.

استحوذت فكرة تحولات النطاق الجغرافي للردع والفروقات التي يطرحها الرادع الاقليمي على حساب الرادع العالمي على فكر امين حامد هويدي لدرجة دفعته لسؤال فيلد مارشال لورد كارفر رئيس أركان الدفاع البريطاني(1973 إلى 1976) وممثلا سياسيا لبريطانيا مقيم في روديسيا من 1977 إلى 1978 في احدى المحاضرات التي القاها كارفر في المعهد العالمي للدراسات الاستراتيجية بلندن عن اتجاهات الرأي العام ازاء موضوعات الدفاع، سأله عن رأيه في امكانية استخدام الاسلحة النووية في الصراعات الإقليمية وكان رده كالتالي:

"بالرغم من صعوبة السؤال إلا أنه يمكنني القول أن القواعد التي تتحكم في استخدام الردع النووي على مستوى الصراع العالمي يمكن تطبيقها بدقة على استخدام الردع النووي على مستوى الصراع الإقليمي"، مع هذا فالجواب لم يقنع هويدي لعدة معطيات يرى أنها تجعل من الفرق واضح على المستويين وهذه الفروقات حددها كالتالي¹:

- ان اختلاف الاقاليم ونوعية الصراعات يجعل من الخطأ تعميم موضوع الردع النووي على المستويين العالمي والاقليمي، فما ينطبق على الشرق الاوسط على ينطبق على جنوب شرق آسيا، لذا لا يجوز التعميم للفتاوت الكبير في المصالح وطبيعة النزاعات والقدرات العسكرية والتكنولوجية لكل طرف وطبيعة الانظمة وصناع القرار.

- لا يمكن ادارة صراع تدار فيه الآلاف من الرؤوس النووية مقارنة بصراع عدد الرؤوس النووية فيها قليل ومحدد.

- الاختلاف المطروح ايضا على استعمال الردع إقليميا وعالميا يظهر ايضا على مستوى المصطلحات المتفق عليها عالميا في نوع الصراعات، حيث يوجد فرق واضح على مستوى المدلول في استعماله النظرية والميدانية، وهذا ينطبق على عدة مصطلحات نذكر منها²:

1/ القوى النووية لمساح العمليات (Theatre Nuclear Forces): يتم العمل به على مستوى الصراع العالمي بتخصيص جزء منه الى جانب الفيالق والجيش، وهذا لا يتوفر على مستوى الصراعات الاقليمية بحكم أن توفره يجعل من استخدامه استراتيجيا يتم عبر أعلى قيادة.

2/ التدمير المرفوض او غير المحتمل (Unacceptable Damage): ويقصد بها نسبة التدمير التي تدفع الدولة للاستسلام، وقد عبر عن ذلك روبرت مكنمار في الستينات بأن الخسائر الجسيمة التي تحدث في $\frac{1}{4}$ إلى $\frac{1}{3}$ عدد السكان في أي دولة صناعية يقع عليها هجوم نووي وتدمير $\frac{1}{2}$ إلى $\frac{2}{3}$ طاقتها الصناعية.

¹ أمين حامد هويدي، المرجع السابق، ص 82.

² نفس المرجع، ص 83.

3/ التدمير المؤكد (**Assured Destruction**): أكد مكنمار في كتابه "جوهر الأمن" على ان تحمل الضربة الأولى قد يجعل الطرف المتضرر قادر على توجيه الضربة الثانية التي تدمر $\frac{2}{5}$ من عدد سكان الدولة صاحبة الضربة الأولى بمعنى 70% من قدرته الصناعية هذا قياسا على الصراعات العالمية، واذا ما طبقنا ذلك على مستوى الصراعات الاقليمية فان الامكانيات لا تسمح بذلك.

4/ أقل درجات الردع (**Minimum Deterrence**): وهنا تتحكم معايير الجغرافيا والكثافة السكانية ونوعية وحجم الاسلحة والقيادات السياسية في امكانية تحقيق الردع على المستويين والفرق هنا مختلف تماما.

5/ الرد المرن (**Flexible Response**): والذي يقتضي على الدولة التنوع في رد العدوان مع حسن اختيار الرد (تقليدي، نووي تكتيكي، نووي استراتيجي)، بمعنى أن الخيارات متاحة على المستوى العالمي مقارنة بالإقليمي.

- لا تتعدد المستويات في استخدام الردع النووي الاقليمي بعكس ما يحدث في الصراع الإقليمي¹.

- نظرية الردع الجزئي **Proportional Deterrence**، على المستوى الاقليمي تكفي اي قدرات نووية يمتلكها الطرفين في مصداقية الردع، لذا لا يحتاج التوازن الى تلك الكميات الهائلة من الأسلحة لتحقيق الردع الجزئي، في حين المستوى الاقليمي يحتاج الى مجهودات تكنولوجية هائلة للحفاظ على توازن الرعب النووي.

- يعتبر الكثير من الباحثين أن نجاح الردع النووي العالمي في كثير منه ناتج عن طبيعة شخصية القادة الذين يتحكمون في الدول المتصارعة، والتي يصفون من خلالها هذه الصفوة ب"نصف عاقلة" أو "عاقلة" بمعنى أن جرأتهم فيها نوع من الحذر، وفي كثير من الاحيان تجيد دراسة قراراتها وتحتكم لقواعد الحوار على عكس المستوى الاقليمي الذي يتحكم فيه مجموعة غير عاقلة قد تتسبب في حروب نووية اقليمية.

¹ أمين حامد هويدي، المرجع السابق، ص 85.

من خلال هذه المجموعة من الحجج يؤكد هويدي الفارق الكبير بين الرادع الاقليمي والعالمي ويقودنا عبر هذا الطرح إلى التأمل في المواجهة النظرية والامبريقية التي طرحتها التغيرات التي فرضتها بيئة ما بعد الحرب الباردة " الاقليمية في مواجهة العالمية" في ادارة الصراعات.

اذا الخطورة التي يطرحها الرادع الاقليمي هي التي ابعدت القوى الكبرى عن التفكير في استخدامه على مستوى المناطق المتواجد بها مصالحها لأن هناك إمكانية كبيرة لنجاح الخصم الاقليمي في ممارسة الردع المضاد¹، فالقوى الاقليمية الصغرى باتت مدركة لمكانة المتغير النووي في المنظومة الدفاعية كإيران والعراق سابقا والهند وباكستان أيضا.

من خلال هذه المعطيات نفهم بان هناك اختلافات كبيرة يطرحها الردع كمفهوم واستراتيجية على المستويين العالمي والاقليمي خاصة على مستوى العناصر الأساسية "الاسلحة التقليدية والنوية".

المطلب الثالث: تكنولوجيا المعلومات والتوجه نحو الردع الالكتروني

تعد تكنولوجيا المعلومات واحدة من أهم لعوامل التي ساهمت في تطوير القدرات والامكانيات الداخلية للدول، والتأثير على فكرها السياسي والاستراتيجي الذي انعكس بصورة واضحة في جملة التفاعلات الإقليمية والدولية.

ان التقدم في الميدان التكنولوجي وصناعة المعلومة أصبح أكثر عامل داعم للقدره العسكرية للدولة، حيث يمكنها من تعبئة الطاقات البشرية والموارد لصراعات طويلة، لذا شكل هذا التقدم القاعدة الأساسية لاقتصاديات الدول، وقد ارتبط مفهوم الثورة في الشؤون العسكرية بالثورة المعلوماتية التي قادتها الولايات المتحدة الامريكية، والتي سمحت بحدوث تحول في الفكر الاستراتيجي الامريكي عقب حرب الخليج الثانية².

لذا فإن الثورة في التكنولوجيا العسكرية تقوم على نظامين أساسيين هما³:

¹ كولن جراي، المرجع السابق، ص28.

² سوسن العساف، المرجع السابق، ص133.

³ نفس المرجع، ص ص(134-135).

- جمع المعلومات: وفي هذا الصدد يقر ألفين توفلر بأن الثورة المعلوماتية هي جزء من الثورة العسكرية، إذ أن هذا النظام سيجعل من الحروب ليست حروب ميدانية تتطلب كما هائلا من الأسلحة والطائرات وغيرها من المقومات الصلبة للقوة، وإنما أساس الحرب الميدانية هو المعلومات والمعرفة التي تساهم في حركية الاسلحة عبر تقنيات الحواسيب التي تحددها.

- C-41: يتعلق بالمنظومات التكنولوجية التي توفر القيادة والسيطرة على عمليات الحاسوب وشبكة المواصلات.

كما سمحت هذه التكنولوجيا بمحاكاة الأطر النظرية(الواقعية/الواقعية الجديدة) ونقدها خاصة على مستوى متطلبات التقنية المعلوماتية الجديدة التي تؤكد على أن قوة المواطن من قوة الدولة، بحكم أن صناعة المعلومة بحد ذاته مرتبط بملكية الابداع والقيمة الانسانية العليا وهي الحرية، وبالتالي التحرر من التهديدات والمخاوف عبر التحكم في هذه التهديدات وادارتها¹.

ساهمت تكنولوجيا المعلومات في نقل الفكر الاستراتيجي والعسكري وتطويره انطلاقا من متطلبات كل فترة، فمن الصراعات على مستوى البيئة البرية سمحت المعلومة واكتساب المعارف من نقل الصراعات والتفكير الاستراتيجي إلى المعارك البحرية لدعم المعارك البرية لينتقل الصراع فيما بعد الى بيئة ثالثة هي الجو من خلال الطائرات الحربية التي تساهم في رصد أهم التطورات في الميادين الحربية البرية والبحرية لينتقل الصراع الى الفضاء الخارجي من خلال التحكم في الاقمار الصناعية².

أما الموجة الرابعة التي أحدثتها تكنولوجيا المعلومات فهي تلك المتعلقة بالفضاء الإلكتروني كبيئة جديدة للصراع، ومرتكزات هذا الفضاء هي نظم الكمبيوتر وشبكات الأنترنت ومخزون المعلومات الهائل الذي توفره هذه الشبكات دون الحاجة إلى التقيد بالحدود الجغرافية، وقد ظهر مصطلح الفضاء السيبراني في فترة الثمانينات في إحدى روايات الكاتب الأمريكي الكندي ويليام جيبسون في وصفه للعالم الحالي ب"العالم الرقمي" الذي تحركه

¹ عامر مصباح، المرجع السابق، ص151.

² إيهاب خليفة، القوة الالكترونية وابعاد التحول في القوة، مصر: مكتبة الاسكندرية ووحدة الدراسات المستقبلية، 2014، ص7.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مما ساهم في نقل الصراعات الميدانية داخل هذا الفضاء باستعمال اسلحة الكترونية تتمثل في الفيروسات وبرامج التجسس (Spywar)¹.

أصبح الفضاء الإلكتروني مجالاً جديداً يعكس تلك الصراعات التي يخوضها العديد من الفواعل دولاً وافراداً ومنظمات نتيجة تعارض المصالح والقيم المختلفة دون الحاجة إلى المواجهة المباشرة، وإنما عبر اختراق شبكات الاتصال ونظم المعلومات الإلكترونية²، وبالتالي التحكم في إرادة الخصم عبر إجباره على اتخاذ قرارات غير مرغوب فيها أو ردعه عن القيام بأي سلوكيات في الميادين غير افتراضية.

إن الحديث عن الحروب الإلكترونية ينقلنا إلى التركيز على التغير في أساسيات الحروب التقليدية خاصة على مستوى مفهوم القوة، الذي يعتبر العامل الأساسي في تحليل الصراعات مهما كان نوعها فالانتقال من الواقع الملموس إلى المجال الافتراضي أفرز مفهوماً جديداً للقوة يقترن بمجال الصراع الجديد (الفضاء الإلكتروني) وهو القوة الإلكترونية.

يعرف جوزيف ناي القوة الإلكترونية Cyber Power بأنها: "القدرة على الحصول على النتائج المرجوة من خلال استخدام مصادر المعلومات المرتبطة بالفضاء الإلكتروني، بمعنى القدرة على استخدام الفضاء الإلكتروني لخلق مزايا، والتأثير بالأحداث المتعلقة بالبيئات العملية الأخرى عبر أدوات الكترونية"³ إذا فالقوة الإلكترونية حسب ناي ما هي إلا امتداد للقوة الصلبة والناعمة التي تدور أحداثها على الواقع.

أما دانيال كويل فيرى أن القوة الإلكترونية هي: "هي القدرة على استخدام الانترنت لخلق مزايا، والتأثير في الأحداث البيئية التشغيلية كافة من خلال أدوات القوة"⁴. كما يتضمن مفهوم القوة الإلكترونية أيضاً كل الأحداث والقضايا التي يدور حولها الصراع الإلكتروني.

¹ ربيع محمد يحيى، "إسرائيل وخطوات الهيمنة على ساحة الفضاء السيبراني في الشرق الأوسط"، مجلة رؤى استراتيجية، العدد 3، يونيو 2013، ص 65.

² عادل عبد الصادق، "الفضاء الإلكتروني و اسلحة الدمار الشال بين الردع وسباق التسلح"، مؤتمر حروب الفضاء السيبراني 15 ماي 2015، مستخرج من الموقع: <https://seconf.wordpress.com/2015/05/15>

³ Joseph S Nye, **Cyber Power**, Belfer Center for Science and International Affairs: Harvard Kennedy School, 2010, p4.

⁴ إيهاب خليفة، نفس المرجع، ص 64.

من الخصائص الجوهرية التي عكستها الثورة في المجال المعلوماتي على مستوى الشؤون العسكرية والاستراتيجية تحديدا على مستوى استراتيجية الردع هو تغير مفهوم القوة الذي كان يرتبط بمجموعة من المتغيرات أهمها الدولة ككيان أساسي في الصراع والمقومات الصلبة والمعنوية التي تعتبر أدوات أساسية لنجاح الردع، إلى فضاء افتراضي تتنوع فيه الفواعل والأدوات.

كما أن مفهوم التهديد في حد ذاته تغير، فالتهديد الذي كانت الأسلحة التقليدية والنوية تثيره تحول إلى تهديد أساسه العقل والمدركات، والمعارف المتوفرة لدى الخصم الإلكتروني بحيث يستطيع التحكم في بعض الصراعات الموجودة على أرض الواقع من خلال اختراق أنظمة معلومات العدو وحتى البنيات الأساسية للبرامج العسكرية الدفاعية له ومن ثم إلحاق الضرر به.

أولى التطبيقات الميدانية للتهديدات الإلكترونية كانت على مستوى المنشآت النووية الإيرانية (منشأة نطنز)، حيث استعمل فيروس ستكسنت Stuxnet كأول سلاح إلكتروني يقوم بتخريب أجهزة الكمبيوتر الخاصة بالمنشأة من خلال خرقه للبرامج النووية وتم تدمير حوالي خمس أجهزة طرد مركزي نووي، كما تسبب في العديد من الأضرار البالغة الأهمية¹.

لذا النقلة النوعية في مفهوم القوة امتدت للحديث عن الردع الإلكتروني والذي يعرفه إميليو لاسيليو Emilio Iasiello بأنه: "الاستراتيجية التي تحاول من خلالها الدولة المدافعة للحفاظ على الوضع الراهن عبر التلويح بإمكانية ردع الهجمات الإلكترونية المعادية والتأثير على جهاز صنع القرار الخاص بالخصم"².

ويعرف أيضا أنه: "قدرة الدولة على تطوير قدرات عسكرية موثوقة ومتبادلة ومتماثلة على الفضاء الإلكتروني تكون قادرة على التأثير على قرارات الخصم، وتمنعه من شن هجمات عسكرية عبر الفضاء الإلكتروني عليها"³.

¹ Patrick Cirenza, "An Evaluation of the analogy between nuclear and cyber deterrence", Thesis submitted to Center for International Security and Cooperation Freeman Spogli Institute for International Studies Stanford University, June 2015. P67.

² Emilio Iasiello, "Is Cyber Deterrence an Illusory Course of Action?" Journal of Strategic Security, Number 1 Volume 7, No. 1: Spring 2014, p55.

³ ايهاب خليفة، "إمكانيات تحقيق الردع في صراعات الفضاء الإلكتروني"، مجلة اتجاهات الأحداث، العدد 13، أغسطس 2015، ص 49.

رغم الاختلاف الذي يطرحه تغير الفواعل وطبيعة جغرافيا الفضاء الإلكتروني، ونوعية السلاح إلا أن هناك تشابه نوعا ما على مستوى القوانين الضابطة لانتشار هذه الاسلحة المستعملة بغرض التهديد، فكما هو موجود على مستوى استراتيجية الردع التقليدية والنووية فيما يخص التقنين ينطبق على الردع الإلكتروني ايضا، لأنه من الصعب تطبيق القوانين على العلاقات العابرة للحدود هذا من جهة، كما أن ملامح الرقعة الجغرافية غير محددة وبالتالي من الصعب تحديد سيادة الدول ومن غير الممكن تحديد نوعية الأسلحة التي هي في تطور مستمر والحد منها صعب¹.

كما أن الاختراقات التي تعرضت لها المنشآت النووية الإيرانية دفعت البعض إلى التأكيد على وجود تشابه بما أن هناك ضرر لحق بالطرف المتصارعة، وقد قام مايكل هايدن تبعا لذلك بمقارنة أول استخدام للسلاح الإلكتروني بأول استخدام للأسلحة النووية بالتعاون مع مجموعة من الخبراء في الفضاء الإلكتروني وقضايا الردع تمكن من التأكيد على أنه بالرغم من وجود بعض صور التشابه، إلا أن هناك بعض العوامل التي تحول دون تطابقهما، لذا شملت المقارنة مستويين²:

- القدرة التدميرية العالية للأسلحة، اذا كانت هذه الأسلحة لديها القدرة على إلحاق الضرر غير متوقع على الخصم نكون أمام استراتيجية ردع من مستوى آخر.

- الحواجز التي تحول دون الدخول إليها، ويقصد به أن عددا محدودا من الفواعل قادر على التعاطي مع هذا بدل من آلاف الجهات ولا يوجد سوى ثلاث دول لديها القدرة هي الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين، وبالتالي تصبح الاسلحة الإلكترونية الاستراتيجية لا تتوافق مع الاستراتيجية العادية.

رغم الثورة التي أحدثتها تكنولوجيا المعلومات على مستوى استراتيجية الردع، إلا أن الجدل النظري لا يزال قائما حول إمكانية تطبيقها في الفضاء الإلكتروني مع عدم اغفال أهميتها وتطورها مستقبلا، وحجج الكثيرين تركز على قضية الاسناد (من هو العدو؟)، حيث يؤكد ريتشارد كلارك أحد المهتمين بهذا المجال أن من بين كل المفاهيم الاستراتيجية النووية، نظرية الردع هي على الأرجح الأقل ترشيحا وقابلية لتحويلها إلى الفضاء الإلكتروني،

¹ نفس المرجع، ص 49.

²Patrick Cirenza, op cit, p67.

كما تذهب في نفس السياق وليان لين لتؤكد على أن نماذج الحروب التقليدية الباردة كالانتقام المؤكد لا تنطبق في الفضاء الإلكتروني لصعوبة تحديد مرتكب الجريمة ومعرفته تتطلب مدة زمنية طويلة¹.

القاعدة الأساسية لفعالية الردع تتمحور حول القدرة التدميرية للسلاح المستخدم والتي تحول دون استخدامه نظرا لتبعات ذلك، بمعنى أنه كلما زادت القدرة التدميرية للسلاح قل الميل إلى استخدامه، لذا فإن الصعوبات التي تحول دون تحقيق الردع الإلكتروني تتمثل في²:

- **صعوبة معرفة الطرف المعتدي:** لكي يتحقق الردع لا بد من وجود خصم لمواجهة وتحديد طبيعة الخصم دولة او منظمة أو فرد صعب في البيئة الإلكترونية.

- **التبعية والتواصل والمصادقية:** لكي يتحقق الردع لا بد من توفر هذه الشروط الأساسية، ويقصد بالتبعية معرفة مصدر الهجمة الإلكترونية، فعلى الرغم من التطور الواضح في ملاحقة المهاجمين، إلا أن هناك تطور مقابل على مستوى التمويه والاختفاء لدرجة يجعل من معرفته شبه مستحيل وهذا يناقض أساس الردع وهو تحديد جغرافية الخصم، فمثلاً الهجمات الروسية على استونيا عام 2007، والهجمات الأمريكية الإسرائيلية على المفاعل النووي الإيراني عام 2010، والهجمات الكورية على شركة سوني عام 2015 والرد الأمريكي بقطع الإنترنت عن كوريا لمدة 10 ساعات، وجل هذه الهجمات تم إخفاء أصحابها رغم وجود بيانات تبعت مرتكبيها إلا أن هناك عدم تصريح بارتكابها وبالتالي كسر أهم قواعد الردع وهي التواصل والمصادقية، وفي هذا الصدد أكد توماس شلينج أن نجاح الردع بالعقاب أو الحرمان يتوقف على التواصل الفعال بين طرفي معادلة الردع³.

- **صعوبة وضع الخصم في تهديد حقيقي:** لا تستطيع الدول التي مستها الهجمات الإلكترونية بالرد الانتقامي من الخصم، فتوجه هجمات لدول أخرى بغية التأكيد على قدراتها وامكانيات الرد وهنا الردع لا يتحقق

¹Patrick Cirenza, op cit, p84.

² Ibid, p85

³Emilio Iasiello, op cit, p56.

مادام الخصم غير محدد بدقة، وبالتالي مصداقية العلاقات الردعية مع الطبيعة غير المتكافئة في الفضاء الإلكتروني لا تساعد على تحقيق الردع نظرا لعدم وجود ارض محددة المعالم يتم من خلالها تحديد العدو بدقة ووضعها في تهديد¹.

- **صعوبة منع الهجمات الصفرية:** التطورات التي تعرفها الاسلحة الالكترونية تسمح اختراق أنظمة الدفاع الالكترونية، ولا يمكن لشركات الأمن الإلكتروني ان ترصدها لتطورها فتكون هجماتها منصبة على المكون المادي للشبكة المعلوماتية أو البرامج الالكترونية أو على مستوى المكون المادي للجهاز الإلكتروني، كما أن هذه الفيروسات تعمل على تلك الثغرات الحديثة التي تظهر في الأنظمة قبل أن يتم تحديثها ومعالجتها، فيما يعرف بالهجمات (Zero- Day Attack) وبالتالي عبر الثغرة يتم الهجوم وبالتالي لا يتحقق الردع بالمنع.

- **القيود القانونية الدولية:** بالرغم من ان موثيق الأمم المتحدة تمنع استعمال القوة او التهديد بها دون الرجوع الى مجلس الامن، وبالتالي ما ينطبق على استعمالات القوة في الواقع الميداني ينطبق ايضا على استعمالاتها في الفضاء الإلكتروني، ومادام الخصم الإلكتروني غير محدد وبالتالي تطبيق القانون غير وارد.

مع هذا تعمل العديد من الجهات على التأكيد على امكانية تحقق الردع بالمنع والحرمان في هذا الفضاء مستقبلا انطلاقا من شبكة الانظمة الدفاعية الالكترونية المتطور التي تسعى كل دولة الى استحداثها، وايجاد ثغرات عبرها لتحديد هوية الأعداء للقيام بالرد الانتقامي او اجبارهم على عدم التعرض لها لأن التبعات ستكون أكثر ضررا وبالتالي تحقيق معادلة الردع، ويبقى الردع الإلكتروني مظهر من مظاهر التطور الإلكتروني في عصرنا الحالي والذي يحتاج الى تكريس الوقت الكافي له لإدخاله في حيز العمل.

¹Thomas Thomassen, **CYBER DETERRENCE –A 21st CENTURY MAGINOT LINE**, Copenhagen: Royal Danish Defence College, 2011, p8.

المبحث الثالث: مناقشة مفهوم الردع الجديد عبر مقاربات الزوال والاستمرار

منذ عشرين سنة مضت، تمكن الفيلسوف أنطوني كيني أن يؤكد وبكل ثقة أن الردع كان "المفهوم الرئيسي لاستيعاب استراتيجية ودبلوماسية العصر"، ومن الواضح أن الكثير من الأحداث قد طرأت بعد طرح كيني لهذا المفهوم فبعد تفكك الاتحاد السوفياتي سنة 1989 ودخول الديمقراطية إلى أوروبا الشرقية وتوسع حلف الشمال الأطلسي في المكان الذي كان يوما ما جزءا من الإمبراطورية السوفياتية أظهرت تلك الأحداث هشاشة استراتيجية الردع وضعفها أمام التحولات التي طرأت بعد نهاية نظام الثنائية القطبية الذي كان أساس تحقيق الاستراتيجية.

جل النقاشات الدائرة حول الردع تجادل في مدى مشروعيته كاستراتيجية ومدى فعاليته وصدقه، حيث موجة هذه النقاشات انطلقت في فترة الاربعينيات على إثر تعرض منطقة هيروشيما وناجازاكي للقصف النووي بدأ الحديث عن مخاطر نشوء حروب نووية شاملة في حال اخفاق الردع كاستراتيجية لإدارة الازمات¹.

تعرض الردع كمفهوم وسياسة وكنظرية على حد سواء لهجوم مكثف، فكلمفهوم كان ينظر إليه على أنه غير ذي صلة إلى حد كبير في فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث يؤكد وفقا لذلك كولين غراي قائلا يبدو الردع من الظواهر التي عفا عليها الزمن، وخلص العديد من المفكرين الاستراتيجيين كفيدمان إلى أن الردع هو استراتيجية غير فعالة ضد الإرهابيين وغيرهم من "غير مرغوب فيهم" لذا فالردع استراتيجية غير مناسبة لهؤلاء²، وبين تقييم المتشائمين والمتفائلين بالردع لجملة الحالات التي شهد فيها الردع الاخفاق مؤكدا بذلك نهايته، والحالات التي أثبت الردع فيها فعاليته كاستراتيجية مستمرة ستعرض عبر المطلبين التاليين الى مناقشة مقاربات الفعالية التي تؤكد على استمرارية هذه الاستراتيجية، ومقاربات عدم الكفاءة التي جاءت لتؤكد على زوال الردع بزوال متغيراته مستنديين بذلك إلى جملة من الطروحات الأكاديمية وبعض الحالات.

¹ برونو تيريري، المرجع السابق، ص 65.

² Frank C.Zagare, "Deterrence Is Dead. Long Live Deterrence", Conflict Management and Peace Science Journal, Volume 23, 2006, p 115.

المطلب الاول: مقارنة الفعالية-الاستمرارية

يستند أصحاب هذا الرأي إلى الفكرة القائلة بأن عدم وقوع حرب نووية خلال الباردة وما بعدها دليل قاطع على فعالية الردع كاستراتيجية على المستوى النووي، وعلى المستوى التقليدي في الكثير من الحالات سواء كان ذلك في الفترات السابقة أو الحالية.

إلا أنه وعلى غرار مارك توين، فقد كانت أنباء زوال الردع سابقة لأوانها و بالنظر للجانب الأدبي الأكاديمي فقد استمرت خيرة الصحف الأكاديمية وأبرز الجرائد الخاصة بالدراسات الأمنية في نشر كتب ومقالات تتناول موضوع الردع، ومن بين أهم المخطوطات الشبيهة بالكتب التي تناولت موضوع الردع والتي ظهرت منذ مطلع القرن هي: كراوفورد (2003)، دانيلوفيك (2002) فريدمان (2004) غراي (2003) مورغان (2003) باين (2001) كويكينبوش (2003) و سارتوري (2005). تظهر هذه الأعمال جملة واحدة أن النقاشات الجوهرية ما تزال قائمة حول الركائز النظرية للردع وامتنته التحريبية، ووضوح مفهومه وملاءمة سياسته، ويطرح فرانك زاغار Frank C.Zagare سؤالاً حول كيف نسوغ عبر هذه الطفرة من المنشورات الحديثة مفهوماً جديداً للردع من جهة، وإشاعات اندثاره الوشيك من جهة أخرى؟ ويجيب بعدها بأنه لا يوجد في معظم الحالات أي مفهوم أو مقارنة أو سياسة أخرى تقبل التطبيق بكل بساطة، لكن الكفة مرجحة في حقيقة أن الردع يظل صامداً في البحوث الأكاديمية لأنه يمثل علاقة إنسانية أساسية تبقى عبر الأزمان والثقافات والأماكن وأوردت جريدة نيويورك تايمز عام 2002 في مقالها الافتتاحي قراءة تدافع فيها عن الردع مفادها " أن منطق الردع يتجاوز أي حقبة معينة أو عدو ما"¹.

جاء الاقرار بفعالية الاستراتيجية نتيجة العديد من القراءات الغربية المؤيدة لفكرة الانتشار النووي كأصحاب الفكر الواقعي أمثال كينيث والتز، والتي ترى في أن الرادع النووي يؤدي إلى الاستقرار الاقليمي والدولي عن طريق الخوف الذي يعمل على تقليص درجات الصراع بسبب إدراك الاطراف المتصارعة لخطورة الاسلحة مما يجعلها تستبعد القوة في ممارسة أفعالها²، ويتحقق بذلك الهدف من الاستراتيجية وهو ثني طرف عن الدخول في حرب مع الطرف الأخر.

¹ Frank C.Zagare, op.cit, p116.

² أمين حامد هويدي، المرجع السابق، ص 87.

فيما يرى جوزيف ناي أن كلفة الصراع أصبحت كبيرة نتيجة الانتشار السريع والكثير للأسلحة مما يزيد من احتمال تصاعد العداء حتى يصل إلى المواجهة النووية، وهذا في حد ذاته كما يرى ناي هو رادع للعدوان أو على الأقل يحد من درجة العداء ، فلو انفردت دولة ما برادع نووي إقليمي فلن تستخدمه إلا إذا هدد بقاؤها، وهذا يؤكد على فعالية الردع كاستراتيجية واستمراريتها من جهة أخرى، وإضافة الى ما تطرق اليه ناي يمكن الاستشهاد بالعديد من الطروحات الأكاديمية التي أيدت فكرة الردع واستمراريتها عبر النقاط التالية¹:

- يعتبر النظام العالمي في حقيقته نظام طبقي لأنه يتكون من طبقة القوى العظمى وطبقة الدول ذات السيطرة الإقليمية ثم طبقة الدول المصطنعة(باقي الدول)، وحسب ستانلي هوفمان يحقق ميزان الرعب الاستقرار بين القوى العظمى حسبه اذا أصبحت العلاقة بينهما كعقربين قدر لهما أن يعيشا في أنبوب واحد، فلو لدغ أحد العقرب الثاني فإن هذا الأخير قادر على أن يلدغه قبل الموت، ويمكن اسقاط ذلك على طبقة الدول ذات السيطرة الإقليمية التي تفرض الاستقرار والردع الاحادي الجانب عن طريق الاحتكار النووي، أما إذا تعددت القوى النووية الإقليمية يفرض الاستقرار عن طريق الرعب المتبادل، ويتأكد لنا ذلك اميريقيا على الحالة الهندية الباكستانية.

بدأت الهند وباكستان نشاطهما النووي في فترة الثمانينات، واستمر ذلك إلى غاية إجرائهما تجارب واختبارات للأسلحة النووية تحت الارض في ماي 1998، وبعد ذلك بوقت قصير دخل الطرفان في مرحلة مكثفة من العلاقة التعددية التي تتسم بمفارقة 'الاستقرار وعدم الاستقرار'، ودخلا في صراع كبير في منطقة كارجيل في كشمير عام 1999، مما أثار تساؤلات حول الردع في بيئة صراع مكثفة تنطوي على وجود نووي، غير أن بعض المراقبين يجادلون بأن حرب كارجيل لم تتصاعد وأزمة التعبئة اللاحقة في عام 2002 لم تحت على المشاركة الكاملة في جميع أنحاء المنطقة، وذلك بسبب الخوف من التصعيد النووي من قبل قادة الدولتين، وبالاستناد الى هذه الحالة يظهر التاريخ الحديث أن الردع يمكن أن يعمل حتى في مسرح التنافس الدائم النشط مثل جنوب آسيا².

- قام كل من الباحثين بوينو دي ميسكيتا ورايكر (Bueno de Mesquita and Riker) بدراسة حول حالات نجاح الردع وربط ذلك بمتغير القيود النووية ونوع الصراع، ويرى كل منهما أن الصراع عندما

¹ أمين حامد هويدي، المرجع السابق، ص 89.

² T.V. Paul and others, op.cit, p4.

ينشأ بين دولتين الأولى لها قدرات نووية والآخرى بلا قدرات يصبح الصراع نووياً، أما الصراع بين قوتين نوويتين فمن غير المرجح أن يصبح نووياً خشية وقوع ردود انتقامية، واستخدام مؤشرات لقياس الصراع وهي التهديدات والتدخلات والحروب، تتضمن التهديدات كلام هجومي دون تصعيد للعنف، بينما تتماثل حالات التدخل في الصراعات التي تحدث فيها أعمال عنف على مستويات طفيفة، أما الحروب تشمل الصراعات التي ترتفع فيها التكلفة من خلال عد القتلى، وتوصلاً إلى أن نقصان مستوى القيود النووية يؤدي إلى زيادة حدة التوتر في نوع الصراع، وفي الحالات التي تشمل الردع النووي يتحقق الردع، أما الحالات التي لا تتوفر فيها لا يتحقق، وهذا ما جاء ملخصاً عن الحالات المدروسة في الجدول الآتي:

جدول رقم 04: القيود النووية ونوع الصراع

نوع الصراعات			القيود النووية
تهديدات	تدخلات	حروب	
4 (0.67)	2 (0.33)	0 (0.00)	قوة نووية ضد قوة نووية
7 (0.54)	6 (0.46)	0 (0.00)	قوة نووية ضد دولة لها حليف نووي
8 (0.35)	16 (0.57)	2 (0.09)	قوة نووية ضد قوة غير نووية
10 (0.17)	31 (0.53)	17 (0.29)	قوة غير نووية ضد قوة غير نووية

المصدر: فرانك هارفي، عودة المستقبل: التنافس النووي ونظرية الردع واستقرار الأزمات بعد الحرب الباردة، الامارات العربية المتحدة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2003، ص55.

- يذهب ستيفن روزن Steven Rosen أيضاً إلى نفس اتجاه هؤلاء الباحثين في دراسة له بعنوان "نظام مستقر للردع النووي المتبادل في الصراع العربي الإسرائيلي" إلى القول: "أن الانتشار النووي سيعمل على استقرار العلاقات بين دول المنطقة وأنه في غياب القدرة على توجيه الضربة الثانية سيظل الشرق الأوسط منطقة غير مستقرة، فالقدرة على هذه الضربة تجعل من المحتتم توفر وسائل إطلاق يمكنها أن تصل إلى كل المناطق المعادية"، ويؤكد قائلاً: "إذا وجهت القنبلة النووية ضد الاغراض العسكرية فهذا يحتاج إلى دقة كبيرة، وإذا لم يتحقق ذلك فإنها تصيب الاغراض المدنية مما يشجع المدافع على توجيه ضربة إلى الاغراض المدنية وهذا في حد ذاته رادع للضربة الاولى وذلك يؤدي إلى عدم استخدام السلاح في حالة التعادل. كذلك فالخوف من بقاء أسلحة

ذرية لدى الطرف الآخر بعد توجيه الضربة الاولى بعيدة الاحتمال وهذا ما يجعل انتشار الاسلحة يحقق الاستقرار في المنطقة"¹.

- كما تورّد سوسن العساف في كتابها "استراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الامريكية الجديدة والاستقرار الدولي" بعض النقاط التي تؤكد على فعالية الردع كاستراتيجية حتى بعد نهاية الحرب الباردة من خلال تطرقها الى مناقشة الاستراتيجية الامريكية في ظل القطبية الاحادية وفي ظل نظام متعدد اقطاب، فباستنادها إلى التقارير الامريكية أوضحت أن محاولة استئناف الولايات المتحدة الامريكية لمشروع الدرع الصاروخي هو دليل قاطع على الجهود المبذولة لتعزيز الردع الامريكي في مواجهة أي تصاعد لقوى دولية قد تشكل تهديدا للأمن الامريكي خاصة النوايا الروسية التي فسرتها تصريحات الرئيس الروسي بوتين حول اطلاق مشاريع تطوير أسلحة الدفاع الجوي الصاروخي، لذا كانت محاولات الولايات المتحدة الامريكية في ظل القطبية الاحادية تصب في الحفاظ على مكانتها كقوة وحيدة في العالم عبر ردع أي قوى تحاول أن تغير الواقع وتنافسها على المكانة الدولية، وأي قصور من جانبها سيؤدي إلى تدهور القدرات الردعية لديها².

انطلاق أصحاب هذه الرؤية الاستراتيجية التي تؤكد على استمرارية الردع كاستراتيجية نابعة من المعطيات الامبريقية وتجربة الصراع بين القوى الكبرى والقوى الاقليمية، والتي يلعب فيها العامل النووي دورا بارزا في إدارة معادلة الردع بين الأطراف المتصارعة التي تتخوف من قيمة التكاليف التي يمكن أن تدفعها نتيجة المخاطرة بفعل نووي معين، فحسابات الفوائد والارباح الناتجة عن عدم خوض حروب بأسلحة تمثل خطورة هو الذي ساهم في التأكيد على كفاءة الردع في إدارة الصراعات.

أما الرؤية الثانية التي توضحها سوسن العساف حول استمرار الردع في ظل عالم متعدد الاقطاب تظهر في تحليلها للسياسة الامريكية عبر التقارير الامريكية لوزارة الدفاع الامريكية ، وتقارير الأمن القومي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 لتؤكد هذه التقارير مضي الولايات المتحدة الامريكية في استخدام استراتيجية الردع بعد نهاية الحرب الباردة لكن بصور جديدة كان لمتغيرات البيئة الجديدة دورا كبيرا في تفعيلها لبناء استراتيجية ردع جديدة ضد التحديات الجديدة كالإرهاب والتهديدات النووية³ ، لذا استمرار الردع بعد نهاية الحرب الباردة

¹ أمين حامد هويدي، المرجع السابق، ص 90.

² سوسن العساف، المرجع السابق، ص 147.

³ نفس المرجع، ص 153.

حسب المنطق الأمريكي يتطلب مزج الاستراتيجيات الهجومية الاستباقية ليتحقق الردع، وهذا ما حاولت الولايات المتحدة الأمريكية تسويقه عبر حربها على أفغانستان والعراق.

- يرد أيضا المدافع عن الردع عن الفكرة القائلة بان الردع قد يؤدي إلى انقراض الجنس البشري بالحجة القائمة على أن الردع يهدف إلى منع حدوث العدوان مؤكداً على عدم الخلط بين السلاح النووي والأسلحة الأخرى كون أن السلاح النووي من المفترض أن لا يستعمل بين الأطراف المتصارعة أبداً، لذا لا يوجد تحريم دولي لامتلاك السلاح النووي بقدر ما يوجد معاهدات تحد منه ولا تنزعه نهائياً¹. والدليل على الحالات الموجودة واقعياً هو استمرار القوى الكبرى في امتلاك السلاح النووي رغم معاهدات الحد من التسليح والانتشار النووي، وكذا وصول بعض القوى الصغرى الى امتلاك السلاح وادارة صراعاتها من خلاله كالهند وباكستان.

النظر إلى العديد من الحالات التي ساهم فيها الردع بأنواعه في وضع نوع من الاستقرار في العلاقات بين الدول ومنعه لحروب كانت من الممكن أن تعقد البيئة الدولية، فان أصحاب هذه الرؤية يؤكدون على أن الردع لا يزول لأن متغيرات ما بعد نهاية الحرب الباردة جاءت لتؤكد على أن الردع يمكن ان يقوم بين طرفين غير متكافئين كما يمكن ان يكون من الضعيف إلى القوي وجملة الاسباب التي تؤكد على فعاليته واستمراره هي²:

- التطورات التي يعرفها المجال النووي، والذي من الصعب عبه الغائه أو تحييده لأنه يعتبر مكسباً لأي دولة.

- رغم ان المعاهدات الدولية بشأن الانتشار النووي كان هادفة لتخفيض مستويات التسليح إلا انها لم تلغ الانواع العديدة من الاسلحة، وهذا يؤكد على إمكانية التهديد بهذه الترسانات في ظل التطور التكنولوجي المتزايد في المجال التسليحي.

- ظهور دول نووية صغرى يعزز من فعالية الردع خاصة وأن الحالات الامبريقية أثبتت إمكانية هذه الدول في تجاوز الحروب باستعمال الاسلحة النووية وتحقيق مستوى من مستويات الردع وهو الردع النووي.

¹ برونو تيرتري، المرجع السابق، ص 67.

² سعد حقي توفيق، الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، الاردن: دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2013، ص91.

المطلب الثاني: مقارنة عدم الكفاءة-الزوال

على الرغم من أهمية الردع كنظرية واستراتيجية في ادارة الازمات، تلقى قدر كبير من الانتقاد على مستوى النظرية وافترضاؤها لضعفها عند النظر في ضوء دراسات حالة من حالات القرار الفعلي خاصة على مستوى الحالات خلال السبعينات والثمانينات، وانتقد نظرية الردع عدد من العلماء الذين رأوا مشاكل جوهرية في النظرية والتطبيق في إطار السياسة العامة، لا سيما الناجمة عن القيود السياسية النفسية والداخلية، وقد أظهرت دراسات الحالة المقارنة أن الردع غالبا ما لا يعمل كما يتنبأ المنظرون، فيمكن للقادة السياسيين تحت الضغط أن يتصرفوا بشكل متناقض مع البديهيات الرادعة، فانعدام الأمن في النظام والتحيز النفسي، مثل التفكير بالتمني، والترابط والتصورات الخاطئة، يمكن أن يؤثر على حسابات الردع وكذلك النتائج، كما يمكن للقادة الاندفاعيين تحدي التهديدات الرادعة حتى دون توقع النصر. وعلاوة على ذلك غالبا ما يكون من الصعب تحديد ما إذا كانت الدولة تتمتع عن الهجوم العسكري بسبب الخوف من الانتقام أو بسبب عامل آخر لا علاقة له بالاعتبارات العسكرية. لذا حسب هذا الطرح فإن نظرية الردع لم تنتج اختبارا سليما لإثبات صحتها، وإلى حين تطورها، فإن الكثيرين ينظرون إلى مطالبات منظري الردع بالريبة¹.

يذهب كل من ليو وستاين Lebow and Stein الى القول، "أن نظريات الردع تتعلق بصناع قرار لا وجود لهم يعملون في بيئة لا وجود لها"، ويعتبر هذان الباحثان من أهم نقاد نظرية الردع كون أن جل أعمالهما تصب في البحث عن المشكلات التي تعترض الافتراضات المحورية للنظرية، والاختفاء المنهجية المستنبطة في كثير من الاحيان من الكتابات عن نظرية الردع والمشاكل المتعلقة بتنفيذ الردع كاستراتيجية، ويؤكد كل من ليو وستاين على أنه قد يحدث في حالات كثيرة أن تتسبب تكتيكات الاكراه في جعل الخصم يواجه ضغوطا ومشاكل داخلية تؤدي به الى القيام بردود فعل أكثر عدائية، وهنا لا يتحقق الردع وانما يتأزم الوضع أكثر، وهذا ما يؤكد على عدم كفاءة الردع كاستراتيجية².

كما يذهب أنصار هذه الرؤية الى الاستشهاد ببعض الدراسات الأكاديمية المشهورة حول استراتيجية الردع كدراسة جورج وسموك George and Smoke حول الحالات التي أخفق فيها حالات الردع الخاص

¹ T.V. Paul and others, op.cit, p3.

² فرانك هارفي، الرجوع السابق، ص181.

بالولايات المتحدة الأمريكية ويحددانها في 11 حالة رئيسية وذلك في الفترة ما بين 1948 1962، وهذه الحالات هي¹:

- حصار برلين 1948.
- اندلاع الحرب الكورية عام 1950.
- الشيوعيون الصينيون في كوريا عام 1950.
- كوريا والهند الصينية عام 1953-1954.
- تايوان 1954-1955.
- الثورة المجرية عام 1956.
- الشرق الاوسط عام 1957-1958.
- أزمة كيموي (Quemoy) عام 1958.
- أزمة انتهاء مهلة برلين عام 1958-1959.
- أزمة مذكرة برلين عام 1961.
- أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962.

حدد جورج وسموك عبر هذه الحالات نوعا واحدا من بين حالات الاخفاق في الردع هي سياسة الامر الواقع، فبمجرد اعتقاد الطرف البادئ بالفعل عدم التزام المدافع اتجاه الصراع يحدث الإخفاق الذي يؤدي إلى فرض سياسة الأمر الواقع وعدم السماح للمدافع بأن يبذل أقصى جهد لتغيير هذه السياسة.

أما ليبو فمن خلال تقييمه لدراسات جورج وسموك بقي متشائما حول فعالية الردع، حيث يعتقد أن الردع: "يقتصر على مجموعة محدودة من النزاعات تلك التي تكون فيها امكانية الكسب، وليس الخوف من الخسارة هو الحافز المحرك للقادة المعادين الذين يتمتعون بحرية ممارسة ضبط النفس ولا تضللهم التقديرات الخاطئة جدا للموقف السياسي والعسكري ويرضخون لأنواع التهديدات التي تستطيع الجهة الرادعة المحتملة أن تمارسها ضدهم"².

¹ فرانك هارني، المرجع السابق، ص 43.

² ديفيد جارتم، المرجع السابق، ص 36.

في حين يرى كولن غراي بأن العالم خرج من أربعين سنة من الحرب الباردة بنوع من التضخيم لفعالية نظرية الردع في ادارة الازمات، فهناك الكثير من الشكوك والنقاط التي لا بد أن نراجع عند الحديث عن الردع كنظرية وكاستراتيجية، فالصراعات الاقليمية تشكل أهم عامل يجب النظر إليه أثناء تقييم الردع لكي تكون الثقة في هذه الاستراتيجية محدودة، ومن بين أهم الأسباب التي حددها غراي لذلك ثلاثة أسباب تتمثل في¹:

1- الردع النووي يفتقد المصدقية، والردع التقليدي لا يمكن الاعتماد عليه، لا ينفي غراي كون أن الاسلحة النووية قد حققت نوعا من الاستقرار خلال الحرب الباردة بين الكتلتين الغربية والشرقية، ولكن يرى بأن التهديدات النووية لها قدر محدود من المصدقية حتى خلال الحرب الباردة، حيث يؤكد أن المساحة التي أخذتها أهمية استراتيجية الردع في الفكر الامريكى أخذت في الاضمحلال والتراجع ولما لا الزوال نهائيا، كون أن الولايات المتحدة الامريكية لم يعد بوسعها استخدام الاسلحة النووية في الصراعات الإقليمية، وقد تعرضت بعض القوى التي تمتلك الاسلحة النووية لهجوم مباشر وحروب كإسرائيل عام 1973، وبريطانيا في حرب جزر الفوكلاند عام 1982 ولم يؤدي الردع النووي أي دور فعال في كلتا الحالتين. كما أن الردع التقليدي سيقف عاجزا أمام صناع قرار مغامرين وجرئين، وقد بين التاريخ عدم إمكانية منع الدول الواثقة من المغامرة، وهناك من الدول حسب غراي غير مطمئنة لمستقبلها الأمني كالعراق عام 1990 وهذا ما يجعلها مصممة على القتال في أي وقت.

2- عدم الاعتماد على القوى الموفرة للردع عند الطلب، وهذا يشمل الصراعات الاقليمية التي تتطلب تحقيق الردع الموسع والذي يستوجب أن يأتي أثر الردع فيه من القوة التي توفر الحماية من مسافة بعيدة، فالقوى الدولية حسب بوفر على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية أثبتت عدم فعالية الردع كاستراتيجية لغياب منافسين دوليين كالاتحاد السوفياتي مؤثرين على ميزان القوى، كما ان الضمانات التي تقدمها الولايات المتحدة الامريكية في الأقاليم باتت غير كافية لظهور قوى إقليمية تملك من التقنيات الحديثة وفنون الحرب التقليدية ومهارات ومعدات واجهزة متطورة قد تجعلها مصدر قلق كون أن مثل هذه القوى ستعمل على تحقيق أكبر قدر من التأثير الاستراتيجي رغم تواضع قواتها العسكرية مقارنة بالقوى الدولية، وهنا يستحيل أن يتحصل صانع القرار الامريكى على ضمان تام بحصانة قوات التدخل السريع ضد أخطار أسلحة الدمار الشامل كما لا يضمن حصانة الأراضي الامريكية من جميع أنواع الاسلحة².

¹ غولن غراي، المرجع السابق، ص (29-31).

² نفس المرجع، ص 31.

3- الدفاع يردع مثل الوسائل الأخرى، يؤكد بوفر على أن في الكثير من الحالات يكفي الدفاع ليكون حلا أمام الصراعات التي تتطلب الردع خاصة على مستوى الصراعات الإقليمية التي قد تفرز لنا مغامرا من دولة ما يريد كسب النزاع بأي تكلفة قبل تمكن قوة اقليمية خارجية من التدخل على أن تتوفر الموارد الاستراتيجية لتلك الدولة للتمسك بما حققته من انتصارات ومكاسب.

ينطلق أمثال ماكغوير McGwire في نفيهم لفعالية الردع أيضا من انتقادهم للفكرة القائلة بأن الردع النووي خلال الحرب الباردة حقق فترة سلام بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، حيث يقول ماكويغر "يجب أن ندرك أن خطر الحرب ينبع من الطابع العدواني للعلاقة السوفيتية - الأمريكية، وليس من ترساناتها النووية"، فالردع النووي كان عاملا هامشيا لذا فالصراع السياسي بينهما هو الذي فرض منطق الحرب الباردة وليس ميزان الرعب أو سباق التسليح.¹

من الواضح أيضا أن الأسلحة النووية لم تفعل شيئا يذكر لخلق التعتيم الذي أصاب جهود كل طرف للتأكيد على النوايا السياسية للطرف الآخر، وانحازت الحرب الباردة عندما تداخلت الآراء بين الجانبين بشكل كبير، ويمكن فهم ذلك بوضوح لأن السياسة كانت أكثر مسؤولية من الردع النووي بسبب انعدام الشفافية، وما يبرر عدم فعالية الردع واستمراره كاستراتيجية هي تلك الازمات العديدة التي عرفتھا البيئة الدولية خلال فترة التسعينات ولم يتم ادارتها بواسطة السلاح النووي وقوته في إنهاء الخلافات.

جاء الاعتراض على الردع في مستواه النووي مصاحبا لتلك الحركات المناهضة لوجود السلاح النووي في العالم خلال الحرب الباردة كالأحزاب السياسية اليسارية والحركات الدينية والمنظمات العلمية كالكنيسة المسيحية وجوهر رفضهم للردع كاستراتيجية ينبع من كون أن الخطأ في استعمال السلاح النووي قد يؤدي بإبادة السلاح النووي لأنه سلاح خطير على الإنسانية لما يحمله من مواد ملوثة للبيئة.

تشير بعض الدلائل والاحصائيات المتعلقة ببعض النزاعات ان الردع النووي لم يمنع أي حروب بين القوى النووية، فالاشتباك بين الصين والاتحاد السوفياتي عام 1969 على جزيرة دامانسكي في نهر أوسوري هو توبيخ دائم لهذه الفكرة في أن القوتين النوويتين انتقلتا إلى ممارسة أنشطة عسكرية شرسة ادت إلى وقوع خسائر كبيرة،

¹ Patrick Morgan, op.cit, p27.

فحتى تلميحات الروسية القوية من التصعيد لم تحصل على الصينيين إلى التراجع، ولم يكن واضحاً إلا القليل من السلوك الدقيق في الأزمة الكوبية، إلا أن الأسلحة النووية تقيد القتال وتشجع المفاوضات¹.

كما ان فرضية عقلانية كل الاطراف المتعلقة بعملية الردع يشوبها نوع من الغموض إذا ما اسقط ذلك على المردوعين الجدد كالقوى النووية الصغرى والجماعات الارهابية، فالعقلانية التي تميز بها صناع القرار خلال الحرب الباردة قد لا تتمتع بها القوى النووية الصغرى التي يمكن أن يكون صناع القرار فيها ذوي جرأة واندفاع وغير عقلانيين، هنا لا يمكن التنبؤ فيما اذا كان الردع سيثبت فعاليته في حال تلقت هذه الدول تهديدات معينة، نفس الامر ينطبق على الجماعات الارهابية التي لا مركز لها وتعمل في اماكن كثيرة ومع تطور تكنولوجيا المعلومات بإمكان هذه الجماعات حيازة أسلحة الدمار الشامل وبوسائل صغيرة يمكنها اسقاط فرضية الردع النووي كون أن هذه الجماعات لا يهملها العقاب ولا حتى إمكانية تلقي ضربة ثانية كونها قد تكون في بيئة الدولة العدو نفسها.

من خلال هذه المجموعة من الطروحات التي تؤكد على عدم فعالية الردع وبالتالي هذا مؤشر على زواله وموته، لان جملة هذه المعطيات تطرح مشاكل عديدة نذكر منها:

- الافتقار إلى فهم نوايا الخصم رغم المعرفة المتبادلة للثقافات الوطنية، والكثير من الوقائع التاريخية أكدت على فشل الردع التقليدي².

- البحث عن الاطر التي تفعل مصداقية الردع وكيفية جعل الخصم يصدق التهديد ويرتدع خوفاً من تكاليف المواجهة، وفيما اذا كانت هناك جاهزية قتالية وامكانيات كاملة لاستعمال السلاح.

- أن يكون المرء عاقلاً لا يعني بالضرورة انه عاقل، فبعض القادة قد يكونون ادنى للدخول في مجازفات غير محسوبة، في حين مدركات بعض القادة تحفزهم على المغامرة والاستعداد للتضحية بشعوبهم من أجل ذلك والتاريخ يزخر بأمثلة هؤلاء القادة كستالين وماو تسي تونغ وكيم إيل سونغ، كما ان اختلال التوازن النفسي لدى بعض القادة إمكانية الهزيمة يجعلهم يخاطرون وهتلر نموذج يمكن القياس به هنا³.

¹ Patrick Morgan, op.cit, p40.

² برونو تيرتري، المرجع السابق، ص 70.

³ نفس المرجع، ص 71.

الفصل الثالث:

تطور مفهوم الردع في الفكر

الاستراتيجي الإيراني

ان مفهوم الردع في الفكر الاستراتيجي الايراني مبني على فهم ايران واستيعابها لمفهوم القوة المركب من القوة الصلبة والقوة الناعمة، والتوفيق في المزج بين هذه المقومات يسمح بتحقيق مفهوم الردع، لذا ينطلق هذا الفصل من الفرضيات الأساسية لمفهوم القوة الذي طرحه جوزيف ناي المتمثلة في مفهوم القوة الصلب ومفهوم القوة الناعم، ومفهوم القوة الكيسية أو الذكية والذي طرحه ناي في دراسته حول "الطبيعة المتغيرة للقوة الامريكية" محاولا بذلك تقييم القوة الامريكية بعد نهاية الحرب الباردة والوصول إلى أن حسن إدارة القوة يكون من خلال تناغم كل هذه الأنواع مما سيساهم في تحقيق فرص النجاح لأي دولة مادام هناك ادراك قوي لضرورة تكييفها مع بعضها البعض، ولا يمكن فهم استراتيجية الردع الإيرانية بدون قراءة المرتكزات الاساسية للاستراتيجية الإيرانية والمقومات الصلبة والليينة التي توضح القدرات الموظفة لتحقيق استراتيجية الردع وهي النقاط الثلاثة الذي سينصب التحليل عليها عبر هذا الفصل

المبحث الأول: المراكز الأساسية للفكر الاستراتيجي الإيراني

معرفة المراكز الأساسية المؤسسة للأفكار الاستراتيجية لأي دولة تعتبر من العوامل المهمة لتحليل مفهوم القوة عندها، لا يوجد تعريف محدد للتفكير الاستراتيجي عند فقهاء الاستراتيجيين والسياسيين كون ان هذا التفكير مرتبط بالإنسان والدولة وحركيتهما المتغيرة وغير المستقرة، لذا تعددت التعاريف المتعلقة به.

يعرف كرايج لوهيل Criag Loehle التفكير الاستراتيجي على أنه: "عملية أو تقنية كلية للتفكير بشأن حل مشكلات معقدة أو تحقيق غرض منظومي، أو التوصل إلى حلول جديدة في المجالات التي تتطلب الجدية في مسائل أساسية للدولة كالسياسة الخارجية والأمن القومي"¹. رغم أن هذا التعريف اثار مفهوم التقنية إلا أنه لم يحدد شكل هذه التقنية التي ستحدد عملية التفكير.

فيما يعرفه حامد ربيع على أنه: " ذلك التصور الذي نستحضر فيه البنى الفكرية الماضية والحاضرة لبناء خطط للتعامل مع المستقبل"². يطرح هذا التعريف جزء من الأهمية فيما يخص مقارنة الاحداث الماضية لبناء استراتيجيات فعالة، إلا انه هناك بعض الظروف التي تطرح متغيرات جديدة ليس لها أسس فكرية ماضية او من الصعب مقارنتها مما يصعب عملية التعامل معها.

من منطلق هذه التعاريف يتبين لنا الأهمية الكبيرة للتفكير الاستراتيجي في فهم السياسات العسكرية والسياسية والاقتصادية للدول كونه يثير جانب مهم في صياغة أي استراتيجية وهو الفهم الجيد لطبيعة الرؤية الفكرية للردع كاستراتيجية تتبناها الدولة، والفهم الجيد للعقيدة الامنية التي تعتبر من المراكز الأساسية لصياغة الاستراتيجية، وهذا ما سيتعرض له المبحث من خلال المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول: مفهوم الردع في الثقافة الاستراتيجية الإيرانية

لا يوجد لدى إيران مذهب تقليدي واضح للردع، وحتى على مستوى الخطاب السياسي الإيراني، فإن المصطلح الأبرز الذي يستخدمه القادة الإيرانيين كمفردة للردع هو "بازبانديجي"، وهو تعبير غامض لأن استخدام

¹ خليل حسين وحسين عبير، المرجع السابق، ص34.

² نفس المرجع، ص36.

هذه الكلمة يكشف أنه التفسير المتعدد لها والذي يميل مرة إلى مفهوم "الدفاع" أو مفهوم "الانتقام" من جهة أخرى¹.

يرتبط فهم الردع بالتركيبية الدينية الشيعية التي ترى في أن موت الإمام الحسين نقل رسالة المرونة إلى الردع، وبما أن الإمام الحسين يعتبر حسب الفكر الشيعي معصوماً فيفترض أنه كان قد أدرك هزيمته وموته لذا اعتبر الشهادة هي من السمات الفضلى التي يجب أن تتسخ لدى الفرد الإيراني، فالفكر الجهادي الموروث من الفكر الإسلامي يلهم الفرد بالحصانة الإلهية وضمان النصر²، وهذا ما يجعل الجاهزية والمصادقية في المحجوم أمر وارد لدى المنظومة العسكرية الإيرانية حتى ولو كانت الضمانة المادية للهجوم قليلة أو غير موازية لقدرات العدو، فالموت في الفكر الإيراني لا يشكل استسلاماً أو ضعفاً بقدر ما يعتبر امتثالاً للأوامر الإلهية التي تجعل من المجاهد شهيداً وهذه الجاهزية والمصادقية في الفعل تعتبر أحد أهم المتطلبات الرئيسية لضمان فعالية استراتيجية الردع، وهذا ما يتوافق والتفسيرات الأمريكية والإسرائيلية حول خطورة امتلاك إيران للسلاح النووي، فالقيم الدينية التي أشبع بها الإيرانيون تدفعهم حسب الطرح الأمريكي والإسرائيلي إلى القيام بخطوات غير عقلانية تجاه البيئة الإقليمية والدولية.

مثل هذه الجاهزية والمصادقية في المواجهة تجعل التفسيرات الإيرانية لبعض الرسائل التهديدية تنطوي حول مفهوم الخطر المتوقع، مما يجعلها تربط مفهوم الردع بالمفهوم الاستباقي للخطر، لذا تشدد العديد من النقاشات الغربية النظرية والاستراتيجية الموجهة لصناع القرار الغربيين وحتى الإسرائيليين على ضرورة أن تكون الرسائل التهديدية واضحة ومباشرة قدر الامكان مع ربط هذه الاشارات بإجراءات ملموسة تقلل إلى الحد الأدنى لاحتمال اساءة إيران لقراءتها والتعامل معها بغض النظر عن ما اذا كانت هذه الاشارات دفاعية لأنها ستقلل ميل القادة الإيرانيين إلى سوء التقدير³.

¹ J. Matthew McInnis, **Iran at war: understanding why and how Tehran used military force**, American Enterprise Institute for Public Policy Research, 2016, p1.

² Shmuel Bar, "**Deterrence Theory in Arab and Muslim Thought**", **Working Paper** June 2012, viewed in site:

https://www.hudson.org/content/researchattachments/attachment/1450/deterrence_theory_in_arab_and_muslim_thought_shmuel_bar.pdf

³ Ibid, p16.

من منطلق تاريخ الامبراطورية الفارسية الذي يقودنا إلى البحث في منطق النفوذ ومحاولات السيطرة على أكبر قطر من الجغرافيا الآسيوية، تشير العديد من الدلائل الواقعية على أهمية التوسع والنفوذ كأحد أهداف إيران الأساسية والتي خصصت لها في وثيقتها الاستراتيجية العشرينية (2005-2025) أهمية بالغة في اشاراتها لضرورة التأكيد على الحضور الإيراني في العديد من المناطق، وهو ما يؤكد على أن مفهوم الردع في الفكر الاستراتيجي الإيراني يعتبر كأداة لممارسة النفوذ بين الدول، وقد زاد الاهتمام بالردع كأسلوب لاستخدام القوة المسلحة للدولة بين القوى الكبرى والصغرى سواء كانت الأسلحة تقليدية او غير تقليدية، ففي ظل الابعاد الكارثية للحروب تحولت الاهتمامات الأمنية الدولية إلى الاهتمام بالحوار الجغرافي وضرورة توسيع النفوذ بالاعتماد على استراتيجية الردع¹.

تأتي جهود إيران لتوسيع نفوذها الإقليمي كرد فعل على خوفها من التطويق خاصة في ظل والوجود السعودي والتركبي الذي يشاطرها نفس الطموحات في النفوذ الاقليمي، إلى جانب وجود الولايات المتحدة الأمريكية بشبكة علاقاتها مع دول الحوار الجغرافي واستراتيجيتها في مكافحتها للإرهاب والتي منحتها القدرة على التواجد في الجغرافيا المجاورة لإيران، لذا طموحات الهيمنة الإيرانية مستمدة من القومية الإيرانية العميقة الجذور والأيدولوجية الثورية في البلاد، ومفاهيم النخبة من مكان إيران الصحيح في العالم، وبصفتها دولة فارسية شيعية مسلمة في منطقة يسيطر عليها العرب السنة²، فإن إيران ليس لديها حلفاء طبيعيين، لذا تحقق لها استراتيجية الردع أحد الأهداف البعيدة المدى التي تسعى لتحقيقها منذ عقود.

من بين الاهتمامات التي تفسر سياسة النفوذ هو مفهوم الوحدة الدينية التي تحاول ايران ترجمته واقعيا بوجودها في كل الأماكن التي يتواجد فيها الشيعة مما يجعل جغرافية تلك الدول مختزقة من طرف إيران، فعلى الرغم من التحول الايراني إلى طائفة الأقلية المسلمة في الإسلام الشيعي كان قبل 500 سنة، إلا أنها ترى نفسها كزعيم ومدافع عن الشيعة في جميع أنحاء العالم، وتعتقد أن لديها مسؤوليات أخلاقية خاصة لحماية الأضرحة الشيعية الهامة في العراق وسوريا، حيث يشكل أكبر تواجد للشيعة في كل من العراق وسوريا ولبنان وأعداد أصغر من الشيعة في أماكن أخرى من العالم، وكل هذه الاعتبارات تحدد لنا تداخل مفهوم الردع والنفوذ لصياغة الاستراتيجية

¹ فتحة النبراي ومحمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص 600.

² Robert J. Reardon, **Containing Iran: Strategies for Addressing the Iranian Nuclear Challenge**, RAND Corporation, 2012, p72.

الإيرانية بحيث يعتبر كل مفهوم مكملاً للآخر، فالتوسع الذي يمنح إيران القدرة على الوجود في مناطق جغرافية دو الحاجة إلى حرب خاصة باعتمادها على الوسائل الناعمة في ذلك يدعم مفهوم الردع الإيراني المركب والذي يتيح لإيران القدرة على إيجاد ركائز لدعم استراتيجية الردع بوجود كل تلك المجموعات الشيعية التي تبدي ولائها للسياسة الإيرانية باعتبارها المرجعية الدينية العالمية.

المطلب الثاني: مصادر العقيدة الأمنية الإيرانية

يعتبر مفهوم الأمن من المفاهيم التي لم تعرف اتفاقاً فكرياً ونظرياً حول تعريفه كونه يحمل في طياته العديد من الأبعاد والتي لا يمكن فصلها عن بعضها البعض، وقد تنوعت المقاربات النظرية التي حاولت تحديد طبيعة هذا المفهوم وتعريفه نذكر منها:

✓ **المقاربة العقلانية (الواقعية):** تعتبر النظرية الواقعية من النظريات التي هيمنت سنوات على حقل العلاقات الدولية، ولا تزال تعد من أهم النظريات في هذا الحقل رغم التجديد الذي عرفته على مستوى طروحاتها ليتناسب والوضعيات الامبريقية الجديدة، فحسب كوز فان مفهوم الامن كان موجها الى ثلاث مستويات ساهمت في بلورته فيما بعد: أمن الافراد، أمن الدولة الداخلي، وامن الدولة الخارجي¹. بمعنى أن الامن يحمل في طياته البعد العسكري الذي يوفر الحماية للمجتمع على كل المستويات.

كما أكد الواقعيين على أن فوضوية النظام ناتجة عن سعي الدول لتطوير القدرات العسكرية مما يجعل من التهديد قائماً، لذا كانت الدولة هي الفاعل الأمني الوحيد بالنسبة لأصحاب هذا التوجه ورغم تمسك الواقعية الجديدة بدور الدولة الاساسي إلا أن المتغيرات البيئية الجديدة طرحت نقاشاً داخل هذا المنظور ليعطي أبعاد أخرى لمفهوم الأمن تتجاوز المستوى الدولي والجانب العسكري واشراك الفرد في هذه المعادلة².

✓ **المقاربة الليبرالية:** تنطلق من عدة افتراضات وتصورات لمفهوم الأمن أهمها أن الفواعل غير الدولية لها تأثيرات كبيرة على مستويات الامن الثلاث الدولة والفرد والنظام الدولي، وقد يكون تهديدها أكثر تهديداً من

¹ Bill Mc Sweeny, **security, identity and interests**, United Kingdom: Cambridge university press, 1999, p16

² Czesław Mesjasz, "**SECURITY AS AN ANALYTICAL CONCEPT**", Paper presented at the 5th Pan-European conference on International Relations, in The Hague, 9-11 September 2004, p6.

الدولة. والافتراض الآخر المهم في هذه المقاربة يتمثل في مسالة عقلانية الدولة والتي تمنحها الاهمية في معادلة بناء الامن، حيث يعتقد أصحاب هذا التوجه أن عدم ادراك المواقف وسوء تقديرها قد يقود الدولة الى سلوكات غير عقلانية و متهورة.

✓ **مدرسة كوينهاجن:** ساهمت هذه لمدرسة في ابراز الابعاد المتعددة للأمن والتي لا تقف عند البعد العسكري فقط، وانما يكتسب مفهوم الامن ابعاد أخرى اقتصادية واجتماعية وبيئية وسياسية من خلال المفهوم الذي طرحه أصحاب هذا التوجه المتمثل في الأمنة بمعنى تحويل القضايا غير أمنية الى قضايا أمنية كالهجرة مثلاً. هذا بالنسبة لمفهوم الأمن، ويندرج ضمن مستويات الامن الأمن القومي فحماية هذا الاخير هو الهدف الاساسي الذي تتضمنه أي عقيدة أمنية، حيث يعرف الأمن القومي على أنه: " قدرة الدولة في الحفاظ على قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية"، ويتسم الأمن القومي بالنسبية لأنه لا توجد دولة تتمتع بالأمن المطلق وتنوع التهديدات ما بين المباشرة والفعلية وما بين التهديدات المحتمل حدوثها¹.

إن فهم العقيدة الأمنية الإيرانية ليس بالأمر الهين نظراً للتعقيدات الفكرية والسياسية للنظام الإيراني والذي يختلف في تركيبته الداخلية عن الكثير من المجتمعات، لذا فان مفهوم الأمن الإيراني تصوغه مجموعة من العوامل التي تشكل أحد أهداف الرئيسية لها، وهي حماية الدولة داخليا وخارجيا بالمحافظة على مبادئها واعتقاداتها الايديولوجية والتاريخية.

يستمد الفكر الأمني الإيراني أساسياته من عدة مصادر يمكن أن نوردتها في النقاط التالية:

✓ **المذهب الشيعي** يعتبر أهمها وهو مذهب اسلامي مضى عليه ألف عام وتستند إليه أقلية في العالم الاسلامي، ومن بين مسلماته أحقية آل البيت النبوي في الخلافة الدينية والسياسية، وقد استحوز الفكر الشيعي بوصفه انعكاسا لعزلة الامة الفارسية عن العرب الفاتحين، حيث يساهم هذا الفكر في صياغة الرؤية الكونية لصناع القرار في ايران لتكون جل القرارات الإيرانية مستمدة من المبادئ الدينية، وقد عبر عن البعد الديني في رسم الاستراتيجيات والسياسات الإيرانية و**ويليس ستانلي** مدير مركز الدراسات الاقليمية في المعهد القومي في قوله²:

¹ تاج الدين جعفر الطائي، استراتيجية ايران اتجاه دول الخليج العربي، دمشق: دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر: 2013، ص179.

² جينيفر كنير واندرو تيرل، الثقافة الاستراتيجية الإيرانية والردع النووي، أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2009، ص9

"بهذه الايديولوجية نجد أن إيران والاسلام الشيعي هما شيء واحد لا يمكن الفصل بينهما، فايران تعمل وفقا للمذهب السياسي-الديني الفريد للخميني، وهو المذهب الذي يؤكد بقاء النظام بوصفه الخدمة الأساسية للإسلام، وبحسب قول الخميني فان النظام السياسي يجسد سلطة الاسلام الشيعي في الارض، والتخلي عنه هو تخل عن ارادة الله، وهكذا فان بقاء هذا الحكم وصيغته، ويعد ضرورة وجودية وتعبيرا عن المصلحتين الإيرانيين: الذاتية والقومية"

اعتمد آية الله الخميني (أكبر مرجعية دينية في إيران والزعيم الايديولوجي الذي كان منفيًا من طرف الشاه خارج الاراضي الايرانية في مدينة النجف العراقية) على نظرية الولي الفقيه التي أعاد صياغتها وبناء أفكارها في محاضرات جمعها في كتابه: "الحكومة الاسلامية" الذي ذهب فيه إلى تضمين توسيع القداسة لتشمل الجمهورية التي يريد تأسيسها الولي الفقيه، كما يعتبر أن الولي الفقيه هو الخليفة بعد النبي محمد صلى الله عليه وسلم في قوله¹:

"وقد فوض الله الحكومة الاسلامية من أمر الادارة والرعاية والسياسة للناس، ما كان يملكه الرسول محمد صل الله عليه وسلم وأمير المؤمنين من أمر الحكم والقضاء والفصل في المنازعات وتعيين الولاة والعمال وجباية الخراج وتعمير البلاد"

يستند المذهب الشيعي منذ ظهوره بعد سنة 260هـ على فكرة أساسية ممثلة في إمامة الاثني عشر بداية بعلي بن ابي طالب الى اخر إمام وهي المهدي المنتظر²، وتقوم فكرة الولي الفقيه على تصور أن الله فوض الحكومة الاسلامية المفروض بنائها وتشكيلها نفس ما فوضه للنبي محمد صلى الله عليه وسلم ولعلي ابن ابي طالب رضي الله عنه من أمور الحكم والعدل، ورغم المنزلة التي وضعها الفكر الشيعي لمكانة الولي الفقيه في الدولة الاسلامية المراد تأسيسها هناك فقرة أخرى يشار فيها إلى المنزلة التي يتميز بها الفقهاء والتي تجاوزت بعض الاحيان منزلة النبي حسب ما جاء في النصوص الفقهية لهم من بينها هذا النص³: "ان من ضروريات مذهبنا أن لأئمتنا مقاما لا يبلغه ملك مرقب، ولا نبي مرسل...إن لنا مع الله حالات لا يسعها ملك مقرب ولا نبي مرسل"، لذا ضمن الدستور الايراني فكرة دار السلامة ليكون المسلمين تحت حكم اسلامي واحد، وهذا بالاحتكام الى شبكة تحالفات الأمم الاسلامية من اجل ارساء اسلام شيعي شامل هدفه أسلمة العالم وفق المذهب الشيعي خاصة وأن الاقليم الجغرافي لهذه الأمم تطوقه مجموعة من التهديدات من طرف الاقليات الوطنية غير الشيعية ذات الميول

¹ تاج الدين جعفر الطائي، المرجع السابق، ص 137.

² زكريا محمد النداف، مسائل الاعتقاد عند الشيعة الاثني عشرية، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1، 2011، ص 223.

³ نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية-الايرانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001، ص55.

الانفصالي كالكرد والتركمان والعرب¹، وهذا الامر لا يتطلب قدرا من القوة لدعم خطابها العالمي، بل يتطلب ايضا القدرة على تحويل ايران لقدراتها وامكانياتها لتكون قوة اقليمية تستطيع الدفاع عن المجتمعات الاسلامية في كل مكان²، من هنا اتخذ الفكر الشيعي من الجهاد والمقاومة والردع أحد أهم المفاهيم الرئيسية في العقيدة الأمنية الإيرانية استنادا لما اورده التراث والفكر الاسلامي الامني.

✓ **فكرة القيادة الاسلامية العالمية:** إن افكار الخميني وغيرها من الافكار الشيعية أسست لمفهوم العداء مع كل ما يشكل تيارا غريب عن الاسلام ومعاد له ليتسخ هذا الاعتقاد في الفكر الامني الايراني، لذا يعتبر التواجد الشيعي موزعا عبر الجغرافيا الاقليمية أحد أهم الاهداف الامنية لتحقيق القيادة والزعامة الاسلامية الاقليمية التي تعتبر المدخل الرئيسي المؤسس لمستقبل الحكومة الاسلامية العالمية.

جاءت وفق لذلك تصريحات القادة الايرانية في كل مرحلة معبرة عن هذا الدور في العديد من المرات، ويمكن ابراز ذلك في تصريح حسين موسوي الذي يؤكد فيه:

"إن ايران دولة قوية في المنطقة، وهي صاحبة القول الفصل في المنطقة، وهي صاحبة القول الفصل في العالم الاسلامي في الوقت الحاضر، وهي قوة ثقافية وسياسية عظمى... مثل هذه الدولة لا يمكن أن يتم تجاهلها". كما أكد يحي رحيم صفوي قائد الحرس الثوري سابقا والمستشار العسكري لخامنئي على أن دور الزعامة الاقليمية سيمتد في نهاية المطاف إلى المسرح العالمي كله بضم ايران الى العالم المتعدد الاقطاب بجانب الاتحاد الاوربي والهند والصين وروسيا، وكان عزله للولايات المتحدة عن هذا العالم ناتج عن العداء الذي تكنه ايران لها، لذا فإنها ترى بشرعيتها كممثل اقليمي يضمن اقامة الترتيبات الأمنية في المنطقة للحفاظ على التوازن والاستقرار الاقليمي دون تدخل اجنبي³.

لذا كان من أهم الخطوات التي أقدمت عليها ايران بعد غزو العراق عام 2003 هو محاولة التصالح مع الانظمة العربية المجاورة كمحاولة منها لتسويق مفهوم الاخاء والترابط الاسلامي لمواجهة اي تدخل اجنبي في المنطقة، وأخذت هذه العلاقات عدة ابعاد اقتصادية وثقافية وسياسية وعسكرية.

من الواضح جدا من خلال التوجهات الايرانية اتجاه دول المنطقة أن هناك شعور ايراني سائد بانعدام الأمن وشكوك في الدول المجاورة ناتج عن ادراكها للاختلاف الواضح حول المذهب الاسلامي الذي تتبناه ايران من

¹ تاج الدين جعفر الطائي، المرجع السابق، ص ص (140-141)

² جينفر كنير واندرو تيريل، المرجع السابق، ص 19.

³ نفس المرجع، ص 12.

جهة جيرانها، ووجود علاقات عسكرية تجمع هذه الدول بأهم الفواعل المهددة لأمن إيران والمتمثل في القواعد العسكرية الأمريكية الموزعة عبر شبكة علاقاتها مع دول الخليج وإسرائيل يجعلها أكثر سعياً للتأثير بأفكارها وترويجها إقليمياً تمهيداً لتحقيق الغاية الأساسية وهي بناء الدولة الإسلامية الكبرى.

✓ الاحساس بالعزلة والضعف الاستراتيجي: ان هذه الرؤية الإيرانية كانت نتاج لسببين رئيسيين هما:

1- **خيبات الحروب:** ان الاحساس بعدم وجود استراتيجية واضحة بعد التجربة التي عرفتتها إيران خلال الحرب مع العراق التي دامت ثمانية سنوات عزز من ضرورة الاستناد إلى رؤية أمنية تخرج إيران من عزلتها الاستراتيجية، خاصة وأنها تعتبر الدولة الفارسية الوحيدة في المنطقة ومحاطة بيئة جوارية يلعب فيها السلاح النووي والتقليدي دوراً مهماً في حماية الأمن القومي، هذا إلى جانب قلة الروابط والتحالفات الإقليمية التي تمنحها جزءاً من الأمن غير دائم، بالإضافة إلى الوجود الأجنبي المجاور في المنطقة والذي يجعلها عرضة لأي تهديد¹.

عززت هذه المعطيات شعور إيران بالعزلة والضعف الإقليمي، لذا جعلت من الردع والجاهزية والاعتماد على الذات أسساً لأهدافها الأمنية طويلة المدى، وهذا ما يعبر على أن الاستراتيجية الإيرانية دفاعية بدرجة كبيرة تهدف لحماية الاستقلال الوطني والمصالح الإقليمية والنظام الديني، وقد ساهمت الحرب العراقية الإيرانية في إعادة صياغة العقيدة الحربية والابتعاد عن مبدأ الهجوم والحروب التقليدية بالاعتماد على الحروب غير النظامية²، والتهديد بالأسلحة النووية لردع أعدائها من خلال محاولة تطوير قدراتها النووية عبر البرنامج النووي.

2- **نظرية المؤامرة:** هناك اعتقاد سائد رسخه الفكر الخميني في نفسية القائد الإيراني بأن هناك مؤامرة

تحاك ضد الشعب الإيراني كونه شعب مختلف عن جواره الجغرافي من الجانب العقائدي، كما أن هناك ترويح سائد بين شعوب المنطقة يرفض المنطق الإيراني كونه منطق توسعي ونفوذوي وهذا ما كان واضحاً في المساندة الإقليمية والدولية للعراق أثناء حربها مع إيران، وهو ما كرس منطق الرفض الإقليمي لإيران.

تعتبر نظرية المؤامرة حسب العديد من الدراسات الغربية والإسرائيلية من النظريات المتفشية في المجتمع الإيراني من خلال مجموعة الأمثال والحكم التي تؤثر في الشخصية القومية الإيرانية، لذا يميل الفكر السياسي الإيراني إلى تعريف أي أحداث داخلية تمس البنية السياسية الإيرانية على أنها مؤامرات محاكة من طرف أطراف

¹ نفس المرجع، ص15.

² جينفر كنير واندرو تيريل، المرجع السابق، ص16.

أجنبية هدفها زعزعة الامن القومي، ومن أكثر المنظمات التي تشير إليها إيران وتؤكد على أنها تعمل من اجل تحقيق هذا الهدف هي المنظمات الماسونية والصهيونية والبهائية والمخابرات الامريكية¹.

يعزو علماء النفس الاجتماعي هذه الصفة في المجتمع الإيراني إلى مزيج من العناصر السياسية والاجتماعية والنفسية التي تلعب مجموعة من العوامل التاريخية في بلورتها، والمتمثلة في تاريخ التدخل الاستعماري في إيران الحديثة، والاعتقاد الزرادشتي الجاهلي في فعالية القوى الشيطانية في العالم والاعتقاد الشيعي في الحتمية الإلهية في الشؤون الإنسانية².

لذا فان من بين الحقائق التاريخية التي تؤكد على تأكيد صحة نظرية المؤامرة حسب الايرانيين تتمثل في³:

✓ التدخل البريطاني في السياسة الايرانية طوال القرن العشرين، واستمرارية هذا التدخل من خلال بعض الجماعات الشيعية المتشعبة بالثقافة البريطانية وتعمل في المجال التحريضي معها.

✓ النفوذ الامريكي عبر وكالة المخابرات الامريكية التي كانت تعمل مع الشاه منذ منتصف القرن العشرين تساهم في افتعال المؤامرات لحد اليوم.

✓ العلاقات التاريخية الإسرائيلية مع نظام الشاه والولايات المتحدة لاتزال تأثيراتها موجودة من خلال القادة الموالين لها.

من خلال كل هذه العوامل التعريفية للعقيدة الأمنية الايرانية يتأكد لنا عبرها أهمية المتغير الامني في الفكر الاستراتيجي الايراني بحكم انه يشكل أهم اولوية لإدارة العلاقات الاقليمية والدولية ويتجلى هذا بوضوح في اهتمامها برفع مستوى القدرات العسكرية وتوظيف فكرة السيادة بعيدا عن الترابطات التي تتعارض مع مصالحها القومية، لذا يلعب التسلح دورا كبيرا في تشكيل العقيدة الامنية لها كونه سيعزز من قدراتها في ان تكون قوة اقليمية في المستقبل، والوجود العسكري المكثف في الخليج وغيرها من المناطق وزيادة عمليات الانفاق العسكري للدول المجاورة لإيران دليل على حجم القوة الذي يمكن ان تشكله إيران في محيطها⁴.

¹ Shmuel Bar, "Iranian Defense Doctrine and Decision Making", Paper presented at the Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, 2004, p8.

² Ibid, p9.

³ Ibid, p(9-10).

⁴ محمد أحمد المقداد، "تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الايرانية على توجهات ايران الاقليمية: العلاقات الايرانية-العربية حالة دراسة"، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 40، العدد 2، 2013، ص 458.

مع هذا الزخم العسكري الذي تريد إيران عبره تعزيز جاهزيتها القتالية من خلال زيادة الانفاق في المجال العسكري التقليدي، والبحث عن وسائل مشروعة لصياغة المشروع النووي إلا ان تاريخها العسكري والسياسي والدبلوماسي يؤكد على النهج البراغماتي الذي يوازن بين مصالحها وعقائدها رغم اعتقادها بأنها محاطة بيئة اقليمية غير آمنة ومهددة لأمنها الاقليمي والقومي معا.

المطلب الثالث: تحولات العقيدة العسكرية الإيرانية من الهجوم إلى الدفاع

تعتبر العقيدة العسكرية العقيدة من المصطلحات المعقدة خاصة وأنها ترتبط بمؤسسات وهيكل معينة وإزالة اللبس والغموض لابد من تحديد مفهوم العقيدة الذي يعرف على أنها: "مجموعة القيم والمبادئ لدى الفرد أو المجتمع أو الدولة"¹، أما العقيدة العسكرية فهي: "مجموعة من القيم والمبادئ الفكرية التي تهدف إلى إرساء نظريات العلم العسكري وعلوم فن الحرب لتحديد بناء واستخدامات القوات المسلحة في زمن السلم والحرب بما يحقق الأهداف والمصالح الوطنية"². يحمل مفهوم العقيدة العسكرية القيم والاساليب التي تنتهجها الدولة من أجل حماية مصالحها القومية ومواجهة التهديدات مستندة في ذلك على مبدأ الهجوم والدفاع في تحقيق تلك العقيدة.

بالنسبة لإيران فان الكثير من التصريحات المتعلقة بالعقيدة العسكرية الإيرانية جاءت توضح بانها عقيدة دفاعية تعتمد على الردع الفعال للحفاظ على الامن الداخلي الإيراني والأمن الاقليمي باعتباره جزء من الكل، ويرتبط مفهوم استراتيجية الدفاع بشكل عام لدى أي دولة بتطوير واستخدام كافة القدرات والامكانيات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والبشرية لتحقيق أهداف الدولة الامنية³.

بالنسبة لعقيدة الدفاع بالردع التي تنتهجها إيران تعتمد بدرجة كبرى على رفع خطورة تكاليف المواجهة العسكرية إلى أعلى الدرجات مما يجعل العدو يعيد قراءة حساباته قبل الاقدام على مثل هذه الافعال، وصممت هذه العقيدة لتجنب المواجهة مع عدو له من القدرات المتفوقة والتكنولوجيا المتطورة ما يجعله غير متوازن معها وتتبنى عبر هذه العقيدة تكتيكات الحروب غير المتماثلة، وزيادة فعالية الدفاع السلبي اعتمادا على العمق

¹ خليل حسين وحسين عبير، المرجع السابق، ص 235.

² نزار اسماعيل الحياي وعمار حميد ياسين، المرجع السابق، ص 6.

³ خليل حسين وحسين عبير، المرجع السابق، ص 130.

الاستراتيجي والقوى البشرية والحرب النفسية واستغلال كل الامكانية المحلية التي تمكنها من جوارها الجغرافي الذي يشكل تهديداً لأمنها القومي¹.

من خلال متابعة السلوكات الإيرانية الخارجية في فترة ما بعد الخميني يتوضح التحول الظاهر على مستوى العقيدة العسكرية الإيرانية وميلها إلى الدفاع أكثر، وما يوضح ذلك واقعياً هو تجنبها التورط في صراعات مباشرة مع أعدائها في صراعات عديدة، فأتثناء الانتفاضة الشيعية في العراق عام 1991 والاستيلاء على مدينة "مزار الشريف" من قبل حركة طالبان الأفغانية عام 1998 (والتي أدت إلى مقتل ثمانية دبلوماسيين إيرانيين وصحفي وذبح آلاف الهزارة الشيعة)، وحرب عام 2006 بين إسرائيل و"حزب الله" في لبنان وقمع عام 2011 ضد المحتجين الذين كانت أغلبيتهم من الشيعة في البحرين، تركت إيران المجتمعات الشيعية المحاصرة تواجه مصيرها بنفسها بدلاً من الدخول في مغامرات خارجية مكلفة وتنطوي على مخاطر²، خاصة وأن إيران كانت في مرحلة بناء بعد كل التحولات التي عرفتتها منذ حربها مع العراق إلى جانب تعقد البيئة الإقليمية والذي يجعلها تذكر مخاطر وتكاليف دخولها في مثل هذه الصراعات.

سلسلة الضغوط التي تعرضت لها إيران طيلة سنوات الثورة الإسلامية وما بعد وفاة الخميني توضح الأسباب التي دفعت إيران إلى مراجعة العقيدة الهجومية وتحويلها إلى عقيدة دفاعية، ومن بين أهم الأسباب التي دفعت إلى هذا التحول نذكر:

1- الحرب العراقية الإيرانية وسلسلة الاختلالات التي تسببت في طفرة العجز التي عرفتتها إيران في مواجهة التهديدات الخارجية، فمن وجهة النظر الإيرانية في الحرب التي دامت ثماني سنوات من (1980-1988) كان مدعوماً من كل دول العالم، وقد غرس هذا الاعتقاد في الغرائز الأمنية الإيرانية افتراض أنها تقف على الجانب الضعيف³.

¹ Mohammed Nuruzzaman, "What Comes Next for Iran's Defense Doctrine?", viewed in the site: <http://nationalinterest.org/feature/what-comes-next-irans-defense-doctrine-18360>

² Michael Eisenstadt, **The Strategic Culture of the Islamic Republic of Iran: Operational and Policy Implications**, Marine Corps University (MES), Monograph Series N:1, 2011, p2.

³ Ron Tira and Yoel Guzansky, "Is Iran in Strategic Equilibrium?", **Strategic Assessment**, Volu: 18, No. 4, January 2016, p7.

- 2- ادراك الذات الإيرانية ومركزية الشرق الأوسط في الاستراتيجية الأمنية الإيرانية¹.
- 3- محاولة الاهتمام بتطوير القدرات العسكرية الدفاعية والهجومية من أجل تقليل العجز الذي تعاني منه منذ نهاية الحرب مع العراق.
- 4- انعاش الاقتصاد الإيراني عبر الانفتاح على الجوار الجغرافي ومحاولة إيجاد سبل لتطوير علاقات أحسن مع دوله، وهو الخط الذي تبناه خاتمي أثناء فترة حكمه وفتح الباب أمام نشر ثقافة حوار الحضارات.
- 5- الاحتلال الأمريكي للعراق وحربه على الإرهاب العالمي والدول الداعمة له²، فإدراج إيران ضمن محور الشر والتصريحات الشديدة من طرف الرئيس الأمريكي جورج بوش سابقاً عام 2001 التي تبعثها تدخلات عسكرية في الشرق الأوسط تفسره الواقعية الدفاعية حسب والتز على أنه دافع قوي يعطي إيران سبباً لتطوير قدراته الدفاعية ومنظومتها التسليحية بشتى الأنواع من الاسلحة سواء تقليدية أو غير تقليدية، وهذا لتحقيق الاهداف الاستراتيجية الرئيسية المتمثلة في :
- الامن القومي والسيادة
 - القدرة على نشر القومية الإيرانية باعتبار النظام الإيراني نموذجاً فريداً للديمقراطية.
 - تصدير الفكر الشيعي عبر تمويل الجماعات الشيعية مادياً وعسكرياً.
- في اطار البحث في طبيعة الاستراتيجية الدفاعية الإيرانية يشير الباحث محمد نور الزمان إلى أن هذه العقيدة مرت بثلاث مراحل ساهمت في تكوينها وبعثها بهذا الشكل وهي:
- 1/ المرحلة الاولى(منذ انتهاء حرب الخليج الاولى حتى 2001)³، خلال هذه المرحلة تم خيار تطوير القدرات المحلية في المجال البري مع تعزيز القدرة على تحميل العدو أعباء الحرب وزرع الخوف لديه من التكاليف ومخاطر المواجهة مما يؤدي إلى ثنيه عن الهجوم بالأساس.
- 2/ المرحلة الثانية (ما بعد 11 سبتمبر إلى 2001)، في هذه المرحلة عملت إيران على تطوير مفهوم العقيدة الدفاعية بتوسيع المنظومة التسليحية بشكل أكبر من خلال استخدام الصواريخ وقرار التوجه لبناء المنظومة النووية، والتفكير في خيارات الحرب غير التقليدية، والفشل العراقي في مواجهة الهجوم الأمريكي جعل إيران تفكر في ضرورة ادخال أساليب جديدة قوامها الدفاع المبني على ردع العدوان وهي عبارة عن استراتيجية ردع مركبة من

¹ Mohammed Nuruzzaman, op cit.

² Ibid.

³ ibid.

سلسلة مقومات تقليدية، وأخرى غير تقليدية مشكوك في وجودها "الردع النووي بالشك"، ومقومات ناعمة قوامها التأثير النفسي على الخصوم لمواجهةهم لتحقيق مفهوم "الحرب اللامتاثلة". وقد قامت القوات المسلحة عام 2005 بإعادة تصميم العقيدة الدفاعية بالكامل تحت مسمى "دفاع الفسيفساء" في حال تعرضت لهجوم ناتج عن تواجد القوات الأمريكية في العراق وأفغانستان، وتعتمد هذه الاستراتيجية الجديدة على خطة تحريك شاملة تنتهج مبدأ القتال بر وبحر وجو واستراتيجيات الحرب اللامتاثلة لجذب العدو إلى العمق الإيراني ومن ثم توجيه الضربات له من كل الاتجاهات.

3/ المرحلة الثالثة (ما بعد الربيع العربي 2011)، جلبت الازمات الداخلية في الدول العربية في اطار ما عرف بالربيع العربي الكثير من المشاكل التي دفعت بالمنظومة الدفاعية الإيرانية لمواجهة هذه التحديات على أرض الواقع، حيث تخوض إيران اليوم على الاراضي العراقية والسورية حروبا مع تنظيمات غير شرعية مدعومة حسب الرؤية الإيرانية من طرف الخصوم الإيرانيين الاقليميين والدوليين، ويفسر تحول العقيدة الدفاعية بالانخراط في حروب جوارية خوفا من تبعاتها على الأمن القومي الإيراني بأنه رسالة تهديدية لخصوم إيران على مصداقية وجاهزية وسائل تنفيذ الاستراتيجية الدفاعية والتي تعكس ما يسمى باستراتيجية "فسيفساء الدفاع" التي تعتمد على القوات المحلية والركائز والقواعد الإقليمية عبر شبكة تحالفاتها الإقليمية والدولية، حيث تمنحها هذه الاستراتيجية القدرة على الرد الانتقامي والاستجابة لأي هجوم عسكري محتمل مستقبلا.

توضح لنا معطيات هذه المرحلة أن تخطيط الدفاع الإيراني محكوم بثلاث عوامل رئيسة تتماشى والأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية الإيرانية وهي كالآتي¹:

- المكانة والنفوذ لتحويل إيران إلى قوة إقليمية في الشرق الأوسط، حيث يؤمن صناع القرار الإيرانيين أن إيران حاملة لرسالة عالمية للدفاع عن الاسلام.

- الردع والدفاع، تعتبر الخطوات الإيرانية نحو تطوير المنظومة التسلحية واختبارات الصواريخ والابقاء على البرنامج النووي الإيراني أحد أهم العوامل التي تؤكد على محاولتها لتحقيق استراتيجية الردع التي تركز على مبدأ الدفاع وليس الهجوم تحسبا لما يمكن أن ينتج على أي سلوك غير عقلاني اتجاه محيطها.

- الاعتماد على الصناعات المحلية والابتعاد عن التمويل الخارجي الذي يجبرها على الالتزام بالمبادئ الدولية التي ترى فيها إيران نوعا من الابتزاز الذي لا يخدم مصالحها، إلا أن اعتمادها على تحقيق هذا الهدف أمر غير

¹ Michael Eisenstadt, op cit, p3.

منطقي والدليل على ذلك هو تآكل اقتصادها خلال سنوات العقوبات التي فرضت عليها من جراء متابعتها لتطوير القدرات النووية السلمية.

إن ربط إيران لاستراتيجية الدفاع بالردع يستدعي الوقوف على مفهوم الاستراتيجيتين، فالدفاع يعني: "الاستعداد لصد هجوم محتمل للعدو ويشمل ذلك اتخاذ احتياطات كفيلة بإحباط هجمات الخصم في شتى الجبهات بما فيها الاقتصادية والمعنوية، وقد يشمل الدفاع القيام بعمليات هجومية باعتبار أن الهجوم أفضل وسائل الدفاع"¹، أما الردع فهو ثني العدو عن التفكير في الهجوم.

في ظل الميزات التي يطرحها مفهوم الدفاع كاستراتيجية لا يتم فيها اللجوء إلى المواجهة المباشرة وإنما هي توفير المتطلبات الضرورية الاحترازية لمواجهة أي عدوان يشارك إذا الردع مع الدفاع في الاستعداد وفي الأهداف التي يرمى تحقيقها منهما إلا أنهما يختلفان في كون أن الردع لا يعتمد مبدأ الهجوم لأنه المبدأ الذي ينهي فعالية الردع لذلك يمكن تفسير التوجه الإيراني نحو ربط الاستراتيجية الدفاعية بالردع لتوجيه رسالة واضحة لخصومها بأن الاستراتيجية الدفاعية التي تتبناها الدولة تربط بالردع وهذا الأخير يشير إلى عم رغبة إيران في ابداء أي مبادرات هجومية ضد أي من خصومها وهو ما يتوافق وكل التصريحات المبررة لتطوير إيران لقدراتها الدفاعية.

¹ جمال عبد الملك ابن خلدون، المرجع السابق، ص109.

المبحث الثاني: مقومات القوة الصلبة الإيرانية

إن محاولة التطرق لمفهوم القوة الصلبة الإيرانية يساهم في فهم مكانة الردع في الفكر الاستراتيجي الإيراني كون أن مفهوم الردع يتطلب توفر عنصر القوة الذي تعرفه جملة تلك المقومات التي تمتلكها الدولة سواء كانت مادية او معنوية، لذا فمن المتطلبات التي تساهم في بناء الردع الإيراني هو ذلك المزيج المكون من مقومات القوة الصلبة والقوة الناعمة وكيفية تفعيلها لتحقيق فعالية الردع.

مفهوم القوة كغيره من المفاهيم لا يتوحد فيه التعريف، نظرا للتيارات والمداخل النظرية الكثيرة والمتنوعة التي ساهمت في بلورته على مستوى العلاقات الدولية نذكر منها:

✓ **المدرسة الواقعية:** ساهمت النظرية الواقعية في بلورة مفهوم القوة من خلال افكار مورغانثو واورجانسكي، حيث يرى مورغانثو أن القوة هي مفهوم متأصل في الطبيعة البشرية يمارسه الفرد خلال حياته اليومية، لذا فسلوكيات الدول تحركها حوافز من اجل الحصول على القوة والتسابق لزيادتها باستعمال كل الادوات المتنوعة.

لذا حاول مورغانثو تحليل سلوكيات الدول وتوصل إلى أنها تتبع ثلاث أنواع من السياسات هي¹:

✓ المحافظة على الوضع القائم وتتطلب هذه السياسية المحافظة على القوة.

✓ سياسة التوسع والتي تتطلب زيادة القوة.

✓ سياسة النفوذ والتي تتطلب إظهار القوة.

تجمع سمة التعميم في ظاهرة القوة عند أغلب الواقعيين فيما تتجاهل أغلب افتراضات الواقعية أهمية العوامل التي تؤثر أو تحدد الأهداف السياسية للدول.

✓ **المدرسة السلوكية:** انطلقت السلوكية في تفسيرها للقوة من كون ان هذا المفهوم لا يمثل شيئا يمكن قياسه انما هو صفة العلاقة بين طرفين او أكثر، وقدم سينفر مفهوم القوة من خلال دراسة القدرة بالتأثير بمعنى كيفية جعل القوة عامل مهم في التأثير على سلوكيات الدول، ومن هنا كان الطرح الجديد الذي يفسر علاقات

¹ ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العرب، ط1، 1985، ص (116-118).

التفاعل حسب السلوكية تتمثل في علاقات القوة، وعلاقة السلطة وعلاقة التأثير واستعمال القوة، والتلاعب وعلاقة الابقاء على الوضع القائم وعلاقة السير¹.

لم تحمل التعاريف المختلفة لهذه المدارس وغيرها حول القوة كل الخصائص المتعلقة بقوة التأثير ودرجته الاستيعاب، لذا أشار جوزيف ناي إلى الحاجة لمعرفة تفضيلات الآخرين وكذلك سلوكهم إذا لم تمارس عليهم القوة، وهذا من الصعب التوصل إليه لذا انحصر التعريف التقليدي للقوة في امتلاك المصادر المتمثلة في السكان والارض، الموارد الطبيعية، حجم الاقتصاد، القوات العسكرية، الاستقرار السياسي، فيما طرح اشكال اخر يتعلق بتعريف المصادر التي يتوقف عليها الاستخدام الفعلي للقوة².

من هنا حاول ناي الإشارة الى تحويل القوة (conversion power) والتي تعني قدرة الفواعل على تحويل الموارد والقدرة الى قوة فعلية³. لذا فان التعريف التقليدي للقوة يتمثل في كل الموارد الصلبة التي تملكها الدولة والتي تجعل منها خصما قويا اذا ما احسن استعمالها وتحويلها الى مصدر تهديد للطرف الخصم، وستعتمد الدراسة على المفهوم الصلب والناعم للقوة الإيرانية كمحاولة لقراءة مقوماتها ومدى قدرتها على تحقيق الردع عبر هذه المقومات.

فيما يتعلق بمفهوم القوة الصلبة: يتركز مفهوم القوة حسب جوزيف ناي على مقدرات الدولة العسكرية والجغرافية والديمقراطية والاقتصادية، وكيفية جعلها مغريات وتهديد في نفس الوقت، وقد تطور هذا المفهوم خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين من خلال الحربين العالميتين ثم الحرب الباردة⁴ وكان للعامل العسكري دورا كبيرا في ابراز القوة لدى كل طرف من خلال المقدرات التسليحية، ونسب الانفاق العسكري التي جعلت التنافس حاد بين الاطراف.

في نفس السياق استند وليد عبد الحى في دراسة له بعنوان: "بنية القوة الإيرانية وفاقها" الى بعض الدراسات النظرية التي تحاول قياس قوة الدولة انطلاقا من متغيرات مختلفة ونذكر منها⁵:

¹ ناصف يوسف حتى، المرجع السابق، صص (120-122).

² Joseph S. Nye, Jr., "The Changing Nature of World Power", Political Science Quarterly, Vol: 105, No: 2 Summer 1990, pp.(178-177)

³ Ibid, 179.

⁴ معنى سليمان، القوة الذكية: المفهوم والابعاد دراسة تأصيلية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016، ص8.

⁵ وليد عبد الحى، "بنية القوة الإيرانية وآفاقها"، مركز الجزيرة للدراسات، اطلع عليه 3 جوان 2013، متاح عبر موقع:

<http://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/201343112429798680.html>

✓ دراسة كليفورد جيرمان Clifford German لعام 1960 والتي يقيس من خلالها قوة الدولة انطلاقاً من المعادلة التالية: قوة الدولة = القدرات المسلحة (المساحة + السكان + حجم القاعدة الصناعية + حجم القوة العسكرية).

✓ دراسة ويلهلم فوكس Wilhelm Fucks يتم قياس قوة الدولة انطلاقاً من المعادلة التالية: القوة = إنتاج الطاقة (بالكيلو واط) + إنتاج الصلب (بالطن) x (الجذر التكعيبي لعدد السكان).

✓ دراسة ديفيد سنجر J. David Singer جاءت وفقاً للمعادلة التالية: القوة = نسبة سكان الدولة من العالم + نسبة الحضر إلى سكان الدولة + نسبة إنتاج الدولة من الصلب والحديد إلى العالم + نسبة استهلاك الطاقة في الدولة إلى العالم + نسبة الإنفاق العسكري إلى العالم + نسبة العسكريين إلى عدد السكان ÷ 6.

✓ دراسة بول كينيدي ربطت قوة الدولة من خلال متغيران أساسيان هما: الاقتصاد والقوة العسكرية ما مكّنه منذ ربع قرن من التنبؤ لتراجع القوة الأمريكية.

إلا أن وليد عبد الحي أكد على الجدل التي ترافق مع مثل هذه النماذج، هذا إضافة للتحويلات التي لم تعطي للعامل المادي وزناً كبيراً لقياس القوة عندما أصبحت العوامل الناعمة تساهم كثيراً في قياس قوة الدولة، وقد عبر عنها وفقاً للعناصر التالية:

✓ حجم القوة يقاس مادياً ومعنوياً.

✓ حسن توظيف القوة لتحقيق أثناء الفوز والخسارة.

✓ نتائج المحققة من استعمالات القوة مكاسب أو خسائر أقل.

لذا سيتم التركيز في هذا المبحث على مقومات القوة الصلبة الملموسة والمرئية انطلاقاً من المتغيرات الجغرافية والعسكرية والاقتصادية ودورها في تعزيز استراتيجية الردع الإيراني.

المطلب الأول: المقومات الجغرافية الإيرانية

تمثل مدرسة الجغرافيا السياسية واحدة من المدارس التي تولي اهتماماً كبيراً لدور الجغرافيا في تحليل مكونات قوة الدولة، لذا توضح مقارنة تحليل القوى التي تندرج ضمن هذه المدرسة أهمية الجغرافيا كأحد مصادر القوة في العلاقات الدولية، وتقسّم مكونات قوة الدولة وفق هذه المقاربة إلى خمس مكونات هي القوة الجغرافية والاقتصادية

والسياسية والاجتماعية والعسكرية، فيما تتمثل مكونات القوة الجغرافية في: البيئة الطبيعية، المواد الخام، السكان والموقع الجغرافي¹.

1- **الموقع الجغرافي:** يلعب الموقع الجغرافي لأي دولة دوراً هاماً في إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه إقليمياً ودولياً، وتقع إيران في شرق العالم العربي، وتعتبر ملتقى أو ممر لتنقل البضائع بين شرق آسيا وغربها وبين شمال المشرق العربي والحوار الجغرافي ومركز دول آسيا الوسطى وما وراء القوقاز وتزيد مساحتها عن مليون ونصف المليون كيلومتر مربع (1,648,000 كلم²)²، وبذلك فهي تطل على: الخليج العربي والبحر العربي والمحيط الهندي وبحر قزوين³.

فيما يتعلق بالمزايا التي يظهر فيها الارتباط الجغرافي الإيراني ببعض المواقع الهامة تشير عدة دراسات أن تركيز إيران قياساً بمصالحها الحيوية يكمن في شرقها أكثر من غربها فقد شكّل طريق الحرير منذ 200 ق.م إلى 1500م أهم طريق تجاري يربط الصين والهند وبلاد الرافدين، أما فيما يتعلق بغربها فقد غزت الجيوش العراقية قادمة من جهة إيران سبع مرات، وتستدل الدراسة على ذلك ببعض المؤشرات في الفترة المعاصرة منها⁴:

✓ حضور إيران كمراقب في منظمة تعاون شنغهاي.

✓ إكمال خط أنابيب نفط عبر كازاخستان إلى الحدود الصينية كانت بداية العمل فيه سنة 2006؛ ما سيجعل الصين طرفاً فاعلاً في المنطقة.

✓ المكاسب التي تجنيها مع الشرق أكثر من الغرب.

✓ التوجه الإيراني للغرب سيجعلها تجني خسائر أكثر من جراء الصراع السني الشيعي من جهة، وصراعها مع إسرائيل من جهة أخرى.

أما بالنسبة للدول التي ترتبط معها جغرافياً فهي: العراق، أفغانستان، تركيا وباكستان وتبين الخريطة الموجودة أمامنا أهمية الموقع الجغرافي الإيراني كونه يجمع ما بين أهم المواقع البحرية والبرية التي تتوسطهم إيران لتشكّل بذلك رابطاً مهماً ومتحكماً في هذه الجغرافية، وهذا يشكل أحد أهم مواطن القوة التي تدركه إيران خاصة على مستوى علاقاتها الجغرافية والاستعراضات العسكرية في البحر ما هي إلا دليل قاطع على محاولة إيران إيصال

¹ جهاد عودة، مقدمة في الدراسات الاستراتيجية الشرق أوسطية، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2013، ص 66.

² تاج الدين جعفر الطائي، المرجع السابق، ص 133.

³ جودت حسنين جودت، جغرافية أوراسيا الإقليمية، الاسكندرية: منشأة المعارف، ط3، 2000، ص 656.

⁴ وليد عبد الحي، المرجع السابق.

الرسالة لجذب انتباه الاطراف المجاورة حول المكانة الاستراتيجية لها، وحسب ما اكده ناي في هذا الشق فسيشكل تأثير وانجذاب الأطراف الاخرى للقوة الجغرافية عاملا مهما لتعزيز قوة ايران.

الخريطة رقم 1: الموقع الجغرافي لإيران



المصدر: إيران الجغرافية، الموسوعة العربية، متوفر على الرابط: <https://www.arab-ency.com/ar/>

يؤكد أصحاب مدرسة الجغرافيا السياسية على علاقة الموقع الجغرافي والتضاريس والمساحة في سياسات الدول وخططها الحربية، وفي نتائج الحرب مما يجعل هذه العوامل إما أن تكون عوامل قوة أو عوامل ضعف، وهذا يرجع إلى قدرة الدولة في تكييف مواردها العسكرية مع جغرافيتها وحسن استعمال هذه العوامل الجغرافية كمصادر تهديد للعدو¹، فإذا افترضنا قيام حرب بين ايران ودول الخليج مثلا فإن حسن قراءة جغرافية إيران هو الذي سيمكنها من التغلب على الخصم بردعه أو إجباره على عدم الدخول في مواجهة فعلية واستطاعت فعلا ايران تقدير ذلك الموقف منذ 2003 بعد الغزو على العراق وانعكاساته على المنطقة، وفي صراعها مع دول الخليج فيما يتعلق بالجزر.

¹ جهاد عودة، المرجع السابق، ص 83.

كما أن عرض الممر المائي في مضيق هرمز* لا يتجاوز ستة أميال بحرية، وعليه يمكن لإيران أن تعلقه بمجرد اغراق بعض السفن في الممر المائي لبضع دقائق مما يؤدي إلى اعاقا الملاحة البحرية وهذا يعتبر بمثابة حرب نفسية تثيرها إيران في حال ما تم تهديدها، ويشكل عامل مساومة في كل صراعاتها وقد صرحت إيران في العديد من المرات على اثر العقوبات التي تعرضت لها بعد 2003 من غلق المضيق في حال ما استهدف أمنها¹، وبتوسط سواحل قزوين بين أوروبا والشرق الاوسط وآسيا الوسطى والقوقاز يمنحها مزايا عديدة، وحسن توظيف إيران لهذه المقومات الاستراتيجية يساعد في تعزيز مكانة استراتيجية الردع الإيرانية.

2- البيئة الطبيعية: يبلغ مجموع سواحل إيران البحرية حوالي 2524 كلم² بنسبة 32,66% من مجموع الحدود الكاملة البالغ حوالي 5204 كلم²، وتتنوع هذه السواحل على الخليج العربي ب: 1180 كلم²، بنسبة 46.75% من مجموع السواحل البحرية، وخليج عمان وبحر العرب ب 700 كلم² ما يعادل 27,37% من السواحل البحرية، وعلى بحر قزوين ب: 644 كلم² ما يعدل نسبة 25,51% من مجموع السواحل البحرية². ما يميز السواحل البحرية الإيرانية على الخليج العربي أنها تعتبر أهم واطول إطلالة حوالي 3200 كلم مقارنة بالسعودية التي تقدر ب 2500 كلم وعمان 2100 كلم، واليمن 1900 والامارات 1450 كلم م أن الخليج هو المعبر الأساسي للنفط الإيراني الذي يشكل 80% من حجم صادراتها الخارجية، وقد أكد على أكبر ولايتي عندما كان يشغل منصب وزير الخارجية على أهمية الحدود الإيرانية العربية في قوله:

"إن ساحلنا الجنوبي والخليج ومضيق هرمز وعجمان هي حدودنا الاستراتيجية الأكثر أهمية... إن هذه المنطقة حيوية بالنسبة لنا... لا يمكن ان نكون لا مبالين حياله"

من خلال هذا التصريح يتأكد لنا ادراك إيران لهذا المتغير المادي في بناء استراتيجية الردع كون أن المنافذ البحرية والبرية تسمح لإيران بتأمين العديد من الخطوط الجغرافية في حالة تعرضت للتهديد لتداخل الجغرافيا البحرية

* يعتبر مضيق هرمز جزء من الخليج العربي، ويطل على المحيط الهندي عبر بحر العرب وكان عبر التاريخ محط أطماع القوى الكبرى وتستمد إيران قوتها منه بحكم تحكمها في هذا المعبر مع عمان، ويعتبر من أكثر الممرات كثافة من حيث البواخر والناقلات التي تحمل النفط، حيث يشهد مرور حوالي 17,5 مليون برميل يوميا ما يعادل 40% من تجارة النفط العالمية أو ما يقرب من 90% من إجمالي صادرات النفط من الدول المطلة على الخليج، اذ تصدر وتستورد عبره كل من السعودية والامارات والعراق وقطر ومعظم دول الخليج وبالتالي يشكل أهمية استراتيجية في الفكر الأمني الإيراني. للمزيد من المعلومات أنظر: تاج الدين جعفر الطائي، المرجع السابق، ص92.

¹ تاج الدين جعفر الطائي، المرجع السابق، ص95.

² جودت حين جودت، المرجع السابق، ص656.

والبرية في رسم الاستراتيجية، ووقوعها بين حوضين مهمين للطاقة (بحر الخليج، وبحر قزوين) يجعلها قادرة على ممارسة ضغوطها ضد أي طرف خصم لها.

كما يوجد حوالي 18 ميناء وأهمها ميناء بندر عباس ومينا بوشهر، حيث يمر بهما حوالي 90% من الصادرات والواردات الإيرانية، ويوجد حوالي ستة حقول نفط التي يتراوح عمقها البحري تحت مياه الخليج بحوالي 4000 إلى 5000م¹.

3- **المواد الخام:** تمتلك إيران من المواد الخام ما ينعش اقتصادها ويجعله عامل القوة لديها وتتنوع هذه الموارد في²:

✓ **النفط:** يشكل النفط الإيراني أهم مقوم قوة، إذ تحتل المرتبة الرابعة عالمياً في احتياطاته، وتقدر احصائيات عام 2006 على وجود حوالي (136) مليار برميل، ويشكل نحو 10,3% من الاحتياطي العالمي من النفط الخام، ويبلغ العمر الافتراضي للنفط الإيراني 99 عاماً.

كما تشير إحصائيات عام 2006 إلى أن إنتاج إيران بلغ حوالي (3,850 مليون برميل) في اليوم، علماً أنه وصل في عام 1978 حوالي 6 مليون لكن الحرب العراقية الإيرانية وتداعياتها كانت سبب في تراجع انتاجه، ويبلغ استهلاك إيران للنفط حوالي 1,6 مليون برميل يومياً أي ما يعادل 1,4% من الاستهلاك العالمي في نفس السنة.

يشكل النفط مصدر قوة إيرانية وهذا ما يبرز من خلال التصريحات الخاصة ببعض المسؤولين الإيرانيين، حيث صرح **بيجان نامدار** وزير النفط في 26 أوت 2002 خلال مؤتمر صحفي أن 50 مليار برميل من النفط تم العثور عليها في أماكن جديدة خلال الأربع سنوات ونصف الماضية، وأكد خلال 2005 **زنكه** وزير النفط في هذه الفترة أن حقول النفط الجديدة موجودة في جنوب خوزستان وفي محافظة بوشهر المقدرة ب حوالي 5,700 مليون برميل من النفط³.

✓ **الغاز:** تحتل إيران المرتبة الثانية من حيث احتياطي الغاز الطبيعي بعد روسيا، إذ قدر احتياطي الغاز عام 2005 بحوالي 26 ألف مليار م³ أي ما يعادل 15,8% من الاحتياطي العالمي وانتجت إيران خلال نفس

¹ عبد الوهاب عبد الستار القصاب، المحيط الهندي وتأثيره في السياسات الدولية والإقليمية، بغداد: مطبعة بيت الحكمة، 2000، ص 126.

² حمد جاسم محمد الخزرجي، المرجع السابق، ص ص (229-230).

³ Roger Howard, **Iran Oil: The New Middle East Challenge to America**, New York : Library of Congress, 2007, p4.

السنة حوالي 60 مليار متر مكعب من الغاز اي ما يعادل 2,5% من الانتاج العالمي وصدرت ما يقارب 2,6 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي خلال نفس السنة.

✓ **المعادن:** من المواد التي لها اهمية في ايران ايضا والتي بلغ انتاجها حوالي 60 مليون طن سنويا عام 1993، وتساهم هذه المعادن بحوالي 17% من اجمالي الناتج القومي، ومن أهم هذه المعادن: الحديد الذي يقدر احتياطه بحوالي 2,5 مليار طن، وبلغ حجم انتاجه حوالي 10,8 مليون طن عام 2009 بارتفاع 7 بالمئة مقارنة بعام 2008، أما الفحم فتوجد منه كميات موزعة على مستوى الداخل الإيراني في كل من البرز في شمال طهران، وفي حقول جاور شاه ورد، ويبلغ انتاجه حوالي 1000 طن سنويا. وبالنسبة لليورانيوم يقدر احتياطي هذا المعدن بحوالي 5000 طن موجود في منطقة يزد وخراسان، أما الكروم فيوجد في جبال البرز ومنطقة يافك وميتاب وقرب بندر عباس وكرمان¹.

تساهم كل هذه المعادن في انعاش الاقتصاد الإيراني إذا ما تم استغلاله بطريقة جيدة مما يشكل أيضا مقوما قويا تستطيع من خلاله إيران بناء استراتيجيتها.

4- **السكان:** هم اهم عنصر من عناصر القوة المادية للدولة بصفتهم المورد البشري الموجه للحروب من جهة ومن جهة اخرى يعتبر السكان الركيزة الاساسية للاقتصاد باعتبارهم اليد العاملة المنتجة له ، ويحقق التنوع البشري داخل الدولة نوعا من الثروة الهامة لتحقيق العديد من الاهداف القومية

يبلغ عدد سكان إيران حسب تقديرات سنة 2017 حوالي: 80.945.718 نسمة، ويوضح الجدول التالي حجم النمو المتزايد للسكان منذ 1955 إلى غاية عام 2017.

¹ حمد جاسم محمد الخزرجي، المرجع السابق، ص 230.

الجدول رقم 05 : تطور حجم سكان إيران

Population of Iran (2017 and historical)

Year	Population	Yearly % Change	Yearly Change	Migrants (net)	Median Age	Fertility Rate	Density (P/Km ²)	Urban Pop %	Urban Population	Country's Share of World Pop	World Population	Iran Global Rank
2017	80,945,718	1.13 %	902,572	-28,787	30.1	1.72	50	74.8 %	60,552,800	1.08 %	7,515,284,153	17
2016	80,043,146	1.18 %	933,874	-28,787	30.1	1.72	49	74.3 %	59,443,534	1.08 %	7,432,663,275	17
2015	79,109,272	1.27 %	971,180	-60,000	30	1.75	49	73.7 %	58,315,802	1.08 %	7,349,472,099	17
2010	74,253,373	1.15 %	826,252	-109,900	27	1.79	46	70.8 %	52,589,842	1.07 %	6,929,725,043	17
2005	70,122,115	1.27 %	854,411	-14,100	24	1.97	43	67.6 %	47,393,356	1.08 %	6,519,635,850	17
2000	65,850,062	1.77 %	1,106,286	123,100	21	2.63	40	64.1 %	42,210,684	1.07 %	6,126,622,121	17
1995	60,318,632	1.44 %	829,887	-455,200	19	3.95	37	60.4 %	36,423,980	1.05 %	5,735,123,084	16
1990	56,169,196	3.5 %	1,775,681	268,900	17	5.62	35	56.5 %	31,748,896	1.06 %	5,309,667,699	20
1985	47,290,793	4.11 %	1,724,514	393,900	17	6.53	29	53.7 %	25,379,649	0.97 %	4,852,540,569	22
1980	38,668,222	3.39 %	1,187,533	84,000	18	6.28	24	50 %	19,325,507	0.87 %	4,439,632,465	22
1975	32,730,555	2.8 %	843,309	15,500	18	6.24	20	46 %	15,040,458	0.81 %	4,061,399,228	25
1970	28,514,011	2.7 %	711,779	10,400	18	6.68	18	41.3 %	11,789,487	0.77 %	3,682,487,691	25
1965	24,955,116	2.64 %	609,642	-200	21	6.91	12	37.2 %	9,275,865	0.75 %	3,322,495,121	26
1960	21,906,905	2.57 %	522,581	-400	20	6.91	14	33.8 %	7,407,650	0.73 %	3,018,343,828	26
1955	19,293,998	2.42 %	434,947	-200	21	6.91	12	30.6 %	5,903,540	0.7 %	2,758,314,525	26

المصدر : <http://www.worldometers.info/world-population/iran-population>

يعد حجم السكان من العوامل التي تساهم في تعزيز قوة أي دولة، كما شجعت سياسة الزيادة في معدلات النمو السكاني في ارتفاع معدلات النمو من 56.67 مليون نسمة عام 1984 إلى 74.1 مليون نسمة عام 2009، وهذا حسب التقرير الاقتصادي السنوي الصادر عن منظمة المؤتمر الإسلامي عام 2009، ويبين الجدول التالي حجم النمو خلال هذه السنوات مع تقديرات مستقبلية لتطور حجم النمو حسب منظمة المؤتمر الإسلامي¹.

¹ حمد جاسم محمد الخزرجي، المرجع السابق، ص 252.

الجدول رقم 06: حجم ونمو السكان في إيران بين 1990-2025

السنة	1990	2000	2005	2009	2015	2020	2025
حجم السكان (مليون نسمة)	56.67	66.52	69.4	74.1	79.4	80.05	82.2
نسبة النمو المئوية	4.5	2.5	2.4	1.94	1.69	1.46	1.32

المصدر: حمد جاسم محمد الخزرجي، مستقبل النظام السياسي الإيراني في جمهورية إيران الإسلامية، بيروت: مكتبة زين الحقوقية والادبية، 2013، ص 253.

يعتبر المجتمع الإيراني مجتمع فتي، حيث تعد نسبة الذين تقل اعمارهم عن 30 عاما حوالي 65% من إجمالي عدد السكان وهذا ما يمنح الدولة قوة أكبر اذا ما استثمر عنصر الشباب من أجل الانتاج وحماية الدولة، ويصنف السكان الى فئات عمرية هي¹:

1/ فئة السكان أقل من 15 سنة، اذ وصلت نسبتهم في هذه الفئة العمرية عام 2005 حوالي 28.5% من السكان.

2/ فئة السكان من 15 إلى 64 سنة بلغت حوالي 67% خلال 2005.

3/ فئة 65 فما أكثر بلغت عام 2005 حوالي 4.5% من السكان.

إلى جانب حجم السكان يتميز العامل الديمغرافي الإيراني بالتنوع، حيث يشكل الفرس الحقيقيون حوالي 40% فقط، أما البقية فتتوزع بين الأتراك والأذريين والعرب والبلوش والأكراد والأفغان²، وهذا ما يجعلها تتشابه مع دول الجوار الجغرافي ديمغرافيا عبر هذا التنوع، حيث يتواجد الأكراد في المناطق الجبلية (زاغروس)، أما الأقلية التركية يتواجدون في أذربيجان والتركمان، والمغول في خراسان والارمن في أذربيجان، أما اليهود فينحصر في معظم المدن الكبرى فيما يسكن العرب والأهواز على امتداد السواحل، والبلوش يكثرون في المناطق المحاذية لباكستان³.

¹ حمد جاسم محمد الخزرجي، المرجع السابق، ص 255.

² نسيم بلهول، في العمق الصهيوني للقوة الإيرانية: سراب القوة، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، ط1، 2014، ص 17.

³ نفس المرجع، ص 17.

تعزز الجغرافيا من المكانة الجيوسياسية والجيواستراتيجية لإيران، إذ يعتبر العامل الجغرافي بكل ما يحمله من مكونات عاملا مهما في رسم الاستراتيجية الإيرانية الردعية إذا ما توافق ذلك مع إمكانيات إيران في التأثير والجذب عبر هذه المقومات.

المطلب الثاني: المقومات العسكرية الإيرانية

يعتبر العامل العسكري من أهم المقومات الصلبة التي تعتمد عليها إيران كونه يشكل التعريف التقليدي للقوة، ويعتبر أساس أي عقيدة عسكرية استراتيجية، وهذه الأخيرة هي التي تحدد الفعل الاستراتيجي العسكري الهادف لاستخدام هذه القوة أو مجرد الردع بها¹.

تعرف الاستراتيجية العسكرية للدولة على أنها هي القدرة على استخدام الوسائط العسكرية لتحقيق أهداف السياسة²، وهذا هو منطلق المقوم الصلب لأي دولة بحسن تكييف كل الموارد العسكرية لمواجهة التهديدات مهما كان نوعها داخلية وخارجية وقد يكون استعمال هذه الأسلحة مباشر، أو مجرد الردع وهذا ما يتوافق وتطوير القدرات الإيرانية.

تتحدد طبيعة استراتيجية أي دولة من خلال الجاهزية العسكرية، وارتباط الدولة بالسياسة العسكرية وقدرة وامكانيات القوات المسلحة، مع الوضع في الاعتبار جل القدرات القومية الشاملة هذا الى جانب الظروف الاقليمية والدولية ذات الابعاد التأثيرية، وتستخدم القوة العسكرية لتحقيق الاهداف القومية ويتم ذلك بكيفية وطرق استخدامها والمتمثلة في³:

1- القوة العسكرية كأداة هجومية: وهي من الادوات الشائعة لدى أي دولة حيث تثبت هذه الاداة أن

الطبيعة الهجومية أثناء الحروب تحقق الاهداف الحاسمة للدولة.

2- القوة العسكرية كأداة دفاعية: هناك عدة مبررات تدفع الدولة لاتباع هذا النوع نذكر منها:

✓ دفاعا عن نفسها من اي تهديدات تؤثر على مصالحها، ويعد دعمها للجاهزية الدفاعية هو تدعيم

لقدراتها الردعية.

✓ يعتبر التخطيط الدفاعي جزءا هاما لتدعيم للاستراتيجية الهجومية

¹ خليل حسين وحسين عبير، المرجع السابق، ص 102.

² نفس المرجع، ص 103.

³ نفس المرجع، ص 25.

✓ في إطار تحسين القوة الدفاعية قد تتطور هذه القوة إلى حرب دفاعية في إطار الحرب المحدودة وغير المحدودة.

3- القوة أداة الردع: أخذ هذا النوع أهمية كبيرة خاصة بعد ظهور السلاح النووي وتكنولوجيا التسليح كاستراتيجية فعالة لتقليل المواجهات والدخول في الحروب، ويتطلب بناء القوة الردعية توفير الإمكانيات الكافية من القوة لمواجهة التهديد، إضافة إلى مصداقية الاستخدام والمحاورة العقلانية للخصم.

تؤكد إيران باستمرار على أن استراتيجيتها العسكرية دفاعية هدفها حماية الأمن القومي من جل التهديدات لذا تؤكد على أن مقوماتها العسكرية هي موجهة للردع وليست للهجوم¹ وأنها حريصة على أمنها الإقليمي والعالمي كما هي حريصة على أمنها القومي، وقد ورثت إيران قدرات عسكرية تقليدية عام 1979 لكن حربها مع العراق أفقدتها كل هذا الكم الهائل من القدرات حوالي 50 إلى 60% من المعدات العسكرية، وحرصت إيران بعد نجاح الثورة على تطوير هذه القدرات بما يتوافق وبيئتها الداخلية الجديدة ومتطلبات الأمن خاصة مع تزايد التهديدات الإقليمية والدولية، لذا يمكن حصر المقومات العسكرية الإيرانية عبر النقاط التالية:

1/ الجيش النظامي: لم يعطى الاهتمام الكبير للجيش خلال فترة الشاه وخلال البدايات الأولى للجمهورية الإسلامية الإيرانية كون أن معظم قيادته كانوا موالين للشاه وحفاظاً على سلامة النظام السياسي الجديد تم تحجيمه، إلا أن الحرب العراقية الإيرانية وضحت مكانة الجيش في المنظومة الدفاعية الإيرانية، وهذا ما دفع إيران لإعادة بناء الجيش وتجهيزه كقوة عسكرية لها مصداقية الردع².

يمكن تحديد عدد قوات الجيش النظام الإيراني بحوالي 545,000 جندي وضابط مقسم عبر الوحدات التالية³:

- الوحدات البرية حوالي 465.000 جندي وضابط.

- الون حداث البحرية 28.000 بحار.

- الوحدات الجوية 25.000 طيار.

بالنسبة لإحصائيات 2008 تحدد نسب القوات المسلحة والمعدات ب⁴:

¹ تاج الدين جعفر الطائي، المرجع السابق، ص 175.

² حمد جاسم محمد الخزرجي، المرجع السابق، ص 291.

³ هادي زعرور المرجع السابق، ص 106.

⁴ نفس المرجع، ص 108.

أ- عدد الجنود من الوحدات الثلاثة ب 435 الف جندي موزعة على 350 الف مشاة، و18 ألف جندي بحرية، و15 ألف جندي قوات الدفاع الجوي، 52 الف جندي من القوات الجوية.

ب- بالنسبة للدبابات تمتلك ايران دبابتها الخاصة، كما استوردت عددا من الدبابات من روسيا وقامت بتجهيزها وهي¹: M48/M47 Patton Mobrez Tank، Zulfiqar MBT 1/2/3.

ج- أما فيما يخص المدرعات يبلغ عددها حوالي 2900 مدرعة وتشمل 1500 مدرعة قتال رئيسي 1000 مدرعة ناقلة للجيوش و400 مدرعة لنقل الامدادات، وفيما يخص المدفعية فيبلغ عددها 2240 أهمها 1950 مدفع مسحوب نوع (Gun-4, M-115) (M-46, M-30, D-20, M-101)، كذلك هناك مدافع ذاتية الحركة وعددها 290 مدفع اما بالنسبة للصواريخ فهي حوالي 876 وهي : راجمة من عيار 107 ملم².

د- القوات البحرية، تمتلك ايران العديد من الموانئ المهمة صالحة كقواعد عسكرية وأهمها: ميناء بندر عباس (مقر قيادة القوات البحرية)، وعبادان (قاعدة مشاة البحرية ومقر القيادة السابق) وشاه بهار (القاعدة الرئيسية الثلاثية الادوار)، وكذلك القاعدة الكبيرة في بوشهر (التي تتمركز فيها زوارق الصواريخ) وقاعدة خرج) تتمركز فيها الحوامات ويتم عبرها تصدير معظم النفط الإيراني)، وبندر خميني (التي تتمركز فيها قوة متوسطة الحجم تقوم بتغطية المياه المقابلة للعراق وشط العرب³.

كما عززت ايران هذه القدرات بشراء صواريخ بحرية من الصين وغواصات صغيرة الحجم من كوريا الشمالية وروسيا، وتمتلك خبرة في مجال الالغام البحرية حيث قامت بالعديد من المناورات مكنت قواتها من اكتساب خبرة في حال مواجهتها مع الدول المجاورة خاصة دول الخليج⁴.

هـ- القوات الجوية، تعتبر من بين القوات الأكثر تقدما خاصة في فترة 1979 حيث بلغ عددها حوالي 100000 فرد كانت الأكثر تقدما من بين فروع القوات المسلحة الإيرانية، وتتواجد قواعدها في كل من: الاهواز وبندر وعباس وبوشهر ودزفول ودوشان وهمدان واصفهان ومشهد ومهر واباد وتبريز وزهدان⁵.

¹ هادي زعور، المرجع السابق، ص 106.

² حمد جاسم محمد الخزرجي، المرجع السابق، ص 293.

³ تاج الدين جعفر الطائي، المرجع السابق، ص 197.

⁴ نفس المرجع، ص 199.

⁵ حمد جاسم محمد الخزرجي، المرجع السابق، ص 202.

بلغ عدد أفرادها حسب احصاءات عام 2009 حوالي 52 ألف فرد، مع 319 طائرة مقاتلة، وطائرة هليكوبتر وطائرات استطلاع وشحن، وقامت بتحديث أسطولها الجوي بطائرات روسية من نوع (ميغ، سوخوي)، وصينية من طراز (F-5) و (سوخوي-24)، أما بالنسبة لقوات الدفاع الجوي فتملك حوالي 15 ألف فرد¹.

2- الحرس الثوري: يعتبر الحرس الثوري من أهم القوات العسكرية من حيث نفقات التسليح والمهمات الموكلة له، اسس مباشرة بعد نجاح الثورة ويتكون من عناصر مختلفة يجمعها العقيدة المشتركة والحماس الثوري والولاء لولاية الفقيه، وقد نص الدستور الإيراني على أن هذه القوات تسعى الى حماية الثورة الاسلامية والنظام، ويبلغ عددهم حوالي 125 الف جندي موزع بين القوات البرية والجوية والبحرية وهي كالتالي²:

- القوات البرية التابعة للحرس الثوري عددها 100 ألف فرد موزعة بين (16-20) فرقة صغيرة مدرعة و فرق آلية و فرق القوات الخاصة، وتمتلك 470 دبابة و 260 عجلة مدرعة و 37 مدفع ميدان مختلف الانواع.

- القوات الجوية التابعة للحرس الثوري، يبلغ تعداد أفراد القوة الجوية 5 الاف فرد وتمتلك هذه القوات طائرات تدريب إيرانية الصنع نوع PC-7 اضافة الى طائرات باكستانية الصنع، ومقاتلات نوع (ميغ 25) وصواريخ سام روسية الصنع³.

- القوات البحرية التابعة للحرس الثوري، يبلغ تعدادها حوالي 20 الف فرد بما فيها 5000 وحدة جوية مسلحة بصواريخ ومدفيعات من نوع سليك وورم موزعة عبر القواعد البحرية في الخليج العربي، ومن اجل تطوير قدرات هذه القوات قامت ايران بصنع العديد من المعدات حوالي 190 نوع من الاجهزة المتقدمة كالسفينة قلعة وعلم، والغواصة نوع قادر عام 2008، وصواريخ نصر2 مداها 30كلم، وصنع طوربيد من طراز (735-354كلم) وهو نسخة من الصاروخ الروسي (shkval)، وحوامة عسكرية نوع يونس، واجهزة عسكرية الكترونية مزودة بالليزر، ومدفع فتح، وفي 2009 اعلن عن صنع نوع جديد من غواصات قادر مع انظمة دفاع جوي جديدة⁴.

¹ حمد جاسم محمد الخزرجي، المرجع السابق، ص 249.

² Anthony H. Cordesman and Martin Kleiber, **Iran's Military Forces and Warfighting Capabilities The Threat in the Northern Gulf**, Washington: Center for Strategic and International Studies, 2007, p73.

³ حمد جاسم محمد الخزرجي، المرجع السابق، ص 297.

⁴ نفس المرجع، 298.

3- القدرات الكيماوية والبيولوجية: يعتبر الوصول الى معلومات حول هذه الاسلحة صعب كون أن هذه الاسلحة محصورة وفقا لبرتوكول جنيف لعام 1925، وتشير بعض التقارير الى أن ايران اشترت بعض المواد السامة عام 1987 من الشركات الغربية، وتمتلك مصانع متوسطة الحجم في دامغان وبارشين تنتج حوالي 25-50 طن سنويا من هذه المواد مما يمكنها من استعمالها في حال استنفذ كل قواها¹.

4- القدرات الصاروخية: تستند ايران في تصنيعها للصواريخ على الخبرة الروسية والصينية والكورية، ولمضاعفة منظومة صواريخ شهاب اقامت مصنع بمساعدة الصين لإنتاج صاروخ اوغاب الذي يصل مداه إلى 40 كلم، وقد تمكنت ايران من تطوير مدى صواريخها الى ما يزيد عن (2000 كلم) لإدراكها أن امتلاك القوة الصاروخية هو لردع أعدائها، واستنسخت العديد من الصواريخ نذكر منها:

- صاروخ شهاب3 نسخة من الصاروخ نودونغ لكوريا الشمالية وهو نسخة عن السكود الروسي مداه 1500 كلم.

- صاروخ شهاب 4 وشهاب5 وشهاب6 نسخة عن صاروخ تايودينج-2 لكوريا الشمالية.

- الصاروخ الفضائي الذي اعلنت عن تجريبه عام 2008 يصل ارتفاعه الى حوالي 150 كلم.

من خلال هذه المنظومة الصاروخية والبرنامج النووي للطاقة السلمية حسب الرؤية الإيرانية الذي ستعرض له بالتفصيل في الفصل الرابع تستطيع ايران أن تثبت مدى مصداقية استراتيجية الردع إذا ما استطاعت تكييف قدراتها مع جعل الطرف الخصم يتأثر وينجذب في نفس الوقت الى إمكانياتها وقدرتها على استعمال هذه الامكانيات.

المطلب الثالث: المقومات الاقتصادية الإيرانية

يعتبر الاقتصاد عصب كل دولة، لذا ينبغي تحديد جملة من المؤشرات الاقتصادية المهمة لتحقيق الهدف الاساسي من بناء الاستراتيجية، ويعتبر الناتج القومي ومعدلات الموارد البشرية المحققة للعملية الانتاجية، وكذا القطاعات المتنوعة للدولة، وحجم الموارد وغيرها من الأساسيات لتحقيق الهدف الاقتصادي الاستراتيجي والذي يخدم الاستراتيجية العامة للدولة، وتظهر قوة الاقتصاد لإيراني في حسن ادراك الحكومة الإيرانية لقوة مواردها التي منحنتها لها مقوماتها الجغرافية، فالموارد الطبيعية التي تمتلكها إيران كالنفط والغاز يجعلها فاعلا مهما إقليميا ودوليا.

¹ حمد جاسم محمد الخزرجي، المرجع السابق، ص 306.

ان مشاركة ايران في الاقتصاد العالمي تتوقف الى حد كبير على مواردها وموقعها الجغرافي واتجاهاتها في السوق العالمية، ومخاوفها الايديولوجية والسياسية المحلية وتبعات الحرب التي دامت ثمانين عاما مع العراق والعقوبات الاقتصادية الامريكية، ومع هذا فقد أدارت السياسة الحكومية هذه العوامل بفعالية لتعزيز فوائد التجارة في الاقتصاد، على سبيل المثال أدت استجابات الحكومة الإيرانية للتحديات الاقتصادية العالمية في العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين إلى تحول كبير في واردات التركيب، وتوسيع حصة رأس المال والسلع الوسيطة التي سهلت نقل التكنولوجيا ووسعت الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، كما أن الخطط المتسقة نسبيا لاستخدام جزء كبير من عائدات النفط في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي لتطوير البنية التحتية الإيرانية ورأس المال البشري قد سددت بشكل كبير من حيث النمو بين منتصف الخمسينيات ومنتصف السبعينات من خلال توسيع الأسواق المحلية وتحسين الوصول إلى الموارد الأجنبية والتكنولوجيا، وتعزيز فرص الاستثمار، إلا أن ابتعاد السياسات الحكومية الإيرانية عن الاندماج في الاقتصاد العالمي ساهم في ضياع فرص هامة للنمو الاقتصادي¹.

إن وجود إيران في منطقة الخليج المعروفة بثرواتها النفطية يستقطب العديد من الدول التي تسعى للاستفادة من الموارد الطاقوية، وما يعزز هذه الأهمية هو سعي العديد من القوى إلى عقد اتفاقيات استثمارية في بعض الحقول النفطية كالصين واليابان والهند، وقد بلغت قيمة الصادرات النفطية عام 2001 حوالي 22 مليار دولار وفي المتوسط كل زيادة بنسبة 1% في قيمة الصادرات النفطية الإيرانية تزيد من نمو الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 1% ومعدل النمو السنوي المرتفع نسبيا في إيران والذي يتراوح بين 5 و 6% كان مدفوعا إلى حد كبير بزيادة عائدات صادرات النفط. وبلغت عائدات صادرات النفط عام 2007 حوالي 60 مليار دولار لتشكّل بذلك حوالي 35% من الناتج المحلي الإجمالي².

أما بالنسبة للغاز فقد بلغ حوالي مليار دولار حسب احصائيات عام 2007، وهو ما لا يتماشى وحجم الناتج المحلي، وقد عقدت إيران العديد من الاتفاقيات في مجال الغاز شملت بعض الشركات العالمية كشركة "بي جي" البريطانية لإقامة وحدات الغاز المسال بكلفة 2.2 مليار دولار والتي بدأ العمل فيها عام 2005³، وعقد اخر مع اليونان والنمسا وإيطاليا كمحاولة منها لاستقطاب الدول نحو ثروتها وانعاش اقتصادها عبر هذه

¹ Hadi Salehi Esfahani and M. Hashem Pesaran, "Iranian Economy in the Twentieth Century: A Global Perspective", *Iranian Studies*, vo42, N2, 2009, p15.

² Jerrold D. Green, Frederic Wehrey and other, *Understanding Iran*, Washington: the Rand Corporation, 2009, p16.

³ حمد جاسم محمد الخزرجي، المرجع السابق، ص 232.

الصفقات، وقد عمل الرئيس خاتمي خلال سنوات حكمه (1997-2005) على تأسيس خط جديد لإنعاش الاقتصاد الإيراني بالاعتماد على سياسة الحوار مع الجوار الجغرافي خاصة والبقية دول العالم عموماً من أجل عقد العديد من الاتفاقيات التي تساهم في زيادة حجم الناتج المحلي¹، من خلال المعطيات التي المذكورة تعتبر إيران ثاني أكبر اقتصاد على مستوى منطقة الشرق الأوسط، وبلغ إجمالي ناتجها المحلي عام 2014 حوالي 366 مليار دولار، والمركز الثاني عالمياً من حيث احتياطي الغاز الطبيعي والرابعة عالمياً من ناحية احتياطات النفط الخام المثبت، وتقدر حصة إنتاجها للنفط مقارنة بالدول المصدرة له بحوالي 7.2 مليون دولار².

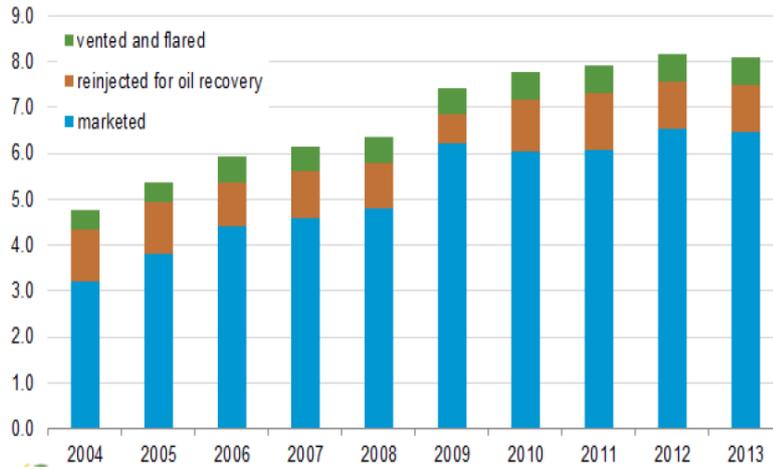
ظلت البنية التحتية للغاز في إيران متخلفة بشكل كبير على مدى السنوات الماضية، وكان لذلك أثر كبير على الحد من حصص الإنتاج والأسواق داخلها، وفي حين أن قطر المجاورة قد ازدهرت بشكل كبير من الاستثمارات في مشاريع تطوير قطاع الغاز، إلا أن حقول الغاز الإيرانية ظلت غير مستغلة بالكامل، واعتماداً على استراتيجيات الحكومة ورغبتها في فتح القطاع أمام المستثمرين الأجانب، من المتوقع أن يكون الغاز الإيراني فرصة أفضل لجذب المستثمرين الأجانب، ويوضح المخطط الآتي إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي في إيران من (2004-2013)³.

¹ تاج الدين جعفر الطائي، المرجع السابق، ص158.

² عبد الحميد مرغيت، " تجربة إيران في تشجيع الصادرات غير النفطية"، ص2، تم تصفحه عبر الموقع الإلكتروني: <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2016/07/%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9.pdf>

³ Paolo Magri and Annalisa Perteghella, **Iran after the Deal: the Road Ahead**, Italian Institute for International Political Studies, 2015, p45.

الشكل رقم 03: إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي في إيران من (2004-2013)



المصدر: Paolo Magri and Annalisa Perteghella, **Iran after the Deal: the Road Ahead**, Italian Institute for International Political Studies, 2015, p45

يعتبر قطاع التعدين في إيران أيضا من القطاعات ذات أهمية باستخراج المعادن مع مساعدة قطاع النفط والغاز، إذ بلغ إنتاج المعادن عام 1993 حوالي 60 مليون طن سنويا، ويعمل فيه حوالي 3 مليون عامل ويساهم هذا القطاع بحوالي 17% من إجمالي الناتج القومي¹، إلا أن الاقتصاد الإيراني تأثر بسلسلة العقوبات الغربية بسبب البرنامج النووي والتي تضمنت مجموعة من القيود المالية والتجارية يمكن ذكر البعض منها عبر النقاط الآتية²:

- حظر استيراد النفط والغاز الإيراني.
- حظر التعامل مع البنك المركزي الإيراني وفرض قيود على التعاملات المصرفية مع البنوك الإيرانية من أجل عرقلة التجارة الخارجية الإيرانية.
- فرض قيود على سلاسل التوريد في القطاعات الأساسية من الاقتصاد: مثل صناعة السيارات.
- تجميد الأصول المالية الخارجية لإيران في البنوك الأمريكية والأوروبية.

¹ حمد جاسم محمد الخزرجي، المرجع السابق، ص 233.

² عبد الحميد مرغيت، المرجع السابق، ص 3.

من خلال سلسلة القيود المفروضة على إيران انخفضت نسبة الصادرات مما انعكس سلباً على الاقتصاد الإيراني، وأظهرت هذه المعطيات عناصر الضعف في هذا الاقتصاد نذكر منها¹:

- ارتباط اقتصاد إيران بعائدات النفط وبسبب العقوبات التي مست مجال التصدير أدى هذا إلى انخفاض على مستوى النقد الأجنبي المستفاد منه عبرها، حيث تمثل إيرادات النفط حوالي 80% من إجمالي حصة إيران من النقد الأجنبي وتمثل حوالي 50% من إيرادات الموازنة العامة للدولة.
- ارتفاع معدلات التضخم والبطالة.
- عزوف الشركات الأجنبية من التعامل مع إيران مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات الأجنبية.

في ظل كل هذه التطورات اعتبر الرئيس حسن روحاني والمرشد الأعلى آية الله علي خامنئي استعادة الصحة الاقتصادية الإيرانية كأولوية عليا للنظام تحسباً من أن يؤدي الإحباط الشعبي بشأن الفرص الاقتصادية إلى احتجاجات في الشوارع ماثلة لتلك التي أعقبت الانتخابات الرئاسية لعام 2009، وبعد تحديد الأزمة الاقتصادية الإيرانية كمشكلة أمنية، يسعى النظام إلى إيجاد حلول اقتصادية في إطار أمني حيث أعلن خامنئي عن مبدأ "اقتصاد المقاومة" باعتباره حرباً لينة مضادة للعقوبات، وهذا ما يؤدي لخضوع صناعة الاقتصاد الإيراني لمذهب الأمن القومي من خلال أمنة الاقتصاد الإيراني وفق المبدأ الذي جاء به خامنئي².

يرى قادة إيران أن العقوبات الاقتصادية هي جزء من محاولة أكبر لتدمير نظامهم المجتمعي الإيراني، لذا يتم إدراج العقوبات كجزء من "الحرب اللينة" التي يفترض أن يشنها الغرب ضد الجمهورية الإسلامية من خلال التلفزيون، والإنترنت، ووسائل الإعلام الغربية، لكن يبدو أن روحاني وخامنئي يختلفان حول درجة دمج إيران في المجتمع الاقتصادي العالمي في إطار مبدأ "اقتصاد المقاومة" حيث يتحدث روحاني عن التطبيع الاقتصادي بطريقة تقترح علاقات اقتصادية قوية مع بقية العالم، بما في ذلك الغرب. إلا أن خامنئي لا يزال يشك في هذه العلاقات خوفاً من أن تترك إيران عرضة للضغط الاقتصادي المتجدد مع مرور الوقت³. وكخطوة جادة من أجل إيجاد مخرج لاستيعاب الفوضى الممكن أن تحدث داخلياً من جراء العقوبات هناك ميول إيراني نحو رؤية روحاني في

¹ تاج الدين جعفر الطائي، المرجع السابق، ص 159.

² Amir TOUMAJ, "Iran's Economy of resistance: Implication for future sqnction", Report November 2014, p3, Viewed from the site: https://www.criticalthreats.org/wp-content/uploads/2016/07/imce-imagesToumajA_Irans-Resistance-Economy-Implications_november2014-1.pdf

³ AMIR TOUMAJ, op cit, p4.

ضرورة تقليص هذه العقوبات بترك السياسة التشددية فيما يخص البرنامج النووي لبعض الوقت مع عدم السماح بهدم الفرص والتطورات التي عرفها البرنامج النووي، لذا تعتبر مفاوضات لوزان والاتفاق النهائي لعام 2015 واحدة من أهم الانجازات التي ستسمح لإيران بتجديد الاستثمارات في المجال النفطي ومحاولة انعاش اقتصادها وحسب المعطيات الإقليمية والدولية فان الاستراتيجيات الإيرانية خلال السنوات القادمة ستكون موجهة لبناء المنظومة الاقتصادية تحسبا لأي تطورات أخرى قد تعيد فتح باب العقوبات عليها ليكون الاقتصاد من المقومات الصلبة التي ستواجه بها إيران كل التهديدات والتحديات.

المبحث الثاني: مقومات القوة الإيرانية الناعمة

بالنسبة لمفهوم القوة الناعمة يعتبر جوزيف ناي من أهم الباحثين الذين عملوا على دراسة التحولات التي عرفها مفهوم الأمن، لذا يعتبر هو الذي صاغ هذا المفهوم في عدة دراسات سابقة له ثم أفرد له دراسة خاصة بعنوان "القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية"، وينطلق في تعريفه للقوة الناعمة من تأكيده على أنها ليست فقط المقدرة على التأثير لأن مقومات القوة الصلبة تستطيع فعل ذلك وإنما على مستوى السلوك الدولي فهي القدرة على الجذب، وبالتالي فهي المزوجة بين التأثير والجذب عبر أدوات هي بالأساس ثقافية ودينية ومؤسسية¹.

وصفت إيران في الكثير من الأحيان بأنها قوة شاقة خاصة بالنسبة لسجل الحروب (مع العراق بعد الثورة مباشرة) والتحالفات مع الدول والمجموعات المعترف بها على نطاق واسع بأنها عنيفة أو تدعم الإرهاب وخطابها العدائي اتجاه الغرب أو إسرائيل، إلا أن الملاحظ على إيران أنها تتحرك ببطء نحو وضع ودور استثنائيين في الشرق الأوسط، وتفسير تعاطف دورها يرجع إلى قدرتها على تحويل مخرجات القوة الصلبة والسياسات الخشنة إلى أدوات ناعمة فعالة بما يتماشى مع صورتها وسمعتها².

لذا في دراسة مقومات القوة الناعمة الإيرانية هناك دراسات عديدة غربية وعربية ركزت على العديد من المتغيرات لتحديد أهم العوامل التي تحدد مفهوم القوة الناعمة الإيرانية من بين هذه الدراسات دراسة لحسين باكير المعنونة ب: "اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية: القدرة وحدود التأثير" اعتمد في تحليله للقوة الناعمة الإيرانية على ثلاث المقومات الأساسية التي حددها الباحث الإيراني عباس مالكي وهي تتوافق إلى حد بعيد مع جل المقومات التي وضحتها دراسات عديدة حول نفس الموضوع وتتحد هذه المقومات في الثقافة، والقيم السياسية والسياسة الخارجية، وهي نفس المقومات التي تتركز عليها هذه الدراسة في تحليل تأثير المقومات الناعمة على تعظيم القوة الإيرانية ومن ثم تحقيق فعالية الردع الإيراني الذي يركز بالأساس على مفهوم القوة بكل مستوياتها

¹ جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2007، ص25.

² FADI ELHUSSEINI, "Soft Power in the Middle East: The Invisible Skirmish", viewed in the site: <http://www.e-ir.info/2016/08/08/soft-power-in-the-middle-east-the-invisible-skirmish/>

وأنواعها، لذا جاء التحليل في المطالب الآتية منصبا على ثلاث مقومات أساسية هي: القيم الثقافية الإيرانية والفلسفة السياسية للنظام السياسي الإيراني، السياسة الخارجية وحركية الدبلوماسية الإيرانية.

المطلب الأول: القيم الثقافية الإيرانية

تعتبر القيم الثقافية من العوامل التي أثار انتباه العديد من الباحثين والمفكرين في العديد من المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وشغلت بالخصوص منظري العلاقات الدولية لما لها من تأثير استوعبه الكثير من المنظرين من خلال النماذج التجريبية للعلاقات ما بين الدول، وهذا ما جعل جل النظرية ما بعد التكوينية أو النظريات الجديدة في العلاقات الدولية تعطي لهذا العامل بعدا نظريا هاما في تفسيرها لسلوكات الدول وكيفية تناغمها مع مخرجاتها، وقد أشار لذلك أصحاب النظرية البنائية *constructivist theory* في العلاقات الدولية أمثال ألكسندر ونتد *Wendt Alexander* الذين ركزوا على هذه العوامل خاصة بعد التحولات التي عرفتها البيئة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة وإهمال النظريات الكلاسيكية في العلاقات الدولية لها.

تعتبر الثقافة من المكونات الرئيسية لاستراتيجية الدول وتعكس بذلك قوة الدولة من خلال أدائها الخارجي حيث ركزت النظرية المثالية على دور المكونات الثقافية كالقيم والمعتقدات وثقافة الديمقراطية والعادات والتقاليد كعناصر أساسية لإظهار قوة الدولة¹، وقد تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم الثقافة نذكر منها²:

- يعرفها روبرت بيرستد *Robert Birsted*: "ذلك الكل المركب الذي يتألف من كل ما نفكر فيه أو نقوم بعمله، أو نملكه كأعضاء في مجتمع".

- بالنسبة لعالم الأنثروبولوجيا الأمريكي، كليفورد غيرتز *Clifford Gertz* يعرفها على أنها: "نظام للمعنى يشترك فيه أعضاء جماعة ما، ويحدد لهم مجموعة من الرموز التي يتفاهمون خلالها على الطريقة التي يديرون بها تفاعلاتهم وقواعد اللعبة الاجتماعية التي ينخرط فيها اللاعبون".

من خلال هذه التعاريف السابقة يظهر مفهوم الثقافة هوية الدولة الواحدة في إطارها الكلي بانسجام أنساقها الاجتماعية المتنوعة والمختلفة كاللغة والعادات والتقاليد والدين والتي تعرف كثقافة مجتمع.

¹ عبد القادر رزيق المخادمي، النظام الدولي الجديد: الثابت والمتغير، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 1999، ص22.

² محمد شلبي، "دور الثقافة في هندسة العلاقات الدولية"، أوراق المركز المغربي المتعدد التخصصات للدراسات الاستراتيجية والدولية، ص344، مطلع عليه في 2016/10/10، عبر الموقع الإلكتروني: http://www.cmiesi.ma/acmiesi/file/notes/mohamed-chalabi_1.pdf

بالنسبة لمصادر الثقافة الإيرانية تستمد قوتها من عدة عناصر هي¹:

- **اللغة الرسمية للدولة:** إن التداخل والتناغم الموجود بين اللغة الفارسية والعديد من اللغات كالتركية والهندية والاوردية والأرمنية والجورجية والسواحلية ساهم في إعطاء بعد عالمي للغة الفارسية التي أضحت محط اهتمام لجذب الدول الأخرى، وهذا الجانب المهم التي تستظهره قوة اللغة الفارسية في وجودها وخرقها للدول الأخرى يعتبر الميزة الأساسية لجعلها مصدر من مصادر قوة الثقافة الإيرانية والتي تساهم في بناء استراتيجيتها الدفاعية أمام خصومها فلا يمكن نفي دور اللغة في استمالة الشعوب لثقافة الشعوب الأخرى فاللغة الإنجليزية مثلا كانت من بين الأدوات التي تستعملها الولايات المتحدة الأمريكية في عولمة ثقافتها واستطاعت عبرها خرق الثقافات الوطنية للعديد من العقود، لذا الترويج للغة الفارسية داخليا أو خارجيا هو من بين السياسات التي تنتهجها إيران اليوم لاستمالة خصومها وهذا ما يفسر الاقبال الكبير على تعلمها حسب العديد من الاحصائيات الدولية، وتعتبر هذه نقطة القوة التي تحدث عنها جوزيف ناي في تعريف للقوة الناعمة التي تركز على عاملي الجذب وقوة التأثير.

- **التاريخ والحضارة:** لا يخفى على أي متطلع في كتب الحضارات والتاريخ الحضارة الفارسية التي تعود إلى 3 آلاف سنة كان لها أثر كبير في التأثير وجذب الحضارات المجاورة منذ زمن الأخمينيين مروراً بالساسانيين وغيرهم ممن أنشأوا إمبراطورية تمتد من هيليسبون (غرب تركيا اليوم) إلى شمال الهند، ومن مصر حتى آسيا الوسطى على حدود كازاخستان.

- **البعد الديني:** يلعب الدين دوراً محورياً داخل المجتمعات كونه يعتبر جزءاً أساسياً في ترسيخ الثقافة الداخلية، لذا كثيراً ما نغفل عن حقيقة أن الدين كان له التأثير الأقوى ليس على القيم والممارسات المجتمعية والأخلاقيات وقواعد الحياة الأسرية والمجتمعية بل كان له أثر بالغ على طبيعة الدولة ذاتها، وعلى قوانينها ومؤسساتها وعمليات الحكم فيها²، وكما أشرنا إليه سابقاً يعتبر المذهب الشيعي ومبدأ ولاية الفقيه هو المرجعية الدينية التي يستند إليها النظام الإيراني، ويشكل الشيعة باختلاف فرقهم ما بين 7.6 إلى 13% كحد أقصى من مجموع المسلمين عالمياً ويتمركز أكثر من ثلث هؤلاء في إيران، لذا تشكل هذه الأخيرة مركز جذب لهؤلاء ليس على المستوى المذهبي فقط والسياسي أيضاً كون أن السياسة والدين متمثلان في الولي الفقيه "المُرشد الأعلى"

¹ علي حسين باكير، "اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية.. القدرات وحدود التأثير"، مطلع عليه في 12 سبتمبر 2013، عبر الموقع الإلكتروني: <http://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/2013411102151266414.html>

² بول ويلكينسون، العلاقات الدولية: مقدمة قصيرة جداً، ترجمة: لبي عماد تركي، مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، 2013، ص59.

الذي يمتلك قوة ناعمة هائلة بحكم موقعه لدى أتباعه المنتشرين في إيران وخارجها، قوة المذهب والقائد الذي يعتبر المرجعية الدينية العالمية للمسلمين سمحت له بالتأثير وجذب من يقومون بشكل طوعي إرادي بخدمة مصالح الدولة الإيرانية نظرًا لطبيعة العلاقة الدينية التي تربطهم¹.

تعتبر النجاحات التي حققتها ثورة الخميني بمثابة مبادئ يستند إليها المذهب الشيعي في بنائه الفكري، لذا يعتبر مفهوم تصدير الثورة مفهوما له أهمية كبيرة في ترسيخ الفكر الشيعي الإيراني عالميا خاصة وأن مثل هذه النجاحات أغرت العديد من الفرق الدينية المضطهدة من طرف الاستعمار الخارجي أو أنظمتها. ويعتقد العديد من الخبراء في تحليل ظاهرة الحركات الإسلامية المعاصرة أن الثورة الإسلامية في إيران كانت واحدة من العوامل الرئيسية والمؤثرة في تعزيز عملية الصحوة والوعي بالمسلمين وزيادة الأنشطة الفعالة في المجتمعات العربية والمسلمة وتستند فكرة التأثير على البلدان الإسلامية إلى تصريحات قادة حركات التحرير ونمذجتهم من الثورة الإيرانية ودراسة التطورات والأحداث التي وقعت في البلدان الإسلامية، حيث رد الخميني على أحد الأسئلة التي طرحت عليه في هذا الإطار والذي كان مفاده هل تعتقد أن الأحداث الإيرانية ستحترق تركيا؟ فصرح قائلا: "ثورة إيران ثورة إسلامية، ومن الواضح أن جميع المسلمين في العالم يتأثرون"².

كما تعمل إيران في إطار سعيها لتعظيم قوة التأثير والجذب على جعل بعض مدنها كمدينة "قم" بمثابة مدينة مقدسة لكل الفرق الشيعية المنتشرة في العالم كنوع من الاستراتيجية الثقافية التأثيرية على عقول هؤلاء، مما يساعدها على كسب دعم وتأييد شعبي عالمي رافض لأي مساس بقدسية المكان في حال ما تعرضت إيران لأي حرب مستقبلا، وهنا مكمن القوة في هذا المصدر والذي يشكل أحد الميكانيزمات التي تساهم في تحقيق فعالية ردع الخصوم بتعبئة الشعوب دينيا.

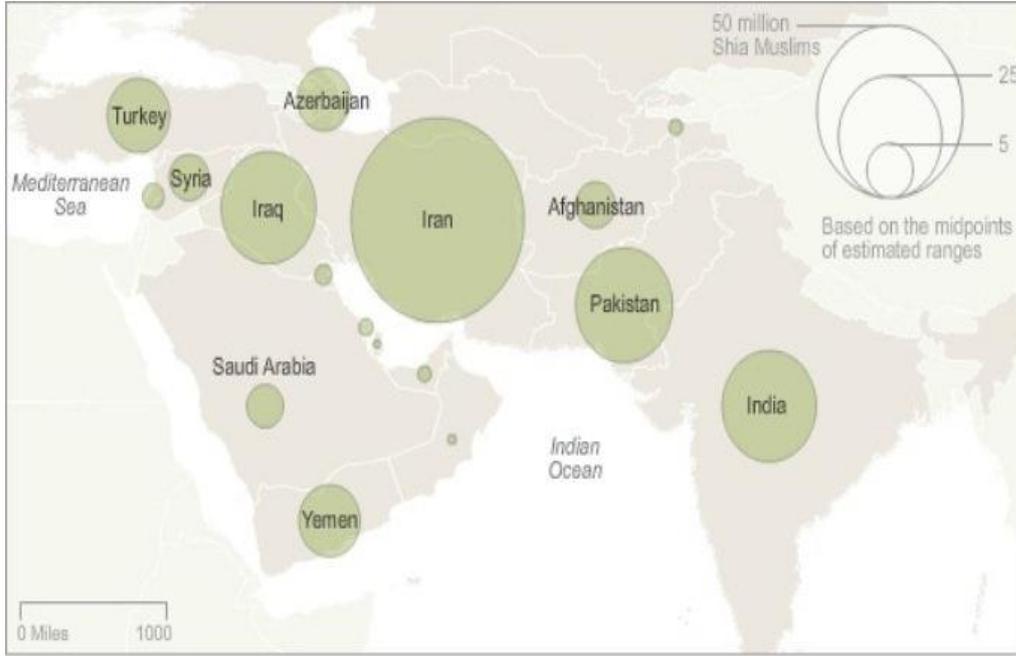
لذا تعمل إيران على تصدير الفكر الشيعي في المنطقة من خلال علاقاتها بالعديد من الفرق الدينية التي استقطبت اهتمامها في الدول العربية خاصة ودول الجوار الجغرافي عموما مما يجعلها أهدافا للاختراق الإيراني الشيعي جغرافيا، وتوضح الخريطة الآتية مناطق الاختراق³.

¹ علي حسين باكير، المرجع السابق، ص5.

² Hamed Mohagheghnia and other, "The Role of Islamic Republic of Iran's Soft Power in the Middle East", International Journal of Scientific Study, Vol 5, Issue 4, July 2017, p210.

³ علي حسين باكير، المرجع السابق، ص10.

الخريطة رقم 02 : مناطق الاختراق الإيراني الشيعي



Pew Research Center's Forum on Religion & Public Life • Mapping the Global Muslim Population, October 2009

المصدر: علي حسين باكير، اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية.. القدرات وحدود التأثير، مطلع عليه في 12 سبتمبر 2013،

عبر الموقع الإلكتروني:

<http://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrenghtfactors/2013/04/2013411102151266414.html>

ومن أهم المؤسسات التي تعتمد عليها إيران في الترويج للمذهب الشيعي الإيراني كالمجمع العالمي لأهل البيت والذي يعمل على المتابعة اليومية لمثل هذه الفرق عالمياً، والترويج لفكر الولي الفقيه والنموذج الإيراني الناجح في استيعاب الضغوطات الداخلية والدولية، هذا إلى جانب العديد من المؤسسات الموضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم 06: المؤسسات المهمة بالترويج للمذهب الشيعي الإيراني

اسم الهيئة	دورها	ملاحظات
المجمع العالمي لآهل البيت	التعريف بالتشيع "الإيراني" والولي القميه، ومتابعة أخبار الشيعة حول العالم، وإصدار الكتب الشيعية بكل اللغات	تنقل بعض المصادر وضعه لخطط تتلاقح بكيفية تفعيل شيعة العالم في أئمة سياسية
منظمة التبليغ الإسلامية	نشر ثقافة التشيع عبر مختلف النشاطات، والتعريف بالأدب الفارسي والثقافة الإسلامية والثورة الإيرانية، وتهيئة رجال دين للقيام بتأدية الأدوار السابقة	تلقي دعماً مالياً من وزارة الثقافة، بلغ حجمه عام 2008 حوالي 30 مليار تومان
مجمع التقريب بين المذاهب	يهدف إلى تجاوز الدائرة الشيعية إلى إطار الأوسع في البيئة السنية	عمله يحمل طابعاً دعائياً وترويجياً للاختراق بقوة ناعمة، ويتلقى دعماً من وزارة الثقافة، بلغ حجمه عام 2008 حوالي 5 مليارات و700 مليون تومان
ممثلات المرشد الأعلى في الخارج	تقوم على حماية المصالح التي يمثلها المرشد الأعلى والترويج لمرجعيته، وتقديم الدعم المالي لطلاب الحوزات الدينية والإشراف على أداء عمل المؤسسات الإيرانية في الخارج	-
الحوزات الدينية في الخارج	تقوم على نشر تعاليم وفقه المعقدة الشيعية، وقبول الطلبة من غير الشيعة وإعطائهم المنح الدراسية في (قم) بعد إكمالهم مرحلة ما يعرف بالمقدمات في بلدانهم	-
مؤسسة الإمام الخميني الإعلانية	ذات طابع اقتصادي-خدمي، ولها انتشار واسع في عدد من الدول الإقليمية، وهي نشطة مؤخرًا في أفغانستان أيضاً	-

المصدر: علي حسين باكير، اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية.. القدرات وحدود التأثير، مطع عليه في 12 سبتمبر

2013، عبر الموقع الإلكتروني:

<http://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/2013411102151266414.html>

يقول ألكسندر هيك: "أكثر خطورة من هذه المشاكل الدولية هي عواقب انتشار الأصولية الإسلامية التي حدثت في إيران والتي تهدد الآن العراق واستقرار الجميع"¹، فالواجب الاسلامي الذي تروجه إيران اتجاه الدول الإسلامية باعتمادها الاسلام كدين أساسي للدولة والذي يحولها صلاحية الدفاع عن المسلمين المستضعفين في العالم كما جاء في الدستور الإيراني وعبر سلوكاتها الخارجية اتجاه العديد من القضايا يجذب الكثير من الدول إلى تتبع الخطى الإيرانية الشيعية لتحسين الوعي الديني فقوة الخطاب الديني ناتجة عن قوة الترويج للثقافة الدينية التي تعتبر جزءاً مهماً في الثقافة العامة الدول وأحد أهم مصادرها في تعزيز قدراتها الاستراتيجية الدفاعية مستقبلاً.

المطلب الثاني: الفلسفة السياسية للنظام السياسي الإيراني

تمتلك إيران نظاماً يحمل تركيبة هيكلية مختلفة تماماً عن الهيئات والمؤسسات المعروفة في أي نظام سياسي، ويعتبر القادة الإيرانيين أمثال علي لاريجاني أن الديمقراطية الدينية التي جاء بها الخميني تشكل نموذجاً فريداً

¹ Hamed Mohagheghnia and other, op cit, p210.

للمجتمعات الأخرى لاقتدائه بالإسلام مبدأ والتصويت الشعبي كركيزة أساسية لتسويق مفهوم الحرية والمساواة وهذا ما يتماشى والقيم الإسلامية¹.

إن فهم الفلسفة السياسية الإيرانية تتطلب الإحاطة بكل الجوانب التنظيمية لهذا النظام ومراحل تطوره إلى جانب الفواعل الرسمية وغير الرسمية التي يتشكل منها، خاصة وأن النظام الإيراني ليس كغيره من الأنظمة التي من السهل قراءتها، ومختلف قياساً بالأنظمة الموجودة عالمياً، وهذه الصفات الخاصة هي التي تحدد شكل فلسفته السياسية، ولقراءتها لا بد من تحديد الحقبة التاريخية التي يتم من خلالها قراءة تطورات النظام السياسي الإيراني والمرتبطة بنجاح الثورة الإيرانية عام 1979 التي اعطت نوعاً من الخصوصية له وهذا بتقسيمها إلى مرحلتين²:

1- مرحلة المرشد الأعلى (آية الله الخميني) من 1979-1989: تعتبر من المراحل المهمة في بناء

الجمهورية الإسلامية كون أنها تستند إلى المرجعية الدينية لما يسمى بالولي الفقيه الممثل في شخصية آية الله الخميني*، والذي استطاع فرض شخصيته القيادية من خلال الرسالة الإسلامية التي كانت موجهة للشعب الإيراني وللشعوب الإسلامية بصفة عامة، فقد أحدثت هذه النظرية نقلة نوعية في نظام المرجعية الدينية الإمامية مما ساهم في ابعاد الصورة السلبية للسياسة والحكم طوال غيبة الامام المهدي، وتحولت هذه النظرية إلى واقع قانوني يحكمها حيث صاغ الخميني هذه النظرية بالاعتماد على نظرية المدرسة السياسة لأهل البيت في عصر الغيبة، وتتلخص آية هذه النظرية في انتقال الولاية (الحكومة) خلال عصر الغيبة إلى النواب العامين للإمام المهدي الممثلين في الفقهاء الذين حدد أهل البيت خصائصهم وصفاتهم، تحولت نظرية الولي الفقيه أو المرشد الأعلى إلى مسألة دستورية بتسيخها في الدستور الإيراني في المادة 5، ومحددة في غيبة الامام المهدي وتكون بذلك ولاية الامر وامامة الامة في إيران بيد الفقيه العادل³.

¹ على حسين باكير، المرجع السابق، ص2.

² حمد جاسم محمد الخزرجي، مستقبل النظام السياسي الإيراني في جمهورية إيران الإسلامية، بيروت: مكتبة زين الحقوقية والادبية، 2013، ص67.

* آية الله الخميني ولد عام 1902 في مدين قم حيث تلقى التعاليم الدينية في مدينة اراك في حوزة آية الله عبد الكرم الحائري ثم نقلها هذا الاخير الى مدينة قم واستكمل فيها الخميني دراسته وعمل بالتدريس فيها لكن طموحات واهتمامات الخميني السياسة حالت دون بقائه داخل الحوزة ليتم منعه فيما بعد بالتدريس فيها، ومن شدة معارضته لحكم الشاه وسياساته تم نفيه للخارج اين استكمل ثورته ضد النظام من الاراضي العراقية ثم من فرنسا إلى أن عاد عام 1979. لمعرفة المزيد ارجع الى: أمل حمادة، الخبرة الإيرانية: الانتقال من الثورة إلى الدولة، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، 2008، ص89.

³ حمد جاسم محمد الخزرجي، المرجع السابق، ص189.

استطاع الخميني من منفاه تحقيق أهدافه من خلال نجاح الثورة الإيرانية، حيث قام بتشكيل مجلس الثورة بمجرد عودته من فرنسا، وحكومة مؤقتة برئاسة مهدي بزر كان، ليتم تقديم استقالة الحكومة في فيفري 1979، ويليها الاعداد لإجراء استفتاء حول نوع الحكم في إيران.

كانت الرؤية الخمينية تركز على بناء استراتيجية داخلية تقوم على عنصرين أساسيين هما¹:

✓ القضاء على أعداء النظام بالداخل بطريقة منظمة.

✓ بناء دولة دينية ذات مؤسسات ثورية دون التفريط أو إغفال وإهمال دور المؤسسات القديمة.

انطلاقاً من الشعبية التي اكتسبها الخميني اجري الاستفتاء في 30 مارس 1979 وحضي بقبول بنسبة 97% من أصوات المشاركين رغم وجود معارضة وصلت حد العصيان المدني خاصة على مستوى القوميات التي تطمح للاستقلال الذاتي كالأكراد إلا انها جوبهت من طرف الحكومة، ليتم بعدها تعيين أعضاء مجلس خبراء الدستور عن طريق الانتخاب المباشر وتقوم مهمته على تحديد القرارات وفقاً لتعاليم العقيدة الإسلامية، وكانت المعارضة القائمة بين الاطراف الدينية والاقليات القومية متعلقة بحقوق كل طرف والتي يكفلها الدستور ورغم وجود حكومة تكنوقراطية إلا أنها كانت واجهة فقط لتسيير الأنشطة الرسمية والحكم المطلق لرجال الدين، والدليل على ذلك إنهاء الجدل القائم بين الأطراف المتعارضة حول ولاية الفقيه بإقرار الخميني أن يكون الدستور اسلامياً ومتضمناً لولاية الفقيه ليتم اجراء استفتاء حوله فيما بعد ويلقى قبولا بنسبة 89 بالمئة².

صدر الدستور الإيراني لعام 1979 في اثنا عشر فصلا و175 مادة، وفي مقدمة الديباجة هناك تأكيد على الجانب العقائدي في الثورة الإيرانية ودور علماء الدين مروراً بالظروف التاريخية لإيران منذ عهد الشاه، هذا إلى جانب الحديث عن أسلوب الحكم المستمد من مبدأ الشورى الإسلامي، وكذا الحديث عن ولاية الفقيه ودور الاقتصاد وحقوق المرأة والجيش والقضاء والسلطات الثلاث والاعلام وطرق اسناد المهام وتعيين المسؤولين.

على مستوى الانتخابات التي عرفتها هذه المرحلة فقد عرفت إيران أربع انتخابات رئاسية وثلاث انتخابات على مستوى مجلس الشورى³:

✓ انتخابات عام 1980 فاز فيها أبو الحسن بني صدر وتعتبر أول انتخابات في تاريخ إيران.

¹ منصور حسن العتيبي، السياسة الإيرانية اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979-2000، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2008، ص89.

² حمد جاسم محمد الخرزجي، المرجع السابق، ص70.

³ نفس المرجع، ص72.

✓ انتخابات جويلية 1981 بعد عزل الرئيس بسبب الآراء المتعارضة حول الحرب العراقية فاز خلالها محمد علي رجائي.

✓ انتخابات اكتوبر 1981 والتي جاءت بعد اغتيال الرئيس الايراني وفاز فيها علي الخامنئي.

✓ انتخابات اوت 1985 وتمت فيها اعادة انتخاب الرئيس علي الخامنئي رغم معارضة مجلس الشورى الا أن الخميني بصفته الولي الفقيه تدخل لإبقائه في منصبه رغم المعارضة الشديدة الموجودة بين الاطراف السياسية.

✓ انتخابات مجلس الشورى الاولى كانت في 1980 وحصل فيها الحزب الاسلامي على الاغلبية.

✓ انتخابات مجلس الشورى لعام 1984 واعلن المرشح فيها ولائه للنظام الاسلامي ومبدأ ولاية الفقيه.

✓ انتخابات 1988 وحصل فيها التيار المحافظ على الاغلبية.

من خلال تحليل هذه المرحلة يتجلى بوضوح دور الدوائر الدينية، وعلى رأسها الشخصية الدينية للخميني في التأثير على جل القرارات الخاصة بالدولة على الرغم من وجود رئيس ومؤسسات الدولة التي تمنح للرئيس كل الصلاحيات لتنفيذ الدستور، لكن مع هذا كان هناك تضيق للحريات، وهذا راجع للفكر الخميني الذي تأثرت به الطبقة الشعبية لارتباطه الوثيق بالتعاليم الدينية المرسخة في شخصية الفرد الايراني.

طور الخميني استراتيجية فكرية تحميه تقوم على مفهوم العدالة والتي لها تأثير قوي في الادبيات القومية الفارسية والشريعة الاسلامية، فالرسالة الخمينية لم تكن موجهة للشعب الايراني فقط وانما للأمة الاسلامية مما سمح بجذب انتباه مواطنيه، خاصة وان جل الدول الاسلامية كانت تعاني من ظلم المستعمر¹، وبالتالي مركزية الخميني في النظام السياسي واضحة جدا في هذه الفترة، رغم وجود بعض الصلاحيات المفوضة لمجلس صيانة الدستور الذي يعتبر المصدر التشريعي الثاني.

من بين ايضا أهم النتائج التي أفرزتها هذه المرحلة هو الخلاف الكبير بين مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور والتي لم يستطع الخميني حلها إلا بتشكيل مؤسسة سياسية جديدة تمثلت في تشخيص مصلحة النظام لتكون مهمته التوفيق بين المؤسستين وحل الخلافات التي تقوم بينهما لجعل القرار الايراني واحد متفق عليه وواضح². وانتهت هذه المرحلة بوفاة الخميني 1989.

¹ راي تقيه، ايران الخفية، المملكة العربية السعودية: العبيكان للنشر، ط1، 2010، ص20.

² حمد جاسم محمد الخزرجي، المرجع السابق، ص76.

2- مرحلة المرشد الاعلى (آية الله على الخامنئي) 1989 إلى 2013: على اثر وفاة الخميني اختلف الآراء حول المرشح لتولي منصب الخميني على مستوى مجلس الخبراء، وتم الاتفاق على انتخاب الشخصية الدينية الجديدة وتم ذلك بفوز علي الخامنئي بأغلبية الاعضاء عام 1989.

اولى انعكاسات عرفها النظام الايراني بعد وصول الخامنئي هي تعديل الدستور وتم ذلك فعلا بتعديل حوالي 50 مادة، وازافة فصلين، حيث أصبح الدستور يضم 14 فصلا و177 مادة، ومن بين أهم التعديلات كانت مسألة الغاء الثنائية في تنفيذ القرار بين منصب الرئيس ورئيس الوزراء، فالغي منصب رئيس الوزراء وتم وضع شروط جديدة خاصة الشروط الواجب توفرها في المرشد الأعلى وأهمها عدم وجود توفر المرجعية الدينية في صفة المرشد الاعلى، ومراجعة اعضاء مجلس الشورى كل عشر سنوات، ثم طرح الدستور للاستفتاء وتم قبوله¹.

الملاحظ على بدايات هذه المرحلة هو محاولة ارضاء الاطراف من طرف المرشد الجديد هذا الى جانب محاولة الغاء مفهوم الشخصية الثورية للولي الفقيه.

أما على مستوى الانتخابات الرئاسية هذه الفترة فيمكن اجمالها في النقاط التالية:

✓ انتخابات 1989 فاز فيها الرئيس هاشمي رفسنجاني.

✓ انتخابات 1993 اعيد انتخاب رفسنجاني.

✓ انتخابات 1997 فاز فيها محمد خاتمي.

✓ انتخابات 2001 اعيد انتخاب خاتمي.

✓ انتخابات 2005 فاز فيها محمود أحمدي بنجاد.

✓ انتخابات 2009 أعيد انتخاب بنجاد.

✓ انتخابات 2013 فاز فيها حسن روحاني.

في حين الانتخابات التي عرفها مجلس الشورى الاسلامي في نفس الفترة كانت خمس انتخابات خلال السنوات (1992-1994-2000-2004-2008)، وانتخابات المجالس المحلية كانت خلال (1999-2003-2006)².

يمكن رصد أهم مميزات هذه المرحلة من خلال الحديث على مستويين لفهم فلسفة النظام السياسي عبر قراءة التطورات السياسية الداخلية، ثم الانتقال إلى التعاملات السياسية الإيرانية مع البيئة الاقليمية والدولية:

¹ أمل حمادة، المرجع السابق، صص (172-173).

² حمد جاسم محمد الخزرجي، المرجع السابق الذكر، ص80.

✓ بالنسبة لتطورات البيئة الداخلية، فبدايات هذه المرحلة كانت قائمة على فكرة الاستمرار في بناء اسس الدولة السياسية، وكان أهم إنجاز خلال هذه المرحلة هو الحفاظ على مكانة الولي الفقيه واعادة انتخابه وهذا ما كان يعتبر نقطة القوة والاستقرار في البنية السياسية لإيران بحكم أن الفلسفة الفكرية مستمدة في معظمها من هذه المؤسسة الدينية، كما تميزت هذه الفترة بالتسلسل المنظم على مستوى الانتخابات الرئاسية التي عرفتها والتي وضحت لنا من خلال الشخصيات التي تداولت على الحكم أن البيئة الإيرانية تحوي داخلها مزيجاً من التيارات الإصلاحية والمحافظه والمستقلة، ولكل تيار شعبيته الخاصة، فقد تميزت مرحلة الرئيس خاتمي بالتميز خاصة أنها هي الفترة التي شهدت فيها إيران الأفكار الإصلاحية وحرريات المجتمع المدني والاعلام دون المساس بالثوابت السياسية الإيرانية، وقد أكد خاتمي على أهمية المجتمع المدني في بناء الدولة بحكم قراءته الجيدة للتطورات الدولية التي عرفتها نهاية الحرب الباردة، وبروز دور ومكانة المجتمع المدني في المجتمعات الديمقراطية بإشارته لأهمية المجالس المحلية عبر قوله: "إن هذه المجالس ما هي إلا مظهر من مظاهر الوحدة والوفاق الوطني القادر بالفعل أن تلعب دوراً أساسياً من أجل إقامة المجتمع المدني، وإفساح المجال للرأي العام بالمشاركة في القرارات وتقرير المصير"¹.

كما عرفت هذه المرحلة الالتزام بالثوابت الفكرية التي أسسها الخميني وهذا كان واضحاً في الخطابات الرئاسية، واستمرارية عمل مجلس صيانة الدستور ومكانته الكبيرة وقوة تأثيره في المؤسسات الفاعلة بالدولة، إلا أن أكثر إشكال عرفته هذه الفترة هو الصلاحيات المخولة لهذا المجلس خاصة فيما يتعلق بمراقبة الانتخابات والتي تدور حولها مطالب في الغائها وتكوين لجنة وطنية للإشراف على هذه المهمة، كما عرفت هذه الفترة تخصيص مكانة للمرأة في المجال السياسي ما عدا المنصب الخاص بالرئاسة فلحد الان لا يزال مرفوضاً ترشحها هذا المنصب رغم تقلدها العديد من المناصب الحساسة والمهمة.

الى جانب ذلك ظهرت ايضا هناك حركة طلابية والتي تعرف بنشاطها السياسي وتأثيراتها في مجمل الإصلاحات وتفعيل المشاركة السياسية، وأهم حدث ترافق مع جملة الإصلاحات وكان له تأثير على البناء السياسي ترافق مع اعادة انتخاب الرئيس أحمدی نجاد في 2009 وبرز الانشقاقات والاختلافات بين التيار المحافظ والتيار المحافظ خاصة والتي سلطت الضوء على ضرورة اصلاح النظام يتوفيق الاتجاهات المختلفة².

✓ أما على المستوى الخارجي فلفلسفة النظام السياسي تميزت بين اللين والتشدد في تعاملاتها الإقليمية والدولية، فحرب الثماني سنوات مع العراق منحت القادة الجدد في ايران رؤية مغايرة تقضي بضرورة اعادة النظر في

¹ امل حمادة، المرجع السابق، ص292.

² حمد جاسم محمد الخزرجي، المرجع السابق الذكر، ص(85-86-87)

العلاقات الخارجية، خاصة وأن النظام بدت مؤسساته متوافقة إلى حد ما. إلا أن المشكلة الاقتصادية التي تعاني منها إيران وركود تجارتها يقضي بإعادة النظر في شبكة العلاقات الإقليمية والدولية والتي تتيح الفرصة للاستثمار وتشجيع التجارة مما يعود بالإيجاب على الاقتصاد الوطني.

بالنسبة للفترة التي حكم فيها رافسنجاني وخاتمي كانت الرؤية شبه واضحة في ضرورة تصالح إيران مع بيئتها الإقليمية خاصة والدولية بصفة عامة، وظهر ذلك في تصريحاتهم حيث أكد ذلك رافسنجاني في قوله: "يجب أن تحافظ إيران على مثالياتها، لكنها كذلك يجب أن تستجيب لحاجات الشعب... إن إيران بحاجة إلى الخبرة من الخارج"، فيما صرح خاتمي في نفس السياق بعد سنوات بقوله: " طالما أن إيران لا ترغب في أن تستمر إعادة البناء مدة خمسين عاما فان الموارد المالية والمعونة التقنية يجب الحصول عليها من الاجانب"¹، بهذا يكون النهج الجديد لإيران واضحا من خلاله البراغماتية في ادارة سياستها الخارجية من اجل انعاش سياستها الداخلية واقتصادها.

إلا أن فترة حكم التيار المحافظ برئاسة أحمد نجاد أعادت إيران الى المنهج الثوري الذي عرفته خلال ولاية الفقيه الخميني نظرا لشدة الخطابات السياسية الإيرانية وعدوانيتها الواضحة في بعض الاحيان خاصة بعد اعادة انتخابه عام 2009، فكانت التعاملات الخارجية هي السبب الرئيس في اشاعة الفوضى وتدهور الاقتصاد الوطني الذي كان في بداياته لنضوج والانتعاش أكثر لكنه اصطدم بجملة العقوبات الدولية التي عرفتها إيران خلال هذه الفترة مما تسبب في خلق فوضى داخلية بسبب الاختلافات بين التيارات الداخلية في هذا الشق.

مع هذا فان الملاحظ للتجربة الإيرانية من خلال هذه الاحداث المتسلسلة يلاحظ بوضوح الادراك القوي لها بضرورة المزج بين التشدد واللين في سياساتها لدرجة تجعل الباحث في هذا المجال يرى بأن إيران تفرض نفسها باستراتيجية القادة المتشددين والاصلاحيين، ففترة نجاد تراكمت مع تدهور الوضعية الإقليمية بسبب التدخلات الدولية في المنطقة من خلال الحملات الدولية على الارهاب في أفغانستان والعراق، والتي جعلت من القادة الإيرانيين يدركون ضرورة بروز إيران في هذا التوقيت لتحقيق احد الخطوات الهامة نحو اهدافها البعيدة المدى والمتمثلة في النفوذ والهيمنة في ظل انشغال بقية القوى الإقليمية في الوضع غير المستقر لها، وبعد تحقيق أحد الترتيبات المهمة وهو تعزيز المكانة الإيرانية في بناء الامن الاقليمي تأتي الانتخابات لتعلن عن صعود تيار محافظ بقيادة روحاني عام 2013 والمعروف بتصالحه مع الغرب وفتح المجال لعلاقات ايجابية مع الاخر، ومن أهم الاحداث التي عرفتها هذه الفترة هي الاتفاق النووي الإيراني مع القوى الكبرى وانتهاء فترة العقوبات ليكون

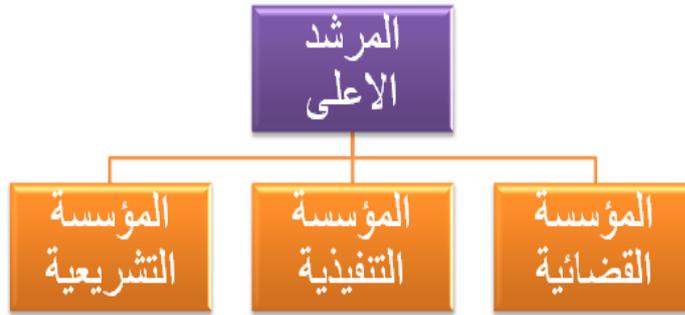
¹ حمد جاسم محمد الخزرجي، المرجع السابق، ص80.

مستقبل وانشغال ايران الاول الآن انعاش اقتصادها، وهذا ما يجعل من تركيبة النظام السياسي عامل جذب لقدرته على التجاوب مع معطيات الداخل الإيراني، والبيئة الاقليمية والدولية.

أما بالنسبة للمؤسسات الرئيسية للنظام السياسي الإيراني والتي تشكل فلسفة جديدة له مختلفة عن طبيعة الانظمة السياسية الاخرى، وهذا في حد ذاته يشكل مدخلا قويا للتأثير، حيث يتشكل هيكل النظام السياسي الإيراني من المؤسسات السياسية الرسمية، والمؤسسات غير الرسمية حسب ما حدده الدستور الإيراني وتساهم هذه المؤسسات في ادارة وصنع القرار الإيراني بالتفاعل المزدوج بينها¹.

بالنسبة للمؤسسات الرسمية فيظهر الاختلاف ومحاولة التميز الإيراني عن بقية الانظمة بوجود أربع مؤسسات سياسية تؤدي وظيفتها الادارية حسب ما حوله لها الدستور داخل النظام، وهي مؤسسة الولي الفقيه "المرشد الاعلى"، ثم المؤسسة التشريعية والتنفيذية حسب ما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم 04: المؤسسات السياسية الرسمية في ايران



المصدر: صاحبة البحث

تنقسم مؤسسة المرشد الاعلى إلى جزئين يشكلان أساسها وهي:

أولاً: مؤسسة المرشد الاعلى "الولي الفقيه"، والذي عين كأعلى سلطة رسمية حسب ما جاء في الدستور الإيراني، وله صلاحيات كبيرة منحها له نظرية "الولي الفقيه"، والولاية هنا يقصد بها حكم الشعب وادارة الدولة وفق الاحكام الشرعية، ويمثل هذا المنصب أعلى قمة في هرم السياسي الإيراني لتأتي بعده المؤسسات الأخرى، وقد أضاف التعديل الدستوري لعام 1989 عدة صلاحيات لهذه المؤسسة بحيث أصبح الايمان بولاية الفقيه احد المرتكزات الأساسية للجمهورية الإيرانية، ومن الشروط التي حددها الدستور لتكون في هذا القائد هي كالاتي²:

¹ حمد جاسم محمد الخزرجي، المرجع السابق، ص89

² نفس المرجع، ص96.

- الكفاءة العلمية اللازمة للإفتاء في مختلف أبواب الفقه.
 - العدالة والتقوى اللازمة لقيادة الأمة الإسلامية.
 - الرؤية السياسية الصحيحة والكفاءة الاجتماعية والادارية والقدرة على القيادة.
- أما فيما يتعلق بالصلاحيات المخولة للمرشد الأعلى فتمثل في العناصر الآتية¹:
- تعيين السياسات العامة بالتشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.
 - الاشراف على تنفيذ السياسات.
 - تولي القيادة العامة للقوات المسلحة.
 - اعلان الحرب والسلام والنفير العام.
 - اقرار تنصيب رئيس الجمهورية بعد الانتخابات.
 - العفو وتخفيف الاحكام العامة بعد بيان رأي السلطة القضائية.
- من خلال متابعة الشروط والصلاحيات الخاصة بالمرشد الأعلى يتبن التأثير الكبير لهذه المؤسسات على بقية المؤسسات الموجود داخل النظام، حيث نجد صلاحيات المرشد تمنحه القدرة في التواجد كمشرع ومنفذ وقاضي، والشروط المتطلبة في المرشد من ثقافة دينية ودراية بالقيادة تجعل المرشد الأعلى أقوى مؤسسة موجودة.
- ثانياً: المؤسسات العابرة للسلطات،** تتفاعل هذه المؤسسات مع مؤسسة المرشد لتشكيل القوام العام لمؤسس المرشد الأعلى وتتمثل في المؤسسات الآتية²:
- مجمع تشخيص مصلحة النظام، تعتبر مؤسسة رقابية تدعم المرشد الأعلى، وتعمل على حل الخلافات من خلال تشخيص مصلحة النظام.
 - مجلس الخبراء، وظيفته مراجعة الدستور وتحديد شروط اختيار المرشد الاعلى مما يؤثر على قرارات التعيين والعزل.
 - مجلس الأمن القومي، يتكون المجلس من رؤساء السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية، والمرشد، رئيس اركان القوات المسلحة والوزراء، ووظيفة هذه المؤسسة تنظيم السياسات العامة الدفاعية للدولة.

¹ نفس المرجع، ص97.

² حمد جاسم محمد الخزرجي، المرجع السابق، ص137.

- مجلس إعادة النظر بالدستور، وظيفته معالجة كل الاختلالات الموجودة في الدساتير.

كل هذه المؤسسات تتفاعل فيما بينها لتشكيل قوة النظام السياسي الإيراني، بالإضافة إلى المؤسسات الثلاثة التشريعية والتنفيذية وهي مؤسسات منتخبة أما السلطة القضائية يتم تعيينها من طرف المرشد الأعلى، ولكل من هذه السلطات نوعاً من الاستقلالية التي تمنحها توازناً مع مؤسسة المرشد الأعلى، بالإضافة لكل هذه المؤسسات يحوي النظام السياسي أيضاً مؤسسات سياسية غير رسمية تتمثل في القوى الدينية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني التي لها تأثير قوي على المؤسسات الرسمية لاحتوائها على شخصيات قوية لها علاقات واسعة مع أعضاء المؤسسات الرسمي.

المطلب الثالث: حركية السياسة الخارجية الإيرانية

تعتبر أهداف السياسة الخارجية الإيرانية واحدة من أهم العوامل المساعدة في تعريف الاستراتيجية الإيرانية بحكم أن السياسة الخارجية تعبر عن تلك السلوكيات الناتجة عن ردود أفعال، أو أفعال مباشرة اتجاه البيئة الخارجية وتحديد أهدافها هو المعيار التقييمي الذي من خلاله يمكن تحديد طبيعة الاستراتيجية.

لذا تعتبر عملية تحديد أهداف السياسة الخارجية في غاية الأهمية كونها تساهم في تقويم أداء الدولة، فالأهداف تسمح لنا بتحديد ما إذا كان السلوك الخارجي محققاً أو محبطاً للأهداف المحددة¹ وبالتالي من قراءة الأهداف نستطيع تقدير فعالية الاستراتيجية من خلال الأهداف المحققة.

اختلف الباحثين في تحديد طبيعة أهداف السياسة الخارجية كون أن معرفة الأهداف أمر صعب بحكم أن تحديدها يضع المحلل بين نوعين من الأهداف المعلنة والخفية، والتي من الصعب أن تقود إلى تحديد الأهداف الحقيقية، ورغم هذا النقاش إلا أن تحديد الأهداف الحقيقية يتطلب القدرة على تقييم حجم الموارد التي توفرها الدولة لتحقيق هدف معلن ومصرح به، وفي هذه الحالة يمكن التأكد من أن الهدف حقيقي خاصة وأن ذلك يشكل التزاماً أمام المجتمع الدولي من الصعب التنصل منه².

تظهر قوة السياسة الخارجية الإيرانية من خلال ارتباطها القوي بمجموعة من الأهداف والتي تتحكم في كل تحركاتها الخارجية، ويختلف العديد من الباحثين حول تحديد أهداف السياسة الخارجية الإيرانية، فمنهم من يقرأها

¹ محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998، ص25.

² نفس المرجع، ص ص(25-26).

من خلال التعاملات الخارجية الإيرانية، ومنهم من يقيم ذلك بالرجوع إلى الطبيعة الدينية للفكر السياسي الإيراني إلا أن القراءة الجيدة للنظام السياسي تؤكد على وجود ثوابت مرسخة في السياسة الإيرانية لا يمكن التنازل عنها وهناك بعض القيم التي تجلبها تلك الظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية، لذا يمكن القول أن هناك أهداف أساسية وثابتة لا تتغير حتى بتغير القادة والرؤساء الإيرانيين.

البحث عن أهداف السياسة الخارجية الإيرانية طرح وجهات نظر مختلفة لكن معظمها يحمل نفس السياق المعرفي ومن جملة هذه الاختلافات نذكر¹:

✓ يرى جواد لاريجاني أن أهداف السياسة الخارجية الإيرانية تتمثل في عنصرين أساسيين هما: تصدير الثورة، وتلبية الاحتياجات الإيرانية الداخلية.

✓ فيما يذهب جواد منصور إلى تحديدها في النقاط التالية:

أ/ بناء علاقات مع الدول كافة.

ب/ تقرير وتنمية هذه العلاقات.

ج/ تدعيم هذه العلاقات.

د/ السعي من أجل إقامة الوحدة بين شعوب العالم الإسلامي.

هـ/ حماية استقلالية وسلامة الأراضي.

و/ نشر الإسلام وكسر الاستكبار في العالم.

ز/ الذود عن التراب الإسلامي ومصالحه.

فيما يذهب الكاتب الإيراني بيزن ايزدي إلى تحديدها عبر النقاط التالية²:

أ/ تأمين المصالح الوطنية الإيرانية.

ب/ تنفيذ المهمات العالمية والاقليمية الملقاة على عاتق الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

فيما تحدد بعض الرؤى الأخرى هذه الأهداف وفقاً للتحويلات المهمة التي مر بها النظام السياسي الإيراني

والتي نلخصها في النقاط التالية¹:

¹ أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية الإيرانية من 1979 إلى 2011، عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص 245.

² نفس المرجع، ص 245.

- 1) مرحلة الرئيس محمد خاتمي: تمثلت أهداف السياسة الخارجية في عهد الجمهورية الثانية في :
- ✓ الحفاظ على السلام والاستقرار في منطقة الخليج، والتعاون مع دول المنطقة بعيدا عن التحالفات العسكرية، وإزالة القوات الأجنبية من المنطقة ودعم مساعي عدم الانتشار النووي في الشرق الأوسط.
 - ✓ تطبيع العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي.
 - ✓ تعظيم العوائد من النفط من خلال التنسيق مع الدول الإقليمية المنتجة، ومراجعة السياسات الايجابية اتجاه دول الخليج لتحقيق الاستقرار.
 - ✓ منع أي محاولات للهيمنة الإقليمية بشأن العراق.
 - ✓ تطبيع العلاقات مع الدول الغربية لتشجيع الاستثمار الأجنبي، واكتساب المعارف والتكنولوجيا، وتنشيط العلاقات التجارية واندماج إيران في النظام الرأسمالي العالمي.
 - ✓ دعم المصالح المشروعة في البلدان المجاورة.
 - ✓ بناء القوة العسكرية من خلال التعاون مع روسيا والصين وكوريا الشمالية دون النظر إلى أن إيران تنوى عبر هذا التعاون زعزعة الأمن والاستقرار إقليميا وعالميا.
 - ✓ عدم اظهار مخاوف من السياسة الروسية اتجاه آسيا الوسطى واعتماد سياسة مزودجة للتعاون مع تركيا والسعودية، مع عدم دعم اي طرف في النزاعات القائمة في آسيا الوسطى².
 - ✓ السعي الى اقامة سوق اسلامية مشتركة عن طريق احياء التعاون الاقتصادي, الذي يشمل كلا من تركيا وباكستان بعض الجمهوريات السوفياتية سابقا.

2) مرحلة الرئيس أحمددي نجاد: في هذه المرحلة يمكن القول أن الأهداف الإيرانية في غير مرحلة للتغيير والتحول عن سابقتها، لكن في نفس الوقت لا تكون مطابقة لرؤى ووجهات نظر رئاسة خاتمي، لذا فالرئيس الإيراني أحمددي نجاد حاول لإعادة بناء الشؤون الداخلية الإيرانية ومجلس النواب وذلك لتعزيز المجتمع الإيراني ليكون قادرا على التعامل مع البيئة الخارجية. أراد نجاد أيضا تقوية إيران عن طريق زيادة قوتها العسكرية من خلال امتلاك الأسلحة النووية بهدف زيادة قدرتها على السيطرة والنفوذ، فضلا عن السعي لتحقيق النمو الاقتصادي والتوسع من خلال تعظيم عائدات النفط، والحفاظ على السلامة الإقليمية والسيادة الوطنية، بالإضافة إلى إنشاء

¹ Hani Ahmed Al-Shboul & Mohammad Salim Al-Rawashdeh, "Iran's Foreign Policy and the Balance of Power in the Region", Journal of Politics and Law, Vol: 6, No: 4, 2013, p202.

² Hani Ahmed Al-Shboul & Mohammad Salim Al-Rawashdeh, op cit, p203.

مجتمع إسلامي يقوم على التشجيع ومساعدة المسلمين وحركات التحرر في كل مكان، والوقوف ضد إسرائيل وأمريكا والغرب.

(3) **مرحلة الرئيس حسن روحاني:** يرى الكثير من المتخصصين في السياسة المقارنة بأن السياسة الإيرانية تتميز بالاستمرارية كغيرها من السياسات الخارجية رغم تغير القادة إلا أن الثوابت لا تتغير، فرغم الاختلافات الواضحة بين سياسة نجاد المتشددة وروحاني المحافظة إلا أن أهداف السياسة الخارجية في عهد روحاني لا تخرج عن كونها امتداد للأهداف السابقة مع التركيز على تحسين العلاقات أكثر مع الدول الغربية خاصة فيما يتعلق بضرورة فتح الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية، فحسن قراءة روحاني للوضع الإقليمي والدولية هي التي تقوده إلى اختيار مبدأ الحوار في علاقاته مع الآخر خاصة دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما سيمنحه القدرة على المضي لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الإيرانية.

فيما حددت سماح عبد الصبور عبد الحي في كتابها "القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية في لبنان من 2005-2013" أربعة أهداف للسياسة الخارجية الإيرانية تمثلت في¹:

- تقديم النموذج الإيراني على حساب المشروع الأمريكي في المنطقة.
 - تصدير النموذج الثوري الإيراني إلى الخارج.
 - تكريس الجهود لبناء القدرات العسكرية الإيرانية خاصة النووية.
 - لعب دور مركزي في المحيط الإسلامي ودعم كل أشكال المقاومة ضد المسلمين.
- يظهر من خلال تحليل كل الاختلافات المطروحة حول أهداف السياسة الخارجية الإيرانية أنها تندرج ضمن سياق واحد، والتي يمكن أن نقسمها إلى ثلاثة قصيرة المدى ومتوسطة المدى وبعيدة المدى وجل هذه الأهداف إيديولوجية بحتة تتميز بالطابع الإنساني والإسلامي والعالمي وهي²:
- 1- **الأهداف القصيرة المدى** تنحصر ما بين الحفاظ على وحدة الجمهورية وسلامة أراضيها والحفاظ على السياسة الوطنية والنمو الاقتصادي.

¹ قراءة في كتاب "القوة الذكية في السياسة الخارجية"، سلسلة الراصد الشهرية، استخرج من الموقع:

http://www.alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=6967

² Hani Ahmed Al-Shboul & Mohammad Salim Al-Rawashdeh, op cit, p201 .

2- الأهداف المتوسطة المدى تتمثل في الدفاع عن الاسلام بحماية المستضعفين، بمعنى تصدير مفهوم

الثورة.

3- الأهداف البعيدة المدى الإمبراطورية او الدولة الاسلامية التي ليس لها حدود جغرافية معينة.

تظهر لنا مجمل هذه التصورات أن اهداف السياسة الخارجية الإيرانية مستقاة من الدستور الإيراني فالبعد العالمي الذي تريد ايران تحقيقه في بناء دولة اسلامية تضم كل الشعوب المسلمة تؤكد المادة (154) من الدستور التي تتحدث عن ضرورة دعم النضال المشروع ضد المستكبرين، فمن حق الشعوب الاستمتاع بالحرية، كما تؤكد المادة (152) على ضرورة الدفاع عن المسلمين¹، وهنا اشارة صريحة للهدف البعيد المدى المتمثل في بناء الدولة الاسلامية، كما ان المادة (154) تؤكد على الاستراتيجية الإيرانية الممثلة في اشراك ايران في النزاعات الاقليمية تحت غطاء الدفاع عن المستضعفين وحماية المسلمين.

لذا تعتبر السياسة الخارجية الإيرانية من خلال قراءة أهدافها مصدرا أساسيا من مصادر القوة الناعمة وأكثرها فعالية وتأثيرا وجذبا كونها تركز على مفهوم الاسلام العالمي الذي يجب أن يظهر على سلوكها الخارجي، وتوضح المادة 3 من الفصل الأول من الدستور في بندها الثالث على أن: "تنظم السياسة الخارجية للبلاد على أساس المعايير الاسلامية والالتزامات الأخوية اتجاه جميع المسلمين والحماية الكاملة لمستضعفي العالم"، وتحدد وثيقة إيران المعروفة ب"الاستراتيجية الإيرانية العشرينية" من 2005-2025 أيضا بعض القيم التي تسعى إيران لتحقيقها عبر سياستها الخارجية خلال عشرين عاما، حيث تهدف هذه الوثيقة إلى رسم الصورة المستقبلية لمكانة إيران كمركز مهيم على منطقة جنوب غرب آسيا بصفتها مصدر جذب للعالم الاسلامي ونموذجا ملهما بعد أن تحتل مركزا متصدرا اقليميا من الناحية الاقتصادية والتكنولوجية².

استطاعت إيران صياغة سياسة خارجية مؤثرة نتيجة توفرها على العديد من المتطلبات أهمها:

- الخطاب الحضاري الإيراني، فقد كان الفضل يعود إلى الرئيس السابق خاتمي في طرحه لمقاربة حوار الحضارات كمنطلق جديد لمواجهة التحديات الإقليمية والعالمية، وبرز ذلك في قوة خطاباته التي تدعو إلى ضرورة الحوار ومخاطبة الآخر من اجل تحقيق الأمن والاستقرار الدوليين، حيث يقول في هذا الاطار: " إن الهدف من حوار الحضارات هو بلوغ الحرية، والأمن، والعدالة، والرفي الروحي أو بالتعبير الدارج الرقي الأخلاقي " وتظهر قوة تأثير الخطاب الحضاري في قدرته على جذب واستمالة العديد من الفواعل الدولية وغير الدولية، حيث تبنت

¹ دستور جمهورية ايران الاسلامية، ص 97.

² على حسين باكير، المرجع السابق، ص3.

منظمة الامم المتحدة مقارنة حوار الحضارات في الجمعية العامة الدورة 53 نوفمبر 1998 حسب القرار رقم 22 وتم إعلان عام 2001 عاما للحوار بين الحضارات¹.

- الخطابات المعادية للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، سواء كان القادة الإيرانيين اصلاحيين او متشددين فان العداء للغرب هو الميزة الأساسية في خطاباتهم، إلا أن الاختلاف الوحيد يكمن في شدة الخطاب أم لينه عند الاصلاحيين، ويعتبر كلا التيارين أن الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل يشكلان تهديدا حقيقيا للأمن القومي الإيراني خاصة بعد مضي إيران في تطوير قدراتها النووية، وتركيز الخطابات على مرتكزات تخاطب بها عقول الشعوب مما جعل من السياسة الخارجية الإيرانية محط اعجاب وجذب للكثيرين.

- دعم القضايا القومية الاسلامية، والدول التي تسعى الى التحرر من الاستعمار وهذا ما يجعل القضية الفلسطينية من القضايا الرئيسية التي تعتمد إيران عليها في استظهار الدعم الدائم والمتواصل وهو ما شكل حافزا ومصدر تأثير لدى تنظيمات المقاومة الفلسطينية لتكون علاقات جدية مع إيران خاصة "حماس".

¹ محمد شلي، المرجع السابق، ص339.

الفصل الرابع:

أطروحة الردع النووي الإيراني:

فحص للقدرات ومسألة المصدقية

إن تحليل الردع الإيراني في سياقه التقليدي والجديد(النووي) يقودنا أولاً إلى طرح مجموعة من الاسئلة لعل أهمها يكمن في ما الذي يمنع المنظومة الدولية طيلة هذه السنوات من توجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية اذا كانت فعلا تشكل تهديدا اقليميا ودوليا؟ وما الذي يمنع اسرائيل العدو الاول لإيران من ضرب هذه المنشآت مثلما فعلت مع العراق عام 1981 هذا من جهة، واذا فعلا هناك مصداقية للردع الإيراني لماذا تمتنع إيران على الاقرار الفعلي بمنظوماتها النووية؟ وبهذا تكون قد حققت شروط الردع المتمثلة في المصدقية والقدرة وتوفير المعلومات للخصوم بغية ادراك تلك المقومات، انطلاقا من هذه المجموعة من التساؤلات سنحاول عبر هذا الفصل مناقشة الحوارات النظرية المتعلقة بالانتشار النووي التي دارت بين الباحثين كينيث والتز وسكوت ساغان ومدى تحقيق هذا الانتشار للاستقرار أو العكس لتفسير طموحات ايران في امتلاك التكنولوجيا النووية هذا من جهة، والتطرق للنقاش الذي دار بينهما حول ايران النووية لفهم اسباب سعي إيران لامتلاك التكنولوجيا النووية ثم معرفة طبيعة ومراحل تطور البرنامج النووي لنصل في الاخير الى تحليل التداعيات التي طرحها سعي ايران لامتلاك قدرات نووية على المستوى الاقليمي والدولي من خلال تحليل علاقات إيران مع أهم الاطراف التي تشكل تهديد لها، وفيما اذا كانت ايران فعلا تطمح من خلال ادراكها لمفهوم القوة الذكية(القوة الصلبة +القوة الناعمة) الذي قدمه جوزيف ناي الى تحقيق مفهوم الردع عبرها.

المبحث الأول: النقاش العقلاني-النظمي حول الانتشار النووي

الكثير من المؤشرات والقراءات التي تناقش دوافع إيران لامتلاك التكنولوجيا النووية تؤكد على أنها ذات طبيعة سياسية بحتة هدفها تعزيز مكانتها عبر هذا المتغير، فاللجوء إلى صناعة السلاح النووي قد لا يعبر في كثير من الأحيان على الرغبة في استعماله مما يفقد هذا السلاح قيمته العسكرية، ويكتسب قيمة سياسية أكثر ويقدر أكبر من ذلك أهميته من الناحية السيكلوجية والنفسية، فهو سلاح تهديدي دفاعي أكثر منه سلاح هجومي¹.

تعتبر النظريات كالعديد التي تساعد على رؤية الواقع بوضوح لإعطاء معنى للماضي والسماح بالتنبؤ للمستقبل²، لذا تعددت النقاشات النظرية حول انعكاسات الانتشار النووي على أمن واستقرار البيئة الدولية ومن بين أهم تلك النقاشات ما دار بين والتر وساغان حول هذا الموضوع، والتي يمكن من خلالها قراءة أحد أهم المقومات الصلبة لإيران والمتعلق بسعي إيران لاكتساب الطاقة النووية ومدى تطابق حجج والتر وساغان مع دوافع وطبيعة البرنامج النووي الإيراني.

في كتاب: "انتشار الاسلحة النووية: تجدد النقاش - The spread of nuclear

weapons: a debate renewed" لعام 1995 يحاول كل من كينيث والتر Kenneth N.

Waltz وسكوت ساغان Scott D. Sagan التأكيد على الجوانب المختلفة للتاريخ النووي، وتختلف رؤيتهما فيما يتعلق بالمستقبل النووي ويكشف هذا الكتاب عن رؤيتين متناقضتين تماما حول الأسلحة النووية وتأثيرها على النزاعات ما بين الدول³، لذا سنحاول بعد التعرض إلى هذا الحوار فحص مدى تطابقه وحالة الدراسة المتمثلة في استراتيجية الردع الإيرانية.

¹ ابراهيم محمد العناني وآخرون، المرجع السابق، ص 397.

² Veronica Gleizer, "Is less more?" A Contemporary Debate on Nuclear Weapons", Lund University, 2012, Retrived on : <http://lup.lub.lu.se/student-papers/record/2543093>

³ Ibid, p12.

المطلب الأول: النقاش العقلاني حول الانتشار النووي

يعتبر كينيث والتز* واحد من أهم المنظرين في حقل العلاقات الدولية، ومن بين الاوائل الذين ناقشوا اشكالية الانتشار النووي انطلاقاً من فرضية مفادها أن زيادة الانتشار النووي سيكون أفضل "More my be better" بمعنى أنه كلما كان الانتشار كثير كلما قلت احتمالات الدخول في حروب نووية، وهذا ما يعزز من مفهوم الاستقرار والامن العالميين.

طرحت فرضية والتز عام 1981 واعيد طرحها بعد نهاية الحرب الباردة لتفسر طبيعة التوجهات النووية في تلك الفترة، ويستمد في طرح فرضيته حول الانتشار النووي من الفكر النظري للواقعية الجديدة، الذي يركز على الاسباب البنوية التي تؤكد أن أي نظام سياسي ملزم بتأمين أمنه الذاتي بشكل فعال وتدخل الاسلحة النووية ضمن هذا الاطار بهدف ردع الاعداء المحتملين¹، حيث يعبر والتز عن ذلك في قوله²: "الاعتماد على الذات هو مبدأ عمل في أي نظام فوضوي... فعلى الدول مساعدة نفسها لتوفير الأمن...".

في هذه الحالة مبدأ الاعتماد على الذات الذي يختبر به والتز هذه الفرضية يشير إلى حق الدول في السعي لامتلاك أي قدرات تمكن الدول من مجابهة التهديدات، وتوفير أكبر قدر من الأمن من خلال التعايش مع حالة الفوضى التي يعرفها النظام الدولي والتي تستلزم ادراك المنافع من أجل البقاء.

في هذا السياق يؤكد والتز أيضاً أن زيادة كمية الاسلحة في البيئة الدولية سيكون له آثار ايجابية مقارنة بالإبادة التي تجلبها الحروب بين الدول مستندا في ذلك على عدم استعمال الدول الحائزة على السلاح النووي لهذا السلاح في ادارة صراعاتها، ويرجح بأن تستعمل الدول النووية الجديدة قدراتها النووية لردع التهديدات والمحافظة على السلام في اطار ما يعرف بالردع النووي المتبادل بدلا من الاستفادة منها كوسيلة فعلية للدخول في حروب وقد بنى والتز افتراضاته من خلال العلاقة التي عرفتها القوى النووية الكبرى خلال الحرب الباردة (الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي) ازمة الصواريخ³.

* استاذ العلاقات الدولية المتفرغ بجامعة كولومبيا – نيويورك، ومن اهم علماء العلاقات الدولية، وثاني اكثر العلماء نفوذا في حقل العلاقات الدولية – طبقاً لدورية Policy Foreign، والبروفيسور والتز هو مؤسس المدرسة الواقعية البنائية (الواقعية الجديد) في حقل العلاقات الدولية.

¹ جون بيليس وستيف سميث، المرجع السابق، ص 731.

² Veronica Gleizer, op cit, p12.

³ Ibid. p(12,13).

رغم أن فرضية والتز طرحت خلال فترة وجود المعسكرين الغربي والشرقي مع هذا لايزال والتز يؤمن بإيجابية الانتشار النووي في تأمين الاستقرار العالمي، ورغم الانتقادات الموجهة إليه خاصة بعد تغير البيئة الدولية وانتهاء الحرب الباردة إلا أنه وجد تأييدا امبريقيا لفكرته بعد وصول باكستان والهند الى تصنيع السلاح النووي وتجنب الدخول في حرب بهذا السلاح، مما أدى الى نوع من الاستقرار الاستراتيجي بينهما، وقد تبني جون ميرشايمر (John Mearsheimer) نفس فكرة والتز بدفاعه عن فكرة أن استقرار العالم سيكون بوجود دول مثل ألمانيا واليابان مسلحة نوويا¹.

كما ذهب بعض المؤيدين لفرضية والتز إلى التأكيد على أن الانتشار في حقيقة الامر يزيد من الأمن العالمي إذا ما اقترن بالسلاح النووي، فمن الجنون أن تطلق دولة سلاحا نوويا على دولة أخرى لأنها مدركة لعدم جدوى الحرب النووية، وهذه الفكرة جاءت لتبرر أكثر التوسع الأفقي والتوسع الرأسي للسلاح النووي، وأكد مايكل ماندلبارم ذلك عبر قوله: "كلما زاد ما يملكه طرف من الاسلحة النووية، قل احتمال استخدام أي طرف لهذه الاسلحة"².

كما ذهب الجنرال بير جالو-المخطط الاستراتيجي العسكري- عام 1960 الى القول:

"قلة قليلة من الناس هم من يتفهمون أن تمتع الاسلحة الجديدة بقوة مدمرة تفوق كل تصور هو تحديدا السبب وراء أنها تفرض استقرارا أكثر رسوخا مما عرفه العالم من قبل، كما أنه ليس من اليسير ان تجعل الناس يدركون أنه كلما زادت الاسلحة الانتقامية التي يملكها الجانبان عددا وترهيبا، يصير السلام مؤكدا بشكل أكبر... أن الحد من الاسلحة النووية انما هو في الواقع أكثر خطورة من انتشاره"

لذا فان الانتشار التدريجي للأسلحة حسب والتز أفضل بكثير من اي انتشار سريع بغض النظر عن طبيعة الدول التي تمتلك هذه الاسلحة، حيث يؤكد على أن الدول غير المستقرة وغير الديمقراطية لن تميل إلى استخدام هذه الاسلحة إلا اذا كان هناك تهديد وجودي لها، وبالنظر إلى التكاليف الكثيرة والتي تمس العديد من القطاعات من المستبعد أن تميل هذه الدول إلى تحقيق مكاسب طفيفة مقابل مخاطر كبيرة، وهذا ما يجعل معظم الدول المالكة

¹ جون بيليس وستيف سميث، المرجع السابق، ص 731.

² جوزيف ام سيراكوسا، الاسلحة النووية: مقدمة قصيرة جدا، ترجمة: محمد فتحي خضر، مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015، ص 118.

له حذرة للغاية لأنه في حالة عدم الفوز في الحرب فإنها تفقد كل شيء، وسعيها لامتلاك هذا السلاح يأتي من باب التامين الذاتي فقط مما يجعل التسلح النووي يساهم في بناء منظومة الاستقرار بين هذه القوى¹.

في كتابه "نظرية السياسة الدولية" يفترض والتز أن استراتيجيات الدول تتشكل أساسا من الميزات الهيكلية للنظام الدولي، ومع أن والتز وغيره من الواقعيين لا ينكرون أهمية سلوك الوحدات السياسية الداخلي في تحديد توجهات السياسة الخارجية لدولة معينة، إلا أنهم لا يؤكدون على أن هذه الدول لا تعمل في فراغ، حيث أن خيارات صناع القرار دائما مقيدة بشدة بفعل عوامل هيكلية كفضوية النظام الدولي والتوزيع غير المتكافئ للقدرات، ويؤكد والتز على أنه في ظل ظروف الفوضى، الدول حرة في القيام بأي فعل أحقق اختارته ومع هذا يؤكد على أن مكافأة الدول على السلوك الذي يستجيب للضغوط الهيكلية ومعاينة السلوكات التي لا تستجيب أمر ضروري لأن التكاليف والفوائد في نهاية المطاف هي التي تجعل من الدول تستجيب للضغوط الهيكلية اثناء قيامها ببعض التصرفات أو الامتناع عن بعضها².

يظهر جليا اهتمام والتز بتوضيح العلاقة بين السلاح النووي ومفهوم الردع، حيث يرى أن الاسلحة النووية تحسن من استراتيجية الدفاع والردع التي تتبناها الدولة لعدة اسباب نذكر منها³:

- 1- احتمالات الحرب بين الدول النووية، والخوف من عدم تحقيق انتصارات كبيرة يجعلها تعيد نشر قواتها المتمركزة.
- 2- الدول النووية هي الاكثر حذرا نتيجة ادراكها للتكاليف العالية المتوقعة من المواجهة النووية اذا تمت.
- 3- يعتبر الردع من خلال الاسلحة النووية أكثر أمانا من الاستيلاء على أراضي معينة وهذا ما يجعل الدول تبتعد عن القتال من اجل توفير الامان.
- 4- الدول تعتمد على استراتيجية دفاعية لكسب مصداقية في حال ما هوجمت لأنها في تلك الحالة ستكون أكثر رغبة في استخدام الاسلحة النووية.
- 5- اليقين حول القوة النسبية يجعل الحرب أقل احتمالا.
- 6- الهزيمة لم تعد أمرا غير محتمل، ولم يعد من المتوقع أن يجلب السلاح النووي اضرارا محدودة.

¹ Veronica Gleizer, op cit, p13 .

² Mark Kramer, **Neorealism Nuclear Proliferation and East central European strategies**,

³ Veronica Gleizer, op cit, p12.

وفقا لافتراضات والتز فإنه على نقيض الحروب التقليدية تشجع الحروب النووية على زيادة فعالية آليات الدفاع والردع بسبب القوة التدميرية للسلاح، فضلا عن التكاليف الاجتماعية والاقتصادية التي من شأنها أن تقع في حالة الحروب النووية، ولا يقتصر هذا على امكانية ردع الخصوم فقط وإنما يساهم في بناء استراتيجيات الدول التي تمتلك هذا السلاح، لذا عبر عن ذلك بالتركيز على الفرق بين العالم التقليدي والنووي من خلال قوله: "في العالم التقليدي هناك احتمال واحد فقط الفوز او الخسارة، وفي العالم النووي هناك احتمال واحد فقط إما البقاء على قيد الحياة او الإبادة"¹.

بناء على هذا يمكن اجمال الحجج التي قدمها والتز للدفاع عن صحة فرضيته عبر النقاط التالية²:

- من بين آثار زيادة التسليح لدى الدول النووية الكبرى تكاثر الاسلحة وامتدادها بطريقة عمودية لكنها لم تنتشر.
- يعتبر انتشار الاسلحة أفقيا بطريقة سريعة من بين مهددات الاستقرار والامن الدولي، لذا يرى والتز انه من الجيد ان الانتشار في هذا المستوى كان بخطى بطيئة.
- قيمة السلاح النووي وأبعاده، الى جانب الانعكاسات التي يجنيها مستعمله يفرض على القوى النووية الجديدة استشعار عواقب استعماله والحذر منها.
- إذا ما استعملت الاسلحة النووية بطريقة عقلانية مع زيادة القدرات الدفاعية والردعية ستقل احتمالات نشوب حرب بهذا السلاح.

المطلب الثاني: النقاش النظري حول الانتشار النووي

يعتبر سكوت ساجان **Scott D. Sagan*** من بين أهم المنظرين في النقاش النظري حول الانتشار النووي، حيث جاء برؤية مخالفة لرؤية والتز ترى في وجود السلاح النووي وامتداده الى بقية دول العالم خاصة الصغرى مسألة فيها الكثير من التخوف، كون ان هذا الانتشار سيؤدي الى زيادة الدافعية لدى هذه البلدان إلى استعمال السلاح لشن حروب نووية.

يعتبر افتراض السياسة الداخلية لساجان من الافتراضات التي شكلت رد فعل للطرح الواقعي الامني (الردع العقلاني) الذي يمثله والتز، ومحور اهتمام هذا الافتراض هو الفواعل الداخلية لأي دولة ودرجة اهتمامها الذي

¹ Veronica Gleizer, op cit, p13

² جون بايليس وستيف سميث، المرجع السابق، ص 731.
* استاذ العلاقات الدولية بجامعة ستانفورد – University Stanford نيو جيرسي. واحد من أهم علماء العلاقات الدولية في العالم يشغل منصب المدير المشارك لمركز الامن والتعاون الدولي بجامعة ستانفورد

يصب في تطوير أو منع تطوير الأسلحة النووية والذي من المحتمل ان يخدم بدرجة أكبر المصالح البيروقراطية والسياسية لبعض الفواعل الفردية داخل الدولة.

يقدم ساجان نظرة تشاؤمية حول الانتشار النووي، وهذه النظرة متأصلة في نظرية التنظيم، حيث ينطلق في تفسيره لمخاطر الاستقرار والامن المتأتية من الانتشار النووي قائمة على حجتين أساسيتين¹:

1- أن اخفاق الردع وامكانية دخول الحرب واردة نتيجة السلوكات المؤسساتية الناتجة عن العمل الغير مرن ونزعات الانحياز المشتركة عند المنظمات العسكرية المحترفة.

2- في حالة تمكن دولة ذات نظام مدني ضعيف او تحت حكم عسكري من امتلاك السلاح النووي فإمكانية استعمال السلاح واردة نتيجة عدم قدرة النظام على فرض قوانين تمكن من السيطرة على استعمالاته، هذا الى جانب جماعات الانحياز العسكري التي من الممكن أن تشجع على استخدامه خلال الازمات.

لذا يعتقد ساجان أنه من غير الممكن أن يتحقق الردع العقلاني الذي أشار له والتز بين الاطراف المسلحة نووياً²، ففي معظم منظومات التسليح النووي حسب ساجان يوجد مستوى معين من المخاطرة بغض النظر عن طبيعة الاطراف او المنطقة، فالمشكلة هنا تكمن في تلك المناطق التي لاتزال تعاني من معضلات عرقية وثقافية ودينية منذ قرون ومجتمعة في بيئة غير مستقرة قد تحدث كارثة إنسانية إن توزع السلاح النووي على افرادها³.

يطرح أيضا في بداية حديثه عن الانتشار النووي سؤالا مركزيا لتفسير طبيعة هذا الانتشار ويتمثل هذا السؤال في ما يلي: لماذا تسعى الدول لحيازة الاسلحة النووية؟ ويجب عن ذلك بأن الدول تتجه نحو حيازة الاسلحة النووية في حال ما تعرضت لتهديدات أمنية، وبهذا تكون هذه الاسلحة أكثر من مجرد أدوات لحماية الامن القومي، حيث تكون ذات أهمية في النقاشات السياسية المحلية والصراعات البيروقراطية⁴.

قدم ساجان ما اطلق عليه ثلاثة نماذج تبرر وتفسر دوافع امتلاك الدول للأسلحة النووية وهي⁵:

1/ النموذج الأمني **The security model**: يوضح ساجان أنه وفقا لنموذج الدول الأمنية

والطرح النظري النيواقعي بما أن الدول تعيش في نظام فوضوي يجب أن تعتمد على نظام المساعدة الذاتية self-aid system التي ترى فيه مخرجا لضمان بقائها وحماية مصالحها وسيادتها، وبسبب القوة التدميرية الهائلة

¹ جون بيليس وستيف سميث، المرجع السابق، ص 732.

² نفس المرجع، ص 233.

³ جوزيف ام سيراكوسا، المرجع السابق، ص 118.

⁴ Scott d Sagan, "why states build nuclear weapons? Three models in search of a bomb ", international security, vol 21,no. 3, winter 1996/1997, p54.

⁵ Ibid, p57.

للسلحة النووية، فإن أي دولة تسعى للحفاظ على أمنها القومي يجب أن توازن قوتها ضد أي دولة تسعى لتطوير أسلحة نووية للوصول إلى الردع النووي بنفسها، وهذا ما يؤدي إلى بروز سياستين:

- الدول القوية القادرة، تعتمد على قدراتها الداخلية لتطوير أسلحتها النووية وتحقيق قوة الردع بمصدقية.
- الدول الضعيفة تحاول الاستفادة في حدود ما تستطيع القيام به من ضمانات الردع الموسع عبر التحالف.

يعتبر هذا الافتراض حسب ساجان نموذجاً تفسيرياً لانتشار الأسلحة النووية الذي يؤدي إلى نظام دولي يجبر الدول على سياسية توازن القوى وتقبل الوضع الراهن، في حين أن معضلة الأمن تزيد من خطر سباق التسلح والصراعات.

في نفس السياق لا ينكر والتز وميرشايمر (Waltz and Mearsheimer) بأن التعاون قائم في أغلب الأحيان بين الدول لكن هناك حدود معينة لهذا التعاون، لأن الشعور بالخوف من تغيير سلوكيات الدول حول بعض الظواهر المتفق عليها دولياً كظاهرة الانتشار النووي هو السبب وراء ابقاء العديد من القوى العظمى جزءاً من منظومتها النووية لما يقتضي أمنها القومي، وهذا هو لب المعضلة الأمنية security dilemma في أنه إذا كان الشك متبادلاً فإن ذلك يؤدي إلى: "دوامة من الفعل ورد الفعل، وإلى ازدياد مخاوف الطرفين إلى حد كبير"¹.

على الرغم من أن الأسلحة النووية يمكن وضعها لخدمة الردع ضد التهديدات العسكرية التقليدية الساحقة أو كأدوات إكراه لإحداث تغييرات في الوضع الراهن تبقى استجابة الدول للتهديدات النووية حسب ساجان تفسيراً شائعاً وسائداً للانتشار النووي، وقد تحدث عن ذلك جورج شولتز (George Shultz) في أن الانتشار يولد الانتشار، ففي كل مرة تطور دولة ما أسلحة نووية لموازنتها مع منافسيها فإنها تحدث تهديداً نووياً لدول أخرى في المنطقة، مما يدفع بهذه الدول إلى تطوير برامج نووية خاصة بها للحفاظ على أمنها القومي².

2/ نموذج السياسة الداخلية Domestic politics model، تلعب العوامل الداخلية

بمحمل فواعلها الرئيسية دوراً كبيراً في السعي نحو امتلاك الخبرة النووية لإنتاج السلاح النووي سواء كان الحصول عليها يخدم المصالح القومية للدولة أم لا.

¹ جون بيليس وستيف سميث، المرجع السابق، ص (418-420)

² Scott d Sagan, "why states build nuclear weapons?", op cit, p57.

على عكس والتر يعتبر ساجان المنظمات البيروقراطية والجيش وعلاقاتهم بالمدينين هي من العوامل الهامة فيما يخص القرارات الخاصة بامتلاك السلاح النووي، لذا يحدد الفواعل الأساسية عبر النقاط الآتية¹:

1- مؤسسات الدولة المختصة ذات الصلة بتطوير الطاقة النووية كالمفاعلات النووية ومعظم المسؤولين في المخابر التابعة للدولة.

2- وحدات الجيش المحترفة والمهتمة بالشأن النووي (الجيش كفاعل بيروقراطي).

3- السياسيون والخبراء في مجال الطاقة النووية وعلاقاتهم بالمجتمع المدني، وقدرتهم في الضغط على صنع القرار بأهمية الاسلحة النووي لمواجهة التهديدات الخارجية.

يطرح هذا النموذج حجم التهديدات والتحديات التي تفرضها المنظومة البيروقراطية وجل الصراعات السياسية التي قد تكون سببا في فهم حالات الانتشار النابعة من صميم هذه النقاشات الداخلية، فمتطلبات البيئة الداخلية تعتبر من العوامل التي تساهم في توجيه سلوكيات الدول الخارجية في الكثير من القضايا مهما كان حجمها وشكلها.

المنطق الأساسي لهذا النموذج متأثر بشدة بأدبيات السياسة البيروقراطية والبناء الاجتماعي للتكنولوجيا بشأن التجهيزات العسكرية والدفاعية في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا خلال الحرب الباردة².

3/ النموذج المعياري: علاقة الوظيفة الرمزية للسلاح النووي بهوية الدولة، يقدم ساجان في نموده

الثالث محاولة لتفسير الظواهر قياسا بالبنى الاجتماعية والتصورات والقواعد والبنى الاجتماعية التي تعتبر قاسما مشتركا بين افراد المجتمع، كما أن الأهمية التي يوليها هذا النموذج لرموز المجتمع تشكل أهم عامل يمكن من خلاله فهم توجهات الدولة نحو بعض الظواهر، فالنموذج المعياري عكس النموذج العقلاني الذي يتصرف مع الظواهر كمظهر طبيعي، وإنما اضفاء الطابع الاجتماعي في تحليل سلوكيات صنع القرار يحدث نوعا من القراءة للظواهر يمكن من خلالها إدراك أي توجه فيما بعد.

يرى ساجان أن علماء الاجتماع والسياسة قد أولوا أهمية كبيرة لدور المعايير في تحليل الظواهر الدولية وأفكارهم يمكن أن تكون بدائل قيمة لتحليل ظاهرة الانتشار النووي، كما تولي أهمية كبيرة للأدوار، والطقوس والعادات للأفراد والمنظمات والتي من شأنها ان تؤثر في توجهات وسلوكيات الافراد اتجاه العديد من الظواهر³.

¹ Scott d Sagan, "why states build nuclear weapons?", op cit, p63.

² ibid, p64.

³ ibid, p74.

لذا جاء هذا النموذج ليوضح وظائف الاسلحة النووية دون التركيز على الاعتبارات الامنية لوحدها ومتغيرات السياسة الداخلية، فهو يوظف مصطلح المعايير Norms والرموز النووية Nuclear Symbols وهوية الدولة State Identity بالرجوع إلى افتراضات النظريات الاجتماعية والنظريات السياسية كالنظرية البنائية في العلاقات الدولية¹، فجل هذه المعايير والقيم إذا ما اقترنت بالعامل النووي فهي تعكس المكانة والهبة لأي دولة على المستوى الاقليمي والعالمي.

كما ناقش كارستن فراي Karsten Frey استنادا الى ما قدمتة ساجان دور المعايير في صنع السياسة النووية بالتركيز على الرؤية السلبية للدول حول الاسلحة النووية والتي ترى فيها أمرا محظورا اخلاقيا، على عكس دول اخرى تجدد في امتلاك مثل هذه المقومات النووية رمزا لهيبتها ودافعا أمنيا لحمايتها من التهديدات²، كما يمكن لهذا المقوم أن يساهم في رسم الصورة الذهنية عند العدو عن مكانة وهوية الدولة.

اضافة إلى ذلك أشار ساجان في تحليله إلى مفهوم الاسطورة النووية Nuclear Myth والذي يرى من خلاله أن هناك ارتباط بين رموز هوية الدولة ومكانتها بامتلاك الاسلحة النووية، فقرار اي دولة بامتلاك او عدم امتلاك الاسلحة النووية يعكسان هوية الدولة وصورتها الذاتية Self-Image على مستوى النظام الاقليمي والدولي، ويستدل بقرار فرنسا عام 1960 بضرورة إجراء تجارب نووية لأنها تريد تعزيز مكانتها بجانب الدول الكبرى³ وفي هذا قيمة رمزية كبيرة كما انها ترى فيه حقا مشروعا.

المطلب الثالث: تفسير طموحات إيران النووية على ضوء النقاش النظري العقلاني-النظمي

تطرق كل من كينيث والتر Kenneth N. Waltz وسكوت ساجان Scott D. Sagan للتطورات الحالية في ايران والاستجابة العالمية لسعيها النووي من خلال مناظرة جمعتهما في جامعة كولومبيا بولاية نيويورك في فيفري 2007 حول موضوع ايران النووية هل تشكل مصدر للاستقرار أم نذير كارثة، وأدار هذه المناظرة البروفيسور ريتشارد بيتس "Richard Betts" وكان السؤال المركزي الذي تقوم عليه المناظرة حول هل ما ان كان يجب الخوف من حيازة قوى نووية مثل ايران للأسلحة النووية ام أنه امر جيد؟ بناء على قراءة بيتس لتحركات الولايات المتحدة الامريكية خلال فترة حكم بوش الابن بالقرب من المياه الاقليمية الإيرانية دون أسباب

¹ Scott d Sagan, "why states build nuclear weapons?", op cit, p73.

² Karsten Frey, "Nuclear weapons as symbols, the role of norms in nuclear policy making", working paper presented for the institute Barcelona d'Estudies international, October 2006, p4, available at: http://www.ibe.org/nuclear-weapons-as-symbols-the-role-of-norms-in-nuclear-policy-making_20694.pdf

³ Scott d Sagan, «why states build nuclear weapons?», op cit, p76.

تذكر¹ لذا جاءت المناظرة لإسقاط ذلك الجدل النظري الذي أثاره والتز وساجان في كتابهما "انتشار السلاح النووي: الجدل النظري" حول واقع محاولات إيران لامتلاك الخبرة النووية أو حتى التوصل لصناعة السلاح النووي. بالنسبة لرؤية والتز فقد استهلها بأن الانتشار Proliferation ليس مشكلة لأن السلاح النووي حسبه لم ينتشر، وبالرجوع حسبه إلى تعريف الانتشار فيقصد به انتشار الشيء انتشار النار في الهشيم، فامتلاك الولايات المتحدة الأمريكية وتسعة دول أخرى أسلحة نووية منذ أكثر من خمسة عقود يعتبر بالكاد حلة انتشار، وبالتالي فإن حياة دولة أخرى للسلاح النووي لأسباب مقبولة لا يجب ان يكون مدعاة للقلق الشديد من جانب الآخرين واستند إلى وقائع وتصريحات واقعية كتصريح الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك رغم تراجع عنه واعتباره زلة لسان، والذي كان مضمونه أنه لو امتلكت إيران رأساً نووياً أو أكثر فإن ذلك لن يمثل تهديداً للنظام الدولي².

النقطة الثانية التي يتطرق إليها والتز هي أهمية السلاح التقليدي، حيث يرى أن الاشكال يكمن فيه أكثر من السلاح النووي، فلو تمكن قادة كهتلر من احراز تفوق عسكري تقليدي، فسيكون من الصعب جدا ردعهم أو احتوائهم، أما في حالة امتلاكهم للسلاح النووي فالتاريخ أثبت مثل هؤلاء القادة كثيرا ما لا يغامرون بمثل هذا النوع من الأسلحة³، فالافتراض العقلاني الذي تفترضه نظرية الردع لدى الاطراف المتصارعة يقتضى حسب والتز توخي الحذر في استعمال الاسلحة في مواجهة مباشرة لأن كلا الطرفين سيكون خاسرا وستكون العواقب كارثية لذا تعتبر كل دولة بصناع قرارها فواعل عقلانيين يدركون حسابات التكلفة والمنافع من أي خيارات تتخذ في مثل هذه المواقف.

فيما يتعلق بإيران ومساعيها لحيازة السلاح النووي لايزال كينيث والتز لحد اليوم متفائلا ازاء ذلك، حيث يرى أن على صانعي السياسات في الشرق الاوسط وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل ألا يقلقوا من إيران المسلحة نووياً مبرراً ذلك بأن ظهور السلاح النووي في حد ذاته حالياً سيكون مصحوباً بالأمن والاستقرار، وقد يكون هذا بمثابة نتيجة مثالية أثر احتمالاً لاستعداد الاستقرار والامن في منطقة الشرق الاوسط⁴.

¹ Scott Sagan, Kenneth Waltz and Richard Betts, " A nuclear Iran: promoting stability or courting disaster", journal of international affairs, vol.60, No.2, Spring/summer, 2007, p135.

² Scott Sagan, Kenneth Waltz and Richard Betts, op cit, p136.

³ Ibid, p137.

⁴ Kenneth Waltz , "Why Iran Should Get the Bomb Nuclear Balancing Would Mean Stability", foreign affairs, vol.91, No.4, July/August 2012, p2.

لذا يرى أن المبررات المنطقية والعقلانية لسعي إيران إلى امتلاك السلاح النووي تصب في تحليل نقطتين أساسيتين هما¹:

1/ النقطة الأولى جغرافية، بالنظر لخريطة إيران فمن ناحية الشرق يحيط بها باكستان وأفغانستان دولتان لا يمكن اعتبارهما مستقرتين إلى حد كبير فهما مصدر لعدم وجود الامن نظرا للأوضاع المضطربة، ومن ناحية الغرب يوجد العراق الذي له تاريخ عداة كبير مع إيران في ثمانينيات القرن العشرين "حرب الثماني سنوات" ويعيش حالة من اللااستقرار، لذا فايران لا تشعر أكيد بارتياح أمام وجود القوات العسكرية الأمريكية بجوارها، وبالتالي من المنطقي أن لا تنظر إيران إلى جوارها الجغرافي نظرة إيجابية.

2/ النقطة الثانية ناتجة عن البيئة الدولية، فاعتبارا من تحديد الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن في وثيقة الامن القومي عام 2002 ثلاث دول محور للشر: ايران والعراق وكوريا الشمالية، ومع احتلال الولايات المتحدة للعراق، فمن المنطقي أن تتوخى إيران الحذر بحكم دمجها ضمن الدول المارقة "Rogue States"، واذا ما نظرنا إلى الدول التي تعتبر الولايات المتحدة مصدر تهديد كونها دولة لا يمكن ردها بالوسائل التقليدية فحيازة السلاح النووي هو أفضل الخيارات، وحسب والتز من البديهي أن يقوم صناع القرار الايرانيين بالتوجه نحو تعزيز القدرات النووية لما لها من منافع أكدها الواقع التجريبي لنجاح استراتيجية الردع خلال النصف الثاني من القرن العشرين مع حالات مشابهة.

لذا يعتقد والتز أن معاقبة دولة من خلال العقوبات الاقتصادية لا يحول دون مساس برنامجها النووي، فكوريا الشمالية التي نجحت في بناء أسلحتها على الرغم من جولات لا حصر لها من العقوبات وقرارات مجلس الأمن الدولي، وإذا قررت طهران أن أمنها يعتمد على امتلاك الأسلحة النووية، فمن غير المرجح أن يغير أحد منطقتها، إضافة المزيد من العقوبات الآن يمكن أن تجعل إيران تشعر أكثر عرضة للخطر، مما يعطيها المزيد من الأسباب للحصول على رادع حماية في نهاية المطاف².

فمن جملة ردود الفعل السلبية اتجاه إيران حسب والتز النتيجة المحتملة منها هي أن إيران حتى وإن توقفت عن اختبار سلاح نووي ولكنها تطور قدرة اختراق هائلة قوامها القدرة على البناء والاختبار بسرعة كبيرة. ولن تكون إيران أول دولة تحصل على برنامج نووي متطور دون بناء قبلة فعلية، فعلى سبيل المثال تحتفظ اليابان ببنية تحتية نووية مدنية ضخمة ويعتقد الخبراء أنه بإمكانها انتاج سلاح نووي في غضون مهلة قصيرة³.

¹ Scott Sagan, Kenneth Waltz and Richard Betts, op cit, p.137

² Kenneth Waltz , "Why Iran Should Get the Bomb" , op cit, p2.

³ Ibid, p3.

مع هذا يؤكد والتز على أن السلاح النووي لا يعرف استعمالاً آخر سوى الردع، فهو سلاح ردعي ودفاعي وليس سلاحاً هجومياً وقائياً، وكثيراً ما يتم تحليل سلوكيات بعض الدول المالكة للسلاح النووي ككوريا الشمالية على أنه ابتزاز نووي كالاتزاز المالي، فلا وجود لدولة تقول: "إن لم تفعلوا ما أريده بغض النظر عما يكون فسوف نلقي عليكم قنبلة نووية"، فهذا التحليل غير منطقي ولحد اليوم لم تحاول أي دولة فعل ذلك، إلا أن السلاح النووي قد يوفر نوعاً من الحركية لدى بعض الدول الجديدة المالكة له مقارنة بالأسلحة التقليدية¹.

من بين أحد الأسباب التي جعلت خطر إيران النووية مبالغ فيه بشكل كبير هو أن النقاش المحيط بما قد تم تشويهه بسبب المخاوف في غير محلها وسوء الفهم الجوهرية لكيفية تصرف الدول بشكل عام في النظام الدولي وأول ما يثير القلق هو اعتبار النظام الإيراني غير عقلاني إلى حد ما، وعلى الرغم من الاعتقاد السائد على العكس من ذلك، فإن السياسة الإيرانية لا تتخذ من قبل "القائد المجنون" بل من قبل آيات الله وغيره من القادة العقلانيين الذين يريدون البقاء على قيد الحياة تماماً مثل أي زعماء آخرين. وعلى الرغم من أن قادة إيران ينغمسون في الخطابات التحريضية والكراهية، فإنهم لا يريدون أي ميل للتدمير الذاتي، وسيكون خطأ جسيماً بالنسبة لواضعي السياسات في الولايات المتحدة وإسرائيل للاعتقاد بخلاف ذلك حسب وجهة نظر كينيث والتر².

يتقاطع جون ميرشيمير في تفسيره لمبررات الطموح النووي الإيراني مع أفكار كينيث والتر حيث يصر كلاهما أن الدول وحدات عقلانية، لذا فإن إيران النووية لن تكون متهورة ولن تطلق أسلحتها النووية في دولة أخرى ولا تعطي أسلحة للإرهابيين، وحثتهما في ذلك تقوم على افتراضات نظرية الردع العقلاني التي توضح أن قادة إيران الذين يريدون أحياناً غير عقلانيين للمراقبين الغربيين حساسون بما فيه الكفاية للتكاليف الواضحة للانتقام النووي بأنهم لن يعرضوا أبداً وجودهم من خلال شن هجوم نووي الذي قد ينطوي عنه رد انتقامي هم في غنى عنه والملاحظ على تفكير كل من ميرشيمير والتر أن مثل هؤلاء المفكرين يفضلون الانتشار الانتقائي للأسلحة النووية إلى بلدان إضافية من أجل تحقيق الاستقرار في التنافس الإقليمي وجعل الحرب أمراً لا يمكن تصوره.

أما سكوت ساجان فقد جادل والتر بداية بالحديث عن طبيعة السلاح النووي، حيث أكد أن الأسلحة النووية ذات قدرة تدميرية مخيفة وأي صانع قرار قد يمتلكه الخوف من التدمير الذي يلحقه من الأطراف الأخرى لذا فإن إدارة هذا السلاح تتم بواسطة بشر عاديين لكن غير عقلانيين موجودين داخل منظمات عادية غير عقلانية أيضاً، والحديث عن الظروف التي تساهم في بناء استراتيجية ردع فعال بواسطة السلاح النووي يقتضي

¹ Scott Sagan, Kenneth Waltz and Richard Betts, op cit, pp (144-145).

² Kenneth Waltz , "Why Iran Should Get the Bomb" , op cit, p4.

ضرورة فتح الصندوق الاسود "Black box" لصناع القرار في الدول المالكة للسلاح النووي لنعرف الفواعل المتحكمة في إنشائها ومعرفة مكوناتها، وهو ما فشلت المنظومة الدولية في عمله نظرا لطريقة تناولها لموضوع إيران¹. هناك أوهام حقيقية حسب ساجان مسلم بما لدى صناع القرار والخبراء بأن الولايات المتحدة الأمريكية غير قادرة على فعل شيء ولا يمكن استخدام القوة لمنع إيران من حيازة السلاح النووي نظرا لأن هذه الأوهام تترافق مع التفاؤل الكبير لدى هؤلاء أمثال كينيث والتز بأن استراتيجية الردع كفيلة بضمان الامن والاستقرار في هذه القضية، لذا فالوسائل الدبلوماسية مازال يمكنها التأثير على إيران مع استبعاد الخيار العسكري لأنه خطوة غير صحيحة في هذا التوقيت².

إلا أن كينيث والتز يؤكد على أن محاولات المجتمع الدولي والولايات المتحدة الأمريكية خاصة واسرائيل منع إيران من تطوير قدراتها النووية سيجعلها أكثر اصرارا على أن السلاح النووي هو الملاذ لمواجهة أي تهديدات خاصة في ظل محاولات إسرائيل احتراق المنشآت النووية واستفزاز إيران، وقد نجحت كوريا الشمالية من صناعة السلاح النووي رغم كل العقبات والعقوبات والتاريخ أثبت حسب والتز أن الدول النووية الجديدة تنتج نوعا من الاستقرار الاقليمي والدولي وليس أقل³.

يعود ساجان الى التعليق على النقاط التي تطرق إليها والتز في مناظرته انطلاقا من اعتبار والتز للحرب الباردة بأنها مثال على فعالية الردع في ادارة الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، وأشار والتز خلالها إلى جمهورية الصين الشعبية التي عارضت الولايات المتحدة الأمريكية امتلاكها السلاح النووي لكنها تمكنت من حيازته رغم محاولات التضييق عليها، يرى ساجان أن والتز بالغ بعاطفة كبيرة في تحليل الأحداث وتوظيف تاريخ الحرب الباردة لتقييم معنى احتمال أن تمتلك إيران سلاحا نوويا⁴.

لذا عرج ساجان على مجموعة من الظروف التي يجب الانتباه لها عند تحليل وتقييم إيران النووية، وتتمثل في العلاقات الاقليمية بين إيران وجيرانها، ويأخذ النموذج الباكستاني للاستدلال به بدلا من نموذج الحرب الباردة ويرى من خلال هذا النموذج أن هناك ثلاث مخاطر يمكن أن تحدث نظريا في حالة وجود دولة نووية جديدة، وهو ما حدث عندما تحولت باكستان لدولة نووية وهي⁵:

¹ Scott Sagan, Kenneth Waltz and Richard Betts, op cit, p138.

² Ibid, pp(138-139).

³ Kenneth Waltz , "Why Iran Should Get the Bomb" , op cit, p3.

⁴ Scott Sagan, Kenneth Waltz and Richard Betts, op cit, p138.

⁵ Ibid, (139,141).

1/ احتمال زيادة السلوكات العدوانية من طرف الدول المالكة للسلاح النووي اتجاه جيرانها، ففي سبيل حماية سلاحها النووي من الهجوم النووي المباغت فإنها ستكون أكثر عدائية في استخدام السلاح التقليدي في مواجهة جيرانها، وهذا ما يطلق عليه بمفارقة الاستقرار-الاضطراب "Stability-Instability Paradox" وعملية صناعة القرار حسب ساجان لا يمكن التحكم فيها كما كان الحال عليه مع الاتحاد السوفياتي سابقا، فبمجرد حيازة باكستان على السلاح النووي أصبح لديها شعور بضرورة نشر قوات على الخط الحدودي الهندي الباكستاني في المناطق المتنازع عليها بكشمير، حتى كان هناك تدعيم للجماعات الارهابية التي تقاوم الهندي في مدينة كارجيل عام 1998 وهو ما كان سببا وراء تأزم الوضع.

2/ احتمال قيام الجماعات الارهابية بالسطو على الاسلحة النووية أو ما يعرف بمفارقة الاستباحة-التحصين "Vulnerability-Invulnerability Paradox" فمن متطلبات الردع الفعال هو القدرة على الضربة الثانية، وخلال فترة السلام بين الهند وباكستان نجحت هذه الأخيرة في إنشاء تحصينات عن طريق نقل واخفاء الاسلحة النووية داخل قواعدها العسكرية لتجنب وقوعها في يد الجماعات الارهابية، لكن في حالة وقوع أزمة أو حرب سيكون من الضروري نقل الأسلحة إلى أماكن نائية وهنا يمكن أن تحدث عمليات السطو وسرقة الأسلحة النووية من طرف الجماعات الارهابية، ولتأكيد هذا امبريقيا فقد حدث حسب صحيفة واشنطن بوسط حادثة أثناء أزمة كارجيل في 1999 استدعت اقتراح بعض القادة العسكريين الباكستانيين ابعاد الاسلحة النووية عن طريق تخزينها في أفغانستان لكي لا يتم الاستلاء عليها، ومثل هذه الخطط قد تحمي الأسلحة الباكستانية خلال الازمة لكن ستضعها أم احتمالية استيلاء جماعات ارهابية كالقاعدة وطالبان عليها.

3/ الخوف من الانفلات والفقدان المحتمل للتحكم في إدارة وبيع الأسلحة النووية للجماعات الارهابية. من خلال استخدام النموذج الباكستاني في تحليل الازمة الإيرانية يصل ساجان إلى مجموعة من الاسباب التي تؤكد على خطر إيران المسلحة نوويا وتمثل هذه الاسباب في¹:

- أن إيران ستصبح أكثر عداوة اتجاه جيرانها في حالة حيازتها للسلاح النووي، وهذا ما يجعل الولايات المتحدة تتردد في ضربها عسكريا وهو الدافع الاساسي لإيران في حيازة السلاح.

- امكانية قيام مجموعات ارهابية بالسطو على الأسلحة وهذا دفع الإيرانيين بإخفاء المواقع النووية لتقليل امكانية الهجوم عليها، وهذا يضعهم أما خطر امكانية وجود آلية تحكم في البرنامج النووي بالكامل وقلة الرقابة مما يجعلها عرضة للسرقة.

¹ Scott Sagan, Kenneth Waltz and Richard Betts, op cit, p141.

- مسألة التحكم الغامض " Ambiguous Control " وهنا السؤال المطروح حسب ساجان حول من المتحكم في المواد والاسلحة النووية؟ المعروف حاليا على أن الحرس الثوري يقوم بحماية المواقع النووية الإيرانية ، حيث تمتلك هذه القوات وحدات مالية مستقلة تقوم بتمويل وبشراء المتطلبات اللازمة لحيازة السلاح النووي، وهذه القوات هي التي تدعم كل الجماعات الارهابية حسب ساجان المساندة لإيران وهذا ما يجعل من إيران النووية نذير خطر في حالة ضعف إيران ومؤسساتها فقد تكون امكانية بيع السلاح هي السبيل لدعم الضعف لدى مؤسساتها.

المبحث الثاني: التوجه النووي كخيار لتعزيز استراتيجية الردع الإيراني

من خلال النقاشات النظرية التي تطرق لها الباحثين سواء كينيث والتز وسكوت ساجان وغيرهم، فإن هذه الجدالات النظرية لا تترجم إلا بالاطار الامبريقي الذي يوضح مصداقية الموارد والقدرات المتاحة لدى إيران لتحقيق الردع اتجاه واقعهما الاقليمي والدولي، فقيمة الامكانية وفعاليتها تحدد مصداقية النوايا والاهداف التي تريد تحقيقها إيران في مسيرة تطويرها للقدرات النووية كباقي البرامج النووية الإقليمية والعالمية.

إن السلاح النووي بكل ما يحتويه من مكونات له تأثير كبير على التركيبة الاستراتيجية لأي دولة، ففي ظل القدرات العسكرية التقليدية المتطورة تفقد كل هذه القدرات قيمتها أو تزداد أمام وجود هذا السلاح النووي الذي لا يعكس نية وعزم الدول المالكة له على استعماله كباقي الاسلحة التقليدية بقدر ما يعكس ذلك التأثير النفسي في البيئة الاقليمية والدولية من خلاله سواء كان ذلك من خلال ازمات سياسية او اقتصادية او عقائدية بلعب هذا المكون دور رئيسي في التأثير على سلوكيات الاطراف المتصارعة، وإيران كغيرها من الدول المحيطة بمثل هذه الدول المالكة تدك قيمة الخيار النووي في حماية أمنها وتحقيق اهدافها البعيدة المدى وهذا ما جعلها تعطي أهمية كبيرة للبرنامج النووي في قضاياها الامنية والتنمية رغم الضغوطات الاقليمية والدولية عليها.

لذا سنحاول عبر هذا المبحث التطرق لكل حيثيات البرنامج النووي ومرتكزاته التقنية والفنية وأبعاده المتعددة وتقييم الخيار النووي لتفسير طبيعة الاستراتيجية الإيرانية وأهدافها.

المطلب الاول: السياق التاريخي لتطور البرنامج النووي الإيراني

التطور الذي عرفه مفهوم الردع منذ الحرب الباردة إلى اليوم وفعالته في ادارة الأزمات النووية أثار نوعاً من الاهتمام لدى الدول النووية الصغرى التي تسعى إلى بناء منظوماتها الدفاعية من جهة ومكانتها الاقليمية والدولية من جهة اخرى التي ترى في السلاح النووي مخرجاً آمناً لأزماتها وتحقيق طموحاتها.

الملاحظ للسياق التاريخي الذي تطور من خلاله البرنامج النووي الإيراني يلاحظ مراحل الانتقال في الاستراتيجية العسكرية من الدفاع إلى الهجوم، ولكي نفهم أكثر طبيعة الاستراتيجية الإيرانية لا بد من الوقوف على المراحل الهامة لتطور البرنامج والتي نقسمها إلى مرحلتين مهمتين هما:

1/ البرنامج النووي الإيراني خلال فترة الشاه: نظرا لعلاقات التعاون التي عرفتها إيران مع الولايات المتحدة الأمريكية في فترة الشاه محمد رضا بهلوي الذي كان يعتبر الحليف الموثوق فيه ضد الاتحاد السوفيتي سابقا استطاعت إيران افتكاك وتوقيع عقود شراكة معها في العديد من المجالات وعلى رأسها المجال النووي الذي أسس لبداية تحقيق حلم سيساهم في تعزيز مكانة الدولة ويضعها في مصاف القوى النووية الكبرى، فكانت تلك بمثابة خطوة أولية لإعادة أجداد الامبراطورية الفارسية القوية خاصة مع وجود كل تلك الثروة البترولية المساعدة على تجسيد هذا المشروع.

وقعت إيران عام 1957 اتفاقا للتعاون النووي مع الولايات المتحدة الأمريكية مدته 10 سنوات استطاعت من خلاله التزود بعدة كيلوغرامات من اليورانيوم المخصب، هذا إلى جانب توفير المساعدات والخبرات المتخصصة في الشؤون النووية. كما أمدت الولايات المتحدة الأمريكية إيران بمفاعل بحثي قدرته 5 ميجاوات عام 1967 مع العلم أن إيران وقعت على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وانضمت إليها في عام 1968، وصادقت عليها في عام 1970¹، إلى جانب الاتفاقيات الأخرى المبرمة مع دول غربية كفرنسا وألمانيا، واستطاعت الاتفاق مع شركة سيمنس الألمانية لإقامة مفاعلين في بوشهر طاقة كل منهما 1200 ميجاوات، وتم إنشاؤهما عام 1976.²

في سنة 1974 تم انشاء منظمة الطاقة الذرية الإيرانية للإشراف على تنفيذ البرنامج وكانت في القصر الملكي تحت اشراف الشاه الذي خصص لها ميزانية قدرت بـ30 مليون دولار، ووظيفة المنظمة هو القيام بتنظيم عمل منشآت البرنامج النووي وتسهيل عمله من خلال التعاون مع المؤسسات الدولية، وأنشأ في نفس السنة مركز أمير باد للبحوث النووية، وكان من بين ما تحقق خلال السنوات التالية حصول إيران على كميات من النظائر المشعة المعروفة بـ:"الكيك الاصفر" UF4* من جنوب افريقيا.³

¹ Mohammed M Zaki, **American Global Challenges**, New York: Palgrave Macmillan, 2011, p116.

² وسام الدين علكة، التحدي النووي الإيراني: "حقيقة أم وهم، دراسة علمية قانونية لحقيقة الملف النووي الإيراني"، 2013، استخرج بتاريخ 2013/5/3، من موقع:

http://wissamaloklah.blogspot.com/2012_11_01_archive.html

* "الكعك الاصفر" UF4: هو يورانيوم مركز وهو مسحوق غير قابل للذوبان في الماء ويحتوي على نحو 80 بالمئة من اليورانيوم المستخدم لإعداد وقود للمفاعلات النووية غير انه يمكن أيضا تخصيصه بهدف تصنيع سلاح نووي.
³ عطا محمد زهرة، البرنامج النووي الإيراني، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، 2015، ص 18.

وقعت بعدها منظمة الطاقة الإيرانية اتفاقات عديدة من بينها الاتفاق مع معهد ماساشوسش الأمريكي في 1975 لتوفير الخبرة وتدريب المهندسين المتخصصين، وعملت إيران على توفير الموارد اللازمة حيث زودتها الولايات المتحدة الأمريكية بثمانية مفاعلات نووية قدرتها تصل 8 آلاف ميغاواط مما سمح لها بالمضي في مشروع إنتاج الطاقة الكهربائية¹. كل المؤشرات والتطورات التي عرفها البرنامج النووي تشير إلى أن الاستراتيجية الإيرانية في عهد الشاه قد بنيت على مبدأ دفاعي الهدف منه تحصين إيران من كل ما يهدد أمنها القومي وسلامة أراضيها من جهة وانتهاء حقبة الاعتماد الدائم على النفط في السياسات الإيرانية وقد صرح الشاه بذلك في مجمل قوله: "النفط مادة نفيسة، وهو قيم جدا ليحرق... نتصور إنتاج 23000 ميغاواط من الطاقة الكهربائية باستخدام المحطات النووية"².

كشفت العديد من الوثائق السرية عن المفاوضات التي دارت بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1974-1978 عن السبب وراء تعثر العلاقات في تلك الفترة وهو القدرات العالية لدى الفنيين والمهندسين الإيرانيين في الذهاب بالطاقة النووية إلى أبعد الحدود وهذا ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى حصر التكنولوجيا النووية عنها خوفا من الوصول إلى أسرار صناعة القنبلة النووية ما جعل الشاه يصرح ب: "ما لم يكن من الواضح أن إيران ستعامل كدولة من الدرجة الثانية فإنه سيبحث عن باعة نوويين جدد"³.

2/ البرنامج النووي بعد الثورة الإسلامية الإيرانية 1979: لم يكن من المتوقع أن يحدث هذا التغيير التام في النظام السياسي الإيراني، خاصة بعد محاولات الشاه في فترة حكمه الامتثال إلى النماذج الغربية الأوربية في إعادة تكوينه للمجتمع الإيراني فجاءت الإطاحة بنظامه لتعلن عن نموذج مغاير تماما ومعاكس لذلك النموذج المراد تجسيده، ومع التغيير في طبيعة النظام تغيرت معه الكثير من المعطيات خاصة كل ما يتعلق بتطورات البرنامج النووي، فاللهجة الجديدة للقادة الإيرانيين الرسميين ومواقفهم من الغرب وإسرائيل ساهم في تقليص وتعقيد العلاقات بينهم، مما أدى مباشرة إلى توقيف تام وعرقلة لكل ما يتعلق بالاتفاقيات المبرمة لتطوير المفاعلات النووية.

¹ عطا محمد زهرة، المرجع السابق، ص 19.

² علي رضا نادر، إيران بعد القنبلة: كيف يمكن لإيران المسلحة نوويا أن تتصرف؟، أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2014، ص13.

³ علي فائز وكريم سجادبور، رحلة إيران النووية الطويلة: التكاليف والمخاطر، أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2014، ص14.

ادراك القادة الايرانيين الجدد مدى أهمية البرنامج النووي في تعظيم القوة العسكرية خاصة بعد التحولات التي ترافقت مع الحرب العراقية الإيرانية جعلهم يعتبرون هذا البرنامج واحد من أهم أولويات الأمن القومي الإيراني والتي يجب الاهتمام بها، رغم تصريح القادة الايرانيين خلال العقد الأول من الجمهورية الاسلامية في الكثير من المرات عن تعارض الخيار النووي مع ما تحويه الشريعة الاسلامية.

فشلت بعدها إيران في اقناع الدول الغربية باستئناف تعاونها في المجال النووي خاصة ألمانيا واسبانيا اللتين رفضتا استكمال مفاعل بوشهر، انتقلت بعدها إيران مباشرة إلى الاعتماد على دول أخرى كالأرجنتين والصين، هذه الأخيرة التي قام الرئيس الإيراني آنذاك أكبر رافسنجاني بزيارتها عام 1992، وتم الاتفاق على امداد إيران بمفاعل يعمل بالماء الثقيل، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية أفتتعت الصين بتوقيف الاتفاق وتم ذلك فعلاً.¹ فرد الفعل الأمريكي اتجه متابعة تمويل هذا المشروع ناتجة عن التخوف من امتلاك إيران لمقومات القوة التي تؤسس لدور إقليمي بارز مما يعيق المصالح الأمريكية خاصة مع التغير الظاهر للنظام الإيراني.

كما عملت ايران على استيراد اليورانيوم الطبيعي من الصين في عام 1991 لوم تبلغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن استخدامها لليورانيوم المستورد في اختبارات عملية تحويل اليورانيوم، واستخدمت 1.9 كيلوغراما من اليورانيوم المستورد لاختبار أجهزة الطرد المركزي من طراز P1 في ورشة عمل كالاى إيكترىك كومباني سنترىفوج "Kalaye Electric Company Centrifuge workshop" في عامي 1999 و 2002 ولم تعلن إنتاج اليورانيوم المخصب والمستنفذ، كما أخفت إيران أيضا عن وجود منشأة للتخصيب التجريبي في ورشة العمل المذكورة أعلاه ومحطات تخصيب الليزر في مركز طهران للبحوث النووية وفي الأشقر عباد، بالرغم من أن هذا النشاط في حد ذاته غير مشبوه، حيث أن الدول الأعضاء يمكن أن تستخدم الطاقة النووية للأغراض السلمية، وبما أن إيران لم تخصب اليورانيوم إلى الدرجة المثوية التي يمكن استخدامها لإنتاج الأسلحة النووية، إلا أن الطريقة التي نفذ بها سرا لمدة 18 عاما دون علم ، ناهيك عن عمليات التفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية جعلت دوافع إيران مشبوهة.²

استطاعت ايران بإدراكها لمقومات روسيا في المجال العسكري والنووي افتكك عقود واتفاقات مشتركة لاستكمال المفاعل النووي بوشهر، ووافقت روسيا على ذلك لإدراك هذه الاخيرة طبيعة التنافس الذي لا يزال

¹ زينب عبد العظيم محمد، الموقف النووي في الشرق الأوسط: أوائل القرن الحادي والعشرين، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط2007، 1

² Mohammed M Zaki op cit, p117.

قائما بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية. فكانت مساعدة إيران هي فرصة لمواجهة التمدد الأمريكي وعودة روسية في نفس الوقت إلى المنطقة، فحسابات المنافع والتكاليف من طرف قوى كروسيا لديها من الخبرة الكثيرة في المجال النووي سيحتم عليها الاعتماد على القوى النووية الصغرى كركائز إقليمية لحروب مستقبلية قادمة.

بدأت علاقات التعاون بين روسيا وإيران تأخذ مجراها مع توقيع عقد بينهما لإكمال المفاعل النووي بقيمة 800 مليون دولار للوصول للمفاعل إلى درجة إنتاج 1000 ميغا وات أي نحو 18% من الطاقة النووية صالحة بحلول عام 2020، على أن يتم استكمال التعاون بإنشاء مفاعلات أخرى في أنحاء متفرقة في الدولة.¹ ولم تقف المحاولات الإيرانية عند روسيا فقط، وإنما أتبعها باتفاقيات مع دول أخرى كالجُمهوريات السوفيتية الإسلامية وكوريا الشمالية، و جنوب إفريقيا للحصول على التكنولوجيا النووية المتقدمة، وفعلا نجحت إيران في استقطاب العديد من الأطراف لتطوير برنامجها، ولم يكن لهذا الأخير في هذه الفترة تمويلا من طرف القوى الكبرى ماعدا محاولات الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل عرقلته بالضغط على حكومات الدول المتعاونة بأن توقف تعاونها النووي مع إيران.

تعتبر أحداث 11 سبتمبر 2001 مرحلة هامة في تاريخ البرنامج النووي الإيراني، حيث كانت بمثابة الطريق الذي مهد للولايات المتحدة الأمريكية لكي تحظى بإجماع دولي للتصدي لأي خطر يهدد مصالحها خاصة بعد محاولاتها الكثيرة إقناع روسيا والصين وبعض الدول والوكالة الدولية للطاقة النووية بخطورة السماح لإيران بتطوير برنامج نووي، إلا أن الرفض الدولي كان مبني على عدم وجود أي مبررات مقنعة تؤكد على عدم سلمية هذا البرنامج، وأحقية أي دولة في اكتساب هذه التكنولوجيا مادام في إطار احترام معاهدة حظر الانتشار النووي، فهذه المرحلة كان لها تأثير بالغ على تحول البرنامج النووي إلى أزمة.

مع هذه النقلة المهمة في السياسة الأمريكية ودخول هذه الأخيرة حربين متتاليتين في الشرق الأوسط (أفغانستان، العراق)، بدأ التهويل يطال البرنامج النووي الإيراني خاصة بعد الخطوة التي خطتها إيران في بناء منشأتين نوويتين جديدتين في منطقة آراك و ناتانز لتخصيب اليورانيوم دون رقابة من الوكالة الدولية للطاقة حيث يضم هذا الموقع شبكة صغيرة من معدات الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم، وهذا كان إنذارا بسعي إيران وطموحها لامتلاك الأسلحة النووية. وتزامن ذلك مع اكتشاف الوكالة الدولية للطاقة عام 2003 آثارا مأخوذة في

¹ زينب عبد العظيم محمد، المرجع السابق، ص 125.

شكل عينات من البيئة الإيرانية تؤكد على وجود مستويات عالية لتخصيب اليورانيوم متطابقة مع المواد المستخدمة في إنتاج السلاح النووي دون إبلاغ للوكالة ما زاد من التهويل الإعلامي لخطورة هذا البرنامج.¹

أمام هذه التهديدات الدولية بدأت الاعترافات الإيرانية المتتالية بينائها لمنشآت أخرى متفرقة في أنحاء الدولة، وعن حصولها على معدات الطرد المركزي المساعدة في تخصيب اليورانيوم من بعض الدول والشبكة السرية للإتجار في المواد والأجهزة النووية في السوق السوداء، وبناء وحدة لإنتاج الماء الثقيل* في بلدة آراك لبناء مفاعل بحثي تجريبي لأغراض البحث ما جعل من البرنامج النووي يوضع ضمن أولويات وكالة الطاقة الدولية التي سعت إلى توقيع اتفاقية الضمانات مع هيئة الطاقة النووية الإيرانية وحددت طبيعة الانتهاكات الإيرانية، وطالبت الوكالة من إيران السماح للمفتشين الدوليين بزيارة كل المحطات لأخذ عينات، وأمام محاولات الولايات المتحدة الأمريكية للضغط على إيران سعى الرئيس خاتمي برؤيته الإصلاحية إلى الإعلان عن تعاون إيران مع الوكالة لإثبات أنها لا تخفي أي برامج سرية لإنتاج أسلحة نووية.²

رغم كل التخوف الدولي من البرنامج النووي الإيراني، والضغطات الإقليمية والدولية الموجهة لزعة وتوقيف هذا البرنامج، إلا أن إصرار إيران امتلاك الخبرة النووية ظل قائماً خاصة مع تولي التيار المحافظ للحكم والمعروف بتشدده اتجاه علاقاته مع الغرب وإسرائيل وتعامل مع هذا البرنامج كهدف أساسي لبناء المنظومة الدفاعية-الهجومية الإيرانية، حيث واصلت إيران تطوير عملها ضمن هذه التكنولوجيا في عهد الرئيس أحمددي نجاد المعروف بتصرّحاته الشديدة والعدائية والتي لم تتماشى في كثير من الأحيان مع ما يصرح به بقية القادة في إيران، فالمزاوجة بين البراغماتية والإيديولوجية الثورية جعلت من النظام الثيوقراطي يصمد أمام التحديات والعقوبات التي طالته طول هذه الفترة.

أمام هذه التطورات أعلن الرئيس الإيراني أحمددي نجاد عام 2006 أن إيران اتخذت بعض الخطوات التي تجعلها مكتفية نووياً، وذلك باستعراض النجاح الذي حققته في تركيب 164 جهاز طرد مركزي وتخصيب اليورانيوم فعلياً. وتبقى هذه الحقائق التي يستعرضها القادة الإيرانيين غير قابلة للتصديق في ظل التسارع الذي عرفه

¹ زينب عبد العظيم محمد، المرجع السابق، ص 140.

* المتعارف عليه أن مفاعلات الماء الثقيل هي الأنسب لتوفير مادة البلوتونيوم الصالحة لصنع الأسلحة النووية، وقد استخدمت كل من الهند وباكستان وإسرائيل مثل هذه المفاعلات للحصول على المادة الانشطارية اللازمة لصنع القنبلة النووية.

² زينب عبد العظيم محمد، المرجع السابق، ص 143.

هذا البرنامج على خلاف البرامج النووية المعروفة كباكستان والهند وكوريا الشمالية وغيرها¹، والتي تطلبت مسيرتها النووية فترات زمنية طويلة هذا إلى جانب التقدم والخبرة العلمية والموارد الموجودة لاستكمال بناء هذه الترسانة.

استمرت إيران لسنوات عديدة تؤكد على حقها في تخصيب اليورانيوم، ونتج عن هذه الرغبة العديد من التطورات مست برنامجها النووي "تحول البرنامج الى أزمة" يمكن تلخيصها عبر النقاط التالية:

- اصدار مجلس الامن قرارين خلال سنة 2006، القرار 1696 القاضي بوقف ايران لتخصيب اليورانيوم على اراضيها لمدة شهر، ثم القرار 1737 الذي يقضي بفرض عقوبات على دولية على إيران².

- اصدار القرار 1747 بفرض عقوبات، وخلال هذه الفترة كانت ايران قد أعلنت قدراتها على تخصيب اليورانيوم على نطاق صناعي مع تركيب 3 آلاف جهاز للطرد المركزي في ناطن³.

- نتيجة للتهديدات الاسرائيلية والامريكية بشن ضربة عسكرية لايران والعقوبات المفروضة عليها من طرف مجلس الأمن الدولي منعت ايران 38 مفتشا دوليا من دخول أراضيها ومواصلة الانشطة النووية، وأكد علاء الدين بروجردي رئيس لجنة الأمن القومي في البرلمان خلالها على أن هذا الاجراء هو خطوة لقطع علاقات التعاون مع والوكالات التابعة للأمم المتحدة⁴.

- كشفت مصادر عسكرية واوروبية عن التعاون الملاحظ بين كوريا الشمالية وإيران والذي من شأنه ان يسمح لإيران بإجراء تجربة نووية تحت الأرض بمساعدة الخبرة الكورية خاصة في ظل مجالات التعاون التي بدأت بين الدولتين حول القضايا النووية منذ 2006، وتصريح محمد نجار وزير الدفاع الإيراني خلال عام 2007 بأن إيران تسلمت نظام دفاع صاروخي روسي من طراز ترو ام⁵1.

- استكمال توفير كل المستلزمات الفنية والتقنية لاستكمال البرنامج النووي وانتاج اليورانيوم محليا، فقامت بإنشاء مختبرات في مجمع اصفهان، وبناء معمل لصناعة أنابيب الزركونيوم لتبطين قصبان الوقود النووي وانتاج مادة تبطين قلب المفاعل، وخلال 2009 تم فتح اول مصنع لإنتاج هكسا فلورايد اليورانيوم⁶.

¹ راي تقيّة، إيران الخفية، ترجمة: أيهم الصباغ، الرياض: العبيكان للنشر، ط1، 2010، ص 182.

² على فائز وكريم سجادبور، المرجع السابق، ص22.

³ نفس المرجع، ص23.

⁴ محمد نور الدين عبد المنعم، النشاط النووي الإيراني: من النشأة وحتى فرض العقوبات، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ط1، 2009، ص370.

⁵ نفس المرجع، ص371.

⁶ عطا محمد زهرة، المرجع السابق، ص 25.

- ووفقا لما جاءت به تقارير وكالة الطاقة الذرية فإن إيران أنتجت خلال 2001 حوالي 4.543 كغ من اليورانيوم المخضب بنسبة 3.5، ووصل عام 2013 إلى حوالي 7.611 كغ، ونحو 735 كغ مخضب بنسبة 5% وتم تخزين ما يقارب 250 كغ من اليورانيوم المخضب بنسبة 20% مما يجعلها قادرة على إنتاج 25 كغ من اليورانيوم المخضب بنسبة 190%.

المطلب الثاني: المرتكزات الفنية والتقنية للبرنامج النووي الإيراني

لكي تتحقق مصداقية شروط الردع بوجود القدرات وجاهزيتها ومصداقية المواجهة بها لا بد من التأكد من وجود واقعي وحقيقي للهياكل القاعدية التي تمكن أي دولة من صناعة السلاح النووي سواء كان ذلك بالإعلان عن وجود ذلك السلاح أو إخفاء حقائق الوصول إلى الصيغة النهائية لصناعة القنبلة النووية وهذا ما يطلق عليه الردع بالشك، ويعتبر أحد أهم الاستراتيجيات التي تستعملها إسرائيل في إدارة صراعاتها، ومع هذا لا يجب نفي طموحات إيران في امتلاك التقنية النووية، والوصول بهذه الأخيرة لمنافسة أطراف اقليمية وأخرى دولية مستظهرين هذا في ثلاث ركائز أساسية موجودة والتي تؤكد على مضي إيران لتحقيق هذا الطموح واقعا تتمثل في: المنشآت او محطات ومراكز البحث النووية، دورة الوقود النووي، وسائط إيصال السلاح النووي.

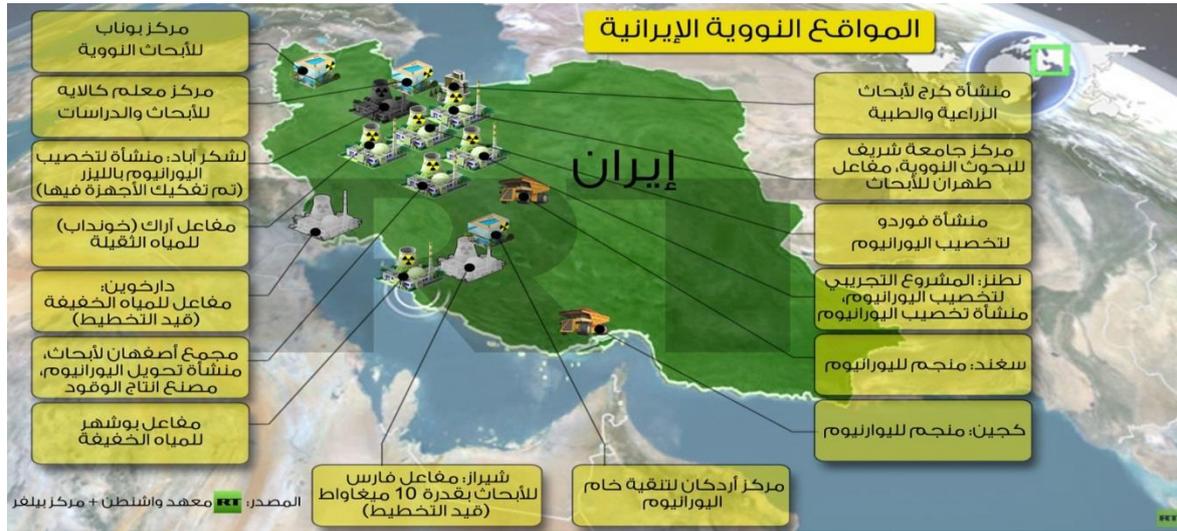
1. المنشآت النووية: تنقسم إلى مواقع رئيسية وأخرى ثانوية وتمتد عبر الأراضي الإيرانية كما هو موضح

في الخريطة الآتية:²

¹ نفس المرجع، ص 25.

² وسام الدين علكة، المرجع السابق، ص 86.

الخريطة رقم 03: المواقع النووية الإيرانية



المصدر: الملف النووي الإيراني، مستخرج من: <https://arabic.rt.com/news/779397>

1.1- المواقع الرئيسية: تتنوع هذه المواقع بين مراكز أبحاث ومفاعلات نووية ومواقع لتخصيب اليورانيوم ومناجم اليورانيوم، وهي منتشرة على امتداد مساحات كبيرة في الدولة نذكر منها¹:

- **مجمع بوشهر النووي**: لا يكاد الكلام عن الملف النووي يذكر إلا وسلط الضوء معه على هذا المجمع الذي يعتبر من أهم المواقع النووية الإيرانية، وهو من المحطات الأولى التي سعت إيران إلى إنشائها بمساعدات أمريكية وأوروبية في عهد الشاه رضا بهلوي عام 1975، ويقع على الساحل الشرقي للخليج العربي استكمل العمل على هذا المفاعل بمساعدات روسية وصينية حيث تمت تعبئة أولى محطات الطاقة النووية بوقود مصنع في روسيا عام 2010، وترى إيران في أن العمل على هذا المفاعل سيوفر لها من 10 إلى 20% من حاجتها للطاقة النووية.

- **مجمع أصفهان التكنولوجي النووي**: هو عبارة عن مركز بحثي تابع لجامعة أصفهان ويعتبر القاعدة الأساسية للبرنامج النووي الإيراني نظرا لاحتوائه عددا كبيرا من مراكز البحوث والإنتاج. بدايات العمل عليه كانت بالاتفاق المبرم مع فرنسا لبنائه عام 1975، وتم افتتاحه بمساعدة صينية عام 1990 يحوي مفاعلين نوويين

¹ وسام الدين علكة، المرجع السابق، ص ص(86-88).

يستخدم الأول كمصدر للنيوترون بقدرة 27 ميغا واط والثاني للأغراض البحثية، هذا إلى جانب تدريب المهندسين والفنيين ويخضع الجمع لتفتيش ورقابة دولية دائمة ومنظمة.

- **مركز طهران للبحوث النووية:** يعتبر هذا المركز من المصادر العلمية التي توفر الخبرة والمعرفة اللازمة في المجال النووي، حيث يهتم بالمواضيع النظرية في الفيزياء الفلكية والنووية، وهو مركز تابع لمنظمة الطاقة النووية الإيرانية يقع في أمير اباد في العاصمة طهران. يحوي مفاعلا بحثيا شيد قبل الإطاحة بحكم الشاه بمساعدة أمريكية ويستخدم هذا المفاعل لأغراض الطب النووي، ويعمل باليورانيوم المخضب بنسبة 20%، كما يحوي المركز منشأة جابر بن حيان المتخصصة بتكوين علماء الذرة وتجري فيها اختبارات لإنتاج مادة اليورانيوم غير مصرح بها.

- **محطة نطنز:** هي من المواقع النووية الكبرى في إيران تقع بين منطقتي أصفهان وكاشان، وتحتوي المحطة قسمين الاول يعمل فوق الأرض والثاني موجود تحت الأرض بدأ العمل فيها عام 2007، ويتم تخصيب اليورانيوم بنسبة مقدرة بحوالي 5% تستعمل هذه الأخيرة كوقود للمفاعلات. وتعرضت المحطة لهجمات بعدة فيروسات إلكترونية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لتوقيف عملها وتخريبها خاصة عام 2010 نظرا لإمكاناتها وكبرها الذي يسمح باستخدامها كمحطة لإنشاء الأسلحة.

- **منشأة آراك:** تتواجد في غرب العاصمة الإيرانية طهران تحتوي على مفاعل بحثي يعمل بالماء الثقيل بقدرة 40 ميغا واط، وتعمل على إنتاج البلوتونيوم كمنتج ثانوي وهو خاضع لرقابة الوكالة الدولية للطاقة نظرا للتقارير الغربية المقدمة والتي تؤكد على أن إنتاج كميات من البلوتونيوم فيه كافية لتصنيع رأسيين نوويين سنويا، وقد واجه المفاعل صعوبات كبيرة مما أدى إلى تأخير العمل فيه.¹

- **منجم غشين:** يقع في جنوب إيران، ويتم فيه تعدين خامات اليورانيوم وتبلغ قدرته الإنتاجية حوالي 21 طنا من اليورانيوم سنويا.

- **منجم صفند:** يعتبر من أكبر مصادر اليورانيوم في إيران يقع في محافظة يزد، وتبلغ قدرته الإنتاجية لليورانيوم حوالي 50 طنا من اليورانيوم سنويا.

2.1 **المواقع الثانوية:** يمكن إحصاء أهم هذه المواقع الثانوية عبر النقاط التالية:²

¹) Paul K. Kerr , **Iran nuclear program : status**, CRS report for congress, October 2012, p23

² وسام الدين علكة، المرجع السابق، ص88.

- منشأة فوردو النووية، جاء تأكيد إيران على امتلاكها عام 2009، تقع بمنطقة جبلية جنوب طهران يتم فيها تخصيب اليورانيوم إلى نسبة 20% من أجل استخدامه كوقود لبعض المفاعلات البحثية.

- منشأة لشقر آباد، تأسست عام 200 وهي عبارة عن منشأة تجريبية لتخصيب اليورانيوم باستخدام الليزر.

- منشأة آب علي، الواقعة في طهران وتستخدم لاختبار أجهزة الطرد المركزي.

- موقع معالم كاليه (كازفان)، يقع بالقرب من بحر قزوين وخاضع لسيطرة الحرس الثوري الإيراني.

- موقع دارخوين النووي، الواقع بمدينة الأحواز ويحتوي على مفاعلين نوويين.

- مركز خرج للبحوث الطبية والزراعية، المتواجد في شمال شرق طهران ويجوي مختبرا للإشعاعات الكيميائية.

- مركز جامعة الشریف، المتخصص بالبحوث التكنولوجية النووية ويتواجد بطهران، وقد زود المركز بماكينة لتخصيب اليورانيوم من طرف شركة كارل تشينك الألمانية¹.

- مركز بوناب لبحوث الطاقة النووية، والذي يجوي مفاعل نووي بحثي روسي الصنع.

- موقع استي جلال المتواجد بالقرب من محطة بوشهر.

- مركز ابن الهيثم بجامعة طهران.

- مركز الابحاث الدفاعية التابع لوزارة الدفاع.

- مركز بابل لإشباع اليورانيوم، والذي يستخدم لتطوير البحث الذري في مجال الزراعة والطب.

2. دورة الوقود النووي: لكي تتم عملية تخصيب اليورانيوم سخرت إيران كل جهودها من أجل توفير المتطلبات الضرورية لذلك، ولكي يتحقق النشاط النووي لابد من توفر العناصر الأساسية التي عملت ايران على توفيرها والمتمثلة في:

1.2- تخصيب اليورانيوم: تقوم هذه العملية على تفاعل كيميائي يمس مادة اليورانيوم الطبيعي*، حيث تتضمن إحداث انشطار نووي بحيث يتحول إلى وقود للمفاعلات النووية، واليورانيوم يكون كمادة خام بنسبة

¹ رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني واثره على الشرق الاوسط، دمشق: دار الاوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعة، ط2، 2008، ص145.

3.99% من اليورانيوم 238 ويطلق عليه النظير غير انشطاري، أما اليورانيوم الانشطاري فلا يشكل أكثر من 0.7% منه، وتتكون عملية التحويل من مستويين تحتاجان إلى أجهزة طرد مركزي ينتج عنهما يورانيوم ضعيف التخصيب يتم الحصول عليه عن طريق تحويل اليورانيوم إلى سداسي فلورايد اليورانيوم أو هكسا فلورايد اليورانيوم ثم تخصيبه في أجهزة طرد مركزي لتحويله إلى مركبات "الكيك الأصفر" ثاني أكسيد اليورانيوم UO₂ ثم يتم ضغطه على شكل كبسولات صغيرة تدخل في أنابيب وتجمع في رزم وتوضع داخل المفاعل يستعمل كوقود لمحطات توليد الكهرباء، ويورانيوم عالي التخصيب يستخدم لإنتاج السلاح النووي¹.

نظراً إلى محدودية رواسب اليورانيوم المحلي، اعتمدت إيران تاريخياً على مصادر أجنبية كصفقة شراء رئيسية مع جنوب أفريقيا في عام 1984، وأشارت المخابرات الأمريكية في تقاريرها حول عمليات التخصيب أن إيران تدير الآن منجمين هما جاشين (بالقرب من بندر عباس) وساغاند في يزد بوسط إيران التي يمكن أن تنتج احتياطاتها من 250 إلى 300 سلاح نووي².

افتتحت إيران أول منجم لليورانيوم في صغد عام 1985 ووفقاً لبيانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام 2002 فإن احتياطي إيران من اليورانيوم مقدر بحوالي 500 طن، والمحتمل 900 طن، ويجري العمل حسب منظمة الطاقة الإيرانية البحث في منجمين حديثين عن اليورانيوم الأول يتوقع احتوائه على حوالي 785 طن والثاني 70 طن فقط ونسبة تركيز اليورانيوم فيهما ستؤثر على كلفة إنتاج الوقود للمفاعلات النووية³.

إن المهم في عملية تخصيب اليورانيوم هي النوعية، فكلما كانت درجة اليورانيوم أقل كلما كانت تكاليفه أعلى، وإذا ما قارنا التكاليف بالموارد الموجودة من اليورانيوم منخفض الدرجة بنسبة 0.05% نجد أنها ضعيفة جداً واستخراجها يستلزم تكاليف باهضة مما يؤثر على الاقتصاد الإيراني⁴، وإذا ما تمت مقارنة موارد إيران لا تكفي لتشغيل المفاعلات النووية السبعة، فهي كافية لتزويد مفاعل بوشهر لمدة لا تقل عن 9 سنوات، لذا تعمل إيران على تسريع وثيرة البحث عن اليورانيوم في العديد من المناطق، والاعتماد على الخبرات الخارجية لاستكشاف وإتمام

* اكتشف الكيميائي الألماني مارتن كلابروث اليورانيوم في عام 1789، حيث وجده في البتسبلند، وهو معدن داكن، اسود مزرق اللون، وقد سمي كلابروث اليورانيوم على اسم كوكب اورانوس، الذي كان قد اكتشف في عام 1781 وفي عام 1841 فصل الكيميائي الفرنسي يوجين بليجو اليورانيوم النقي من البتسبلند، والمصدر الأساسي لليورانيوم هو اليورانييت، ومن أهم أنواعه البتسبلند، الذي اكتشف فيه اليورانيوم لأول مرة. ومن الخامات الرئيسية الأخرى اليورانوفان والكوفينيت والكارنوتيت. وقد يحتوي الحجر الجيري والطفل والفوسفات على ترسبات قيمة من خامات اليورانيوم، بينما يحتوي الغرانيت عادة على كميات قليلة من اليورانيوم.

¹ عطا محمد زهرة، المرجع السابق، ص 26.

² Robert S. Litwak, *Iran's Nuclear Chess: Calculating America's Moves*, Washington: Wilson Center Leadership, p 52.

³ رياض الراوي، المرجع السابق، ص 150.

⁴ على فائز وكريم سجاديور، المرجع السابق، ص 26.

عملية التخصيب المحلي من الأرجنتين وتشيكوسلوفاكيا وروسيا والصين، ويعمل حالياً حوالي 23 خبير إيراني و77 مهندس وعمال في العديد من المناطق الذي يفترض أنها تحوي اليورانيوم¹.

2.2- أجهزة الطرد المركزي * Centrifugation: تعتبر من الدعائم والركائز الأساسية لنجاح

أي برنامج نووي، فلا يمكن القيام بعملية التخصيب بعيداً عن هذه الأجهزة لذا عملت إيران منذ البداية على توفير هذه الأجهزة وحصلت عليها سنة 1991، وفي سنة 1992 وبمساعدة شركة تايسين الألمانية عملت على توفير اسطوانات الفلورين والمغانط المستخدمة فيها، وكبيت في منشأة خرج النووية جهاز كاليوترون كانت قد حصلت عليه من بلجيكا².

في عام 2009 بدأت إيران بالإعلان عن مرحلة التشغيل لمفاعل بوشهر بحوالي 6 آلاف جهاز طرد مركزي بعد تمكنها من تركيب حوالي 8,308 أجهزة طرد مركزي وأعلنت عن وجود جيل جديد من أجهزة الطرد الذي يعمل أحسن من سابقه لتتمكن من عمليات التخصيب الضرورية على مستوى منشآتها النووية³.

كما عملت إيران على توفير أجهزة الطرد خلال عام 2014 لتمتلك بذلك حوالي 19,000 جهاز طرد مركزي، منها حوالي 10,000 جهاز يعمل في موقعي الإثراء المعروفين في إيران، ناطنز وفوردو، وهي في الغالب الجيل الأول من نموذج إر-1، على الرغم من أن إيران بدأت في تركيب نموذج إر-2 الأكثر تعقيداً، وهو أكثر موثوقية ويمكن أن يكون ستة أضعاف الناتج من إر-1، ويمكن أن يستوعب موقع ناطنز الواقع على بعد 200 ميل جنوب طهران حوالي 50,000 أجهزة الطرد المركزي، أما موقع فوردو للتخصيب بالقرب من قم صغير جداً لكي يكون جزء من برنامج نووي مدني، وهو غير قادر على ضرب عسكري لأنه مدفون بعمق، وقد أثارت هذه

¹ رياض الراوي، المرجع السابق، ص 151.

* يتكون جهاز الطرد المركزي من اسطوانات عمودية ذات حركة دوامية سريعة. ويضخ غاز سادس فلوريد اليورانيوم في كل اسطوانة عبر انبوبة عمودية ثابتة داخل كل اسطوانة. وتجبر الحركة الدوامية للأسطوانة كل الغاز الخارجي تقريباً في اتجاه الجدران المنحنية. وبالإضافة إلى --- ذلك، تساعد مغرفة متصلة بقاعدة الانبوبة الثابتة في انسياب الغاز عمودياً، كما تساهم الفروق في درجات الحرارة داخل الاسطوانة في إحداث هذا الانسياب العمودي. وبسبب هذه التأثيرات - الحركة الدوامية للأسطوانة وحركة المغرفة وفروق درجات الحرارة - ينساب الغاز بنمط معقد، ويصبح الغاز القريب من قاعدة الاسطوانة مركزاً باليورانيوم 23 أكثر من الغاز العلوي. وتزيل المغرفة السفلية النفايات الغازية، التي تحتوي على بتركيز أعلى. وتتكرر العملية حتى يتم الحصول على التركيز المطلوب من اليورانيوم 235.

² عطا محمد زهرة، المرجع السابق، ص 26.

³ نفس المرجع، ص 27.

السماح فضلا عن موقعها على قاعدة الحرس الثوري القلق من أن الغرض المنشود منها هو الحصول على يورانيوم منخفض التخصيب ينتج في ناطن لزيادة إثراء المواد المصنوعة من الأسلحة¹.

3.2- عملية التصنيع: كان دخول إيران الفعلي لمرحلة التصنيع خلال عام 2007، بعد سلسلة الاختبارات على آلات الدفع في منشأة تخصيب اليورانيوم التجريبية، حيث قامت بتغذية 260 كغ من هكسا فلورايد اليورانيوم باعتباره وقود المفاعلات النووية في مساقط الدفع².

كما اعتمدت إيران على علاقات التعاون في مجال التخصيب بحيث تمت صفقة مبادلة بينها وبين تركيا قدمت خلالها إيران يورانيوم منخفض التخصيب بنسبة 3.5% إلى تركيا لمبادلتها بيورانيوم عال التخصيب بنسبة 20%، وما يدل على محاولات إيران الجديدة لكسب تقنية التخصيب وتطويرها محليا هو رفضها ارسال 1.200 كغ من اليورانيوم الضعيف التخصيب إلى روسيا للحصول مقابلته على وقود لمفاعل الأبحاث الطبية في طهران من طرف روسيا وفرنسا، فقدرة إيران المتطورة يوميا على مستوى نظائر اليورانيوم المشعة "الكريك الاصفر" التي تعتبر الركيزة الأساسية للوصول لصناعة الأسلحة النووية وهذا ما يجعل من التوجه النووي الإيراني يثير القلق لأن هذا المستوى قد تستخدمه لأغراض عسكرية مستقبلا³.

كما جاء التأكيد على حصول إيران على الضروريات اللازمة لفهم التكنولوجيا النووية وامكانية التخصيب المحلي بنسب كبيرة عام 2013، حيث توصلت إلى تخصيب اليورانيوم بنسبة 20% بعدما حاولت الحصول عليه من طرف الولايات المتحدة الأمريكية كشرط أساسي لوقف عمليات التخصيب وقبول الطلب بالرفض وعلق على ذلك على أكبر صالحي رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية بقوله: "علينا ان نشكر الغرب لأنهم رفضوا اعطائنا الوقود المخصب بنسبة 20% الضروري لمفاعل الأبحاث في طهران، دخلنا هذا المجال وستكون إيران إحدى الدول القليلة التي يمكنها إنتاج لوحات وقضبان الوقود في آن واحد⁴.

3. وسائل إيصال السلاح النووي: طرحت الأبعاد المسافية أهمية كبيرة في الاستراتيجية الامنية الجديدة، حيث عملت القوى الكبرى على تطوير منظومات صاروخية خلال الحرب العالمية الثانية لحاجتها الماسة في مواجهة

¹ Robert S. Litwak, op cit, pp(52-53).

² عطا محمد زهرة، المرجع السابق، ص28.

³ نفس المرجع، ص28.

⁴ نفس المرجع، ص29.

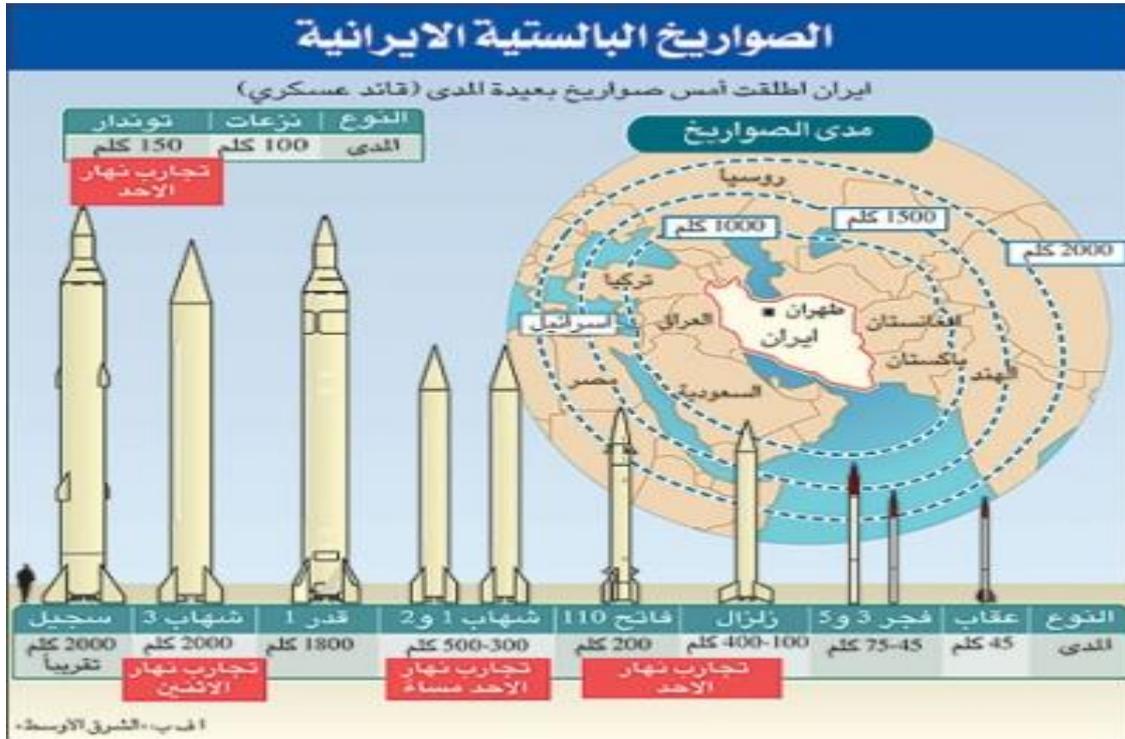
التحديات البعيدة¹، وعملت على تطوير صناعة الصواريخ الباليستية كجزء أساسي لتعزيز استراتيجية الردع خاصة ان مثل هذه المنظمات لديها قدرة كبيرة على تغيير مسارات الصراخ ومالاته.

يرجع تاريخ إدراك إيران لمقومات أنظمة الدفاع الصاروخي في تعزيز الردع الإيراني إلى الحرب العراقية-الإيرانية والقدرات التي كانت تتوفر لدى العراق بعد اعتماده على صواريخ "سكود"، حيث اعتمدت في تعزيز قدراتها على علاقاتها مع الصين وكوريا الشمالية وحصلت منهما على صواريخ "سكود" "وفروج 7"²، وقد زودت كوريا الشمالية إيران بحوالي 77 صاروخ من نوع "سكود B,S" استعملتها في مواجهة الصواريخ العراقية وهو ما أطلق عليه "بحرب المدن" حيث تبادل الطرفان الهجمات بصواريخ سكود التي يصل مداها حوالي 300 كم ووزنها 1000 كغ، مع العلم أن المسافة بين بغداد والحدود الإيرانية تبلغ حوالي 130 كم وهذا ما جعل الحرب تأخذ ابعادا مختلفة كانت نتائجها سلبية على الطرفين³.

عملت بعدها إيران على تنويع المنظومة الصاروخية لكن غلب على عملية صناعة الصواريخ أسلوب الاستنساخ عن طريق تقليد نماذج شبيهة بعد ادخال تغييرات عليها تراعي الحاجات العسكرية الإيرانية كصاروخ "سكود" الروسي وصاروخ "نودونغ" الكوري الشمالي وصاروخ "SS-4" الروسي⁴، ويوضح لنا الشكل الآتي الأنواع المختلفة للصواريخ الإيرانية:

¹ عامر مصباح، المرجع السابق، ص 195.
² سعد حقي توفيق، المرجع السابق، ص 128.
³ رياض الراوي، المرجع السابق، ص 161.
⁴ محمد خواجة، المرجع السابق، ص 207.

الشكل رقم 05: الصواريخ الباليستية الإيرانية



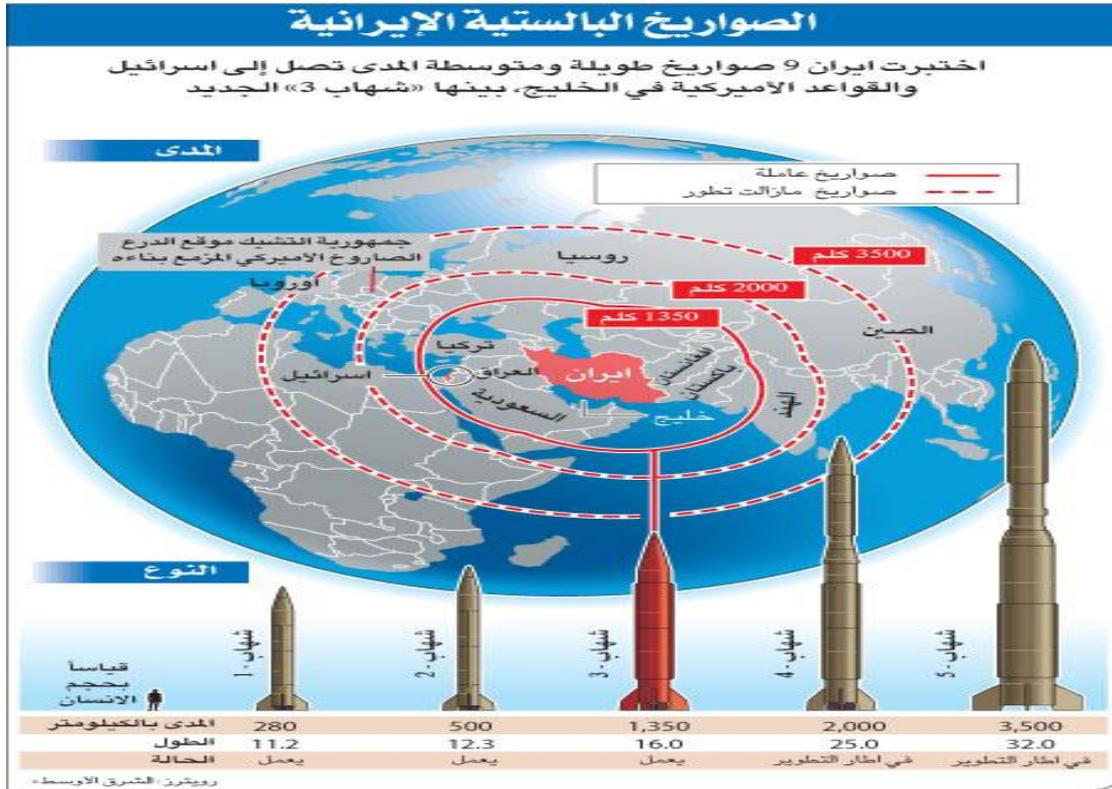
المصدر: جريدة الخبر 20 جانفي 2016 على موقع:

<http://www.elkhabar.com/press/article/98809>

يعتبر صاروخ شهاب بكل أنواعه من الصواريخ المهمة في المنظومة الصاروخية الإيرانية، حيث ذكرت العديد من التقارير الأجنبية أن إيران وسعت في عملية إنتاج صواريخ شهاب لتنتج صواريخ شهاب 5 وشهاب 6 التي يصل مداها 4000 كلم، فضلا على تطوير صاروخ شهاب 3 الذي يصل مداها إلى 1300 كلم ويحمل رأسا وزنه 750 كغ، وشهاب أربعة الذي يتعدى مداها 2000 كلم قادر على حمل رأس يزن 1000 كغ، وهذا ما يجعل من المنظومة الصاروخية جاهزة لتفعيل في مواجهات مباشرة مما يؤكد على أحد الشروط الأساسية وهي توفر القدرات اللازمة للمواجهة، ويوضح الشكل الآتي المدى الذي تصله الصواريخ الإيرانية¹.

¹ محمد خواجه، المرجع السابق، ص 209.

الشكل رقم 05: المجال العملياتي للصواريخ الباليستية الإيرانية "شهاب"



المصدر: منال لطفي، 9 تجارب صاروخية إيرانية عند مضيق هرمز والخليج تثير قلق العالم.. وروسيا تدعو

للحوار، مطلع عليه في موقع:

<http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=478187>

نوعت إيران في منظمة الدفاع الصاروخي رغم أن مداها محدود في الجوار الجغرافي فقط، وتعمل جاهدة من أجل الإعداد للجهازية الهجومية لها، وهذا ما يجعل الشكوك الدولية حول برنامجها النووي أنه موجه لأغراض عسكرية أكثر منه اغراض بحثية سلمية، فاذا استطاعت إيران الوصول إلى إثبات فعالية أنظمة الدفاع الصاروخي لديها ستحقق مفهوم التوازن الاستراتيجي مع عدد من الدول النووية والكيانات المجاورة، لذا نلخص في الجدول الآتي مجموعة الصواريخ الباليستية البعيدة والقريبة المدى التي تحويها الترسانة الإيرانية بعد الاطلاع على التقارير والمصادر المتنوعة عنها.

الجدول رقم 08: الصواريخ الباليستية الإيرانية

الصاروخ	النسخة	المدى	الوقود	وزن الرأس المتفجر	تاريخ الصنع	أماكن يمكن ضربها
زلزال	1	150 كلم	صلب	600 كلغ	1990	دول الجوار
	2	200 كلم	صلب	600 كلغ	1993	دول الجوار
	3	250 كلم	صلب	600 كلغ	1993	دول الجوار
شهاب	1	350 كلم	سائل	1000 كلغ	1991	الخليج-إسرائيل
	2	700 كلم	سائل	750 كلغ	1993	الخليج-إسرائيل
	3	1300-2000 كلم	سائل	760 كلغ	2003	الخليج-تركيا-إسرائيل
	4	2000-3000 كلم	سائل	1100 كلغ	2005	الهند-كازاخستان-أوكرانيا-إسرائيل
	5	5000 كلم	سائل	1500-2000 كلغ	غير متاح	الصين-منغوليا-روسيا-الاتحاد الأوروبي-إسرائيل
	6	10.000 كلم	غير متاح	غير متاح	غير متاح	آسيا-أوروبا-إفريقيا-شواطئ الو.م.أ
فجر	3	45 كلم	صلب	45 كلغ	2006	غير متاح
	5	75 كلم	صلب	75 كلغ	1990	غير متاح
سجيل		2000 كلم	غير متاح	غير متاح	غير متاح	الهند-روسيا-مصر-إسرائيل
فاتح	فاتح	259 كلم	صلب	نصف طن	2002	دول الجوار
	110	300 كلم	صلب	نصف طن	2012	دول الجوار
	313	500 كلم	صلب	غير متاح	2015	دول الجوار
قدر 110	110	1800-2000 كلم	سائل+صلب	غير متاح	2006	روسيا-الهند-مصر-إسرائيل
	1	1600 كلم	سائل	750 كلغ	2007	روسيا-الهند-مصر-إسرائيل
قدير	/	300 كلم	غير متاح	غير متاح	2014	دول الجوار
حرمشهد	/	2000 كلم	غير متاح	1800 كلغ	2017	الصين-منغوليا-روسيا-الاتحاد الأوروبي-إسرائيل
سومار	/	2500 كلم	غير متاح	غير متاح	2015	الصين-منغوليا-روسيا-الاتحاد الأوروبي-إسرائيل
الخليج الفارسي	/	300 كلم	غير متاح	450 كلغ	2011	دول الجوار

المصدر: صاحبة البحث

المطلب الثالث: الاستراتيجيات الإيرانية الموجهة لتفعيل استراتيجية الردع النووي

تحاول إيران بناء استراتيجية الردع النووي بثبات وبخطوات متأنية من خلال قراءة واسترجاع حيثيات نجاح الردع في بناء الأمن والاستقرار بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي (سابقاً) خلال الحرب الباردة ومع أن إيران ليست بالقوة العظمى التي يمكن قياس قدراتها بقدرات هاتين القوتين، إلا أن الظروف وتحولات البيئة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة أفرزت واقعا مغايراً أصبح فيه للقوى الصغرى دوراً بارزاً أسقطت من خلاله العديد من الطروحات النظرية الكلاسيكية خاصة فيما يتعلق بمفهوم الردع الذي كان يفترض تحقيقه بوجود قوى عظمى.

انتقل الردع النووي إلى المستوى الإقليمي ونجاحه في تحقيق نوع من الاستقرار الإقليمي، كنجربة الهند وباكستان يطرح مستقبلاً إمكانية مواجهة الردع النووي للردع النووي العالمي، خاصة وأن القوى الصغرى الصاعدة مدركة تماماً لأهمية العامل النووي في تعزيز الأدوار الإقليمية والعالمية فيما بعد.

طرح فرانك هارفي مجموعة من الاستراتيجيات التي تستخدمها القوى النووية العظمى فيما بينها من أجل الوصول إلى مفهوم بناء الأمن، ويمكن استقراء محاولات إيران للوصول إلى تحقيق استراتيجية الردع النووي الإيراني عبر وعيها لهذه الاستراتيجيات ومحاولة تفعيلها والمتمثلة في¹:

1/ استراتيجية الابتزاز: تشير هذه الاستراتيجية إلى محاولة أحد الأطراف جر الطرف الثاني إلى تحقيق وضع استراتيجي آمين معين من أجل تحقيق أهدافه على حساب الطرف الآخر، ويمكن العودة إلى الأحداث التي عرفت في العراق والمشاكل الطائفية بعد التدخل الأمريكي، والتي قيدت الولايات المتحدة الأمريكية من الامتداد خارج الحدود الجغرافية المجاورة لإيران، خاصة وأن هذه الأخيرة كانت مدركة تماماً بأن تكون هي الهدف الثاني بعد العراق.

2/ استراتيجية وضع الخصم تحت ضغوط محسوبة: تنطلق هذه الاستراتيجية من افتراض أساسي وهو الضغط على الطرف أو الأطراف الأخرى ليس من أجل تحقيق هدف محسوب بدقة وليس من أجل تفكيك المصالح الحيوية بين هذه الأطراف، مع ضرورة مراعاة عدم الضغط على الطرف لدرجة يمكن أن يشعر بضغط متزايد يؤدي إلى القيام بفعل متهور، استطاعت إيران من جذب الدول العربية التي عرفت علاقاتها معها قطيعة بعد حرب الخليج الأولى واستثمرت هذه العلاقات في بناء عدة عقود شراكة في مجالات متعددة.

¹ عامر مصباح، المرجع السابق، ص 134.

على الرغم من أن مسألة انتقال الاطراف من حالة الصراع الى حالة التعاون صعبة ومعقدة ولا يمكن استيعابها عقلانيا، الا أن الحجة التي يسوقها فيشر (Fisher) في هذا الصدد أن تعقد العلاقات الدولية سيؤدي حتما الى التعاون مؤكدا ذلك في قوله: "إن تفتيت الصراعات المعقدة إلى قضايا منفصلة بحيث يتم التعامل مع كل منها على حدة، قد يكون وسيلة فعالة لإدارة هذه الخلافات"¹.

كما أن المبادرات المتدرجة لخفض التوتر التي يقوم بها احد الاطراف والتي تكون ردا مباشرا على الاستفزاز تعتبر عاملا اساسيا لثني الطرف الاخر عن القيام باي عامل متهور والامتنال الى التعاون لتحقيق الاستقرار، وبالتالي ردعه عن القيام باي فعل قد تكون تبعاته سلبية عليه اكثر من الاطراف الاخرى، وقد أكد هذا كل من ليندز كولد وبيتز ووالترز في قولهما: "إن اللاعبين سرعان ما تكاتفوا للتعاون مع الخصم الذي تخلى عن تبني استراتيجية هدامة، واعلن عن اقراره بالاتكال المتبادل، ونيته في التعاون، وبالفعل سرعان ما تغير النمط التنافسي للعبين أيا كان السبب وراءه، سواء كان الاساءة أو محاولة الاكراه أو التحدي أو عدم التعاون غير المصرح به لفظا".

تواجد ايران في العديد من أزمات منطقة الشرق الاوسط، و اعتبارها فاعل أساسي داخل كل أزمة زاد من حدة الضغوط على الدول العربية والولايات المتحدة الامريكية ما يظهر تجاوبا نحو قبول هذه الاطراف واشراكها لحل هذه الازمات وقبول منطق التعاون بدل الصراع وبالتالي ثنيها عن القيام باي اعمال عدائية ضد ايران كان من المتوقع القيام بها .

3/ استراتيجية تطبيق سياسة الامر الواقع: هنا يكون احد الاطراف سببا في نشوء وضع استراتيجي

معين دون ادراك الطرف الاخر من المتسبب في الوضع مما يدفعه إلى تقبل الوضع على انه واقع يجب مجاراته.

4/ استراتيجية دبلوماسية الاكراه: الدبلوماسية هنا لا تلغي الجانب العسكري في تحركات الاطراف، لكن

اعطاء الاولوية للجانب المعنوي يشكل عاملا مهما لإدارة الصراعات فقوة الطرف لا تكمن فقط في المكونات المادية التي يمتلكها، فالقدرة على قلب موازين الصراع من صراع كان فيه العمل العسكري حلا رئيسيا لإنهاء الازمة القائمة هي لب استراتيجية دبلوماسية الاكراه الهادفة لتحقيق مضمون استراتيجية الردع واضفاء نوع من الامن والاستقرار بين الاطراف²، وتشير محاولات ايران طيلة هذه السنوات لتطوير برنامجها النووي وصراعها غير مباشر

¹ فرانك هارفي، المرجع السابق، ص95.

² عامر مصباح، المرجع السابق، ص135.

مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والمجتمع الدول الرافض لطموحها دليل على نجاح استراتيجية في كبح المجتمع الدولي وثنيه عن توجيه ضربة عسكرية كانت شبه وشيكة في العديد من المناسبات، رغم التصعيد الذي حاولت من خلاله الولايات المتحدة جعل إيران توقف أعمالها بعد غزوها للعراق في إشارة منها لما سيحدث لإيران إن استمرت في نفس المجال، إلا أن استيعاب إيران للأخطاء الأمريكية وإخطاء النظام العراقي في موضوع برنامجها النووي منحته القدرة على حسن قراءة الأوضاع ونجاح استراتيجية دبلوماسية الإكراه يتوافق ونجاح الاتفاق النووي الإيراني مع الدول العظمى والذي لم يمنعها من تطوير برامجها بقدر ما أتاح لها الفرصة لإعادة نشاطها العسكري والسياسي والاقتصادي.

5/ استراتيجية التصعيد المحدود: تعتمد هذه الاستراتيجية على قراءة أحد الأطراف للسلوكات التي يقوم بها الطرف أو الأطراف المعادية له، وتعتمد هنا القراءة على طبيعة السلوك كشرط أساسي، فالسلوك العدائي الخطير كنشر صواريخ أو إجراء مناورات عسكرية على مناطق تمس مصالح الأطراف الأخرى يعتبر عمل استفزازي قد يؤدي إلى حرب لكن هنا يجب أن يكون التصعيد محدود وفي منطقة معينة .

في كثير من المرات حاولت إيران استفزاز أعدائها كالولايات المتحدة الأمريكية أو دول الخليج وإسرائيل بإجراء مناورات عسكرية بمضيق هرمز تحاول من خلالها تضيق التعاملات التجارية على الدول المنتفعة من هذا الممر إضافة إلى تمرير رسائل بإمكانية ضرب مصالح هذه الدول عبر هذه الأماكن ردا منها على الاتفاقيات العسكرية الأمريكية مع دول الخليج، والتي منحت من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية القدرة على نشر سفن بحرية عسكرية في المضيق، وهذا ما يخل في إطار استراتيجية التصعيد المحدود والتي سنفهمها أكثر في المبحث الأخير من هذا الفصل في إطار دراسة العلاقات التفاعلية بين إيران وجوارها الجغرافي والدولي.

إلى جانب الاستراتيجيات التي طرحها فرانك هارفي وحاولنا استقراء بعضها مع السلوكات الإيرانية، يحاول بول براكن في كتابه: "العصر النووي الثاني" استعراض مجموعة من الاستراتيجيات الإيرانية مؤكداً على أنه لا يمكن لإيران تطوير استراتيجيات قتالية وحرية اقتداء بتجربة القوى الكبرى خلال الحرب الباردة، فالعجز الذي تثيره قلة الإمكانيات والخبرة المفقودة من طرف إيران في المجال النووي يجعلها تركز كل جهودها من أجل تحقيق الردع بطرق أخرى¹، فالتطورات التكنولوجية التي عرفتتها الدول بعد نهاية الحرب الباردة وإدراك كل المعطيات الدولية

¹ بول براكن، العصر النووي الثاني: الاستراتيجية والاضطراب وسياسات القوى الجديدة، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2013، ص108.

والاقليمية يضع دولا كإيران أمام بدائل جديدة تتناسب وحجمها الظاهري ولكن لها آثار كبيرة على مستوى التفاعلات الدولية والاقليمية.

إن عدم التماثل في القوة لا يعني بالضرورة عد القدرة على المواجهة، وإنما حسن توظيف الخيارات المتاحة من جهة وقراءة كل الظروف المتعلقة بالخصوم الذين يشكلون تهديدا لأمنها القومي يمكنها من صنع قرارات قد تكون هي المستفيد الأكبر فيها، والتسوية السلمية ملفها النووي دليل على حسن توظيف البدائل غير العسكرية.

لذا يحاول بول براكن لواقع التجاذبات الفكرية والرسمية حول إيران النووية تسليط الضوء على الاستراتيجيات المتعلقة بإيران النووية، والتي لا تتبع بنودها ترتيبات معينة: وتتمثل هذه الاستراتيجيات في¹:

1/ استراتيجية القوة الرادعة بالحد الأدنى، والتي يقصد بها توفير أقل قدر ممكن من الأسلحة النووية لردع الخصم عن المهاجمة، وأي إضافة للأسلحة لا فائدة عسكرية وسياسية منها، وهذا مرده حسب براكن لسببين رئيسيين هما:

- استخدام الأسلحة النووية كاستراتيجية هجومية في إدارة الصراعات الإيرانية يثير القلق الداخلي في إيران.

- إيران لا يهتمها كمية الاسلحة النووية بقدر ما يهتمها الحصول عليها، لذا فاستعمالها أمر مستبعد، وهذا ما يطرح فرضية "السلح النووي موجه للردع".

2/ استراتيجية الردع الدفاعي: إذا كان الهدف من الحصول على قوة نووية هو الردع بالحد الأدنى فاحتمالية تحول قوة نووية صغرى إلى كبرى وارد، فالشكوك التي تبديها إيران بتقديرها للخطابات والسلوكات الدولية والاقليمية لبعض الكيانات والدول التي توحى بإمكانية المواجهة العسكرية ينتج عنها قوة رادعة دفاعية والتي تحمل ضمانات تأمينية تتكون من حوالي 30 إلى 40 سلاحا نوويا، وهذا ما يجعل الأطراف الخصوم تقلل من الضغوط نحوها.

3/ استراتيجية الردع الهجومي: يشير براكن فيما يخص هذه الاستراتيجية إلى أن الفكرة التي ترسخت في الفكر الاستراتيجي حول السلاح النووي منذ ظهوره هو أنها دفاعية تحتم على الأطراف المالكة لها عدم خوض حروب بواسطتها خشية العواقب التي ستجنيها كل هذه الأطراف، إلا أن المظاهر الدفاعية للسلاح النووي يمكن

¹ بول براكن، المرجع السابق، ص ص (108-110).

أن تتحول إلى هجومية وليس بالضرورة أن يكون الهجوم مباشر على الخصم وإنما قد يكون في مناطق أخرى تطرح أبعادا سياسية بين الاطراف المتصارعة، ويترجم بول براكن ذلك بمثال عن استخدام هتلر لجيشه كقوة بمهذ الطريقة خلال فترة الثلاثينات فلم يهدد فرنسا وبريطانيا بجيشه، وإنما تواجد في المناطق المنزوعة من السلاح بالراين واثارة الاضطرابات في تشيكوسلوفاكيا والنمسا من أجل تحقيق مطالبه السياسية، فوجوده في تلك المناطق هو فعل هجومي مسبق على بريطانيا وفرنسا في حال عدم قبولهما لمطالبه وهذا ما يحقق استراتيجية الردع بأهداف هجومية، ومن أهم الطرق الهجومية التي يرى بول براكن أن ايران ستستعملها نذكر¹:

- نقل الصواريخ في أماكن مختلفة والاستمرار في الاعلان عن انذارات جوية وبرية.
- توفير اسلحة تقليدية متطورة للتنظيمات داخل الدول "صواريخ، صواريخ مضادات سفن، قنابل"
- تجارب اطلاق الصواريخ، وتدريبات الدفاع المدني.
- تقديم تقنيات نووية إلى بلدان مجاورة خاصة منها العربية.

4/ استراتيجية الاستفزازات القصوى: تقتزن هذه الاستراتيجية بوجود أسلحة نووية فعلية لدى إيران، حيث تكثف إيران من استراتيجية الردع الهجومي لتصل إلى تكوين ازمات نووية وهو ما يطلق عليه ب"استراتيجية الازمة"، تعمل عبرها على إيصال رسائل تهديدية للخصوم تجعلهم يدركون عبرها مقدار الأخطار عن طريق تشتيت انتباههم بكل تلك المواقع التي من المحتمل أن يشملها الخطر مما يزيد من حجم الأزمة²، وإذا ما رجعنا إلى فحص متطلبات الردع الفعال نجد أن الحالة السيكلوجية التي يثيرها الطرف الرادع لدى خصومه والمرفقة بسلوكات وشواهد تقديرية عن الامكانيات تعتبر معيارا مهما وأساسيا لتحقيق الردع، وتعتبر هذه الاستراتيجية خطيرة جدا وتعيدنا حسب بول براكن إلى تكرار سيناريو أزمة الصواريخ الكوبية بهدف الحصول على تفوق سياسي.

5/ استراتيجية ابقاء الملف النووي فوق نار حامية: تعتبر هذه الاستراتيجية احدى السبل لتجنب استراتيجية الاستفزازات القصوى، وذلك بإبقاء الملف النووي على فوهة النار، وسلوكات إيران عبر هذه الاستراتيجية تشبه كثيرا السلوكات السوفياتية في بداية الحرب الباردة وكانت الضغوط السوفياتية ممارسة في مناطق مثل برلين وكوبا ولاوس مرفوقة بتهديدات لاستعمال الأسلحة النووية.

¹ بول براكن، المرجع السابق، ص112.

² نفس المرجع، ص113.

لقراءة الاستراتيجية بطريقة أكثر واقعية يفترض بول براكن سيناريو تقوم من خلاله إيران بإطلاق سياسة الإنذار خاصة وأنها تتزود بالرادارات من السوق الروسي، مقابل ذلك ستحاول إسرائيل التحسس بواسطة قمر صناعي كخطوة روتينية عادية في نفس التوقيت تطلق إيران صاروخا مزودا برأس حربي فارغ داخل مخازنها المحصنة مع اتاحة الفرصة للجواسيس بمشاهدة عملية الإطلاق، وبتسريب الواقعة اعلاميا يشكل ذلك حالة استنفار لدى خصومها مما يجعل إيران تبرر موقفها على أساس حالة ردع في اشارة منها لإسرائيل بأنها مستهدفة بالسلاح النووي، لذا يعتبر بقاء الملف النووي هدفه إبقاء حالة التوتر مع هذه الأطراف، ويعتبر بول براكن هذه الاستراتيجية الإيرانية عقلانية تساعد على نقل التوترات للشرق الأوسط ككل¹.

اضافة إلى كل هذه الاستراتيجية تعتمد إيران حاليا على استراتيجية الحرب السيبرانية لتفعيل القدرات الردعية لديها خاصة بعد تعرضها لحوادث اختراق من طرف الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل "سيتم التعرض لها بالتفصيل في المطالب القادمة" أدت إلى تعطيل المفاعل النووي بوشهر، والملاحظ للهجمات السيبرانية التي تتعرض لها إيران على مستوى المفاعلات النووية يرى حجم القوة التي أصبحت عليها إيران اليوم، ويؤكد على التهديد الذي تنيره قدراتها في الجانب التقليدي وغير التقليدي وكذا الإلكتروني وحتى الناعم على أنها باتت اليوم مدركة للوضع الدولي وتحسن قراءة الرسائل التهديدية من خصومها.

وتدل الحوادث الناتجة عن الهجمات الإلكترونية والانتقام على أن الحرب السيبرانية أصبحت جزءا لا يتجزأ من نهج إيران إزاء الصراع والردع والانتقام، فقدرات الإنترنت الإيرانية تتحسن بسرعة فعالة من حيث التكلفة وغالبا ما تستخدم بطريقة مدمرة، وتعتبر القدرات الإلكترونية للحكومة الإيرانية حاسمة لاستقرار النظام، ومن المرجح أن تتبع الحملات السيبرانية المستقبلية أنماطا مشابهة لصنع القرار الإيراني فيما يتعلق بالحرب غير التقليدية²، لذا تعتبر هذه القدرات بمثابة الركيزة الرابعة في المنظومة الدفاعية والهجومية الإيرانية بعد القوات البرية والبحرية والجوية.

كان للسلاح السيبراني الهجوم "Stuxnet" على المفاعل النووي الإيراني انعكاسات على تقديرات الباحثين والقادة بأن العالم يتوجه إلى صناعة سلاح من نوع آخر وجغرافيته مجال مختلف عن سابقه، في حين كان لدى البعض قلق من أن هذه الأسلحة من شأنها أن تعزز نوعا جديدا من التصعيد والمخاطر العالمية. وقد كتب

¹ بول براكن، المرجع السابق، 113.

² J.Matthew McInnis, op cit, p1.

المفكر السيرياني ميكو هيبونين "Mikko Hypponen" أن هذا النوع من الأسلحة يشكل تغييرا مطلقا مشيرا إلى اختلاف الحروب الجديدة عن سابقتها قائلا "نحن ندخل في سباق التسلح حيث تبدأ الدول في تخزين الأسلحة، إلا أنها ليست الطائرات ولا مفاعلات النووية إنه تخزين من نوع آخر للأسلحة هي الأسلحة السيريانية"¹.

لذا تتخذ إيران الحرب السيريانية ضمن المستوى الثالث من مستويات استراتيجية الردع لما لها من مقومات تدميرية يدرك نتائجها وتكاليفها جل خصومها.

¹ P. W. Singer and Allan Friedman, **CYBERSECURITY AND CYBERWAR WHAT EVERYONE NEEDS TO KNOW**, United States of America: Oxford University Press, 2014, p118.

المبحث الثالث: انعكاسات التطور الإيراني النووي إقليمياً ودولياً

كتب هانس مورغنشو قائلاً: "إن الأمم لأغراض الردع وحفظ الهيبة تعمل على ترك انطباع قوي في نفوس الأمم بالقوة التي تمتلكها الأمة بالفعل، أو بالقوة التي تعتقد بأنها تملكها، أو تريد من الأمم أن تصدق ذلك"¹

لا شك في أن المقومات المادية والمعنوية التي تمتلكها إيران، وسعيها المتواصل لجعل البرنامج النووي حقيقة واقعية مفروضة على المجتمع الدولي أثارت العديد من الانعكاسات على مستوى التفاعلات الإقليمية والدولية وبات ظاهراً ذلك الجهد الإيراني المنصب لتحقيق مفهوم الردع وبناء استراتيجية متكاملة المعالم، فالخطوات التي تخطوها إيران اليوم في المجال العسكري واحتكاكها بكل الالتزامات الإقليمية يوحى بالدور الإيراني في شرق أوسط جديد.

لذا تعتبر علاقات إيران بمحيطها الإقليمي والدولي هي ذلك المجال التجريبي الذي يجب الارتكان إليه لفهم وتحديد فعالية استراتيجية الردع الإيراني بمستوياتها المتعددة "الردع التقليدي، الردع النووي، الردع الإلكتروني، والردع الناعم"، فثبات الاستراتيجية وتحقيقها ينطوي على قيمة التهديدات المتوقعة بين كل الخصوم والتطور الذي عرفته إيران على كل المستويات خاصة المستوى النووي طرح مجموعة من الانعكاسات الايجابية والسلبية على مستوى علاقاتها الخارجية خاصة مع الدول التي تسوق إيران مبرراتها لتطوير قدراتها الدفاعية ناتجة عن التهديدات التي تثيرها، والتي سيتحدد من خلال تحليلها حالات الاخفاق والنجاح لهذه الاستراتيجية، لذا تقتضى أولويات الدراسة الوقوف على علاقات إيران بأكثر الدول والكيانات التي تشهد علاقاتها معهم حالات توتر وصراع وعلاقات بالفواعل غير الدول ودول التي تعتمد عليها إيران في تحقيق مفهوم الردع.

المطلب الاول: الوكلاء الإقليميين كقواعد ارتكاز للاستراتيجية الإيرانية

إن إنشاء قواعد ارتكاز قوية هو بداية لتحقيق فعالية الاستراتيجية المراد تحقيقها ضد أي تهديد خارجي، لذا نسجت إيران شبكة علاقات إقليمية كبيرة لتكون بمثابة قواعد ارتكاز لها في حالة حرب ومواجهة مباشرة مع خصومها، وهذا ما يفسر جزء من التخبط الذي عرفته الدوائر الدولية في إدارة الملف النووي الإيراني بين سيناريوهات العقوبات والضربات العسكرية.

¹ جينفر كنبيير وأندرو تيريل، المرجع السابق، 2009، ص 25.

إن إيران ليست قوة عسكرية إقليمية مهيمنة بأي معيار، ولكن لديها أصول وقدرات عسكرية كبيرة لشن الحروب الدفاعية وغير المتماثلة، كما تمتلك إيران أدبا عسكريا واستراتيجيا راسخا يظهر اهتماما إيرانيا متسقا بالاستراتيجية والتكتيكات والتكنولوجيا الحديثة¹، لذا من مفرزات سعيها المتواصل لتطوير برنامجها النووي هو البحث عن نقاط ارتكاز لتعزيز قدراتها النووية مستقبلا، وهذه الاهداف لا تتحقق إلا بوجود وكلاء إقليميين تكميلين لهذه العملية ولكي يتحقق الضمان في الوكيل لا بد من ترسيخ الإيديولوجية الثورية في هذا الوكيل لأن الوكيل الذي لا يحمل نفس الأعباء والمهموم الإيرانية أضف إلى ذلك أن يكون متشعبا بالفكر الإيراني قد يكون عبئا في حال كان الصراع قائما واعتمد عليه في اداء دور معين في الصراع القائم.

كما أشرنا سابقا يعتبر الوكلاء هم أطراف من خارج البيئة الإيرانية "فواعل دولية، فواعل غير دولية" لكن مترابطين بالبيئة الإيرانية من خلال تلك العلاقات التي تحكمها أبعاد أمنية واقتصادية وسياسية واجتماعية ودينية وللوكيل دور أساسي في تحقيق فعالية الاستراتيجية الإيرانية كما يعتبر دعامة رئيسية لها، وتظهر أهمية الوكيل من خلال المهام المسنودة إليه سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، وتمثل هذه المهام التكميلية لتحقيق الاستراتيجية في²:

- نشر النفوذ الإيديولوجي والسياسي في الجوار الجغرافي مما يساهم في تشكيل صمامات دفاع ودعم خارجية في حالة نشوب حروب.

- توفير القدرة على الردع الانتقامي ونشر الملح والخوف من الخسائر الكبيرة، وتدمير البنى التحتية الحيوية أو الاضطرابات الاقتصادية لثني أعداء أقوياء تقليديا من اتخاذ عمل عسكري مباشر ضد إيران أو مصالحتها، وهو ما وصفه خامنئي بعقيد التهديد ردا على التهديد.

- زرع الخوف في مناطق متعددة وعلى نطاق واسع تابعة للخصم لتشتيت انتباهه، وهذا ما يعبر عليه بالعمليات اللاتماثلية والتي تدخل في اطار تحقيق الردع اللاتماثلي.

أما فيما يتعلق بالوكلاء الذين تعتمد عليهم إيران في تفعيل استراتيجيتها هي شبكة علاقات مع كل الفواعل الدوليين الممثلين في دول كسوريا، وفواعل غير دوليين كالتنظيمات الجهادية والدينية في كل من فلسطين

¹ Anthony H. Cordesman and Martin Kleiber, op cit, p1.

² J.Matthew McInnis, "Iranian Deterrence Strategy and Use of Proxies", December 6, 2016, Viewed from the site: <http://www.aei.org/publication/iranian-deterrence-strategy-and-use-of-proxies/>

من خلال التدخل في السياسة الداخلية للدول عبر شبكة العلاقات المنظمة مع كل المنظمات المحلية المشبعة بالفكر الشيعي الذي يعتبر المرجعية الأساسية للفكر الاستراتيجي الإيراني.

من الأسباب التي فسرها الباحثين على مستوى علاقات إيران بحزب الله كونه حزب إيراني التنشئة ترجع إلى أن إيران تعتبر الشريك الاستراتيجي للحزب ونجاح الحزب في التصدي للكيان الإسرائيلي لسنوات عديدة خاصة في حرب تموز 2006 مرده اعتماد الحزب الكلي على إيران سياسيا وعسكريا واقتصاديا ودينيا، فكل الهياكل التابعة للحزب وبرامجها السياسية وحتى تصريحات قادتها شبيهة إلى حد بعيد أو حتى يمكن القول أنها صورة مصغرة عن الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

من الدلائل القوية التي تؤكد على التأثير القوي للثورة الإسلامية الإيرانية جاء موضحا بشكل جدي في تصريح الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله في عدة مرات قائلا: "إن حزب الله هو في الواقع نتيجة حركة ذاتية الدفع أطلقت في أعقاب الغزو الإسرائيلي عام 1982، وهذا يعني أنها نتيجة إرادة وقرار مجموعة من اللبنانيين مستوحاة من أيديولوجية الخميني، واستفادت من المناخ الذي خلقتة الثورة الإسلامية والدعم السوري لإطلاق حركة مقاومة ضد الاحتلال"¹، وهذا دليل على تأثير الأيديولوجيا الدينية الثورية على الحزب وتوضيح عمق العلاقات بينها.

إذا ما اعتمدنا على النظرية الواقعية في تحليل السلوك الإيراني نجد أنها ترى في سلوكيات الدول عقلانية لأنها تسترشد بمنطق المصلحة الذاتية الوطنية في ظل نظام فوضوي قد يهدد مصالحها، لذا أصبحت إيران ترى في حزب الله قاعدة ارتكاز من أجل تلبية احتياجاتها الوطنية "الحفاظ على الهيمنة الإقليمية، القتال من أجل البقاء، حماية الأمن القومي"، وقد ينظر إلى حزب الله أيضا على أنه الرابط الذي من شأنه أن يقلل من فرص إسرائيل (التي تعتبرها إيران بوضوح تهديدا) للانخراط في أعمال عدائية ضدها، ومن ناحية أخرى يمكن بسهولة تعبئة حزب الله ونشره وتهديد المصالح الإسرائيلية، مع تعطيل الإجراءات العسكرية البرية المحتملة ضد إيران² بحكم الجغرافية التي تجمع بين مناطق تواجد الكيان الإسرائيلي وحزب الله.

— إن الموقف السوري من التطور النووي الإيراني يحمل دلالات هو أيضا على الروابط العميقة بين إيران والنظام السوري التي دامت لسنوات طويلة ولا تزال مستمرة بوتيرة التعاون الدائم، حيث جاء تأييد هذا النظام

¹ Ante Lucic, op cit, p80.

² ibid, p80.

لعمليات التخريب والنجاح الذي تعرفه إيران على مستوى المنظومة النووية بوصفه إنجازاً إيجابياً لإيران والامة الإسلامية والعالم ككل، وما يترجم التعاون العسكري بالتحديد بين الدولتين هي المساعدات الإيرانية في الازمة السورية منذ 2013 والتي تؤكد على التزام الاطراف بالتعاون العسكري بينهما والذي يفرض على كل دولة الالتزام بالدخول معه في أي حروب، ووجود قوات الحرس الثوري في سوريا رسالة تهديدية إيرانية على أن قاعدة الارتكاز السورية يعول عليها في أي حرب إيرانية مباشرة مع أعدائها خاصة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية اللذين يدركان القيمة الجغرافية التي تمنحها سوريا في المواجهة العسكرية الإيرانية.

- تجمع ايران بالتنظيمات الفلسطينية علاقات ناتجة عن تصريجات العداء الظاهرة من طرف القادة الإيرانيين اتجاه اسرائيل من جهة، وتركيز خطاباتهم من جهة أخرى على أحقية هذه التنظيمات في المقاومة من أجل تحرير الاراضي المحتلة، فبعد تأسيس حركة حماس عام 1987، كانت العلاقة بينها وبين إيران محدودة وحصلت حينها على المال والأسلحة والتدريب من إيران وحزب الله لكن حماس أبتت علاقاتها محددة في المجال التسلحي، حيث يصر قادتها على تجنب الاعتماد على الأجنب في مقاومتهم ضد الاحتلال، وأصبحت العلاقات أقوى بكثير عندما استولت حماس على السلطة في غزة عام 2007، وفي مواجهة العزلة الدولية سعت إلى الحصول على مزيد من المساعدات من إيران وكذلك أنظمة الأسلحة¹، وتعتبر حركة حماس من التنظيمات التي تلقت دعماً مادياً وصل إلى ملايين الدولارات من طرف إيران، كما امتدت علاقات التعاون على مستوى الخبرة العسكرية وأسلحة متقدمة من نخبة فيلق القدس وقد أكد الجنرال محمد علي الجعفري القائد العام للحرس الثوري بأن إيران قدمت لحماس الخبرة المعرفية لصنع صاروخ "فجر5" الذي استعملته في حربها ضد تل أبيب عام 2012.² وقد كان من نتائج المساعدات الإيرانية لسوريا حسب تقدير العديد من المراكز البحثية استياء العديد من التنظيمات على غرار حماس التي تركت سوريا وتوجهت إلى مصر ودول أخرى، كما انتقد بعض قادة حماس حملة قمع الأسد، وانتقدوا ضمناً دعم إيران لدمشق، لذلك فقدت إيران النفوذ مع أهم شريك فلسطيني وفقدت الدعم بين الفلسطينيين³. لكن بتفسير يستند إلى افتراضات النظرية الواقعية، فإن الواقع الذي تعيشه تنظيمات المقاومة في فلسطين من تضيق وقلة موارد وعراقيل داخلية وخارجية حول حركية العمل تفرض المصلحة الوطنية

¹ Daniel Byman, "Iran's Support for Terrorism in the Middle East", Viewed from the site: <https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/25-iran-terrorism-byman-1.pdf>

² على رضا نادر، إيران بعد القنبلة: كيف يمكن لإيران المسلحة نووياً ان تتصرف، أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث، ط1، 2014، ص 45.

³ Daniel Byman, op cit, p6.

والحاجة إلى منافذ داعمة لهذه التنظيمات عسكريا عليها الإبقاء على علاقاتها مع إيران هذا من جهة، النقطة الثانية التي تعد محل اهتمام أنه حتى لو افترضنا صحة القول بان هذه التنظيمات أصبحت لا تنق في النظام الإيراني بالحكم على التجربة السورية والرفض المطلق لهذه التنظيمات لتسوية الازمة الداخلية السورية بهذه الطريقة، فان دخول إيران في حرب مع اسرائيل يفتح المجال لنجاح المقاومة في اغتنام فرصة الحرب القائمة لإثارة صراع مع اسرائيل من الجهة الثانية لإدراكها بأنها لن تستطيع استيعاب حربين في وقت واحد.

- حاولت إيران التأثير على السياسة العراقية من خلال العمل مع الأحزاب الشيعية والكرديّة لخلق دولة فدرالية ضعيفة يسيطر عليها الشيعة وقادرة على التأثير الإيراني، وقد شجعت أقرب حلفاءها - المجلس الأعلى الإسلامي في العراق، ومنظمة بدر (المليشيات السابقة)، وحزب الدعوة الإسلامي، ومؤخرا الصدرين - للمشاركة في السياسة والمساعدة في تشكيل المؤسسات الوليدة في العراق لتستطيع التأثير في القرارات العراقية¹، ومن ثم وضع قواعد عسكرية داخل العراق تقوم بمهام عسكرية ضد خصوم إيران كالولايات المتحدة الأمريكية وتعتبر إيران الجماعات الشيعية المساندة لها بمثابة الوكيل الاستراتيجي لها في هذا الحيز الجغرافي لذا تأتي سلسلة التمويلات المادية والعسكرية كحواجز لتعزيز المكانة الإيرانية داخل الهياكل والمؤسسات السياسية العراقية.

- كما تشير الكثير من التقارير الغربية إلى عمق العلاقات بين إيران وجماعة الحوثيين في اليمن، حيث ساهمت إيران في تدعيم هذه الجماعات ماديا وعسكريا وتعتبر من الجماعات المعارضة للنظام السياسي اليمني، كما تعتبر وسيلة ضغط إيرانية على السعودية ويشكل تواجدها بالقرب من الحدود السعودية قاعدة ارتكاز إيرانية اقليمية لتعزيز القدرات الردعية في حالة مواجهتها لتهديد بأسلحة تقليدية على دول الخليج.

من بين تبعات هذا التعاون الإيراني مع جماعة الحوثيين اتهام إيران بمحاولة اغتيال السفير السعودي في واشنطن عام 2011 خاصة وأن الحادثة جاءت في سياق الازمة النووية وما تمر به إيران من عقوبات إضافة إلى الهجوم الإلكتروني الذي تعرضت له المنشأة النووية "ناطنز"²، وتظهر التطورات على مستوى الازمة اليمنية أو في اطار ما اصطلح عليه ب"عاصفة الحزم" على ان القدرات التي تمتعت بها هذه الجماعات هي انعكاس لذلك الدعم الذي توفره إيران لها، كما أنها كانت ميدانا عسكريا لتقييم القدرات العسكرية الإيرانية في المنطقة ومدى مصداقية وجاهزية الوكيل الاستراتيجي في مواجهة التهديدات.

¹ Michael Eisenstadt, Michael Knights, and Ahmed Ali, **Iran's Influence in Iraq Countering Tehran's Whole-of-Government Approach**, United States of America: Washington Institute for Near East Policy, 2011, p1.

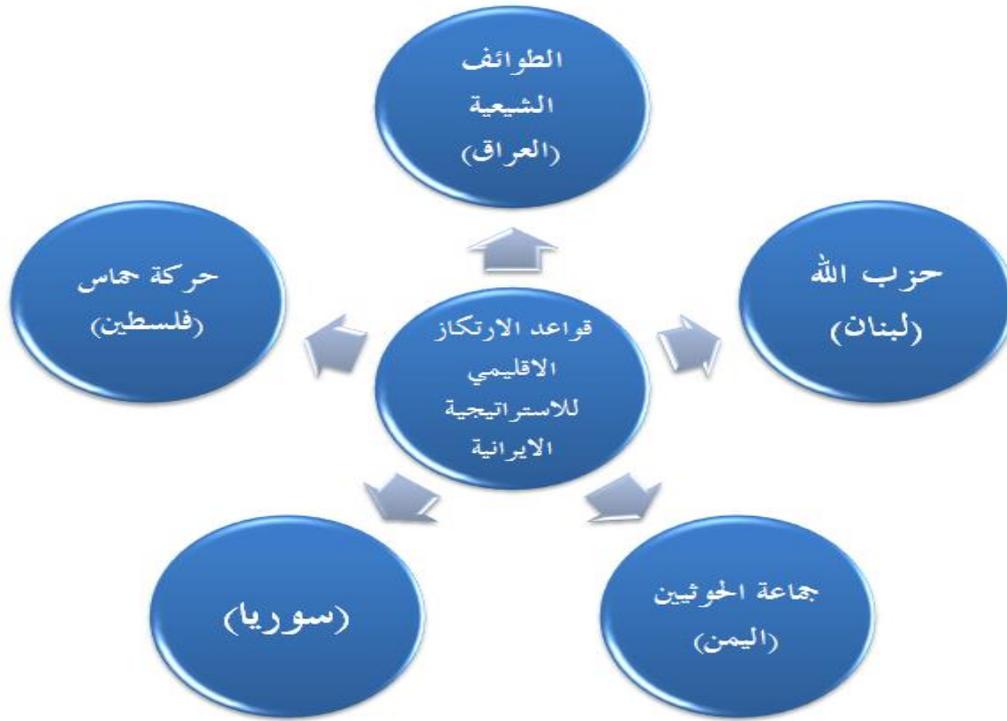
² على رضا نادر، المرجع السابق، ص44.

من أهم الملاحظات التي تثيرها علاقات إيران بكل هذه التنظيمات والدول هو تركيز إيران على نقاط أساسية في علاقاتها:

- الدعم المادي خاصة وأن جل هذه الفواعل تفتقر إلى الكثير من القدرات.
 - تصدير الفكر والثقافة الشيعية المقترنة بأفكار المقاومة والجهاد.
 - الدعم العسكري والذي يعتبر مقوم أساسي لحفظ الامن القومي لكل فاعل من الفواعل المذكورة.
- لذا تأتي المقاربة الامنية الإيرانية في اعتمادها على هذه الأطراف كقواعد ارتكاز اقليمي في حروبها من منطلق الثقة التي أنشأتها مع كل طرف والذي سيكون جاهزا في حالة المواجهة مع التهديدات المباشرة التي تمس الاراضي الإيرانية، من جهة أخرى فإن التطور النووي الذي تعرفه إيران يغري مثل هذه التنظيمات والدول في اكتساب الطاقة النووية مستقبلا. فقد كان من بين الاسباب التي أدت إلى المتاجرة بالمواد النووية غير المشروعة هو تفكك الاتحاد السوفياتي وما نتج عنه من تزايد للنشاط النووي ببيع المواد النووية من طرف الدول والكوادر المالكة للخبرة النووية¹، وإذا ما ثبت امتلاك إيران للسلاح النووي فإنها معرضة للسرقة من جهة ويمكن أن تستخدمه لتحقيق القدرة الانتقامية عن طريق الردع النووي الموسع وذلك بتوزيعه على كل قواعد الارتكاز التي تعتمد عليها في مواجهتها لأي ضربة عسكرية، فالخوف الذي يثيره انتشار السلاح النووي في أيدي كل هذه الأطراف وحتى الجماعات غير الشرعية يردع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية من القيام بأي عمل عسكري مباشر ضد إيران قبل دراسة التكاليف وتبعات ذلك.
- إن قواعد الارتكاز التي تعتمد عليها إيران في تفعيل استراتيجية الردع تشبه كثيرا قواعد الارتكاز التي تستعملها الدول في حروب العصابات التي كانت تنظم الحروب والثورات التحريرية سابقا، وتشير العديد من الدلائل الواقعية بالإضافة إلى العلاقات التي تجمعها بكل هذه الأطراف في حلقة واحدة والتي تشكل حلقة التصعيد الجغرافي لمواجهة التهديدات كما هو موضح في الشكل الآتي:

¹ سعد حقي توفيق، المرجع السابق، ص 169.

الشكل رقم 07: قواعد الارتكاز لاستراتيجية الردع الإيرانية



المصدر: صاحبة البحث

لذا فإن إيران النووية لديها القدرة على تنفيذ ما وصفه منظرو العلاقات الدولية "التصعيد المركب"، أو التلاعب في القضايا التي لا علاقة لها على ما يبدو لرفع المخاطر للعدو، فعلى سبيل المثال يمكن لإيران أن تختار توسيع حرب إقليمية باستخدام قوات غير نووية بالوكالة، أو أنها قد تصعد عمدا أزمة من خلال التهديد باستخدام أسلحتها النووية إذا كانت قواتها التقليدية تهدد الهزيمة أو إذا فشلت الهجمات غير المتماثلة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية، وما يؤكد صحة مثل هذه الافتراضات واقعا هو اصدار إيران تصريحات علنية مفادها أن الهجوم على البلد سوف يثير ردا غير محدود، من الهجمات المباشرة على الولايات المتحدة إلى استخدام البدائل في جميع أنحاء العالم¹.

لذا اعتمدت إيران قاعدة تحديد قواعد الارتكاز ثم توسيعها كمرحلة مبكرة للحروب المستقبلية عن طريق اسناد كل وكيل إقليمي مهمة نشر الفوضى في مناطق مختلفة تمس فيها مصالح الأعداء، وفي حال ادراك إيران إلى

¹ Jacquelyn K. Davis and Robert L. Pfaltzgraff, **Iran with Nuclear Weapons**, viewed in site: http://www.ifpa.org/pdf/Iran_with_Nuclear_Weapon.pdf

قيمة التكاليف جراء أي تهديد مباشر من خصومها سوف تعتمد استراتيجية الردع النووي الموسع بتمكين كل هذه الأطراف الاسلحة النووية وكل الصواريخ لضرب خصومها من اماكن مختلفة.

المطلب الثاني: امكانية تفعيل استراتيجية الردع التقليدي اتجاه دول الخليج

طرح سعي إيران إلى امتلاك برنامج نووي يؤهلها مستقبلا إلى صناعة سلاح نووي تهديدات على مستوى جوارها الجغرافي خاصة مع الدول التي تشهد علاقاتها مع إيران مستويات من التوتر ناتجة عن صراعات تاريخية حول مناطق معينة، إلى جانب التهديد الذي طرحه تغيير النظام الإيراني بعد الثورة الإيرانية عام 1979 ومحاولات تشييع المنطقة، ليكون البرنامج النووي وتطوير القدرات التسليحية الإيرانية التي تزايدت بوتيرة كبيرة بعد الحرب على العراق عام 2003 هو العامل الذي يثير العديد من الشكوك حول التهديدات التي يمكن أن يثيرها هذا التحول على مستوى التوازنات الإقليمية.

تعتبر منطقة الخليج العربي مركز جذب للعديد من القوى الكبرى والصغرى في العالم، فالسمات الاقتصادية والجيوسياسية والحضارية تجعلها من المناطق الأكثر حساسية نتيجة تشابك المصالح الإقليمية والدولية فيها، إذ تحتوي على أكثر من نصف احتياط العالم من البترول والغاز تصدر منه ثلثي الاستهلاك العالمي، كما أنها تستورد عبره منتجات عالمية كالمواد الغذائية والاسلحة، وموقعها الجغرافي الذي يقع على تخوم أوروبا الغربية وعلى مقربة من جنوب روسيا ودول الاتحاد السوفياتي السابق وعلى يسار القوى الصاعدة كالصين واليابان والهند وتحتوي العديد من الممرات، والمضايق البحرية المهمة كمضيق هرمز وباب المندب اللذين يعتبران الممر الاساسي للإمداد الخليجي للنفط إلى الغرب¹، الاهمية الموجودة في الخليج العربي توضحه عدة مؤشرات لعل أهمها هو أن هذه المنطقة تعتبر المعبر الرئيسي لنفط إيران الذي يشكل 80% من صادراتها إلى الخارج، إضافة إلى القناعة الإيرانية بأن الخليج مياه فارسية، فقد أكد قادتها في العديد من المرات على اهمية الخليج في الاستراتيجية الإيرانية كتصريح علي أكبر ولايتي عندما كان يشغل منصب وزير الخارجية: "إن ساحلنا الجنوبي والخليج ومضيق هرمز وعمان هي حدودنا الاستراتيجية الأكثر أهمية"².

عرفت العلاقات الإيرانية مع دول الخليج مراحل مختلفة تنوعت بين التوتر تارة والتعاون تارة أخرى ناتجة عن الحرب العراقية الإيرانية والمساعدات الخليجية للعراق، إضافة إلى النزاع على الجزر الإماراتية، إلى جانب العلاقات

¹ فضل طلال العامري، الطريق إلى الحرب: الحرب المحتملة بين امريكا واسرائيل ضد إيران وحلفائها، مصر: هلا للنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص8.

² نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية، لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001، ص16.

العسكرية الأمريكية التي تثير مخاوف لدى إيران بإمكانية أن تكون هذه الدول قواعد عسكرية في حال ما كان هناك حرب بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية.

يعود السبب حسب العديد من القراءات لوجود كل هذا العداء بين دول الخليج وإيران والذي جعل من هذه الدول تتخوف من أي تتطور على مستوى قدرات النووية إلى تاريخ الامبراطورية الفارسية التي كانت قوة عظمى قبل غزوها وهزيمتها على يد الجيوش العربية المسلمة في القرن السابع الميلادي، وعلى الرغم من تحولها إلى دولة إسلامية إلا أن الروح الإيرانية الفارسية تسيطر على العقلية الإيرانية والتي من الممكن أن تجعلها تتوق للحصول على التفوق الذي فقدته قبل أكثر من 1400 سنة¹.

تعتبر العلاقات الإيرانية السعودية أكثر علاقات خليجية متوترة، فالنظرة العدائية الإيرانية ناتجة عن عدة اسباب نذكر منها:

- التنافس الشديد خلال فترة حكم الشاه على الأفضلية في التحالف مع الغرب.
 - تعتبر السعودية هي السبب الرئيس في عدم وصول إيران لسلام دائم مع الولايات المتحدة الأمريكية.
 - البعد الديني، فالرؤية الإيرانية لزعامه السعودية الديني وسيطرتها على مكة والمدينة ومناصرة المذهب الوهابي المحافظ والمتشدد إهانة لها.
 - عداة الخميني للعائلة الملكية السعودية، حيث اتهمهم بتشويه الاسلام.
- لذا بعد وفاة الخميني بدأت إيران بتغيير سياساتها اتجاه دول الخليج ادراكا منها للفوائد التي يمكن تعظيمها من التقارب مع هذه الدول، خاصة وأن إيران متطلعة كثيرا للمضي في تعزيز قدراتها النووية وتحتاج إلى تخفيف حدة التوتر بينها وبين الدول التي تعرف علاقاتها بها نوعا من التوتر، وهذه البراغماتية في التعامل مع الحوار الجغرافي ساعدت إيران كثيرا في عدم اثاره انتباه خصومها للتطورات التي عرفتها على مستوى البرنامج النووي الإيراني، وهذا ما جعل خاتمي منذ 1997 يحاول التوجه نحو تحسين العلاقات مع هذه الدول خاصة بعد التوتر الذي شهدته علاقاتها في بعد عملية ترحيل الرعايا الإماراتيين بحجة عدم حيازتهم للوثائق القانونية من جزيرة أبو موسى عام 1992 وحادثة انفجار مدينة الخبر عام 1996 والذي اتهمت إيران به، والاضطرابات في البحرين كلها أزمات ساهمت في توتير العلاقات الخليجية الإيرانية.

¹ على رضا نادر، المرجع السابق، ص 20.

إلا أن الخطوات التي تخطوها إيران نحو تطوير القدرات النووية فرض على دول الخليج تحديد موقفها خاصة وأن إيران استطاعت مواجهة العقوبات والمضي في برنامجها لسنوات عديدة دون توقف، لذا عارضت الدول الخليجية في قممها المنعقدة منطق الانتشار النووي في المنطقة بصفة عامة ودون استثناء لطرف على طرف آخر لأن المخاطر التي يثيرها وجود سلاح نووي تحمل ابعادا أمنية وانساني¹. وقد عملت إيران على انشاء قواعد بحرية على طول الساحل الخليجي وفي خليج عمان والجزر الإيرانية مع رفع قدراتها القتالية بتحديث الاسلحة واجراء مناورات بحرية طويلة جعلها تعتبر وجودها في هذه المساحة الجغرافية يوفر لها القدرة على المناورة ويشكل خطوة هامة للحفاظ على امن واستقرار المنطقتين²، لذا حولت إيران تعزيز قدراتها العسكرية منذ حرب على العراق كخطوة هامة لتفادي تصادمها مع التهديدات الناتجة عن ذلك حيث حدد الناتج المحلي الإيراني بقيمة 148 مليار دولار عام 2004 بعدما كان 135 دولار خلال 2003 وبلغت نسبة الانفاق الدفاعي الإيراني قياسا بالناتج المحلي حوالي 3.97% تقريبا، في نفس الوقت عملت دول الخليج أيضا على تطوير قدراتها كرد فعل لكل هذه المعطيات التي أصبحت عليها المنطقة، ويوضح الجدول التالي قيمة الانفاق العسكري الإيراني والخليجي من (2002-2007).

الجدول رقم 09: الانفاق العسكري الإيراني والخليجي من (2002-2007)

البلد	2002	2003	2004	2005	2006	2007
السعودية	9.8	8.7	8.4	8.0	8.3	9.3
الإمارات	3.3	2.8	2.3	1.9	00	00
الكويت	7.4	6.5	5.8	4.3	4.6	3.9
البحرين	4.7	4.8	4.3	3.6	3.4	3.4
عمان	12.3	12.1	12.0	11.8	11.3	10.7
قطر	00	00	00	00	00	00
إيران	2.5	2.9	3.3	3.8	3.8	2.9

المصدر: تاج الدين جعفر الطائي، استراتيجية إيران اتجاه دول الخليج، دمشق: دار رسلان للطباعة والنشر،

2013، ص 192.

من البيانات الموجودة على الجدول نلاحظ التذبذبات الحاصلة على مستوى الانفاق العسكري الإيراني منذ 2003 إلى 2007 بين صعود وانخفاض، وتعتبر سلطنة عمان من الدول الخليجية الأكثر انفاقا خلال نفس

¹ عبد الله الأشعل، تحديات الحوار العربي الإيراني، دمشق: دار الفكر، ط1، 2010، ص 139.

² تاج الدين جعفر الطائي، المرجع السابق، ص 176.

السنوات، ثم المملكة السعودية والبحرين والامارات العربية ماعدا قطر التي لم يلاحظ عليها أي انفاق عسكري خلال هذه السنوات، واذا ما جمعنا الانفاق الخليجي ككل نجده أكبر من الانفاق الإيراني لو يتم توحيد السياسة الامنية الخليجية فسيكون بمثابة دعامة دفاعية فعالة ضد التطورات الإيرانية.

التطورات الداخلية الإيرانية بوصول نجاد وخطاباته التي تتصف بالشدة والعداء، ثم مجيء روحاني والتطورات على مستوى الملف النووية وقدرة ايران على انهاء التفاوض بشأن ملف النووي في 2015، هذا إلى جانب متغيرات المنطقة بعد سلسلة الازمات الداخلية التي تبعتها تدخلات دولية واقليمية وتطورات على مستوى تحركات التنظيمات الاقليمية الموالية لإيران تنظر إليها دول الخليج بما فيها السعودية خصوصا إلى أنها تشكل تهديدا وجوديا لها¹.

كما أن الاستفزازات التي تعرضت لها الامارات عام 2012 على اثر الزيارات التي قام بها مسؤولون إيرانيين إلى جزيرة أبو موسى المتنازع عليها زادت من توتر العلاقات بين الدولتين، كما يمكن أن ينظر إلى مثل هذه الزيارات على أنها بمثابة انذارات اولية على امكانية اجراء تحركات عسكرية إيرانية عليها خاصة وأن القدرات العسكرية الإيرانية في تطور مستمر، وتعتبر مثل هذه المساحات الجغرافية بمثابة ميدان لقياس فعالية السلاح الإيراني من جهة ومن جهة أخرى رسالة إلى الدول الخليجية بتكاليف المواجهة العسكرية مستقبلا.

بوجود المفاعل النووي الإيراني بوشهر تجدد دول الخليج نفسها أمام خطر الهجوم بالأسلحة النووية وامام خطر انفجار نووي في هذه المنشآت، حيث لا يختلف وجود المفاعل النووي كثيرا عن مفاعل سان بطرسبرغ الروسي القريب من دول البلطيق هذه الاخيرة التي استعانت بحلف الاطلسي خوفا من أي تهديد مستقبلي لها من هذا المفاعل، لذا تشعر دول الخليج بقيمة التهديد النووي الإيراني لأن التباين سيكون واضحا على مستوى القدرات التسليحية بوجود سلاح نووي².

كل التطورات على مستوى المنظومة العسكرية الإيرانية البرية والبحرية والجوية تؤكد على نجاح منطق الردع التقليدي الذي تحاول ايران جعل دول الخليج تدركه من خلال السلوكات التي تحمل رسائل ردعية لدول الخليج وغيرها بالإمكانات التي تحوزها ايران وحسن توظيفها لجغرافيتها في حال الدخول في حرب تقليدية مع هذه الدول، لذا تقوم إيران بمناورات عسكرية مستمرة في منطقة الخليج للكشف عن جاهزية إيران العسكرية برا وبحرا وفي الرد على أي عدوان محتمل عليها، وتحمل الأسلحة المستعملة في هذه المناورات دلالات استراتيجية واسعة

¹ على رصا نادر، المرجع السابق، ص23.

² تاج الدين جعفر الطائي، المرجع السابق، ص 220.

على جدية الخيار الإيراني، إذ أن صاروخ "شهاب 3" الذي تستعمله في مناوراتها عادة ما تكون مجردة من رؤوسها الحربية ويحسب مداها ودقتها بالاستناد إلى معادلات رياضية، كما كشفت إيران عن منظومتها الصاروخية التي تعمل تحت المياه والتي تظهر جدية القيادة العسكرية الإيرانية¹، وبمعادلة بسيطة فإن غلق إيران لمضيق هرمز مثلاً سيكون له نتائج كارثية على اقتصاديات دول الخليج، فالعمق الجغرافي لهذا المضيق تدك إيران قيمته وهذا ما يجعلها تهدد به دائماً عبر تصريحات قادتها بذلك، وتوضح الخريطة الآتية الدائرة التي تجمع المضيق بكل الأطراف المنتفعة منه.

الخريطة رقم 05: الأهمية الجغرافية لمضيق هرمز



المصدر: أمال عرييد، "مضيق هرمز: الأهمية الاستراتيجية والبدائل"، مجلة العامل، العدد 514،

ص 29.

من منطلق التحديات التي تفرضها التطورات على مستوى القدرات الإيرانية التي ترافقت مع وجو برنامج نووي قوي طيلة 14 سنة بدون أي مواجهة عسكرية مع جوارها الجغرافي نستطيع الخروج بنتيجة مفادها أن اختبار مدى فعالية الردع التقليدي أظهرت فعاليتها لأن كل المؤشرات الواقعية أكدت طيلة هذه السنوات أن منطق الردع هو الغالب، فحالة الخوف الموجودة لدى كل الأطراف الخليجية وحلفائها وإيران من جهة أخرى تؤكد على أن كل السيناريوهات المحتملة في حالة الدخول في حرب ستؤدي بكل الأطراف إلى دفع تكاليف باهضة وهو

¹ فضل طلال العامري، المرجع السابق، ص 7.

ما تعتمد عليه نظرية الردع في ثني كل الاطراف عن الدخول في مواجهة والابقاء على خيار الاستقرار والامن لينتفع الجميع.

المطلب الثالث: محاولة تحقيق التوازن الاستراتيجي الاقليمي اتجاه إسرائيل

تشير كل المعطيات حول البرنامج النووي الإيراني أنه موجه بدرجة كبيرة لردع إسرائيل ومحاولة تحقيق مفهوم التوازن الاستراتيجي في مواجهة هذا الكيان الوحيد المالك للقدرات النووية في منطقة الشرق الاوسط، وما يؤكد على ذلك هو العداء القوي الذي تكنه إيران لإسرائيل لدرجة جعلت الخامنئي يصرح ب: "أن النظام الصهيوني هو ورم سرطاني حقيقي في هذه المنطقة وينبغي أن يستأصل"¹.

إن تحليل دوافع إيران لامتلاك الأسلحة النووية موجهة لموازنة القوة الإسرائيلية النووية، لكن الواقع يثبت أن طموح إيران لامتلاك هذه القدرات ناتج عن وجودها بجانب العديد من الأطراف النووية كباكستان، الهند وكازخستان روسيا ما غدى هذه الرغبة الإيرانية في الدخول ضمن هذا التجمع النووي للحفاظ على مكائتها من جهة، وتعزيز قدراتها الدفاعية والهجومية ضد اي تهديد مستقبلي من جهة أخرى. نفس الأمر بالنسبة لإسرائيل فوجودها الغير شرعي في بيئة رافضة لها ولد لديها الرغبة في بناء مكائتها وقدراتها العسكرية لتجنب أي مواجهة بينها وبين هذه القوى، لذا فان طموح كل من إيران وإسرائيل النووي في ظل غياب طرف نووي آخر في المنطقة خاصة بعد اندثار البرنامج العراقي أوجب الصراع البارد بينهما وساهم في تطوير أساليب المواجهة من كل جهة.

يعتبر التوازن الاستراتيجي الإقليمي الجانب الأساسي الذي تسعى إيران إلى تحقيقه لكي ينسجم مع منطلقات الردع فلا يتحقق الردع بدون وجود حوافز او اعداء، لذا تعتبر القدرات النووية الإسرائيلية هي الدافع الاساسي للسعي إلى تحقيق هذا التوازن، ويعرف هذا الاخير على أنه: "امتلاك كل دولة من دول الإقليم الواحد قدرات شاملة من حيث الكم والكيف مبنية على درجة ونسبة المقومات الأساسية لها، من حيث العوامل الطبيعية والاقتصادية والبشرية بالقدر الذي يحقق تعادلا في القوى بينها سياسيا واقتصاديا وعسكريا وعقائديا مع تعميق اجراءات بناء الثقة المتبادلة بينهما، بما يؤدي إلى تنمية علاقات استراتيجية أساسها التعاون وليس الصراع لتقيق التوازن الاقليمي الفعال بينهما"²، وبإجراء مقارنة سريعة على مستوى القدرات الايرانية واسرائيل نجد اختلاف كبير انطلاقا من الجغرافيا والموارد المتاحة لكل من اسرائيل وإيران، فايران دولة لها من المقومات الطبيعية المذكورة في

¹ علي رضا نادر، المرجع السابق، ص 35.

² زكريا حسين واخرون، الخيار النووي في الشرق الاوسط، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001، ص328.

الفصل السابق ما يجعلها ذات أفضلية مقارنة بإسرائيل التي تعتبر كيانا محتلا جغرافيته يمكن أن تزول اذا ما تم انتزاعها من طرف فلسطين، وبالتالي نكون أمام حالة من التفوق لإيران.

اذا رجعنا الى البعد الاقتصادي فان الموارد الطبيعية الاسرائيلية محدودة للغاية فلديها حوالي 1289 مليون برميل كاحتياطي للنفط وعشرة مليارات من الغاز الطبيعي، لذا فهي تعتمد على استيراد حاجيتها النفطية¹، على عكس ايران التي تعتبر من الدول الكبرى في المنظمة النفطية في منطقة الخليج ولديها من الاحتياطي ما يسمح لها بالتغلب على اسرائيل في هذا المجال.

عملت إسرائيل على تعويض جوانب الضعف لديها في تقوية الجوانب التسليحية، لذا وصلت قواتها إلى تفوق على مستوى جميع المستويات سواء التقليدية أو النووية أو فوق التقليدية، وما يجعلها متفوقة أكثر هو اعتمادها على الخبرة والتكنولوجيا العسكرية الأمريكية التي منحها القدرة على تطوير المنظومات الدفاعية ضد الصواريخ المتوسطة المدى، كما سمح ميثاق التعاون الموقع بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية عام 1996 بوجود حليف تستند اليه في مواجهة عسكرية موجهة ضدها²، هذا الى جانب امتلاكها السلاح النووي بعد مساعي كبيرة في تطوير برنامجها النووي، وهنا تكون إسرائيل متفوقة بامتلاكها للسلاح النووي.

لذا فإن امتلاك إيران لمنظومة نووية يطرح امكانية تحقيق التوازن الاستراتيجي الإقليمي الذي يطرح جملة من التحديات أمام إسرائيل نلخصها في الآتي:

- تعتبر إيران المنافس الوحيد لإسرائيل في المنطقة بإمكانية امتلاكها السلاح النووي بعد زوال الخطر العراقي وبمواصلة تطوير برنامجها النووي، فإنها تعمل للحفاظ على التوازن الإقليمي ومادامت إسرائيل تحتفظ بخيارها النووي، فان سعي إيران بالمقابل لموازنة قدراتها سيضغط على إسرائيل إما للتخلي عن أسلحتها النووية (وهذا غير ممكن) والمضي في برنامج إخلاء المنطقة من كل أنواع اسلحة الدمار الشامل، أو اجبارها على الدخول والانضمام إلى معاهدة منع انتشار اسلحة الدمار الشامل.

- تطوير إيران الأسلحة الباليستية والتي يصل مداها إلى العمق الإسرائيلي، فالتنوع الموجود لديها من صواريخ قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى تساهم في حمل رؤوس نووية يمكن ايصالها بتحديد الهدف المناسب جعلها تحمي نفسها بمنظومة عسكرية متنوعة برية تركز فيها على أسلحة تعتبر الأحداث في العالم كالصواريخ المضادة للدروع، وتحمي أجوائها بقوة جوية مكونة من طائرات محلية وأخرى روسية الصنع، أما بالنسبة للقوة البحرية فهي

¹ زكريا حسين وآخرون ، المرجع السابق، ص329.

² نفس المرجع، ص330.

عالية الجودة، حيث تمتلك أجهزة بحرية متطورة وصواريخ مضادة للسفن بأعداد هائلة ذات صنع محلي وأخر روسي وبأنظمة إلكترونية متطورة، وقد أكدت إيران في العديد من المرات على لسان قادتها بأنها سوف ترد على أي هجوم إسرائيلي بإطلاق صواريخ بعيدة المدى والصاروخ شهاب 3 الذي يبلغ مداه من 1300 إلى 1700 كيلو متر سيكون من بين الصواريخ المستعملة في ذلك¹.

- الردع عبر الوكلاء، فالبعد الجغرافي لعب دورا أساسيا في تنظيم إيران لعلاقاتها مع بعض الفواعل الدولية وغير دولية المجاورة لها، مما يتيح لها فرصة النجاح في حال كانت هناك مواجهة بينها وبين إسرائيل، فالموقف الأيديولوجي الذي تبنته إيران ضد إسرائيل عن طريق منح وكلائها التمويل المادي والعسكري حولها إلى أحد أهم الأعداء² بعدما كانت الدول العربية هي العدو الوحيد والرئيسي، فالجغرافيا التي تمنحها هؤلاء الوكلاء تجعل إسرائيل تعيد قراءة حسابات التكاليف والمنافع الناتجة عن أي قرار غير عقلائي بضرب إيران أو مواجهتها عسكريا.

- امتلاك إيران للسلاح النووي يساهم في زيادة حالة الخوف لدى المجتمع الإسرائيلي، مما يقود إلى توقف الهجرة إلى إسرائيل مقابل زيادة الهجرة خارجها.

- وصول إيران إلى عقد اتفاق جنيف بينها وبين الدول الكبرى المنعقد في 24 فيفري 2013 إلى الاحتفاظ ببرنامج نووي لأغراض سلمية تحت إشراف و رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومن ثم اتفاق لوزان لعام 2005 الذي أنهى أزمة البرنامج النووي يشكل أكبر تحدي لإسرائيل التي لطالما ساندت القرار العسكري لمواجهة هذا الطموح مثلما فعلت مع العراق سابقا،

- يشكل نجاح إيران في مواصلة تطوير برنامجها النووي رغم العقوبات والتهديدات الخارجية طيلة 12 سنة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تحديا حقيقيا لإسرائيل، وحافزا لحصول بعض القوى الإقليمية العربية على هذه التقنية، والخطوات التي اتخذتها بعض الدول كالأردن وبعض دول الخليج ما هي إلا بداية تنذر بسباق تسلح في المنطقة.

تحاول إيران بالتركيز على هذه المداخل إيجاد ركائز جديدة لتحقيق التوازن الاستراتيجي في انتظار التوقيت المناسب لحصولها على السلاح النووي دون أي إعاقات دولية وتنظم إلى الدول المالكة له لتكون بذلك قادرة على تحقيق الردع النووي المتبادل بينها وبين إسرائيل، وبفضل فرضها لاستراتيجياتها الناعمة والصلبة طيلة هذه السنوات

¹ محمد نور الدين عبد العظيم، المرجع السابق، ص24.

² Ephraim Kam, *Israel and a Nuclear Iran: Implications for Arms Control, Deterrence, and Defense*, Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2008, p52.

15 عشر استطاعت تجنب مواجهة مباشرة مع إسرائيل وهذا يعد انجازا على مستوى استراتيجية الردع، في انتظار اكتسابها للسلاح النووي ليتحقق فيما بعد الردع النووي.

المطلب الرابع: الردع عبر نطاق الصراع والتفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية

يكشف لنا التحول الذي عرفته استراتيجية الردع بعد نهاية الحرب الباردة وانتقال الردع العالمي إلى رادع إقليمي عن امكانية اختبار مدى فعالية الردع الاقليمي في مواجهة الردع العالمي، ونقصد هنا بالردع الاقليمي تلك القوى الصغرى التي تعمل جاهدة على تطوير قدراتها في المستوى التقليدي وغير التقليدي وفوق التقليدي لمواجهة التهديدات الموجهة لها، لكن حيثيات وظروف القوى الاقليمية والعالمية باتت اليوم متغيرة وتحكمها عدة عوامل بعيدة ومختلفة عن تلك التي أفرزتها الحرب الباردة والتي ساهمت في إعطاء أهمية لمفهوم الردع عبر الأسلحة النووية.

لا ينبغي ابعاد المتغير النووي عن نجاح معادلة الردع في نوع من أنواع الردع الاقليمية والعالمية لأنه يعتبر الركيزة الأساسية لتحقيق الردع، إلا أن حسن توظيف المتغيرات لصالح القوى النووية لم يعد يحكمه الشفافية التامة التي تعتبر واحدة من الافتراضات الأساسية في نظرية الردع. لذا يتطرق جيمس روبنز في مقاله المعنون بـ "مخاطر الردع" إلى مجموعة من النقاط التي يجب أن لا نستهيّن بها في تفسير توجهات القوى النووية الصغرى، حيث يؤكد أنه بالرغم من هيمنة القوة النووية والتقليدية الأمريكية عالميا، فإنها يمكن أن تنهزم أمام قوى صغرى عندما تواجه عدو مصمم على القتال وانزال العقاب والتسبب بعنف يتعارض مع مصالحها واهدافها المطلوبة، وهذا من الاسباب التي تجعل إيران تمضي في تحقيق طموحاتها النووية السلمية كمرحلة أولية لصناعة السلاح النووي مستقبلا مما يجعل الصراع قائما بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية خوفا من التصعيد¹.

إيران الشاه ليست نفسها إيران بقادتها الدينيين اليوم والعلاقات التي جمعت إيران بالولايات المتحدة الأمريكية سابقا باعتبار إيران الحليف الاستراتيجي لها في المنطقة ليست نفسها العلاقات التي تعتبر فيها الولايات المتحدة الأمريكية إيران الإسلامية العدو الاستراتيجي لها في المنطقة، ومع هذا ليس من المستبعد ان يتحول العدو إلى حليف في معادلة يجد فيها كل الاطراف اهدافهم محققة ومصالحهم غير متضررة. وقد أشار بول براكن كما أشرنا لذلك سابقا إلى أن إيران تستغل تأزم برنامجها أو كما سماها باستراتيجية ابقاء الملف النووي على النار لمواجهة التحديات والتهديدات الأمريكية خاصة، لذا فالجذب والشد الذي تشهده العلاقات الأمريكية الإيرانية يمكن إيران من استعماله لتحقيق معادلة "الردع عبر نطاق الصراع والتفاوض"، وهذا لا يعني أن الولايات المتحدة

¹ جيمس روبنز، المرجع السابق، ص ص(107-108).

ليس لديها من المقومات ما يجعلها تدخل في حرب ضد إيران مثلما فعلت مع العراق، وإنما أكثر تفسير يتوافق والسلوكات الأمريكية اتجاه الملف النووي هو أن الولايات المتحدة تحسن قراءة أخطائها في المنطقة ومدركة لحجم التكاليف والنتائج المترتبة عن ذلك.

كما أن نجاح إيران في الحصول على خيار وسائل الإيصال الصاروخية المتوسطة أو البعيدة المدى (MRBM) و(ICBB) يدفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقدير الثوابت الجيوإستراتيجية وانعكاسات مثل هذه المسلمات الموجودة في الواقع الإيراني على بعض الشركاء الأمريكيين الاقليميين في الدوائر الآتية¹:

- الخليج العربي والمحيط الهندي.

- آسيا الوسطى وقزوين

- شرق المتوسط

- وسط أوروبا

- غرب أوروبا

- الولايات المتحدة الأمريكية نفسها.

لذا تعمل إيران على ضوء التطورات التي عرفها برنامجها النووي والتهديدات الأمريكية لها على تحقيق الردع بالارتكاز على مقاربتين مهمتين:

1/ مقارنة الصراع من أجل الردع، عن طريق استمرار عمليات التخصيب والبحث لتطوير القدرات النووية، حيث تسمح لها الشكوك المترتبة عن عمليات التخصيب التي تقوم بها بإثارة نوع من الخوف لدى الخصوم بإمكانياتها وقدراتها على تحويل هذه العمليات الانشطارية إلى صناعة السلاح النووي، خاصة وأن هذا السلاح بالنسبة لإيران يؤدي وظيفته الأمنية "الردع" ويشكل من جهة أخرى عامل سياسي ورمز للقوة الوطنية والحصانة والمكانة، فعلى خلفية اعتبار إيران دولة مارقة ويجب محاربتها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر وما رافقها من وقائع تؤكد النهج الأمريكي في محاربة الارهاب الدولي باحتلال العراق وأفغانستان كان قرارا عقلانيا بالنسبة لإيران بالتوجه نحو تطوير القدرات النووية لتحقيق نوع من الردع اتجاه كل هذه التهديدات وهي نفسها المنطلقات النظرية التي يفسر بها كينيث والتز دوافع الدول للتوجه نحو اكتساب التكنولوجيا النووية

¹ سوسن العساف، المرجع السابق، ص298.

وهي دوافع أمنية هادفة لتحقيق الردع والتوازن الاستراتيجي الذي يضمن لها الاستقرار. وهذا ما يبرر قول مصطفى زاده أحد الاصلاحيين الإيرانيين: "إن الأمر في الأساس هو مسألة تعادل، فإذا لم يكن لدي قنبلة نووية فلا أمن لدي"¹.

الموقف المتشدد والخطابات العدائية هي جزء أساسي في عملية بناء معادلة الردع عن طريق الصراع المتواصل وتأتيم الوضع الأمر الذي يسمح لإيران ببعث رسائل تهديدية لخصومها، فمواصلة تطوير القدرات النووية كان حاضرا دائما في كل الخطابات الإيرانية التي توضح بشدة مواصلة تحدي العقوبات والتهديدات الدولية وقد عبر الرئيس السابق أحمدي نجاد ذلك في عدة تصريحات نذكر منها قوله: "إن التراجع قيد أملة عن هذه السبيل غير وارد، لقد قمنا بثورة لثورة لثورة... والتقنيات النووية ليست شيئا أعطاه أحد لنا ليسترجعه منا"². ومن بين الحقائق المسلم بها والتي ساهمت في تغذية الاصرار الإيراني على مواصلة عمليات التخصيب ومحاولة الوصول إلى مستويات أعلى من التخصيب هو نجاح التجربة الكورية في تحدي وتجاوز كل العقبات لصناعة السلاح النووي وتجريبه والتهديد به دون خوف.

إن اصرار إيران في مواصلة تطوير القدرات النووية طرح امكانية وقوع حرب لكن سيكون على صناع القرار الأمريكيين التفكير بحذر وعقلانية حول نوعية الرد، فالردع العسكري بحاجة لأن يكون محدودا لمنع التصعيد ووضع إيران في موقف يستدعي استعمال السلاح النووي في مواجهة القوات التقليدية الأمريكية وهذا ما يثير المخاوف الأمريكية، فايران التي تملك صواريخ متوسطة المدى وانظمة اطلاق قد تعقد التخطيط الأمريكي الحربي، اذ يصبح الزاما على حاملات الطائرات البقاء بعيدا جدا في عمق المياه الاقليمية، كما أن هناك احتمالية لقيام ايران بضرب أهداف ومصالح امريكية متنوعة بأسلحة نووية من بينها خاصة في ظل التخوف الذي قد تثيره هذه الاسلحة للحلفاء الاوربيين فتمنعهم من تقديم الدعم اللازم للقوات المسلحة³، لذا يعتبر المشهد الحربي بين ايران والولايات المتحدة الأمريكية معقدا جدا، وجل السيناريوهات المحتملة تضع الولايات المتحدة وحلفائها امام خيارات صعبة وأمام تخوف شديد من التصعيد واستعمال السلاح النووي، وهذا ما يجعل التفسير المنطقي العقلاني للتخوف الأمريكي من التصعيد على أنه نجاح على مستوى استراتيجية الردع الإيراني.

¹ جينيفر كنيبر وأندرو تيريل، المرجع السابق، ص21.

² نفس المرجع، ص25.

³ جيمس روبنز، المرجع السابق، ص109.

2/ مقارنة التفاوض كخطوة لتعزيز استراتيجية الردع الإيراني، تعتبر مفاوضات لوزان لعام 2015 مثالا واقعيا يفسر المساعي الإيرانية من أجل تفعيل استراتيجية الردع، وتعتبر مثل هذه الخطوات على المنطلقات الجديدة التي تسعى عبرها القوى النووية الصغرى المضي في بناء منظوماتها النووية دون ترك مجال لأحد باعترافها وقدرات إيران في التفاوض تثير نقطة مهمة عن حسن استغلالها لمقومات القوة الناعمة والذي يضعنا أما تحقيق قيمة جديدة للردع هي الردع الناعم، والذي تكون وسائله تفاوضية مع الخصوم تقدم فيها بعض التنازلات مقابل ابقاء الوضع على حاله دون تصعيده، وترافق عملية التفاوض سلوكيات وقرارات تزيد من مصداقية الدولة في التفاوض مع خصومها.

فأمام حالات التشدد الإيراني في الكثير من المواقف حاولت إيران تخفيف الاعباء والضغط عليها بالتعامل مع هذه المواقف بذكاء، ففي 2003 قبلت إيران بإجراءات تفتيشية شمولية من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية مع توقيعها على بروتوكول اضافي يسمح بعمليات التفتيش، وفي 2004 فتحت مواقعاً للتفتيش ودخلت بعدها في مفاوضات مع الترويكا الأوروبية لحل أزمة البرنامج النووي¹.

النية التي تثيرها إيران عبر تصريحات قادتها وحتى على مستوى سلوكياتها الخارجية يجعل خصومها كالولايات المتحدة الأمريكية تبتعد عن استخدام الأساليب العسكرية والاستراتيجية من أجل الحفاظ على الخيارات التي تتيح لها فرصة اجبارها على تقديم تنازلات معينة من جهة، ومن جهة أخرى حفاظا على الامن والاستقرار الاقليمي والدولي خاصة اذا كانت الضمانات التي تقدمها مثل هذه القوى تساهم في عدم اندثار مساعي ضبط الانتشار النووي.

تدرك إيران قيمة خيار التفاوض في سبيل تفعيل استراتيجية الردع، لذا ترى في أن مواصلة الصراع لا بد من أن يتم بحذر لأن الواقع يؤكد على قوة الولايات المتحدة عالميا، وبعيد عن الاستعراض الإيراني لقدراتها العسكرية فصناع القرار الإيراني مدركون للحقائق الاقتصادية والعسكرية الأمريكية والتي لا يمكن الاستخفاف بها ولا تكون بموضع المقارنة مع القدرات الإيرانية².

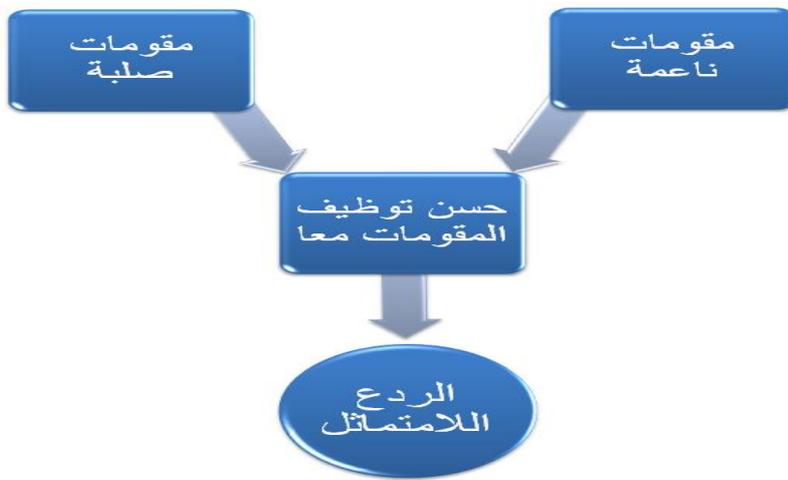
لذا تعتبر المفاوضات أحد المخارج التي تستند إليها إيران في مواجهتها للتهديدات وثبات منطق الردع في استراتيجيتها اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية، فاللاتماثل في القوة يخدم استراتيجيات القوى الصغرى في مواجهة

¹ سوسن العساف، المرجع السابق، ص297.

² علي رضا نادر، المرجع السابق، ص10.

القوى الكبرى لأن التماثل يخلق نوع من التحدي لدى الخصم بضرورة أن يحقق نفس التطور على مستوى قدراته لمجابهة الطرف الآخر وهو ما اقترن به مفهوم الردع خلال الحرب الباردة تحقيق مستوى من التوازن النووي، أما اللاتماثل يجعل العدو مرتبك من الوسائل والامكانيات التي يمكن أن تستعملها القوى الصغرى لمواجهةها والتي لا يمكن قراءة تفاصيلها أو إيجاد سبل لإحداث توازن معها أو حتى دحرها، وعادة ما تكون وسائل واستراتيجيات القوى الصغرى عبارة عن نسيج من الوسائل والاستراتيجيات كما يوضحها الشكل الآتي:

الشكل رقم 08 : معادلة تحقيق الردع اللاتماثل



المصدر: صاحبة البحث

من أجل ذلك عمدت إيران بمنطقها الناعم انجح مفاوضاتها مع القوى الكبرى لإجبار الولايات المتحدة الأمريكية بالابتعاد عن الخيار العسكري لمعالجة الأزمة النووية الإيرانية، فبعد مباحثات شاقة دامت لسنوات بين القوى 1+5 وإيران توصلت هذه الأخيرة إلى اتفاق في مدينة لوزان السويسرية عام 2015 بعد اصرار الولايات المتحدة الأمريكية على وقف عمليات التخصيب العالية، مقابل تعنت إيران بمواصلة عمليات التخصيب لضرورات العلمية التي تدخل في صلب تقدم البرنامج السلمي النووي، ويعتبر هذا الاتفاق هو نجاح دبلوماسي لأنه في ظل ظروف معينة يمكن أن يؤدي العمل الدبلوماسي إلى نتائج مذهلة عندما يستخدم المشاركون قوة الإرادة وحلها ومن الواضح أنه على الرغم من إنكارها، إلا أن إيران قبلت مفاوضات جادة - بعد سنوات من المناقشات غير

المثمرة مع مجموعة الخمسة + 1 لأن تكلفة العقوبات أصبحت باهظة، ولأن التهديد بالعمل العسكري كان ضمنيًا لكنه حقيقي التنفيذ¹.

ومن أهم المسائل التي تم التعرض إليها في هذا الاتفاق²:

- تحديد مدة سريان الاتفاق بشكل عام إلى عشرة أعوام مما يعني أن تظل إيران طيلة هذه المدة وفيه لالتزاماتها مع الغرب بما في ذلك إخضاع برنامجها النووي لرقابة صارمة.

- عدم بناء إيران لأي منشآت جديدة لتخصيب اليورانيوم لمدة 15 عامًا.

- أن يتم تخفيض عدد أجهزة الطرد المركزي من 19 جهاز، وهي الموجودة حاليًا إلى 6 أجهزة فقط.

- تخفيض مخزون إيران من الوقود من 10 آلاف كغ إلى 300 كغ فقط، وتصدير الوقود المستنفذ إلى خارج البلاد.

- أن يتم تخصيب اليورانيوم فقط في مفاعل ناطنز، و ألا يتجاوز نسبة 3.5% إلى 5% بحيث يبقى مخزون إيران من اليورانيوم المخصب في مستوى منخفض يحول دون تمكينها من إنتاج أسلحة نووية.

- تغيير طبيعة مفاعل فوردو من منشأة لتخصيب اليورانيوم إلى مركز أبحاث نووية فيزيائية، وأن لا تكون فيه أي مواد انشطارية.

- إعادة تصميم مفاعل آراك بحيث لا يعمل على الماء الثقيل للحيلولة دون توجيهه لإنتاج مواد تساهم في صناعة السلاح النووي.

- عدم تفكيك أي من المفاعلات النووية مما يسمح ببقاء البنى التحتية للأجهزة الإيرانية ومواصلة البحث على أجهزة الطرد المركزي المتقدمة خلال مدة سريان الاتفاق.

- إتاحة عمليات التفتيش للمنشآت النووية من طرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

- أن يتم رفع العقوبات الاقتصادية والأمريكية في المجالات المصرفية والتأمين والنفط بعد المصادقة على

البنود.

¹ Laurent Fabius, "Inside the Iran Deal: a French Perspective", THE WASHINGTON QUARTERLY, FALL 2016, p36.

² عطا محمد زهرة، المرجع السابق، ص73.

لهذا يمكن القول أن إيران لديها نهج غير متماثل من ثلاث مستويات للردع الموجه ضد الولايات المتحدة الأمريكية خاصة يتمثل في¹:

المستوى الأول هي الردع الاستراتيجي تستهدف ثني عمل الولايات المتحدة بتهديد مواقعها العسكرية وحلفائها في المنطقة بالصواريخ والتنظيمات غير الشرعية.

المستوى الثاني هو استراتيجية لمكافحة الوصول هدفها ثني العمليات العسكرية الأمريكية بالقرب من الحدود الإيرانية من خلال الأسلحة الفتاكة المضادة للسفن على نحو متزايد.

المستوى الثالث هي استراتيجية فرض التكاليف، بهدف جعل الغزو الأمريكي لإيران غير مجد. وفي بيئة ما بعد العقوبات النووية، ستسعى إيران إلى تحسين القدرات في المستويين الأولين، بما في ذلك منصات مثل والصواريخ السيبرانية والصواريخ الطويلة المدى التي يمكن أن تستهدف الولايات المتحدة عبر علاقاتها بالتنظيمات غير الشرعية.

من خلال كل هذه التطورات التي عرفتها العلاقات الإيرانية الأمريكية التي تميزت بالشدة تارة واللين تارة أخرى نستطيع القول أن إيران استطاعت تفادي الوقوع في مواجهة مباشرة مع خصومها الاستراتيجيين خاصة الولايات المتحدة الأمريكية بحسن ادراكها لكيفية توجيه استعمالات المقومات الصلبة ومقوماتها الناعمة بما يتماشى وضرورات التغيرات التي عرفتها البيئة الاقليمية والدولية مما أتاح لها فرض منطق الردع اللامتماثل في مواجهة كل التهديدات الموجهة إليها.

¹ J. Matthew McInnis, op cit, p1.

الخاتمة

يبدو أن تحولات البيئة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة طرحت عدة تغييرات على مستوى المفاهيم والمداخل النظرية التفسيرية، خاصة ما يتعلق بالردع عموماً والردع النووي بالتحديد، فالتحديات الجديدة فرضت نمطا من السلوك لا يتماشى مع افتراضات النظريات الكلاسيكية التي افترضت وجود قوتين عظميتين متناسقتين من ناحية المقومات المادية كفواعل اساسية لتحقيق الردع، فانتشار الأسلحة النووية وانتقالها من المستوى العالمي إلى الاقليمي سمح بظهور قوى نووية صغرى حققت هي الاخرى مستوى اخر من الردع فيما بينها، وايران كدراسة حالة هي من القوى التي تسعى الى اكتساب الطاقة النووية السلمية الظاهرية التي تساهم فيما بعد في تعزيز قدرتها على الوصول الى أسرار صناعة القنبلة النووية بما يحقق لها الردع النووي، خاصة وأنها في جوار جغرافي فيه العديد من القوى النووية كالهند وباكستان واسرائيل هذه الاخيرة التي تعتبر الخصم الأساسي لإيران حسب ما جاء في تصريحات القادة الايرانيين وصناع القرار.

الحسابات العقلانية للسلوك الايراني مقارنة بسلوك القوى النووية غير العقلانية يؤكد على محاولات ايران لبناء استراتيجية الردع التي تحفظ لها نوعا من الهيبة والرمزية اقليميا ودوليا، وهذا ما يؤدي الى الاجابة على الاشكالية الأساسية المطروحة في أن خطوات ايران مدروسة لبناء استراتيجية الردع على مستويها التقليدي والنووي، تبقى مسألة الردع النووي متعلقة بقدرتها على اجراء تجربة نووية تزيل الغموض والشك عن برنامجها النووي، فتطويرها القدرات والإمكانيات العسكرية البرية والجوية والبحرية وكذا منظومة الصواريخ المتعددة التي تحاول تطويرها، واستفادتها من مزايا الاتفاق النووي الايران مع القوى الكبرى قلل من تعثرها كما سيساهم مستقبلا في تحسين اقتصادها مما يسهل عليها القدرة على الانفاق العسكري وتطوير المنظومة النووية ولما لا تحقيق الردع النووي مستقبلا، ويبقى كل هذا مقترنا بدرجة عقلنة سلوكاتها الخارجية بما يتوافق ومتطلبات البيئة المحيطة بها ولا يمس مصالحها.

التحولات التي عرفتها بنية النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة طرحت نقاشات كثيرة حول زوال الردع وبقائه بحكم زوال الفواعل المؤسسة لهذا المفهوم، إلا ان المعطيات الامبريقية تؤكد على أنه مادامت هناك صراعات قائمة وأسلحة موجودة فالردع كنظرية واستراتيجية لا يزال مسلما به مع التأكيد على عدم زواله، وانما هناك تغييرات على مستوى الفواعل وطبيعة العملية الردعية في حد ذاتها.

إن محاولات ايران العديدة للتواجد في أغلب الصراعات في منطقة الشرق الاوسط، وكذا شبكة علاقاتها مع العالم العربي، إلى جانب تحالفاتها الدولية تفسر سلوك ايران الهجومي اتجاه خصومها في الاقليم ودوليا، فالتوجه

البراغماتي التي تنتهجه عبر توجيه رسائل غير مباشرة لخصومها خاصة اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية بقبولها منطق بناء الأمن الاقليمي الذي يعبر على أحد نماذج الردع القائم على التطمين يؤكد على جهودها المستمرة لبناء مكانتها الاقليمية ضمن معادلة التوازن الاستراتيجي الاقليمي بين اسرائيل وايران، وهذا ما يطرح مفهوما جديدا للردع يختلف مع المفاهيم القديمة يتمثل في أن الردع امثالا للنموذج الايراني والاسرائيلي هو عبارة عن عملية تعاون بين الأطراف المتصارعة هدفها الوصول الى بناء الأمن والاستقرار مع ابقاء هامش للمناورة في حال ما اختل هذا التوازن.

يعتبر مفهوم القوة بالنسبة لإيران مفهوم مكون من متغيرات مادية تؤكد على الامكانيات والقدرات المتاحة للمواجهة، ومتغيرات معنوية تساهم أولا في توجيه رسائل قوية للخصوم بقدرتها على المواجهة، وثانيا تعتبر أدوات هامة تفعل الأسس أو المتطلبات الكلاسيكية التي افترضتها نظرية الردع المتمثلة في المصدقية والمعلوماتية التي يجب ان تتوفر في الطرف الرادع ليحقق الردع.

يفسر التوجه الايراني لتطوير العلاقات الروسية-الايرانية سعي إيران إلى نقل الصراع القديم بين الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الى المستوى الاقليمي، وهذا ما يمكن أن تفسره الطروحات النظرية على أنه محاولة لتحقيق الردع الموسع عبر الارتكان الى حليف قوي يملك من المقومات ما يجعلها تواجهه عبره قوة كبرى، فالتحالف بين الاطراف يضمن فعالية الردع.

فعالية الردع الايراني ضد الخصوم يمكن أن يتحقق اذا ما اقتربت بمدى جاهزية السلاح النووي الايراني الذي يبقى التعامل معه على أنه ردع بالشك وهذا النوع من الردع واحد من أهم نماذج الردع التي استعملتها اسرائيل طيلة وجودها وسمحت لها إلى حد معين من بناء منظومة دفاعية قادرة على المواجهة.

إلا ان الفعالية التي حققتها إيران تتوضح أكثر في استراتيجية الردع التقليدي الإيراني، حيث سمحت التحاذبات بين إيران وخصومها الممثلين في الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل ودول الخليج في فتح الباب أمام جملة من السيناريوهات التي وضعت كل الأطراف امام حالة من الخوف في حال كانت المواجهة المباشرة في الميدان، فاعتماد ايران على مقوماتها الجغرافية يطرح سيناريو توظيف الجغرافيا لردع خصومها عن القيام بأي تحركات ضدها، والدليل الواقعي الذي يوضح هذا السيناريو هي جملة المناورات التي تقوم بها ايران على مضيق هرمز والاستعراضات البحرية لقواتها، إلى جانب تجربة الصواريخ لتعزيز المنظومة الدفاعية ضد أي هجمات محتملة

وفي نفس الوقت رسائل تهديدية لخصومها عن امكانية توظيف هذه الامكانية والذهاب بها إلى أبعد الحدود، وتعتمد إيران في توظيف هذه القدرات في المواجهة بالأسلحة التقليدية على الوكلاء باعتبارهم قواعد ارتكاز حقيقية للاستراتيجية الإيرانية، وقواعد الارتكاز تعتبر الركيزة الأساسية لنجاح حروب العصابات والتي أثبتت فعاليتها على مر العديد من السنوات، وما يفسر تراجع الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل عن توجيه ضربة لإيران هو خوفها من السيناريوهات المحتملة والتي تطرح بحسابات التكلفة والمخاطر امكانية ارتفاع تكاليف مخاطر المواجهة مقابل انخفاض نسب الفوائد مما قد يعود بالإيجاب على الطرف الآخر وهو ما لا تريد الوصول اليه.

انتقال مفهوم الردع من المستوى العالمي إلى المستوى الاقليمي يطرح إمكانية المواجهة النووية الاقليمية والعالمية مستقبلا، وهذا يحتاج منا الى مراجعة دقيقة في ادبيات الانتشار النووي ونظرياته التفسيرية للحالات الصاعدة في بعض الأقاليم، والتي من المرجح أن تقدم نموذجا جديدا للتوازن النووي.

نتائج عامة للدراسة:

- ✓ من بين النتائج العامة التي توصلت اليها الاطروحة هو أن المعطيات الجديدة على المستوى الاقليمي وانتقال المواجهات العالمية الى هذا المستوى أفرزت مفهوم القوة الاقليمية والذي يقتضى البحث لإيجاد قالب نظري يؤطر مثل هذه المفاهيم في واقع ديناميكي لا يمكن للافتراضات الكلاسيكية أن تفسره.
- ✓ إن العلاقات الأمريكية الخليجية هي المحرك الأساسي لاستراتيجية الردع الإيراني، كون أن كلا الطرفين يشكل تهديدا لإيران، فدول الخليج تتقاسم الجغرافيا الاقليمية مع إيران وهذا ما يجعل المنطق الجغرافي يلعب دورا مهما في حالة ما كان هناك اتفاق عام بين هذه الدول والولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه ضربة عسكرية لإيران.
- ✓ توجه إيران اليوم نحو التواجد العملياتي على مستوى الأزمات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط قد يساهم في توجيه الاستراتيجية الدفاعية الإيرانية مستقبلا نحو الهجوم.
- ✓ استطاعت إيران استثمار المقومات الصلبة والناعمة لتجنب دخولها في صراعات مباشرة مع خصومها على المستوى الاقليمي والدولي لمدة تجاوزت 14 سنة.

✓ يعتبر الوجود الروسي العسكري في سوريا عامل مهم في تفسير قوة إيران المستمدة من وجود حليف استراتيجي يعتمد عليه مستقبلا في حال مواجهتها مع الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل، فادراك ايران لعقدة روسيا التي رافقتها بعد تفكك الاتحاد السوفياتي جعلها تستثمر في هذا الاتجاه لتجعل من السلوكات الأمريكية سلوكات موجهة نحو تغليب القوة الأمريكية في آسيا مقابل اضعاف القوى الأخرى، والجغرافيا الاقليمية تفرض

على روسيا عدم السماح للولايات المتحدة الأمريكية بجعل الشرق الأوسط منطقة تابعة لها لأن ذلك يشكل تهديداً أمنياً لحدودها الجغرافية المتقاربة، وهذا ما يجعل استراتيجية الردع الإيراني مبنية على مبدأ الاعتماد على الحليف في تحقيق التماثل أمام القوى الكبرى، وما يؤشر على صواب الرؤية الإيرانية هي السلوكات الروسية اتجاه الملف النووي الإيراني فهي تعتبر الشريك الأساسي لها من الناحية العسكرية ومساهمات روسيا في بناء المنظومة العسكرية كبير جداً وهذا من خلال احصاء مؤشرات الصادرات الروسية التسليحية لإيران، إلى جانب تواجدها العملي في سوريا.

✓ إن التسليم بفعالية الردع الإيراني حسب التفسير العقلاني أمر غير منطقي لأن القوة الرمزية للسلاح النووي تعطي انطباعاً بالهيبة والقوة مما يؤشر لإمكانية تطوير الأسلحة النووية لغاية هجومية هدفها تحقيق الهيمنة والتوسع.

✓ إن احتمالات المواجهة الإسرائيلية-الإيرانية تضع منطقة الشرق الأوسط أمام بروز عدة معادلات كتزعم أحد الطرفين للمنطقة، أو تحقيق مفهوم التوازن الاستراتيجي النووي مما يؤدي إلى زعامة مشتركة تتقاسم فيها كل هذه الأطراف مصالح مشتركة.

✓ التطور النووي الإيراني ونجاح إيران في تسير أزمته النووية بما يخدم مصالحها ويجنبها الدخول في صراعات مع أعدائها ينذر بالانتشار المتواصل الذي ستشهده المنطقة لما لهذا السلاح من مغريات تخدم معادلة بناء الأمن الداخلي والخارجي.

قائمة المراجع

أولا. المراجع باللغة العربية:

1. القرآن الكريم.
 2. الدستور الايراني.
- أ. الكتب:
1. الأشعل عبد الله ، تحديات الحوار العربي الإيراني، دمشق: دار الفكر، ط1، 2010.
 2. ادريس محمد السعيد، تحليل النظم الاقليمية: دراسة في اصول العلاقات الدولية و الاقليمية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، 2001.
 3. أمين محمد حطيظ، انهيار الردع، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2012.
 4. بيليس جون و سميث ستيف، عولمة السياسة العالمية، دبي: مركز الخليج للأبحاث: 2004.
 5. بلهول نسيم ، عن الجيو استراتيجية، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، ط1، 2015.
 6. بلهول نسيم ، في العمق الصهيوني للقوة الايرانية: سراب القوة، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، ط1، 2014.
 7. براكن بول ، العصر النووي الثاني: الاستراتيجية والاطار وسياسات القوى الجديدة، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2013.
 8. جعفر الطائي تاج الدين ، استراتيجية ايران اتجاه دول الخليج العربي، دمشق: دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر: 2013.
 9. هويدي أمين ، الصراع العربي الاسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1987.
 10. دورتي جيمس و بلستغراف روبرت ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، الكويت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، 1985.

11. هويدي حامد أمين ، الصراع العربي بين الرادع التقليدي والرادع النووي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1973.
12. وايت برايان واخرون، قضايا في السياسة الدولية، الامارات: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004.
13. زهرة محمد عطا، البرنامج النووي الإيراني، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، ط1، 2015.
14. حسنين جودت جودت ، جغرافية أوراسيا الاقليمية، الاسكندرية: منشأة المعارف، ط3، 2000.
15. حسين خليل و عبيد حسين، الاستراتيجية: التفكير والتخطيط الاستراتيجي، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2013.
16. حسين زكريا واخرون، الخيار النووي في الشرق الاوسط، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001.
17. حسين يوسف ، دليل المسلم لحقوق الانسان الأساسية في السلم والحرب، الجزائر: دار التنوير للنشر والتوزيع، ط1، 2004.
18. حسن السيد عدنان ، نظرية العلاقات الدولية، بيروت لبنان: دار أمواج للنشر والتوزيع، ط1، 2003.
19. حطيط محمد أمين ، إنهيار الردع الاسرائيلي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2012.
20. حقي توفيق سعد ، الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، الاردن: دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2013.
21. حتى يوسف ناصيف ، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العرب، ط1، 1985.
22. طلال فضل العامري، الطريق إلى الحرب: الحرب المحتملة بين امريكا واسرائيل ضد إيران وحلفائها، مصر: هلا للنشر والتوزيع، ط1، 2011.

23. يلكنسون بولو ، العلاقات الدولية: مقدمة قصيرة جدًا، ترجمة: لبنى عماد تركي، مصر: مؤسسة هنداي للتعليم والثقافة، ط1، 2013.
24. كنيير جينيفر و تيرل اندرو، الثقافة الاستراتيجية الايرانية والردع النووي، أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2009.
25. مجاهد مصطفى رياض واخرون، الخيار النووي في الشرق الاوسط، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001.
26. محمد ابراهيم العناني واخرون، الخيار النووي في الشرق الاوسط، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ومركز دراسات المستقبل ط1، 2001.
27. محمد عبد العظيم زينب ، الموقف النووي في الشرق الأوسط: أوائل القرن الحادي والعشرين، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط2007، 1.
28. محمد الخزرجي حمد جاسم ، مستقبل النظام السياسي الإيراني في جمهورية إيران الإسلامية، بيروت: مكتبة زين الحقوقية و الأدبية، 2013.
29. مصباح عامر ، المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط1، 2012.
30. مقلد صبري إسماعيل ، الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق، القاهرة: مؤسسة الأبحاث العربية، ط1985، 2.
31. المخادمي رزيق عبد القادر ، النظام الدولي الجديد: الثابت والمتغير، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 1999.
32. نادر على رضا ، ايران بعد القنبلة: كيف يمكن لإيران المسلحة نوويا أن تتصرف؟، أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2014.
33. ناي جوزيف ، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2007.

34. ناي جوزيف ، المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط1، 1997.
35. ناي جوزيف ، المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة: أحمد أمين الجمل ومجدي كامل، للقاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط1، 1997.
36. نافع ابراهيم ، كابوس الارهاب وسقوط الأقنعة، مصر: مؤسسة الأهرام، 2002.
37. النبراوي فتحية و مهنا نصر محمد ، أصول العلاقات السياسية الدولية، الاسكندرية: منشأة المعارف، ط1، 1985.
38. النداف زكريا محمد ، مسائل الاعتقاد عند الشيعة الاثني عشرية، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1، 2011.
39. نيوف صلاح ، مدخل إلى الفكر الاستراتيجي، الدنمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة، 2008.
40. النعيمي أحمد نوري ، السياسة الخارجية الايرانية من 1979 إلى 2011، عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، ط1، 2012.
41. سليم السيد محمد ، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998، ص25.
42. سليمان يمى ، القوة الذكية: المفهوم والابعاد دراسة تأصيلية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.
43. سيراكوسا ام جوزيف ، الاسلحة النووية: مقدمة قصيرة جدا، ترجمة: محمد فتحي خضر، مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015،
44. عبد الله عبد الخالق ، العالم المعاصر والصراعات الدولية، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1989،

45. عبد المنعم محمد نور الدين ، النشاط النووي الإيراني: من النشأة وحتى فرض العقوبات، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ط1، 2009.
46. عبد المنعم مسعد نيفين ، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية-الايروانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001.
47. عبد الستار القصاب عبد الوهاب ، المحيط الهندي وتأثيره في السياسات الدولية والاقليمية، بغداد: مطبعة بيت الحكمة، 2000.
48. عودة جهاد ، مقدمة في الدراسات الاستراتيجية الشرق أوسطية، مصر: المكتب العربي للمعارف، ط1، 2013.
49. على فائز وسجادبور كريم ، رحلة إيران النووية الطويلة: التكاليف والمخاطر، أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2014.
50. العتيبي حسن منصور ، السياسة الايروانية اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979-2000، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2008.
51. قناوي مي ، الأسباب الاستراتيجية لغزو العراق: دراسة تحليلية في السياسة الخارجية الامريكية، مصر: المكتب العربي للمعارف، 2014.
52. الرازي محمد بن أبي بكر ، قاموس مختار الصحاح، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ط4.
53. الراوي رياض ، البرنامج النووي الايرواني واثره على الشرق الاوسط، دمشق: دار الاوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، ط2، 2008.
54. شليبي أمين السيد ، من الحرب الباردة الى البحث عن نظام دولي جديد، القاهرة: مكتبة الاسرة، 2005.
55. شلينج توماس ، استراتيجية الصراع، ترجمة: زهت طيب أكرم حمدان، الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2010.

56. خليفة ايهاب ، القوة الالكترونية وابعاد التحول في القوة، مصر: مكتبة الاسكندرية ووحدة الدراسات المستقبلية، 2014.

ب. الدوريات:

1. الحيايلى اسماعيل نزار و ياسين حميد عمار، "قراءة في المذاهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر"، مجلة دراسات دولية، العدد56، 2013.

2. المقداد أحمد محمد ، "تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات ايران الاقليمية: العلاقات الإيرانية-العربية حالة دراسة"، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 40، العدد 2، 2013.

3. السيد أحمد محمود ، "المصطلحات السياسية: دراسة دلالية مقارنة"، مجلة البيان، العدد2، 2003.

4. عواشيرة رقية ، "الأمن الدولي وتحديات ظاهرة الارهاب"، مجلة الإحياء، العدد السادس، 2002

5. روبنز جيمس ، "مخاطر الردع"، مجلة دراسات استراتيجية، العدد5، جوان 2008.

6. رمضان صادق عصام، "الابعاد القانونية للإرهاب"، مجلة السياسة الدولية، العدد85، 1986.

7. خليفة ايهاب ، "إمكانيات تحقيق الردع في صراعات الفضاء الإلكتروني"، مجلة اتجاهات الأحداث، العدد13، أغسطس 2015.

8. يحي محمد ربيع ، "إسرائيل وخطوات الهيمنة على ساحة الفضاء السيبراني في الشرق الأوسط"، مجلة رؤى استراتيجية، العدد3، يونيو 2013.

ج. الرسائل الجامعية:

1. خريط الناشئ عبد السلام سلمان ، "سياسات الردع في مواجهة الأزمات الدولية"، رسالة مقدمة الى معهد الدراسات القومية الاشتراكية لنيل شهادة الماجيستر علاقات دولية، الجامعة المستنصرية، العراق، 1988.

د. مواقع الانترنت:

1. باكير علي حسين ، "اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية.. القدرات وحدود التأثير"، مطلع عليه في 12 سبتمبر 2013، عبر الموقع الالكتروني:

<http://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/2013411102151266414.html>

2. مرغيت عبد الحميد ، " تجربة إيران في تشجيع الصادرات غير النفطية"، ص2، تم تصفحه عبر الموقع الالكتروني:

<http://iefpedia.com/arab/wpcontent/uploads/2016/07/%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9.pdf>

3. عبد الحي وليد ، "بنية القوة الايرانية وآفاقها"، مركز الجزيرة للدراسات، اطلع عليه 3 جوان 2013، متاح عبر موقع:

<http://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/201343112429798680.html>

4. عبد الصادق عادل ، "الفضاء الالكتروني واسلحة الدمار الشال بين الردع وسياق التسلح" ، مؤتمر حروب الفضاء السيبراني، 15 ماي 2015، مستخرج من الموقع:
<https://seconf.wordpress.com/2015/05/15>
5. علكة وسام الدين ، التحدي النووي الإيراني: "حقيقة أم وهم، دراسة علمية قانونية لحقيقة الملف النووي الايراني"، 2013، استخرج بتاريخ 2013/5/3، من موقع:
http://wissamaloklah.blogspot.com/2012_11_01_archive.html
6. صادق سيف ، "من استراتيجية الردع والاحتواء الى استراتيجية الهجوم الوقائي: تحول خطير في الفكر الاستراتيجي الأمريكي" ، مجلة الحوار المتمدن، العدد: 213، 2002، تم تصفح الموقع يوم: 1.3.2011، استخرج من موقع : <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=2449>
7. قراءة في كتاب "القوة الذكية في السياسة الخارجية"، سلسلة الراصد الشهرية، استخرج من الموقع:
http://www.alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=6967
- شلي محمد ، "دور الثقافة في هندسة العلاقات الدولية"، أوراق المركز المغربي المتعدد التخصصات للدراسات الاستراتيجية والدولية، ص344، مطلع عليه في 2016/10/10، عبر الموقع الالكتروني:
http://www.cmiesi.ma/acmiesi/file/notes/mohamed-chalabi_1.pdf

ثانيا. المراجع باللغة الاجنبية:

A. Books :

- 1.Both Ken and other, **contemporary strategy: theories and policies**, London: croom helm, 1976.

2. Cain. Anthony C, **Deterrence in the twenty-first century: proceedings**, Air University (U.S.). Press, 2010
3. Cordesman Anthony H and Martin Kleiber, **Iran's Military Forces and Warfighting Capabilities The Threat in the Northern Gulf**, Washington: Center for Strategic and International Studies, 2007.
4. Delpech Thérèse, **Nuclear Deterrence in TH21SI Century: lessons from the cold war for a new era of strategy piracy**, Rend Corporation, 2012.
5. Eisenstadt Michael, Michael Knights, and Ahmed Ali, **Iran's Influence in Iraq Countering Tehran's Whole-of-Government Approach**, United States of America: Washington Institute for Near East Policy, 2011.
6. Eisenstadt Michael, **The Strategic Culture of the Islamic Republic of Iran: Operational and Policy Implications**, Marine Corps University (MES), Monograph Series N:1, 2011
7. Green .Jerrold D, Frederic Wehrey and other, **Understanding Iran**, Washington: the Rand Corporation, 2009.
8. Howard Roger, **Iran Oil: The New Middle East Challenge to America**, New York : Library of Congress, 2007.

9. Kam Ephraim, **Israel and a Nuclear Iran: Implications for Arms Control, Deterrence, and Defense**, Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2008.
10. Kerr. Paul K, **Iran nuclear program: status**, CRS report for congress, October 2012.
11. KNOFF. JEFFREY W, **The fourth wave in deterrence research**, California: Dudley Knox library, 2010.
12. Krepon Michael and Thompson Julia, **Deterrence stability: escalation control in south Asia**, Washington: The Stimson Center, 2013.
13. Litwak. Robert S, **Iran's Nuclear Chess: Calculating America's Moves**, Washington: Wilson Center Leadership
14. M Zaki Mohammed, **American Global Challenges**, New York: Palgrave Macmillan, 2011.
15. Magri Paolo and Perteghella Annalisa, **Iran after the Deal: the Road Ahead**, Italian Institute for International Political Studies, 2015.
16. Mazarr .Michael J, **Start and the future of deterrence**, New York: Martin's Press, 1st edition, 1991

17. McInnis J. Matthew, **Iran at war: understanding why and how Tehran used military force**, American Enterprise Institute for Public Policy Research, 2016.
18. Moreau Défarges Philippe, **problème stratégique contemporain**, paris, 1992.
19. Morgan Patrick, **deterrence now**, Cambridge: Cambridge University Press, 2003.
20. Ned Lebow Richard, **Key Texts in Political Psychology and International Relations Theory**, King's College London, 2016.
21. Nye Joseph S, **Cyber Power**, Belfer Center for Science and International Affairs: Harvard Kennedy School, 2010.
22. Quackenbush .Stephen L, **understanding general deterrence: theory and application**, United States: Palgrave macmillan, 2011.
23. Reardon Robert J, **Containing Iran: Strategies for Addressing the Iranian Nuclear Challenge**, Rand Corporation, 2012.
24. Singer P. W and Friedman Allan, **cybersecurity and cyberwar what everyone needs to know**, United States of America: Oxford University Press, 2014 .

25. Sweeny Bill Mc, **security, identity and interests**, United Kingdom: Cambridge university press, 1999.

26. Thomasen Thomas, **cyber deterrence—a 21st century Maginot line**, Copenhagen: Royal Danish Defense College, 2011.

27. Eisenstadt Michael, **The Strategic Culture of the Islamic Republic of Iran: Operational and Policy Implications**, Marine Corps University (MES), Monograph Series N:1, 2011.

B. Periodicals :

1. Alex Wilner, “contemporary deterrence theory and counterterrorism: A Bridge too Far?” **Journal of International Law and Politics**, Nu:2, 2014.

2. Al-Shboul Hani Ahmed & Al-Rawashdeh Mohammad Salim, "Iran's Foreign Policy and the Balance of Power in the Region", **Journal of Politics and Law**, Vol: 6, No: 4, 2013.

3. Annatjie ,Botes. 2002. “Concept Analysis: Some Limitations and possible solutions”, **curationis of democratic nursing organization of South Africa journal**, August 2002, p2.

4. Esfahaniand Hadi Salehi.Pesaran M. Hashem, "Iranian Economy in the Twentieth Century: A Global Perspective", **Iranian Studies**, vol42, No:2, 2009.

5. Fabius Laurent, "Inside the Iran Deal: a French Perspective", the Washington quarterly, FALL 2016.
6. Sagan Scott, Waltz Kenneth and Betts Richard, "A nuclear Iran: promoting stability or courting disaster", journal of international affairs, vol.60, No.2, Spring/summer, 2007.
7. Waltz Kenneth, "Why Iran Should Get the bomb nuclear balancing would Mean Stability", foreign affairs, vol.91, No.4, July/August 2012.
8. Garca Covarrubia Jaime, "The Significance of Conventional Deterrence in Latin America", Military Review, March--April 2004.
9. Iasiello Emilio, "Is Cyber Deterrence an Illusory Course of Action?" Journal of Strategic Security, Vol 7, No. 1: Spring 2014.
10. Lucic Ante, "Hezbollah: An Iranian Project? ", National Security and the future, vol 10,Nu:1, 2009.
11. Mohagheghnia Hamed and other, "The Role of Islamic Republic of Iran's Soft Power in the Middle East", International Journal of Scientific Study, Vol 5, Issue 4, July 2017.
12. Nye Joseph S, Jr., "The changing nature of world power", Political Science Quarterly, Vol: 105, No: 2 Summer 1990.
13. Rajmil Daniel, "the middle east: deterrence and nuclear deterrence", Journal of the Spanish institute for strategic studies, N: 6, 2015.

14. Sagan Scott, "why states build nuclear weapons? Three models in search of a bomb", international security, vol: 21,No: 3, winter 1996/1997.

15. Tira Ron and Guzansky Yoel, "Is Iran in Strategic Equilibrium?", Strategic Assessment, Vol: 18, No. 4, January 2016.

16. Zagare Frank C, "Classical deterrence theory: a critical assesment", international interaction, vol.21.no4, 1996.

17. Zagare Frank C, " Deterrence Is Dead. Long Live Deterrence", Conflict Management and Peace Science Journal, Volume 23, 2006.

C. Working paper:

1. Barnes Joe and Stoll Richard, "preemptive and preventive war : a preliminary taxonomy" Warking Papers, From : The james A.Baker III Institute For Public Policy Rice University,2007.

2.Frey Karsten, "Nuclear weapons as symbols, the role of norms in nuclear policy making", working paper presented for the institute Barcelona d'Estudies international, October 2006.

D. Graduated theses:

1. Cirenza Patrick, "**An Evaluation of the analogy between nuclear and cyber deterrence**", Thesis submitted to center for International security and cooperation freeman Spogli Institute for International Studies Stanford University, June 2015.
2. Mindaugas, Rekasius, "**Unconventional deterrence strategy**", Thesis Submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Science in defense analysis, naval postgraduate school, 2005.

E. Conference paper:

1. Mesjasz Czesław, "**Security as an analytical concept**", Paper presented at the 5th Pan-European conference on International Relations, in The Hague, 9-11 September 2004.
2. Bar Shmuel, "**Iranian defense doctrine and decision Making**", Paper presented at the Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security.

F. Internet links:

1. Annegret Bendiek and Tobias Metzger, "**deterrence theory in cyber centry**", may 2015, viewed in site:
https://www.swpberlin.org/fileadmin/contents/products/arbeitspaere/Be_bndiek-Metzger_WP-Cyberdeterrence.pdf

2. Bar Shmuel, "**Deterrence Theory in Arab and Muslim Thought**", working Paper June 2012, viewed in site: https://www.hudson.org/content/researchattachments/attachment/1450/deterrence_theory_in_arab_and_muslim_thought_shmuel_bar.pdf
3. Brodie Bernard, "**The anatomy of deterrence**", in : http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_memoranda/2008/RM2218.pdf
4. Byman Daniel, "**Iran's support for terrorism in the Middle East**", Viewed from the site: <https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/25-iran-terrorism-byman-1.pdf>
5. ELHUSSEINI FADI, "**soft power in the Middle East: the invisible skirmish**", viewed in the site: <http://www.e-ir.info/2016/08/08/soft-power-in-the-middle-east-the-invisible-skirmish/>
6. Jacquelyn K. Davis and Robert L. Pfaltzgraff, Iran with Nuclear Weapons, viewed in site: http://www.ifpa.org/pdf/Iran_with_Nuclear_Weapon.pdf
7. Gleizer Veronica, "**Is less more? a Contemporary Debate on nuclear weapons**", lund University, 2012, retrived on : <http://lup.lub.lu.se/student-papers/record/2543093>
8. Mclnnis J. Matthew, "**Iranian deterrence strategy and use of proxies**", December 6, 2016, Viewed from the site: <http://www.aei.org/publication/iranian-deterrence-strategy-and-use-of-proxies/>

9. Nuruzzaman Mohammed, "**What comes next for Iran's defense doctrine?**", viewed in the site: <http://nationalinterest.org/feature/what-comes-next-irans-defense-doctrine-18360>
10. toumaj amir, "**iran's economy of resistance: implications for future sanctions**", report, november 2014, p3, Viewed from the site: https://www.criticalthreats.org/wpcontent/uploads/2016/07/imceimagesToumajA_Irans-Resistance-Economy-Implications_november2014-1.pdf

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
69	اهم العناصر المشعة التي تدخل في تصنيع الاسلحة الاشعاعية.	01
89	وضع الدول النووي.	02
100-98	مقارنة بين الردع النووي و الردع التقليدي على المستوى الاقليمي.	03
113	القيود النووية ونوع الصراع.	04
144	تطور حجم سكان ايران.	05
145	حجم و نمو السكان في ايران بين 1990-2025.	06
161	المؤسسات المهمة بالترويج للمذهب الشيعي الايراني.	07
209	الصواريخ البالستية الايرانية.	08
227	الانفاق العسكري الايراني و الخليجي (2002-2007).	09

فهرس الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
25	متطلبات نجاح استراتيجية الردع.	01
92	تحولات استراتيجية الردع.	02
153	اجماليات انتاج الغاز الطبيعي في ايران من 2004-2013.	03
168	المؤسسات السياسية في ايران.	04
207	الصواريخ الباليستية الايرانية.	05
208	المجال العملياتي للصواريخ الباليستية الايرانية "شهاب".	06
224	قواعد الارتكاز لاستراتيجية الردع الايرانية.	07
237	معادلة تحقيق الردع اللامتائل.	08

فهرس الخرائط

الصفحة	عنوان الخريطة	الرقم
140	الموقع الجغرافي لايران.	01
160	مناطق الاختراق الايراني الشيعي.	02
200	المواقع النووية الايرانية.	03
219	نقاط التواجد للوكلاء الايرانيين.	04
229	الاهمية الجغرافية لمضيق هرمز.	05

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
01	مقدمة
11	الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة
11	تمهيد.
12	المبحث الاول: الدلالات المعرفية لاستراتيجية الردع.
12	- المطلب الاول: التحولات المعرفية لمصطلح الاستراتيجية
17	- المطلب الثاني: المضمون الفكري لمفهوم الردع
36	- المطلب الثالث: فحص الافتراضات الرئيسية لنظرية الردع
44	المبحث الثاني: المضامين النظرية لتحقيق الردع الفعال
44	- المطلب الأول: القدرات و الإمكانيات الصلبة
46	- المطلب الثاني: المصادقية في تنفيذ التهديد
49	- المطلب الثالث: التواصل المعلوماتي بين الاطراف
52	المبحث الثالث: الانواع و الأشكال المختلفة للردع
52	- المطلب الأول: الردع وفقا للوسائل والأدوات
59	- المطلب الثاني: الردع وفقا للأساليب
61	- المطلب الثالث: الردع وفقا لطبيعة الأطراف
63	الفصل الثاني: استراتيجية الردع بين متغيرات الحرب الباردة وما بعدها.
63	تمهيد.
64	المبحث الأول: تطور استراتيجية الردع خلال الحرب الباردة.

64	- المطلب الأول: انتشار الأسلحة النووية
72	- المطلب الثاني: الردع ضمن الاستراتيجيات النووية للقوى الكبرى
82	- المطلب الثالث: احتكار الردع عبر ضبط الانتشار النووي
86	المبحث الثاني: الردع ضمن متغيرات ما بعد الحرب الباردة
87	- المطلب الأول: العولمة النووية وتحول طبيعة التهديدات
95	- المطلب الثاني: تحولات النطاق الجغرافي للردع من العالمي الى الإقليمي
103	- المطلب الثالث: تكنولوجيا المعلومات و التوجه نحو الردع الإلكتروني
110	المبحث الثالث: مناقشة مفهوم الردع الجديد عبر مقاربات الزوال و الاستمرار
111	- المطلب الأول: مقارنة الفعالية- الاستمرارية
116	- المطلب الثاني: مقارنة عدم الكفاءة - الزوال
121	الفصل الثالث: تطور مفهوم الردع في الفكر الاستراتيجي الايراني
121	تمهيد
122	المبحث الأول: مرتكزات الفكر الاستراتيجي الإيراني
122	- المطلب الأول: مفهوم الردع في الثقافة الاستراتيجية الإيرانية
125	- المطلب الثاني: مصادر العقيدة الأمنية الإيرانية
131	- المطلب الثالث: تحولات العقيدة العسكرية الإيرانية من الهجوم إلى الدفاع
136	المبحث الثاني: مقومات القوة الصلبة الإيرانية
138	- المطلب الأول: المقومات الجغرافية الإيرانية

146	- المطلب الثاني: المقومات العسكرية الإيرانية
150	- المطلب الثالث: المقومات الاقتصادية الإيرانية
156	المبحث الثالث: مقومات القوة الناعمة الإيرانية
157	- المطلب الأول: القيم الثقافية الإيرانية
161	- المطلب الثاني: الفلسفة السياسية للنظام السياسي الإيراني
170	- المطلب الثالث: حركية السياسة الخارجية الإيرانية
176	الفصل الرابع: أطروحة الردع النووي الإيراني: فحص للقدرات ومسألة المصدقية
176	تمهيد
176	المبحث الأول: النقاش النظري العقلاني حول الانتشار النووي
177	- المطلب الأول: النقاش العقلاني حول الانتشار النووي
181	- المطلب الثاني: النقاش النظري حول الانتشار النووي
185	- المطلب الثالث: تفسير طموحات إيران النووية على ضوء النقاش النظري العقلاني-النظري
192	المبحث الثاني: التوجهات النووية كخيار لتعزيز استراتيجية الردع الإيراني
192	- المطلب الأول: السياق التاريخي لتطور البرنامج النووي الإيراني
199	- المطلب الثاني: المراكز التقنية و الفنية للبرنامج النووي الإيراني
210	- المطلب الثالث: الإستراتيجيات الإيرانية الموجهة لتفعيل استراتيجية الردع النووي
217	المبحث الثالث: انعكاسات التطور الإيراني النووي اقليميا ودوليا
217	- المطلب الأول: الوكلاء الإقليميون كقواعد ارتكاز للاستراتيجية الإيرانية

225	- المطلب الثاني: إمكانية تفعيل استراتيجية الردع التقليدي تجاه دول الخليج
230	- المطلب الثالث: محاولة تحقيق التوازن الاستراتيجي الإقليمي تجاه إسرائيل
233	- المطلب الرابع: الردع عبر نطاق الصراع و التفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية
240	الخاتمة
244	قائمة المصادر و المراجع.
245	فهرس الجداول
246	فهرس الأشكال
247	فهرس الخرائط
250	فهرس المحتويات
	الملخص

ملخص الدراسة:

توضح هذه الدراسة موضوع استراتيجية الردع والتغيرات التي عرفتتها هذه الاستراتيجية بعد نهاية الحرب الباردة ما ساهم في ضرورة إعادة قراءة منطلقاتها الفكرية والنظرية وتكيفها مع واقع الحالات الموجودة كموضوع الحالة التي تناولها والمتمثلة في إيران، فقد كان للتحويلات التي عرفتتها البيئة الدولية تأثيرات عميقة على مستوى البناء النظري والفكري لاستراتيجية الردع التي أثبتت قيمتها الفعلية خلال الحرب الباردة من منطلق الاستقرار الذي فرضته على الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا.

كان للسلاح النووي أثر كبير على تحقيق صدق الردع وتجاوز الأزمات، لذا أصبح الانتشار النووي مطلباً ضرورياً لدى العديد من الدول التي تعاني من صراعات تقليدية طويلة، وأخرى من تهديدات ومخاطر قد تتسبب في دخولها حروباً طويلة لما في هذا الانتشار من مزايا قد تحقق المطلب الأمني الذي تريده أي دولة، لذا يعتبر انتقال الردع من المستوى العالمي إلى الإقليمي أحد أهم التغيرات التي عرفتتها البيئة الدولية خاصة بعد نجاح التجربة الهندية الباكستانية، ومن منطلق هذه التحويلات تحاول الدراسة البحث على مستوى استراتيجية الردع الإيرانية في كل مستويات النووية والتقليدية والناعمة، فالتحول الذي تعرفه إيران اليوم على مستوى العقيدة العسكرية نقل هذه العقيدة من مستوى الهجوم إلى الدفاع، وهذا ما يعطي لاستراتيجية الردع الإيراني بعداً دفاعياً ينطوي على حسن استغلال المقومات الصلبة والناعمة ليضمن فعاليته، وهذا التحول على مستوى العقيدة انعكس على العلاقات الردعية في المستويين الإقليمي والدولي لي طرح معادلات عديدة كالردع التقليدي الإيراني في مواجهة الجوار الجغرافي والتوازن الاستراتيجي لمواجهة إسرائيل، والصراع والتفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية كآليات لتحقيق الردع اللامتناه، إلا أن فرص ضمان فعالية هذه الاستراتيجية تبقى مرهونة بمدى إدراك إيران لكل المعطيات الداخلية والإقليمية والدولية ومرونة التعامل معها.

Abstract:

This study Explain the subject of deterrence strategy and the changes that this strategy defined after post-cold war, which contributed the need to re-read intellectual and theoretical perspectives and adapt them to the reality situations such as the case of Iran. The transformations in international environment have profound effects on the theoretical and intellectual construction of deterrence which proved its value during the Cold War in terms of stability imposed between the United States of America and the former Soviet Union.

The emergence of nuclear weapons has explained the efficiency of deterrence in the crises management, and this has made nuclear proliferation as a necessary requirement in many countries suffering from long conventional conflicts and other threats and the risks that may result in long wars, especially that the proliferation has the advantages of contributing to the security requirement that you want any country, therefore, the transfer of deterrence from the global to the regional level is one of the most important changes in the international environment especially after the success of the Indo-Pakistan experience. on the basis of these transformations this study attempts to study the strategy of Iranian deterrence at all levels, "nuclear, conventional and soft", the shift at the level of the Iranian military doctrine transferred this doctrine from the level of attack to defense, which gives the Iranian deterrence strategy defensive dimension that involves the exploitation of the hard and soft constituents to ensure its

effectiveness, and this transformation was reflected in its regional and international deterrent relations, presenting many equations, such as the traditional Iranian deterrence in the face of geographical proximity, the strategic balance to confront Israel, and the conflict and negotiation with the United States of America as mechanisms for achieving asymmetrical deterrence, however, the chances of ensuring the success of this strategy remain dependent on the extent of Iran's understanding of all the outputs of the internal, regional and international environment and the flexibility of dealing with it.